دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699–2604
DOI: 10.13140/RG.2.2.15313.07529 ISSN 2698-6159-

I

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني و المجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

The journal is concerned with research studies and research papers in the urban and territorial planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ . عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:.

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر– فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا

د . مراد بن جلول – جامعة تونس

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اوروا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

التعريف بالمجلة ، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط أالمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (**références**) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج (**Microsoft Word** نوع الخط بالعربية **Traditional Arabic** مقاسه **15** بالنسبة للمتن و **13** بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط **Times New Roman** مقاسه **13** بالنسبة للمتن و **11** بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى **20** صفحة من النوع العادي (**A4**)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة **2.00** سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر **1.15**.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة **APA**).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التاليjutp@democraticac.de :

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:
Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German ...) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: **jutp@democraticac.de**,

الأمانة:

د. باسكال جانين

Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Journal indexing

محتويات العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	منير قيزاني	التقسيم الترابي والمراكز التاريخية: تغيّر المقاييس. دراسة حالة مدينة القيروان العتيقة	12
02	د. بشير طلحة	التحضر وأثره على بنية النظام الواحي دراسة حالة الواحات الجنوبية بالاغواط	26
03	د زهير النامي	الشبكة الطرقية: أنوعها ـ طرق دراستها ومساهمتها في التنمية بالمغرب	37
04	د. محمد علي الكحلوت، م.عزة مصطفى شعت	أثر تقسيم الأراضي الخاصة على التنمية الاجتماعية في قطاع غزة	53
05	الحسين مرزوق	دينامية المجالات الهامشية والتنمية حال المجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران بالأطلس الصغير الغربي.	75
06	د. خاليد الحاضري د. أحمد لكرد	وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي: تجربة احداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة نموذجا	107
07	د. بلال الزروالي، أ. إلياس أردة	دينامية التعمير الذاتي بمدينة تطوان: سياقاته الكرونولوجية وأبعاده المجالية: حالة حي درسة	127
08	ياسين أوصار	التدبير الترابي للمدينة المغربية على ضوء سياسة المدينة ـحالة مقاطعة سيدي مومن بالدار البيضاءـ	142
09	د/ أشرف أبو العيون د/ أسامة حلمي محمد د/ أماني ناجي عبد الحافظ م/ أسماء أحمد	منهجيه لتقييم استراتيجيات التنمية العمرانية فى مصر من واقع الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة	156
10	د.رزقي نبيلة بوري اسماء	قلعة المشور بتلمسان في اطار التنمية المستدامة	201
11	عبير محمد عبد الرازق يوسف	الطاقة الشمسية وطرق استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة في مصر	220
12	Rofia ABADA ARZOUR	La startup entre co-concurrence et co-compétitivité	246

التقسيم الترابي والمراكز التاريخية: تغيّر المقاييس. دراسة حالة مدينة القيروان العتيقة

منير قيزاني

أستاذ باحث، عضو في وحدة البحث الأقلمة والتنمية الإقليمية والحضرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس .البريد الالكتروني: guizani_mounir@live.fr

Territorial division and historic centers: Evolution of standards: Case study of the Medina of Kairouan

Mounir kizani Tunis university

ملخص

إن الاهتمام المتزايد بمسألة التقسيم الترابي مرده هاجس الدولة والجماعات المحلية لمزيد تنظيم التراب وإحكام هيكلته، لذلك اختلفت التقسيمات والمعايير المعتمدة من فترة تاريخية إلى آخرى، لكن بقي الهاجس الأساسي لهذه التقسيمات هو تحقيق الرقابة والتأطير السياسي والإداري للتراب. ومع صياغة دستور 2014 للبلاد التونسية وإصدار مجلة للجماعات المحلية سنة 2019 حظيت المسألة الترابية بأهمية محورية في سياسات الدولة التهيوية، فتم منح التراب المحلي مزيدا من الإستقلالية القانونية والمالية وهو ما أعاد من جديد البحث في التقسيم الأمثل للتراب، ونهدف من خلال هذا البحث دراسة تأثر المراكز التاريخية بصفة عامة، ومدينة القيروان العتيقة بصفة خاصة بمسألة التقسيم الترابي. فمن جهة أولى، يرصد البحث التطور التاريخي للمعايير التي اعتمدت في تقسيم المدينة العتيقة لبيان أهدافها، ومدى فاعليتها. ومن جهة ثانية يعطي البحث تصورات جديدة للتقسيم الترابي في اطار مقاربة تثمن المستوى المحلي وتنطلق منه لمعالجة المسألة التنموية، وتتساءل عن دور المناهج الجغرافية في المسألة الترابية من خلال رصد الرهانات التي تطرحها التقسيمات الجديدة، خاصة في ظل سياسات الانفتاح وعولمة المسألة التراثية.

الكلمات المفتاحية: التقسيم الترابي– مدينة القيروان العتيقة – المسألة التراثية

Abstract

The growing interest in the issue of territorial division is due to the concern of the state and local communities to have a better organization and structuring of the territory.

The divisions and the standards adopted have undergone profound changes depending on the historical context, but the major concern of any division remains political control and administrative supervision of the territory.

With the establishment of the 2014 constitution and the promulgation of the local government code in 2019, the Territorial question has come to the fore in state policies. Thus, the local territory was able to have great legal and financial autonomy, which brought the issue of boundaries to the fore again.
Our research aims to study the impact of different territorial divisions on historic sites in general and the Medina of Kairouan in particular. Firstly, our research aims to study the criteria adopted in the division of the Medina according to the different historical periods in order to understand their purposes and grasp their efficiencies.
Secondly, we sit through this research, to give new perceptions of the issue of territorial division within the framework of an approach emphasizing the local level, by questioning the role of geographic approaches for the study questions of division and the challenges they pose in an international context marked by the opening up and globalization of the question of heritage.
key words: Territorial division, the Medina of Kairouan, Question of heritage

1- المقدمة

يمثل التقسيم الترابي أهم الآليات المعتمدة من قبل الدولة أو الفاعلين في سياسات التخطيط والتهيئة لدراسة مجموع الإمكانات والخصوصيات التي يمتلكها التراب. ومن خلال هذه الآلية يعمل الفاعلون عبر استراتجيات متنوعة ترمي إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف باختلاف المتدخلين في عملية التقسيم وباختلاف خصوصيات التراب والإشكالات التي يطرحها التقسيم واختلاف الظرفية التاريخية وأسسها السياسية آنذاك، وتحتم الديناميات المتحكمة في اشتغال التراب الوطني من تغيير التقسيم أو تعديله. لذلك تعددت المعايير والإجراءات والمقاربات المعتمدة في تقسيم التراب بتنوع الدوافع والأهداف المرسومة مسبقا. وفي هذا الإطار يعد استعمال التقسيم الترابي هدفا تسعى من خلاله مختلف العلوم المتصلة لدراسة أوجه التباين والاختلال أو التجانس والانسجام بين المجالات الجغرافية من أجل معالجة نقائص اقتصادية واجتماعية وإدارية تحول دون قدرة الدولة التحكم في المجال.

2- إشكالية الدراسة

تطرقنا من خلال مبحث "التقسيم الترابي" لمختلف المعايير والضوابط المعتمدة في التقسيم الترابي لمدينة القيروان العتيقة وتساءلنا عن دواعي اختيار تقسيمات دون غيرها، وهل أن التقسيم الحالي هو امتداد تاريخي وتكريس له أم هو مواكبة لمتطلبات الاشكاليات الراهنة ؟ وقمنا بإدراج البعد المحلي والمسألة التراثية كإحدى أهم الإشكالات الراهنة التي تطرحها

التقسيمات الترابية الجديدة، فالمسألة التراثية تعاظم عدد المتدخلين فيها وتنوعت مستوياتهم المجالية وقد ييسر وجود كتلة ترابية واحدة تمثلها المدينة العتيقة عملية حفظها وتنميتها. و بناءً على هذه الإشكالية يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

أي مكانة للمسألة التراثية في سياسات التقسيم الترابي؟ وهل إن عملية إعادة التقسيم والتحوير الترابي في ظل التمدد الحضري هي فقط إجراء لاستمرار الدولة في وصايتها على التراب المحلي؟ وكيف يمكن أن نتعامل مع المدن العتيقة إذا اعتبرناها مراكز تاريخية وتراب محلي، هل ككتلة موحدة ومتجانسة أم مجموعة من الوحدات الترابية؟ وما الهدف من كل التقسيم يطرأ على تنظيمها المجالي؟

3- الفرضيات

لدراسة التحولات التي طرأت على أسس التقسيم الترابي لمدينة القيروان العتيقة بمستوييه الإداري والبلدي، والأهداف المرسومة عبر كل مقياس، والتقسيمات المقترحة لتدعيم البعد المحلي وتنميته يمكن أن نصوغ الفرضيات التالية:

أولا، التقسيم الترابي الحالي هو نتاج سياسات وواقع اقتصادي واجتماعي يعدل ويراجع حسب أهداف التنمية والمتغيرات السياسية داخل الدولة، والتقسيم الترابي لمدينة القيروان العتيقة تقسيم متحول يخضع إلى تحكم المستوى الهرمي ولا ينشأ من تشاركية قاعدية تعنى بالتباينات والإشكالات التي تقترن بالمراكز التاريخية في البلاد التونسية أو العالم.

ثانيا، لا يجب أن ينصب اهتمام الجغرافيين على معالجة مسألة الأقلمة فقط بل يجب أن يرافق ذلك مزيد التعمق في البحث في المجموعات التحت إقليمية (المحلية) ومن بينها المراكز التاريخية باعتبارها مجالات مركزية قادرة على تحقيق الترابط بين مختلف المراكز الحضرية داخل المنظومة الحضرية من جهة، ومن خلال تزايد الاهتمام بالمسألة التراثية عالميا من جهة ثانية.

4- الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى استقراء تاريخية التقسيم الترابي لمدينة القيروان العتيقة، والبحث في أفضل المعايير الممكن اعتمادها لدمج هذا الحيز في سياقات العولمة مع المحافظة على تاريخيته باعتباره مجالا يعبر عن هوية مجالية. كما توجه الدراسة نقدها إلى التقسيم الحالي المعتمد ووجاهة اعتماده في ظل نمو الاقتصاد وانفتاحه وكونية المسألة التراثية، وتحاول الدراسة إيجاد توجه جديد في التعامل مع المسألة الترابية بالانطلاق من البعد القاعدي المحلي في معالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والقطع مع العلاقة الهرمية القائمة بن الدولة وترابها.

5- المنهجية المعتمدة

ترتكز الدراسة على المنهج التاريخي أولا قصد تتبع صيرورة التقسيم الترابي بالبلاد التونسية وفق مقاربة مجالية- زمانية Spatio-Temporel وفحص أسسه ومبرراته، مع الاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لفحص أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها المقاربات الجغرافية الدارسة لمسألة التقسيم الترابي مع تقديم مقترحات جديدة خاصة مع دستور سنة 2011 الذي ركز على مسألتي اللامركزية والتنمية كإحدى أهم أكبر الهواجس التي فرضت إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي.

6- مجال الدراسة

ينقسم النسيج الحضري لمدينة القيروان إلى معتمديتين (معتمدية القيروان الشمالية – معتمدية القيروان الجنوبية) تمثلان وحدة إدارية تكون بلدية القيروان التي تضم 5 دوائر بلدية وتنتمي مدينة القيروان العتيقة إلى معتمدية القيروان الشمالية وتنضوي بلديا ضمن حدود دائرة المدينة. ويعود بناء مدينة القيروان العتيقة إلى سنة 670 ميلادي ويقع هذا التراب التاريخي ضمن المجال الحضري لمدينة القيروان ويتوسط نسيجه.

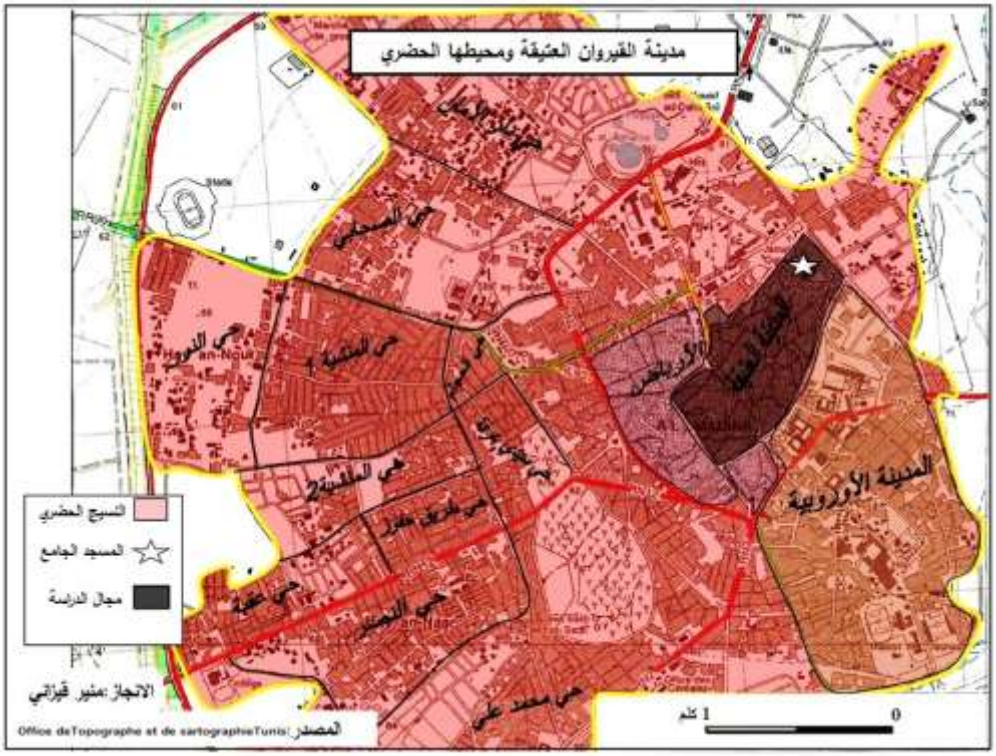

وتمتد المدينة العتيقة على مساحة 54 هكتارا يحدها من جهة الشمال الشرقي (حي سحنون) ومن الجنوب الشرقي الحي التجاري أو ما يعرف (المدينة الأوروبية) ومن الجنوب الغربي يحيط بها 21 ربضا متلاصقة ومتلاحمة فيما بينها ومتاخمة ومنفتحة على الأبواب الرئيسية للمدينة العتيقة (باب الشهداء – باب تونس – باب جديد). وللمجال المدروس حدود مادية واضحة تتمثل في سور المدينة الذي يمتد على مسافة 3.2 كلم ويفصل المدينة العتيقة عن محيطها الحضري. ويمكن التمييز بين النسيج "الأوروبي" والنسيج التاريخي من خلال البنية المرفولوجية للنسيج الحضري، فهذا الأخير يتميز بالكثافة والتراص ويمثل وحدة مجالية واضحة الحدود لها دلالاتها التاريخية والرمزية (المسجد الجامع – الأسواق المتخصصة...) والتخطيطية (تخطيط عربي إسلامي) تختلف عن خصوصيات بقية المكونات المجالية.

I. تطور التقسيم الترابي لمدينة القيروان العتيقة.

يقوم التقسيم الترابي للبلاد التونسية على نمطين أساسيين، الأول تقسيم إداري لامحوري يرتبط بالأجهزة الإدارية للدولة وخاضع لإرادتها عبر تعيين أجهزته بكل تسلسلها الهرمي بدءا من وزير الداخلية وصولا إلى العمدة[1] باعتباره موظفا

مسؤولا عن مصالح الدولة في عمادة ما. أما التقسيم اللامركزي فهو نتاج لسياسات التهيئة والتحكم في التراب وفق مقاربة محلية قائمة على الانتخاب و"استقلالية" التسيير وفق قوانين وضوابط يحددها المشرع التونسي، وقد تدعم النقاش في مسألة اللامركزية والتنمية الترابية مع دستور 2014 الذي طرح ضرورة القيام بمراجعات للتقسيم الترابي التونسي وإيلاء البعد المحلي أهمية محورية[2].

1التقسيم الإداري

وفق التقسيم الإداري الحالي تنتمي المدينة العتيقة إلى معتمدية القيروان الشمالية وتضم 3 عمادات هي عمادة الأنصار غربا وعمادة الجامع الشمالي شمالا وعمادة الجامع الجنوبي جنوبا. وتنقسم هذه العمادات بدورها إلى مجموعة من الأقسام والخلايا العمرانية. لكن هذا التقسيم يطرح تساؤلا عن دلالاته و دوافعه والضوابط المحددة له مما يستدعي تتبع تاريخية هذا التقسيم. وتعود جذور التقسيم إلى حقبة تاريخية قديمة، حيث ظهر أول تقسيم إداري للمدينة العتيقة سنة 1896[3] وقد مرت حدوده المرسومة بتغيرات وقفت وراءها دوافع ودلالات تتماشى وأهداف التقسيم المتبنى. ويمكن تلخيص تاريخية التقسيم لمدينة القيروان العتيقة في 3 مراحل أساسية تتمثل في:

أ- الحقبة ما قبل استعمارية : تقسيم قائم على فرض المجبى والإخضاع

ارتبطت هذه الفترة بتقسيم التراب وفق التنظيم المجتمعي القائم على أسس التمييز الفئوي بين البدو"Bédouins" والأعيان "البلْديه "Beldî-s" أو على أسس قبلية أو عشائرية، فعلى كل مجموعة من هذه الفئات يُعين "الشيخْ " "Cheikh" وهو ممثل السلطة المركزية داخل المجال المحلي، وتعمل المشائخ على جمع الجباية بالأساس وحفظ الأمن بين مجموع القبائل ويرأس هذه المؤسسة القيادْ Qayed [4] موزعين على كامل المجال التونسي. ويوضّح هذا التقسيم غياب حدود مادية فاصلة بين مجال تدخل كل فاعل من ممثلي السلطة المركزية أولا، وغياب الاستقرار والتجذّر الترابي الدائم للقبائل، فجلّها من البدو الرحل.

وتبين الدراسات التاريخية أن هذا التقسيم هدفه مراقبة القبائل أو الفئات الإثنية [5] والتعامل معها كمعطى اجتماعي وجب إخضاعه والتحكم فيه، وضمان استمرارية جمع الضرائب. لذلك مثلت مدينة القيروان العتيقة في هذه المرحلة وحدة ترابية متجانسة يسكنها "الحضر" بينما يقطن "البدو" أو الأجانب Barrâniyya وهم قبائل جلاص [6] في أرباضها. وقد قربت السلطة المركزية القبائل الموالية لها وأعطت زعمائها العديد من الامتيازات، وهو نفس التوجه الذي قامت به في الحواضر من خلال تنصيب الوجهاء في مناصب دينية أو سياسية مميزة قصد استمالتهم وضمان ولائهم للمركز.

ويعبّر هذا التقسيم عن تفرقة اجتماعية وسوسيومجالية تقوم على الفصل بين سكان البوادي وسكان الحواضر، بل سعت السلطة المركزية إلى المحافظة عليها وتدعيمها، لأن وجود مكون اجتماعي متجانس ومتجذرة ترابيا ومنفصل جغرافيا عن مكونات اجتماعية أخرى ومتباعد عنها يسهل عملية إخضاعه وعزله إذا تمرد.

ب- الحقبة الاستعمارية: تقسيم سلطوي ورقابي

حافظت السلط الاستعمارية على هرمية نظام التقسيم الترابي القبلي لكن عدلت جزئيا من مكوناته من خلال إضافة هيكل المراقب المدني المرتبط بالإقامة العامة وهي المستوى الأعلى في الجهاز الإداري الاستعماري بإعتبارها هيكلا يعين القياد الذين وصل عددهم إلى 36 قايدا يتحكمون في بقية المكونات الإدارية والمتمثلة في الخلفوات ثم الكاهيات[7].

وقد توجهت السياسة الاستعمارية إلى استعمال التكثيف والتشبيك Maillage في التقسيم الترابي وكان الهدف من ذلك تشديد المراقبة وإخضاع القبائل خاصة في المناطق الشمالية بينما بقي القسم الجنوبي تحت السيطرة العسكرية لا المدنية.

أما على المستوى القاعدي، فقد ظهر أول تقسيم إداري لمدينة القيروان العتيقة سنة 1896 وقُسمت إلى 3 أحياء (حومة) يترأسها "شيخ " له صلاحيات المراقبة وضمان المصالح الاستعمارية وتتمثل في:

- "حومة" الأشراف: وتقطنها العائلات المتنفّذة اقتصاديا واجتماعيا والتي لها منزلة دينية La Noblesse Religieuse واجتماعية مرموقة تعرف كذلك بالأعيان منها عائلات (مرابط، بوهاها، علويني...) وهذا التقسيم مرتكز على أساس فئوي سوسيو اقتصادي.
- "حومة" الجامع: يستمد هذا التقسيم دلالاته من وجوده بالقرب من جامع عقبة بن نافع وهو ما يبرر اعتماد هذا المعيار الرمزي كدافع للتقسيم.
- "حارة" اليهود أو حومة "المرّ" : توجد جنوب حي " الجامع " وتحدها غربا "حومة الأشراف " حيث يفصل بينهما الطريق الرابط بين باب "الجلادين" وباب " تونس " وهذا التقسيم قائم على أساس ديني لوجود السكان اليهود يقطنون هذا القسم من المدينة ويشتغلون أساسا بالتجارة يمثلون أقلية بالنسبة للسكان المحليين.

اعتمد التقسيم الاستعماري المنظم لمدينة القيروان العتيقة على أسس رقابية ضمن خطط عمل الكاهية والقايد والمراقب المدني والسلط الأمنية والعسكرية المحلية وتم الاعتماد على مؤسسة المشيخة كآلية محلية هدفها جبائي بالأساس مع مهمة الإخبار لدى السلط الاستعمارية والنظر في النزاعات الناشئة بين أفراد جماعته الترابية. ونلاحظ أن مبدأ أساسيا يقوم عليه التقسيم هو الوحدة بين الجماعات الترابية التي تخضع إلى معايير دينية أو فئوية .... والتقسيم يخفي هدفا استعماريا هو الفصل والتشتيت الاجتماعي للسكان وضرب أية محاولة للتجانس والاندماج مما قد يشكل خطرا على الوجود الاستعماري.

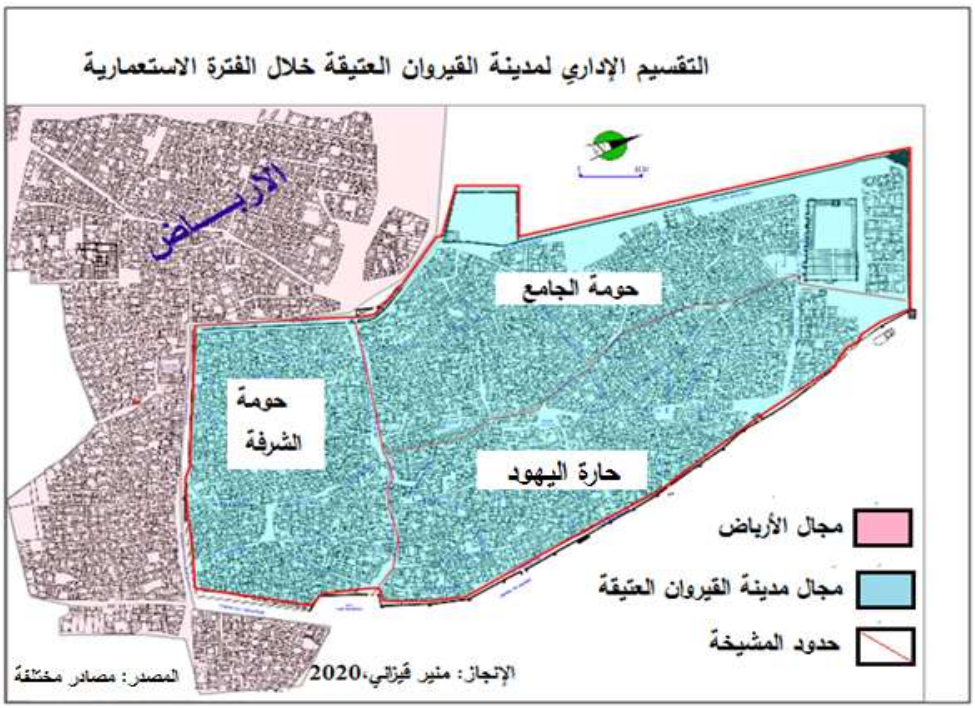

ج-المرحلة الحالية

منذ الاستقلال قام التقسيم الترابي الحديث على القطع مع التقسيم القبلي التقليدي وكل التقسيمات الفئوية التي لا تتماشى مع السياسة القائمة على بناء تراب وطني مواكب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحديثة ومكرس

لمبدأ المواطنة وليس العرش أو القبيلة. وبناءً على هذه التحولات تم تغيير مفهوم " الحومة" بمفهوم "الحي" في إطار "تنقية" التقسيم الإداري[8] وتغيير تسميات الوحدات الترابية القديمة بأخرى جديدة وتم الإنتقال من مؤسسة المشايخ إلى مؤسسة العُمَدْ.

ففي مرحلة أولى، نتج عن ذلك تغيير مشيخة حومة "الأشراف" أو الشرفة بعمادة الأنصار بمدينة القيروان العتيقة وتغيير اسم مشيخة حارة "اليهود" بعمادة الجامع الجنوبي، وجاءت هذه التحويرات بعد مراجعة التنظيم الإداري الذي يترأسه "المشائخ" بتنظيم قائم على ثلاث عمادات مع المحافظة على نقس الحدود الترابية، خاصة وأن هذا التقسيم يضمن تحقيق التوازن الديمغرافي بين عمادتي الجامع الشمالي والجامع الجنوبي، مما يهدف تحقيق التأطير الإداري.

أما في المرحلة الثانية فقد تم تغيير الحدود الإدارية لعمادتي الجامع الشمالي والجامع الجنوبي نتيجة للإمتداد العمراني للمركز الأم وظهور تجمعات سكانية شمال المدينة العتيقة تجاوزت الحاجز المادي (السور) مما دفع السلط الإدارية إلى توسعة الحدود الترابية للعمادتين.

إذن يمكن القول بأن إدخال تعديلات وتحويرات على المجال التاريخي هو نتاج لسياسات تهيوية هدفها بالأساس تقني غايته التأطير والتحكم في التوسع والامتداد العمراني للمجال الحضري للمدينة.

وأخيرا نتبين أن التقسيم الإداري الحالي للمدينة العتيقة هو امتداد لتقسيمات تاريخية سابقة لها معايير ودوافع وأهداف مضبوطة

1-التقسيم البلدي: آلية للتحكم في التمدد العمراني

تم في 2 جوان 1882 إحداث بلدية القيروان أي بعد سنة من انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، وتوسعت حدودها خارج أسوار المدينة الأم (المدينة العتيقة) لتشمل المدينة الأوروبية وبعض الأحياء الجديدة مما فرض قوانين منظمة للعمل البلدي في فترة ما بعد الاستعمار وذلك بإصدار جملة من القوانين والقرارات[9] تم بموجبها إحداث دوائر ترابية جديدة فخلال سنة 1974 تمت توسعة المجال البلدي وبعد خمس سنوات أحدثت الدائرة البلدية بالمنصورة، وفي سنة 1988 أحدثت دائرة الجبلية وتم بعث دائرة القبلية سنة 1994، وقد شمل قرار تحوير حدود التراب البلدي كل الدوائر البلدية سنة 2006.

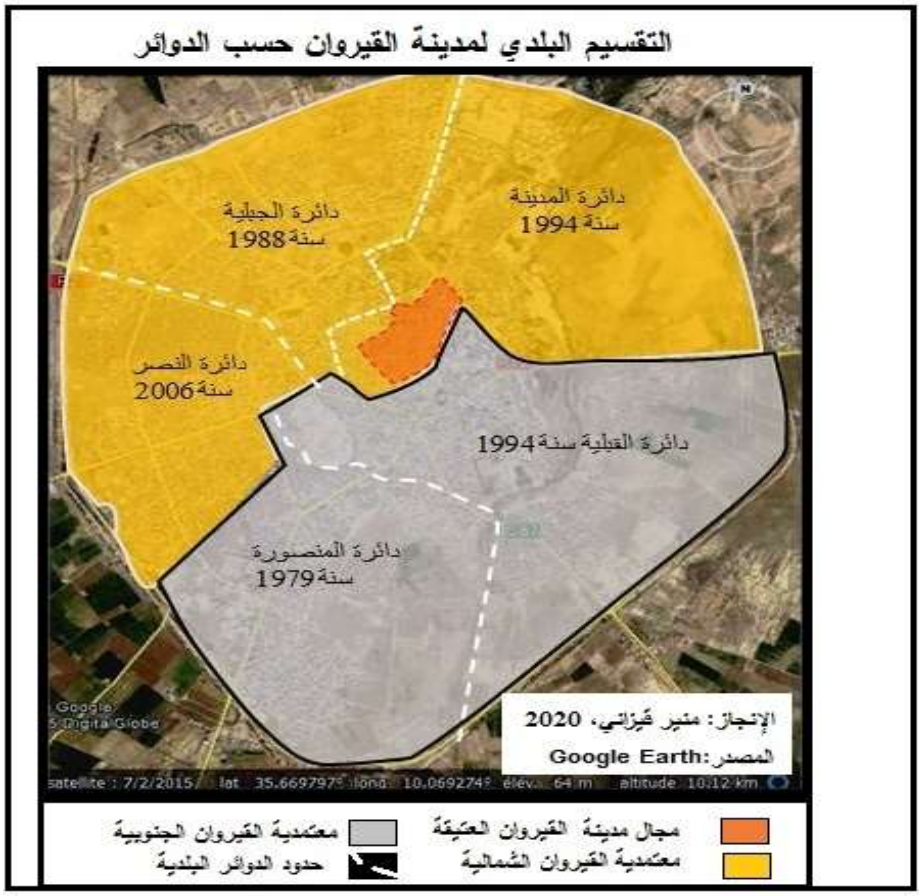

وتأتي القرارات والتحويرات الحدودية للتراب البلدي نتيجة التوسع العمراني لمدينة القيروان وحركات النزوح الريف نحو "عاصمة الولاية"، ولكسب رهان التحكم المجالي وتدعيم تأطير التراب الحضري تدخلت البلدية عبر مراجعة مثال التهيئة وضبط مجالات تدخلها مما يحقق نجاعة التصرف في التراب البلدي.

جدول إحصائي حول نمو مساحة المجال الحضري لمدينة القيروان.

الفترة	المساحة الحضرية (الهكتار)
إلى حدود سنة 1930	85
1956 -1930	150
1975 -1956	150
1985 -1975	550
2000 -1985	850
2020-2000	*1250

المصدر: SCET TUNISIE *تقديرات

التقسيمات الجغرافية للتراب: أية مساهمة في المسألة التراثية؟

إن مسألة تنظيم التراب الوطني مسألة جوهرية تطرقت لها أعمال المهيئين والمختصين في دراسة المجال عبر مقاربات إقليمية تهدف إلى إيجاد توازن بين توزع السكان والأنشطة، وفرض رهان إيجاد تقسيم ترابي يضمن الحد الأدنى من التكافؤ واللامركزية بين مختلف المكونات المجالية. فاختلفت المناهج والتمشيات والأسس الدارسة لتقسيم التراب الحضري، لكن توجهت أغلب هذه المقاربات والأعمال نحو المستوى المجالي الأعلى، وطرحت مسألة أقلمة التراب دون أن تعطي القدر الكافي من البحث في المستوى القاعدي المحلي لإيجاد الحلول لتنمية التراب وتحقيق الاستدامة. ولا يمكن تحقيق هذا الرهان دون التعامل مع الحيز التاريخي كوحدة ترابية ذات خصوصية اقتصادية واجتماعية ومعمارية وجب فصلها عن بقية المكونات الترابية، وبالتالي حوكمة الوحدات الصغرى وعدم اختصار مسألة التقسيم الترابي في الإجراء التقني. فمدينة القيروان العتيقة كحوض تشغيلي يتوطن بالمجال المركزي[10] يجب أن لا تتداخل مكوناتها المجالية مع مجالات طرفية والمتمثلة في الأحياء السكنية، وعلى الفاعلين في التقسيم الإداري والبلدي لمدينة القيروان مراعاة خصوصيات المركز التاريخي كما هو الحال لمدينة تونس العتيقة التي قسمت إلى 10 عمادات تشكل المدينة العتيقة Médina centrale مما يحفظ البعد الرمزي والتاريخي لمكوناتها الحضرية.

وترتبط النواة التاريخية بالهوية وبمشترك يربط بين الأفراد داخل مجال معاش Espace Vécu يعبر عن ممارسات وثقافات متجذرة ترابيا يحملها السكان الأصليين وتتفاعل مع حركات وأدفاق اقتصادية واجتماعية. وهذا ما يبرر ضرورة إيجاد تقسيم تحت بلدي Découpage infra-communal خاص بالمراكز التاريخية لإرتباط هذا التوجه بمبررين مركزيين:

- مبرر أول قطاعي: يستمد شرعيته الإجرائية من المحتوى الوظيفي للمدن العتيقة التونسية والمراكز التاريخية بصفة عامة، وتخصصها المتمثل في الأنشطة الحرفية والصنائع وفئات التجارة المتصلة بها، فإرساء تقسيم خاص يفصلها عن بقية

التقسيمات الترابية يُمكنُ من معالجة أنجع لإشكالات المراكز التاريخية من النواحي الاقتصادية، والمتمثلة في الترويج الحرفي وحماية التراث المادي واللامادي من الاندثار والتلاشي. ويسهل التقسيم أعمال وتدخلات هيئات التهيئة التي يمكن أن تعتمد مقاربة تهيوية شاملة تضم كل المدن العتيقة داخل البلاد التونسية. كما تشجع هذه الآلية على حفظ التراث الحضري وتثمينه بما يتماشى وأهداف التنمية وبالتالي المحافظة على المعالم التاريخية والمآثر ودفع انخراط التراب الحضري في السياقات العالمية الداعمة لحماية الإرث الحضري بمستوياته المادية واللامادية.

- مبرر ثان تنموي: تستمد المراكز التاريخية نفوذها وقدرتها على الاستقطاب والإشعاع من مركزيتها في النظام الحضري، فهي تتجاور مع مكونات قلب المركز الحضري وتتفاعل معه، بل تضطلع بأدوار يمكن أن لا يضطلع بها مركز المدينة. فهي تجذب أدفاقا سياحية عالمية وتسهم في دينامية المجالات المحلية بما توفره من العملة الصعبة، وحيوية شبكات المبادلات.

كما أن علاقة المدينة العتيقة لا تقتصر على المجالات العالمية فقط من خلال المقوم السياحي بل تنسج علاقات مع المراكز الحضرية القريبة أو البعيدة مما يمكن من جذب أدفاق الشغل والمبادلات [11]، وهو ما يسهم في خلق الثروة وتمكين المدينة من تلبية حاجياتها بنفسها وبالتالي تحقيق شرط أساسي من شروط الاستدامة وهو التوازن.

حاولت الدراسات الجغرافية اختيار معايير مختلفة تمكنها من تقسيم ترابي يتماشى والمنهجيات والأهداف المرسومة في كل بحث، بل وواجهت هذه الأبحاث إشكاليات عدة خاصة من النواحي الإحصائية والبيانية في ظل وجود شبكة بيانات رسمية تعتمد التقسيم الإداري في تبويب معطياتها مما قد يضعف دراسة محتواها الاجتماعي والوظيفي ومساهماتها وأدوارها مقارنة ببقية المجال الحضري.

لذلك اعتمدت الدراسات المختصة في دراسة المراكز التاريخية على إحصائيات ميدانية يقوم بها الباحثون أو التوجه إلى أبحاث الهيئات والمنظمات المحلية كجمعيات صيانة المدينة العتيقة، أو اتجهت هذه الدراسات نحو تبني أسس جديدة للتقسيم كالتقسيم القانوني أو الوظيفي... هدفه تتبع تحولات التنظيم المجالي للمدن العتيقة وفهم الآليات المتحكمة فيه.

1 التقسيم حسب طبيعة الملكية.

يقصد بالمعيار القانوني طبيعة الملكية الراجعة للتراب وقد استعمل كل من M.Gdoura (1988) و A.Raymond, (1989) و C.Chaline (1990) [12] هذا المعيار في دراستهم للمدينة العتيقة ويقوم هذا التقسيم على قسمين أساسيين هما المجال العام أو العمومي Espaces Public أين تتركز كل الوظائف الاقتصادية والثقافية والسياسية... والمجال الخاص Espace Prive أين تتركز الوظيفة السكنية بالأساس.

وقد اعتمد هذا التقسيم لبيان الدينامية المجالية لأنشطة المدينة العتيقة وتوسعها على حساب البنية السكنية والتأكد من مدى التداخل بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي. فلقد انبتت الخطة الوظيفية للمدينة العربية الإسلامية على الفصل بين الوظيفتين السكنية والاقتصادية، ويسعى التقسيم المتبع من قبل الدارسين إلى التحقق من مدى مركزية المسجد الجامع في التنظيم الوظيفي للنسيج العتيق الحالي، أم أن هذه الديناميات أفرزت مركزيات جديدة.

لذلك يمكن استعمال معيار الملكية كمعيار أساسي وهام في دراسة المحتوى الوظيفي للمدينة العتيقة وبيان أهم التحولات المجالية والتنظيمية التي تمر بها.

2 التقسيم حسب استعمالات الأرض الحضرية.

يُمكن هذا التقسيم من فصل صبغة الاستخدام الاقتصادي عن الصبغة السكنية للأرض الحضرية ويبرر الأخذ بهذا المعيار نظرا للأهداف المرسومة في البحث والمتمثلة في:

– تحديد التحولات المجالية التي طرأت على الاستخدام الاقتصادي للنسيج العتيق وبيان أشكاله وحجمه ومعرفة الأنشطة المتحكمة في الاشتغال الوظيفي للمجال.

– البحث في مظاهر توسع أو انكماش الاستخدامات الاقتصادية للنسيج العتيق وطبيعة علاقتها بالوظيفة السكنية.

– التحقق من مدى استدامة المكونات البنيوية والوظيفية للمدينة العتيقة وقدرتها على الاضطلاع بأدوار اقتصادية واجتماعية تمكنها من حماية مكوناتها التراثية وحفظ خصوصياتها البنيوية.

وقد مكن استعمال هذا التقسيم من رسم حدود كل من الصبغة السكنية والصبغة الاقتصادية للأرض ويمكن كذلك من إيجاد تقسيمات تتفرع عنه كتقسيم الصبغة الاقتصادية إلى أقسام حسب التخصص الوظيفي-المجالي (مجال للنشاط الحرفي- مجال تجارة – مجال خدمات غير تجارية ...).

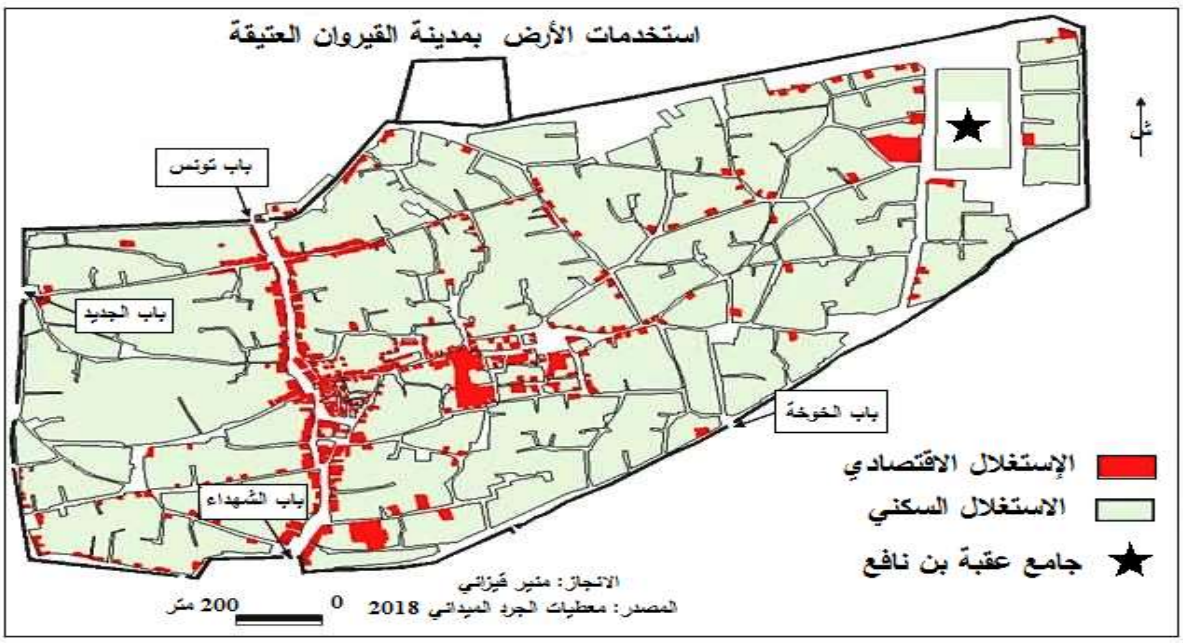

يهدف هذا التقسيم إلى البحث في خصوصيات التوزع المجالي لمختلف الأنشطة والوقوف على أهم الوحدات الاقتصادية المساهمة في التنظيم الوظيفي للمدينة العتيقة وأكثرها استقطابا وديناميةفي هذا النسيج. ويهدف تبني التقسيم حسب طبيعة الاستخدامات الحضرية، البحث في إشكالية العلاقة بين المحتوى الوظيفي والاجتماعي وضرورة عقلنة تمدد الاستغلال الاقتصادي على حساب النسيج السكني مما سيؤدي إلى هدم وتشويه عديد المباني وتحويلها إلى وحدات اقتصادية وبالتالي إدخال تغييرات في المشهد الحضري المميز للأنسجة التاريخية.

الخاتمة

تتعدد التقسيمات المعتمدة لدراسة التراب بمختلف مستوياته لكن يرمي كل معيار معتمد في التقسيم الترابي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفق دوافع تختلف باختلاف الاستراتيجيات المرسومة والوقائع المفروضة والرهانات المطروحة كالتباينات والاختلالات وضعف الاندماج الترابي. ويمكن أن لا يكرس التقسيم فقط المعطى التاريخي بل يمكن له أن يواكب التحولات الحضرية والاقتصادية والاجتماعية. إن التوجهات الوطنية لتقسيم التراب الوطني قائمة أساسا على الوصاية الإدارية وعلاقة هرمية للأوامر والقرارات تسن وتُشكّل في أعلى قمة الهرم وفق مقاربات قطاعية واستراتجيات هدفها مسايرة انفلات الظاهرة الحضرية وما يتبعها من إشكاليات ... وتنفذ هذه الرؤى محليا مما يحد ويكبل الممارسة المحلية ويعزل جهود الفاعلين المحليين من أفراد وجمعيات قادرة على إيجاد حلول وأفكار لتنمية تراباتها مما يحقق انسجام المحلي مع الوطني. إذن فالتقسيم الترابي للبلاد التونسية يجب أن يخرج من الهاجس الرقابي والتأطيري ليضطلع بهاجس جديد وهو الهاجس الاقتصادي والتنموي.

المراجع والإحالات

(1) تنقسم المعتمديات إلى مجموعة من العمادات، والعمادة هي منطقة ترابية نص عليها القانون عدد 17 لسنة 1969 المؤرخ في 27 مارس 1969، ويعين على رأس كل عمادة عمدة يعتبر سلطة إدارية دنيا ممثلة للدولة يخضع للسلطة الرئاسية للمعتمد. ويتولى تحت سلطته مساعدة مختلف المصالح الإدارية والعدلية والمالية في مباشرة مهامها.

(2) ينص الفصل 132 من دستور البلاد التونسية لسنة 2014 على أن "الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدإ التدبير الحر."

(3) Kerrou, M. (1998). Quartiers et Faubourgs de la Médina de Kairouan. Des mots aux modes de spatialisation. *Revue Genèses. sciences sociales et humaines.*(33), 49-76.

(4) Tekari, B. (1981). *Du cheikh à l'Omda – Institution locale traditionnelle et intégration partisane,* Tunis: Faculté de droit et des sciences juridiques.

(5) هو تقسيم يرتبط بمجموعات بشرية متجانسة حسب أصولها العائلية أو الدينية أو الثقافية ...

(6) أحد أهم القبائل المتحكمة في منطقة الوسط التونسي وتحديدا ما يتطابق نسبيا مع المجال الجغرافي لولاية القيروان.

(7) Belhedi, A. (1989). Le découpage administratif en Tunisie. *Revue de Géographie du Maroc, 13*(2), 3-25 .

(8) نفس المصدر السابق

(9) قانون عدد 33 لسنة 1975 مؤرخ في 14 ماي 1975 يتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات.

- قرار من وزير الداخلية والتنمية المحلية مؤرخ في 6جانفي 2006 يتعلق بتحوير حدود الدائرة البلدية بالمنصورة من بلدية القيروان من ولاية القيروان.

- قرار من وزير الداخلية والتنمية المحلية مؤرخ في 6جانفي 2006 يتعلق حدود الدائرة البلدية بالقبلية من بلدية القيروان من ولاية القيروان.
- قرار من وزير الداخلية والتنمية المحلية مؤرخ في 6جانفي 2006 يتعلق حدود الدائرة البلدية بحي الجبلية من بلدية القيروان من ولاية القيروان.

قرار من وزير الداخلية والتنمية المحلية مؤرخ في 6جانفي 2006 يتعلق بإحداث دائرة بلدية ببلدية القيروان من ولاية القيروان

(10) قيزاني، منير. (2014). الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المجال بمدينة القيروان العتيقة.جامعة تونس.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(11) قيزاني، منير (2020). الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المجال بالمدن التونسية العتيقة: تونس والقيروان وسوسة وصفاقس. جامعة تونس.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(12) Gdoura, M. (1982). La soukalisation de la médina de Sfax . *Médinas, présent et avenir*. Tours: Urbama, URA, CNRS, Tours.

- Raymond, A. (1989). Les provinces arabes. *Histoire de l'Empire ottoman, Mantran, R.* Paris.

- Chaline, C. (1990). Les Villes du monde arabe.. *Annales de Géographie*, 742-743.

التحضر وأثره على بنية النظام الواحي دراسة حالة الواحات الجنوبية بالاغواط

الدكتور : بشير طلحة

أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع – جامعة الاغواط – الجزائر

The impact of urbanization on the oasis structural system Studying of south oasis situation in Laghouat

Dr Talha Bachir Laghouat university , Mn.talha@gmail.com

ملخص :

تسعي هذه الورقة إلى البحث في التغيرات التي مست الفضاء الصحراوي من خلال منظومته الواحتية التي تتكون بدورها من ثلاثية أساسية تتمثل في (الواحة والقصر ونظام السقي) ، هذه المنظومة التي تكاد تنفرد بها الصحراء الجزائرية وتمتد إلى أزمنة بعيدة ، ولعل التغيرات التي مرت بها المجتمعات الصحراوية ترجع أساسا إلى التغيرات التي مست هذه المنظومة بنية وشكلا وأحدثت خللا ملحوظا في وتيرة سيرورتها وتناسق أجزائها سواء على المستوي المرفولوجى (بنية القصور ووظيفتها) أو على مستوي واحاتها المرتبطة تحديدا بنظام سقيها ، لذلك تحاول هذه المساهمة التركيز على هذه الأخيرة واهم التغيرات التي طالتها من خلال عملية التحضر ذات الوتيرة المتسارعة والشاملة ، والتي أشار اليها العديد من الباحثين ، وأخذت نموذجا لذلك احدي المكونات الأساسية التي كان لها ارتباط تاريخي بتشكل مدينة الاغواط ، ممثلتا في الواحات الجنوبية .

كلمات مفتاحية: الواحة ، النظام الواحي ، القصر ، التحضر ، نظام السقي .

Abstract :

This paper tries to seek in the changings that touched the desert space through its oasis system which is consists of (oasis-castle-irrigation system), This system is almost unique

in algerian sahara which extends to distant ages.Perhaps the changes seen by saharian communities are mainly due to the changes that affected this system structurally and form, and have caused a noticeable trouble and an imbalance in its level of movement and the consistency of its parts ,either at its morphological level (castles structure and function) or at the level of its oasis specifically linked to the irrigation system.Therefore,this contribution tries to focus on this latter and the most important changes that affected it through the global and rapid urbanization which was dealt by a number of researchers and has taken a model as one of the basic components which has a historical link in forming the city of Laghouat,representing the southern oasis.

Key words: oasis, oasis system, irrigation system, castle, urbanization.

تمهيد :

تشكل الواحة نظاما بيئيا واجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت ، مختلفا عن البيئة المتواجد بها أي البيئة الصحراوية ، بل يسعي هذا النظام الذي يعبر عن الإبداع الإنساني إلى خلق نوع من التوازن الداخلي الذي يمكنه من الاستقرار في ظل تواجد بيئة لا تشجع على ذلك ، فما مدلول هذا النظام ؟ وما هي مكوناته ؟وماهي وضعيته في ظل التطور الحضري المتسارع ؟ وماذا بقي منه ؟

1- الواحة المفهوم والتصنيف :

1-1 مفهوم الواحة :

الواحة " (oasis) هي كلمة إغريقية استعيرت من المصريين "(Marouf , 1980 ,p 17) و" لكن في الحقيقة هي كلمة صحراوية خالصة "(COTE , 2012, p09) ، و تتشكل المنظومة الواحتية من ثلاثة عناصر رئيسية (trilogie) ثلاثية هي : الماء ، السكن ، وثقافة السقي ، وقد تأتي هذه العناصر على أشكال مختلفة ولكنها تبقي دوما حاضرة ، مشكلتا بذلك النظام الواحي .

فلكل عنصر وظيفته داخل النسق العام رغم اختلاف شكله ، فالغطاء النباتي يضمن استمرارية العناصر الأخرى في ظل تواجد بيئة صحراوية قاسية ، " فالتبخر ينخفض داخل المجال الواحي مابين 30 حتى 50 بالمئة " , COTE) 2012, p11) ، محفزا بذلك الإنسان على القيام بدوره داخل هذا المجال ، ويمكن التمييز بين أنماط متعددة من الواحات المتوزعة بالصحراء على حسب طريقة استغلال سكانها للماء ، فهناك " مابين 7 حتى 8 أنماط كبري من الواحات ، كل نوع يتمايز عن الأخر بتنظيمه الخاص ومنطقه ، وهذا التنوع هو الذي يترجم قدرة اندماج السكان الصحراويين "(COTE , 2012, p12) ، وفي الغالب تنشأ الواحات كما هو ملاحظ بفعل وتأثير العناصر الجيولوجية مما يعطينا .

أ- واحات العيون المائية :

هو نوع من الواحات الذي يرتبط أساسا بالعيون المائية ، وتنتشر هذه الواحات في " شمال الصحراء على الخط الأفقي الرابط بين نقطتين اقادير (غربا) قابس (شرقا) " (COTE , 2012, p17)، أي جنوب الأطلس الصحراوي ، وهي تضم كل من واحات فقيق ، الاغواط ، مدوكل ، واحات الزيبان واحات الجريد ، الشبكة ، هذا بالنسبة للمغرب والجزائر وتونس بينما واحات غدامس و الغات في ليبيا ، فيما تحوي الصحراء المصرية منطقتي فرفارة و الداخلة كما هو موضح في الصورة .

ب- واحات الوديان :

يرتبط هذا النوع بالوديان ويتمركز في الجهة الغربية أي منطقة زيز ودرعة بالمغرب ، وواد الساورة بالجزائر و كذا أولاد جلال بواد جدي .

ج- الواحات الواقعة في الخنقة :

(أي بين جبلين مرتفعين مضيق) ، فضلنا استعمال هذا المصطلح والذي يعني بالفرنسية (gorge) ، وهذا المضيق الذي يحصر مياه الوديان ويزيد في انسيابيتها وتدفقها باتجاه غابات النخيل والقصور المشكلة للواحة ينتشر في الجزائر في كل من منطقة بريزينة و الاغواط و بسكرة و القنطرة و مشونش .

د- الواحات المرتبطة بالابار :

وهي التي تعتمد على استخراج المياه الجوفية عن طريق الآبار وهذا مرتبط بطبيعة تشكل الطبقات الأرضية ، ويتراوح عمق هذه الابار مابين (60م حتي 80 متر) ، وتتواجد هذه التقنية في كل من منطقة ورقلة وريغ ، ففيّ سنة 1856 بلغ عدد الابار في منطقة واد ريغ حوالي 300 بئر "(COTE , 2012, p45)

هـ- الواحات المرتبطة بالفقارة :

ينتشر هذا النوع من الواحات الذي يعتمد على الفقارة في ثلاث مناطق من الجزائر منطقة توات وقورارة والمنطقة الثالثة هي تديكالت.

ترتبط مجمل هذه التصنيفات المستقاة من بحث ماركوت حول الواحات واعتماده على معيار نظام استغلال واستخراج المياه والذي ينعكس على مرفولوجية وشكل الواحة ، واعتمادا على معايير الحجم و الوظيفة لدي " يوف كلوي (yves Clouet) ، فانه يصنف من خلاله الواحات إلى ثلاث أنواع :

النوع الاول : الواحات داخل الصحراء (intra-désertiques) أنشأت في الغالب من اجل مراقبة الحدود والطرق الإستراتيجية ، لها وظيفة تجارية .

النوع الثاني : واحات السفوح تستمد مياهها من الجبال عن طريق قنوات ، وهذا النوع من السقي مستقل عن التأثر بالمناخ ، وهذا يضمن لنباتاتها النمو المستمر في ظل تواجد مناخ حار وجاف وتتواجد على الخصوص في المتوسط ومنطقة اليمن .

النوع الثالث : واحات السهول وتتواجد بمناطق البنجاب بالهند والعراق ومصر ، وتتم فيها عملية السقي عن طريق السدود ، ويتم تخزين المياه وتوزيعها في حالة الجفاف ، كما أن هذا النوع من الواحات يتجه صوب المنتجات التجارية (CLOUET , 1995 , p 45).

ونلاحظ مدى الفرق بين الرأيين فيما يخص تصنيف الواحات ،فماركوت يعتبرها خاصية صحراوية ، وعلى وجه الخصوص الصحراء الإفريقية .

1- وضعية الواحات الجنوبية :

ترتبط نشأة الواحات بمدينة الاغواط إذ تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر المنظومة العمرانية التي تتميز بها المنطقة ، وتشير المصادر التاريخية إلى أهمية هذه الواحات وعلاقتها بالقصر ، سواء بالنسبة للدور الحربي والدفاعي الذي لعبته كما أشار إلى ذلك محمد الكبير في رحلته (ابن هطال ، بدون تاريخ ، ص ص 53-56) أو للدور الاجتماعي و الاقتصادي والمعيشي الذي كانت تؤديه من خلال ما توفره من عنصر غذائي أو حتى للعامل البيئي الذي كانت تساهم فيه بشكل كبير فقد خلقت نوع من البيئة المصغرة التي تحفز على الحياة في وسطها (micro climat) ، تشغل " مساحة الواحات الجنوبية حوالي 85 هكتار وتضم حوالي 305 حديقة " (A N D T, Novembre 1980 , p 12) ، حسب الإحصاءات التي قدمتها الإدارة الفرنسية سنوات بعد استعمارها للمنطقة ، والزراعة الغالبة لهذه الواحات هي النخيل حيث تشير المصارد التاريخية لوجود " حوالي 16 نوع من أنواع التمور (تيمجورت ، تدالة ، الحميرة ...الخ) ، بينما في المستوي الثاني التحتي فيوجد العديد من أنواع الأشجار المثمرة (الخوخ ، المشمش ، الرمان ، التفاح ، البرتقال) بينما يوجد في المستوي الثالث زراعة الخضار " (A N D T, Novembre 1980 , p 12)

وترتبط الواحات الجنوبية للمدينة بنظام سقي يسمي السواقي (seguia) والمنحدرة من واد مزي بمدخل المدينة والذي يسمي (بروس العيون) عيون المياه التي كانت تنبع من هذه المنطقة لتصل أو تتجمع بعد ذلك في مكان سمي (بالسفريج) يقوم بتجميع مياه الساقية ويعيد توزيعها مرة أخري وخاصة باتجاه المنطقة الجنوبية للأحياء (سيدي يانس ، المقطع ، قصر البزايم) .

وشهدت هذه الواحات عملية تحضر مهمة فحوالي 60% من إجمالي مساحة الحدائق تحضرت أي بمساحة قدرت بـ 51,5 هكتار ومست الجهة الجنوبية منها أكثر من الجهة الشمالية "(A N D T, Novembre 1980 , p 13) .

رغم أن عملية التحضر هذه لم تكن وليدة اللحظة بل تمتد إلى المرحلة الاستعمارية حيث أقدم الاستعمار الفرنسي على إنشاء محورين على طول المدينة يقطعان المدينة مناصفة بالنسبة للواحات الشمالية والجنوبية ، ومع بداية سنوات الستينات أصبح يحتل هذا المحور الرابط بين الواحتين حركية مهمة بالنسبة للمدينة كما شجع على عملية الزيادة الديمغرافية للمدينة باستقرار السكان به ، ومع سنوات الثمانيات وتدهور نظام السقي المتمثل في الساقية والعزوف عن استعمالها بل وتحولها الى قناة ناقلة للمياه القذرة ، " شجع بذلك على تشكل تحضر عنيف وفوضوي بكل المقاييس بالنسبة للواحتين" ، (A

(N D T, Novembre 1980 , p 13) ، وبالتالي تحولها من منطقة فلاحية الى منطقة حضرية ، بل الأكثر من ذلك تحولها إلى مناطق نفايات و صرف صحي ، مما يؤثر بشكل مباشر على المياه الجوفية .

حسب الدراسة الميدانية التشخيصية التي قام بها مكتب الدراسات فانه أحصى خمسة أصناف من الحدائق حسب وضعيتها خلال زمن انجاز الدراسة وان كان يرى الباحث أن الوضعية زادت تدهورا بالنسبة للوقت الحالي :

حدائق منتجة : تعود ملكيتها الى خواص وتوجد بداخلها سكنات قائمة وتستغل في زراعة النخيل والاشجار المثمرة ...الخ ، وهي محمية ومسقية بواسطة ابار ، " قدرت مساحتها بالنسبة لدراسة التي اقيمت في سنة 2007 بـ 12,7938 هكتار" (مخطط شغل الاراضي، ماي 2007 ، ص 33) .

حدائق مهملة : هي مساحات غير محاطة بأسوار خالية من الأشجار وغير مستغلة حولت لرمي النفايات أو ملاعب للأطفال وتحتل " مساحة تقريبا تقدر بـ25,3862 هكتار "(مخطط شغل الاراضي، ماي 2007 ، ص 33) .

حدائق محمية وغير مزروعة : وهي مساحات شاغرة ومحمية مصانة ومحاطة بجدار .

حدائق مستغلة لاغراض اخري : اغلب هذه المساحات تحولت الى مواقف للسيارات ومستودعات للالات والبناء وورشات ميكانيكية .

حدائق على الحواف : تقع في الجنوب الشرقي لمنطقة الدراسة وهي اراضي زراعية ولكن معرضة للفياضانات .

2- التحضر واثره على الواحات :

ساهمت عملية التحضر في تردي وضعية الواحات

فقد تقلصت المساحة الى حوالي 40% تقريبا ، كما أن اثر هذه العملية لم يتوقف بل نتجت عنه مشاكل أخري مرتبطة بالبيئة ، كتلوث المياه الجوفية المتسربة من الخنادق المستعملة في تصريف المياه القذرة ، والمياه القذرة التي تسير بطريقة مكشوفة (حيث تحولت السواقي من قنوات نقل المياه العذبة الى نقل المياه القذرة) ، ومشكل توضع النفايات بهذه المناطق (A N D T, Novembre 1980 , p 14)

وما يعبر اكثر عن هذه العملية هو تحولها من منطقة فلاحية الى منطقة سكنية بزيادة استغلالات الارض لغرض السكن كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) يوضح التوزيع المجالي لمنطقة الواحات الجنوبية

التعيين	المساحة (م2)	النسبة%
سكن فردي موجود	38,405	23,80
سكن فردي في طور الانجاز	0,194	0,12
المرافق الموجودة	7,909	4,90
غابات النخيل المنتجة	12,794	7,90
غابات النخيل المهملة	25,386	15,70
المساحات الزراعية	36,354	22,18
المساحات الشاغرة	12,646	7,90
الطرقات	28,312	17,50
المساحة الاجمالية	162	100

المصدر : مخطط شغل الاراضي

يبين الجدول نسبة المساحة التي تشغلها الاراضي الزراعية بمقابل الاراضي المخصصة لبناء السكنات والمرافق العامة لهذه الجهة بالمدينة والتي ساهمت في استقرارها وتعميرها ، حيث تشير الى ما نسبته 7,90% فقط من اجمالي مساحة المنطقة ، بينما نسبة 22,18% والتي مثلت مساحات زراعية (ضاية) لا تستغل بطريقة دورية بل تعتمد على مياه الامطار والوديان ، ورغم ذلك لاحظ الباحث خلال الفترات الاخيرة عملية اشهار بيع قطع الاراضي الموجودة بهذه المساحات اي (الضاية) .

فيما يخص عدد السكان واعتمادا على التعداد العام للسكان خلال سنة 1998 فانه " قدر عدد سكان هذه المنطقة بحوالي 17222 ساكن وهو ما يمثل 17,27% من الحجم الاجمالي للمدينة والذي يقدر خلال سنة 1999 بحوالي 100145 شخص "(A N D T, Novembre 1980 , p 29) وبالتالي الموقع يعرف زيادة ديمغرافية بكثافة سكانية 249 شخص في الهكتار) وهذا سيجعل الحدائق تتحول الى مجال مبني "(A N D T, Novembre 1980 , p 29) ، مستقبلا كما تنبأت بذلك الدراسة ، وعن أصول هؤلاء السكان الذين يقطنون الواحات الجنوبية وحسب الدراسة الميدانية التي أقيمت وتم خلالها استجواب أرباب العائلات ، فإنها خلصت إلى التالي كما يوضحه الجدول :

الجدول رقم (02) يوضح اصول ارباب عائلات منطقة الواحات الجنوبية

المدينة	عدد ارباب الاسر	المدينة	عدد ارباب الاسر
الاغواط	2035	ولاية الجلفة	76
حاسي الدلاعة	05	ولاية تيارت	19
قصر الحيران	30	ولاية غرداية	15
عين ماضي	11	ولاية بسكرة	15
الحويطة	02	ولاية تبسة	01
افلو	37	" تيسمسلت	07
تاجموت	11	ولاية المسيلة	05
بن ناصر بنش	01	ورقلة	04
سيدي مخلوف	19	ولاية تيبازة	02
برج السنوسي	03	ولاية المدية	07
الخنق	01	ولاية باتنة	02
العسافية	06	ولاية البليدة	04
سيدي بوزيد	02	ولاية الجزائر	10
للماية	01	" خنشلة	01
مجموع ولاية الاغواط	2164	" تيممون	01
		" مستغانم	01
		عين الدفلة	01
		" سطيف	03
		" جيجل	02
		" س اهراس	01
		" وهران	01
		" قسنطينة	01
		" معسكر	01
		" المغرب	01
مجموع خارج ولاية الاغواط	188		
المجموع الكلي	2352		

المصدر : مخطط شغل الاراضي

يوضح الجدول ان سكان الواحات الجنوبية فيه حضور للسكان من حوالي 30 ولاية من القطر الوطني ، ولكن هذا الحضور لا يمثل الأغلبية فمن العدد الإجمالي لأرباب الأسر المصرحين بأصولهم والبالغ عددهم 2352 رب أسرة أي ما

يمثل 85% من العدد الكلي لمجموع أرباب الأسر ، هناك 2164 رب أسرة أصولهم من ولاية الاغواط وهي تمثل اكبر نسبة ، مقسمة مابين بلدية الاغواط بـ2035 رب أسرة والباقي موزعين على بلديات وقصور الولاية ، تمثل حوالي 86,52% من العدد الاجمالي ، بينما لم يمثل القاطنين بالجهة الجنوبية من اصول خارج عن ولاية الاغواط سوي 8% مثلت ولاية الجلفة الاغلبية فيه بنسبة قدرت بـ40,42% ، وهذا يعبر عن تجانس سكان الواحات الجنوبية نظرا لان أغلبية سكانه ينحدرون من أصول منطقة واحدة وهذا بدوره لا يطرح إشكالات على المستوي العمراني والاجتماعي .

فيما تشير نتائج الدراسة والمتعلقة بفترة استقرار أرباب الأسر بهذه الجهة إلى أن عملية الاستقرار تمت في مراحل مبكرة حيث 259 اسرة استقرت خلال الفترة الزمنية التي سبقت 1954 ، فيما سجلت الفترة الممتدة مابين سنوات 1964 و1980 ما نسبته 28,08% ، مثلت مرحلة نزوح كبري باتجاه الواحات الجنوبية نظرا لقربها من مركز المدينة وسهولة الحصول على الأرض ، حيث اعتبرت هذه المرحلة الأكثر من حيث استغلال وبناء داخل أراضي حدائق الواحات ، كما مثلت الفترة الثانية الممتدة من 1990 إلى 1999 مانسبته 30,19% ويرجع ذلك إلى اعتبار " المدينة منطقة جذب لليد العاملة نظرا لتوفرها على مناصب شغل وخاصة المنطقة الصناعية بحاسي الرمل "(A N D T, Novembre 1980 , p 31) ، الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (03) يوضح مراحل استقرار ارباب الاسر

السنوات	قبل 1954	1955- 1965	1964- 1980	1981- 1990	ما بعد 1990
عدد ارباب **الاسر**	259	255	641	438	689
%النسبة	11,43	11,17	28,08	19,19	30,19

المصدر : مخطط شغل الاراضي

كما سجلت الدراسة نسبة استغلال كبيرة فيما يخص شغل السكن والغرف حيث " قدرت بـ 6,68 شخص في العمارة و2,26 شخص في الغرفة ، وهي نسبة اكبر من نسبة شغل السكن بالمدينة والتي بلغت 6,29 شخص في السكن ، وهذه النسبة تعبر عن الوضعية المتردية التي يعيش فيها سكان الواحات "(A N D T, Novembre 1980 , p 35) ، وقدر عدد السكنات بـ 2589 سكن وعدد الغرف بـ7641 غرفة كما هو موضح في الجدوا التالي :

الجدول رقم (04) يوضح مراحل استقرار ارباب الاسر

منطقة الدراسة	عدد السكنات	T OL	عدد الغرف	TOP

	السكان				
الواحات الجنوبية	17293	2589	6,68	7641	2,26

المصدر : مخطط شغل الاراضي

هذه الوضعية وفي ظل غياب دراسات ميدانية بخلاف التعداد السكاني الذي تقوم به المصالح المختصة كل عشر سنوات ، فإننا نفتقد لأي معلومات تشخيصية عن وضعية تطور السكن بالنسبة لهذه الجهة والحالة الاجتماعية كذلك ، فالدراسة التي أعدت فيما بعد وخلال سنة 2007 من خلال مكتب الدراسات رغم حداثتها إلى أننا وجدنا تناقضا بينها وبين الدراسة السابقة مما يشكك في مصداقية المعلومات المقدمة ، فقد سجلت " ما مقداره 2360 مسكن منها 365 مسكن شاغر و 21 مسكن في طور الانجاز و55 مهدم "(مخطط شغل الاراضي، ماي 2007 ، ص 44) ، فهذا الرقم يشير الى تناقص في نسبة المساكن بهذه الجهة ولكن الامر يتعلق بان الدراسة الميدانية تسجل فقط الحالات التي يتم التجاوب معها في الدراسة ، و على العكس عملية بناء المساكن لم تتوقف بل في زيادة على حساب الأراضي الفلاحية والسكنات المهدمة القديمة ، وهذا ما لاحظه الباحث ميدانيا ، كما سجلنا خلال تتبعنا للحركات الاحتجاجية التي يقوم سكان المنطقة بها في مناسبات مختلفة أن أغلبية هؤلاء السكان وخاصة الشباب من الجهة الجنوبية والتي كانت مطالبهم تتمحور حول قضية السكن والشغل .

ما يمكن استنتاجه من خلال استعراض حالة الواحات الجنوبية ، ان مدينة الاغواط وبحكم تشكلها بدأت تفقد خصوصيتها كمدينة واحتية ، فالواحة التي شكلت عبر تاريخها عنصر مهما من عناصر منظومتها العمرانية ، كادت تزول بزوال طرق السقي بها بل تحولت من منظومة بيئية متناسقة الى منظومة مدمرة للبيئة ، وهذا يرجع كله كما مر معنا الى درجة التحضر المبكر والعنيف باتجاه هذه الاراضي ، والي الحركية العمرانية المتسارعة والفوضوية التي شهدتها المدينة خلال الفترات الاخيرة والتي قضت على الواحات وعلى وظيفتها الاقتصادية والبيئية معا .

كما تساهم وضعيتها القانونية المربكة في زيادة نسبة الاهمال والعزوف عن ممارسة اي نشاط بها من خلال دخولها في نزاعات متعلقة بالميراث وصراع الملكية ، يصرح احد المتمسكين بملكية الأرض الفلاحية بالواحات الجنوبية السيد (زوبة .أ) من خلال لقاء معه " انه من الناحية التقنية هناك إشكال كبير يتمثل في فقدانه لأكبر كمية من الأنواع النادرة للأشجار المثمرة بأرضه وهذا بسبب السقي بقنوات المياه العذبة والتي أثرت سلبا على مردودية الأشجار ، بل أدت إلى فقدان أنواع كثيرة من هذه الأشجار النادرة " .

خاتمة :

ان المتتبع لسيرورة التحضر يلحظ الوتيرة المتسارعة التي زادت خلال العقود الأخيرة بالنسبة للمدينة ، والتي انعكست بشكل مباشر على طابع المدينة واثر على بنيتها وشكلها وخاصة في منظومتها الواحتية التي شهدت تدهورا كبيرا على مستوي الواحتين الشمالية والجنوبية التي كانت تتميز بهما المدينة تاريخيا كما اثرت درجة التحضر المتنامية على النمط العمراني للمدينة و المتمثل في القصر والذي بدوره عرف تدهورا وتغيرا كبيرا في شكله وبنيته يتجه الآن انطلاقا من ملاحظتنا الميدانية إلى زواله واستبداله بالنمط العمراني الحديث وهذا بدوره غير شكل المدينة في صميم مركزها العمراني التاريخي من مدينة واحتية إلى مدينة فاقدة لهويتها العمرانية ومما زاد في اتساع هذه الهوة هو النسيج العمراني الحديث الذي يشغل نسبة كبيرة من مجال توسعها الحالي ، حيث طغي عليه النمط العمراني الحديث بإدخال تجهيزات وبنايات حديثة شكلا ومضمونا لا تتماشي في الغالب وطبيعة المنطقة وخصوصياتها وهذا بدوره كذلك ساهم في زيادة اغتراب المدينة وفقدان هويتها جعلتنا نطلق عليها اسم المدينة المنمطة ، والمقصود بالمنمطة هي سيادة الأنماط العمرانية الموحدة التي تظهر تقريبا على كامل التراب الوطني .

إن هذا التحضر المتسارع قد ظهر أثره على بنية وطابع المدينة وخاصة في احد مكوناتها الأساسية التي اعتبرت تاريخيا جزءا أساسيا من بنيتها ، ممثلتا في واحاتها والتي كانت تضمن نوع من التوازن الايكولوجي ، وأصبحت كما هو موضح من خلال الدراسة تؤدي وظائف سلبية ، مع العلم ان التطورات المأساوية لوضعية هذه الواحات زادت حدتها بعد تاريخ اجراء هذه الدراسة ، وان الملاحظات الميدانية التي قمنا بها دلت على التدهور المستمر لنظام الواحات ويمكننا الحديث في هذه الحالة عن زوال النظام مما خلق تغيرات جذرية على جميع الأصعدة .

قائمة المراجع:

Nadir Marouf ,(1980), *Lecture de L'espace oasien* , Sibdbad , Paris .

- Marc COTE , (2012), *Signatures sahariennes* , Presses Universitaires de provence , Aix –Marseille université .
- Yves Clouet,(1995) , Les Oasis , *Revue Mappemonde* , No(4) ,44-48,Retrieved from https://www.mgm.fr/PUB/Mappemonde/M495/OASIS.pdf
- **ابن هطال التلمساني ،(د.ت) ، *رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري الي الجنوب الصحراوي*،تحقيق : محمد بن عبد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة .**
- Agence Nationale d'Amenagement du Territore , (1980) , *plan d'occupation du sol oasis sud* , phase 2 , Novembre .
- ولاية الاغواط ،(2007) *مخطط شغل الاراضي لمنطقة الواحات الجنوبية بمدينة الاغواط المرحلة الاولى* ، مكتب الدراسات والانجازات في التعمير ، باتنة وحدة بسكرة .
- لقاء يوم 24.12.2015 مع السيد زوبةأ ، على الساعة الخامسة مساءا ، مدينة الاغواط .

الصورة رقم (01): الواحات الجنوبية قديما

الصورة رقم (02) : الواحات الجنوبية حديثا

المصدر : الباحث

الشبكة الطرقية: أنوعها - طرق دراستها ومساهمتها في التنمية بالمغرب

الدكتورزهيرالنامي

باحث في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب.

The road network: types, study methods, and its contribution in the process of development in Morocco.

Zouhair.ennamy Zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

ملخص

أضحت الشبكة الطرقية من أهم المؤشرات الدالة على الأداء التنموي للدولة، حيث تعد مرآة للتطور الحضاري والتقدم الاقتصادي، فبالغرب تتنوع الشبكة الطرقية وأشكالها الهندسية حتى صارت علامة ومؤشرا على الذكاء الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي، بل دلالة على الريادة الدولية.

أمام هذه الأهمية تضع جميع الدول الشبكة الطرقية في صلب اهتماماتها، حيث تحظى الطرق بميزانيات ضخمة، فلا تقدم ولا تنمية بدون شبكة طرقية قادرة على احتواء تنقلات الساكنة وتدفق السلع والبضائع من أماكن الإنتاج إلى أماكن التسويق والاستهلاك، كما تمكن الطرق من فك العزلة وفي انفتاح المجالات، كما تساهم في تطور العمران، من خلال تمدد المدن وتوسعها، إضافة إلى ضمان الولوجية الجيدة.

ويستهدف هذا المقال دراسة الشبكة الطرقية من خلال التطرق إلى أنواعها وطرق دراستها، بما فيها دراسة أنواع الشبكة وكثافتها ومؤشر الانعراج وكذا ترقيم الطرق والتشوير...إلخ، إضافة إلى الشق النظري؛ يتطرق المقال إلى وضعية الشبكة الطرقية بالمغرب ودورها في التنمية.

الكلمات المفتاحية: الشبكة الطرقية – النقل – التنمية – المغرب.

Abstract

The road network has become one of the most significant indicators that represent clearly the developmental performance of the country. It is mainly considered as a mirror of the civilized development and the economic improvement. That is exactly why Morocco contains of various types of road network. The latter is not only characterized by its geometrical forms, but also it becomes a sign and indication that

shows the economic intelligence and the strategic planning. The road network basically represents the international exploration.

The road network has become very significant for the development process of the country. That is why most of the countries around the world make the road network as one of their significant priorities, because the roads require huge budgets. In fact, there is neither improvement nor development without a road network that is capable of containing the transport of population and the flow of goods from production places to marketing and consumption places. Furthermore, the roads are basically contributing in unlocking the isolation, opening the areas, developing the buildings through the expansion of the cities, and the guaranty of a good access.

The main aim of this article in terms of the theoretical part is studying the road network based on analysing its types and study methods, taking into consideration the study of the main kinds of road network and its density, diffraction index, road numbering, and signalling…etc

The practical part is mainly focused on the situation of the road network in Morocco and its basic role in the process of development.

Key words: road network, transport, development, Morocco

مقدمة

تعتبر الشبكة الطرقية بمثابة الشرايين التي تضخ الحركة في مختلف أرجاء المجال، فهي تفتح التراب وتربط بين المجالات وبالتالي تعمل على تطوير حجم المبادلات والأنشطة، كما تخفض المدة الزمنية في التنقل وتكلفته، مع توفير ولوجية الساكنة لمختلف الخدمات. وتجذب الطريق التيارات التجارية وبالتالي خلق دينامية اقتصادية، يمكن القول بأن الطرق من العوامل التي تقلص من الفوارق بين الجهات المختلفة (MERENNE Emile, 2013, p 91).

إن تشييد الطرق لا يستجيب فقط لحاجيات التنقل وضمان انسيابيته، بل يندرج ضمن إطار المشاريع المهيكلة للمجال والمساهمة في التنمية من خلال ضمان التماسك الترابي والاجتماعي للدولة، وكذا تثبيت الساكنة وتطوير العرض السياحي… (JANATI IDRISSI Abdelhamid, 2013, p 7) فالشبكة الطرقية الجيدة تساعد على استقطاب الاستثمارات والمساهمة في الرفع من مدة استعمال وسائل النقل كما تخفض نسبة الاستهلاك من الوقود وقطع الغيار وتكلفة الصيانة.

وبالمغرب أولى الفاعلون أهمية بالغة لتشيد الطرق، ويظهر هذا الاهتمام من خلال تطور وتيرة تعبيد الطرق وتشييد الطرق السيارة، الشيء الذي أدى إلى تطور منظومة النقل خصوصا بعد استقلال البلاد، حيث شيدت الطرق لفك العزلة عن المناطق النائية منذ طريق الوحدة الذي وصل منطقتي النفوذ الاستعماريتين السابقتين، كما تم تطوير النقل بمختلف أنواعه عبر تشييد أو توسيع مجموعة من المطارات والموانئ كميناء طنجة المتوسطي، وخط السكة الحديدية للقطار الفائق السرعة "البراق" الرابط بين طنجة والدار البيضاء بتكلفة 23 مليار درهم، كل هذا يبرز الأهمية الاستراتيجية للنقل في تسريع عجلة التنمية. (النامي زهير، 2020، ص 3).

وتأتي هذه الورقة العلمية لدراسة الشبكة الطرقية وأنوعها وطرق دراستها، إضافة إلى التطرق إلى وتيرة إنجاز الطرق منذ فترة الحماية، دون إغفال دور الطرق في التنمية بالمغرب.

I. *أنواع الشبكة الطرقية بالمغرب وطرق دراستها*

قبل التطرق إلى وتيرة تشييد الطرق بالمغرب، لا بد من دراسة أنواع الشبكة الطرقية وكيفية دراستها، من خلال الاستعانة بالمعادلات الرياضية والهندسية.

1. أنواع الشبكة الطرقية بالمغرب

يختلف تصنيف الطرق من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها، ومن بين معايير تصنيف الطرق نجد السرعة والسعة أي حجم الحركة والطول ومواد التشييد، والخدمات المرافقة من محطات الاستراحة ومحطات الوقود... وعلامات التشوير وأماكن الربط....إلخ.

جدول رقم 1: تصنيف الطرق بالمغرب وببعض الدول الأخرى

	التصنيف	خصائص الطريق
المغرب	**طرق وطنية**	**تربط بين أكثر من جهة**
	طرق جهوية	**تربط بين أكثر من إقليم بجهة واحدة**
	طرق إقليمية	**تربط بين أكثر من جماعة بالإقليم الواحد**
	طرق جماعية أو غير مصنفة	**تربط بين دواوير الجماعة الواحدة**
	الطرق الداخلية بالمدن	**تربط بين مختلف الوحدات السكنية داخل المدن (الشوارع)**
	الطرق السيارة	**طرق مؤدى عنها وذات جودة عالية مع تعدد الممرات وهي طرق مسيجة كما تتسم بالاستقامة وضعف الانحدار.**
مصر	**الطرق المزدوجة**	**تزيد حركة المرور بها 6000 سيارة يوميا.**
	طرق الدرجة الأولى	**تربط بين الجهات كما تصل بين المراكز الصناعية الكبرى، متوسط الحركة بهذه الطرق ما بين 3000 و 6000 سيارة في اليوم.**
	طرق الدرجة الثانية	**تربط بين مراكز الجهات والمدن الصغرى التابعة لها، متوسط الحركة بهذه الطرق ما بين 1000 و 3000 س/ي.**
	طرق الدرجة الثالثة	**تربط بين القرى ويصل متوسط الحركة بهذه الطرق ما بين 200 و1000 س/ي.**

	طرق الدرجة الرابعة	**ي /الطرق الترابية الغير معبدة بحجم حركية أقل من 200 س**
العراق	**طرق عامة رئيسية**	**تربط الدولة بالدول المجاورة وتربط كذلك بين الجهات**
	الطرق العامة الثانوية	**تربط بين الطرق الرئيسية**
	الطرق المحلية	**تتفرع عن الطرق الرئيسية والثانوية وتؤدي إلى مختلف المراكز والتجمعات السكنية**
	الطرق الزراعية	**طرق ترابية غير معبدة**
	شبكة الطرق الداخلية بالمدن	**تربط بين مختلف أحياء المدينة**

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على (زين العابدين علي صفر، 2014، ص 104 – 105)

يمكن التمييز بين ستة أصناف كبرى من الطرق وهي:

- الطرق السريعة أو الطرق السيارة: ظهرت الطرق السريعة في أوروبا في ثلاثينات القرن العشرين، في كل من ألمانيا وإيطاليا، وتتميز بمجموعة من الخصائص:
  - سرعة السير حيث تفوق 140 كلم/س مما يسمح بانسيابية الحركة وتقليص زمن التنقل وكذلك اقتصاد الوقود؛
  - ضعف الانحدار الذي لا يتجاوز 5 % وفي حالة تجاوز هذه النسبة تزداد خطورة الطريق وتعرض المستعملين لحوادث السير؛
  - ارتفاع تكلفة التشييد، الشيء الذي يدفع الدولة إلى فرض رسوم على التنقل؛
  - تعدد الممرات والتي تصل في بعض الدول إلى 6 ممرات في الاتجاه الواحد؛
  - وجود مرافق وخدمات موازية كمحطات الاستراحة ومحطات الوقود...إلخ؛
  - تقديم خدمات التنقل للعربات والشاحنات والدراجات النارية، واستثناء الدراجات الهوائية والصغيرة وكذا العربات المجرورة بالحيوانات، وتخصيص أماكن محددة لقطع الطريق بالنسبة للراجلين مما يجعل الطريق آمنا وأكثر سلاسة في التنقل.
- الطرق الوطنية أو الرئيسية: طرق ذات سعة كبيرة تربط بين مختلف أقاليم وجهات البلاد تتفرع عنها مجموعة من الطرق المحلية أو الإقليمية.
- الطرق الجهوية: تربط بين مجموعة من الأقاليم داخل الجهة الواحدة، تتميز بحركة كبيرة وجودة في التشييد.
- الطرق الإقليمية: هي مجموع الطرق التي تربط بين جماعات إقليم معين، وتؤدي وظيفية أساسية وهي الربط بين المجالات الحضرية والريفية.
- الطرق الحضرية: هي مجموع الطرق الرابطة بين مختلف أحياء المدينة الواحدة، وتتفاوت أهميتها حسب موقعها الجغرافي (مركز المدينة، ضاحية المدينة....).
- الطرق القروية أو الريفية: وهي تلك الرابطة بين المجالات القروية، تتميز بجودة ضعيفة ويتم تشييدها بواسطة الحصى والرمال.

2. عناصر دراسة الشبكة الطرقية

لا يعتبر معيار عدد الطرق مؤشرا كافيا على جودة الطرق في ظل التوزيع غير المتكافئ لهذه الأخيرة بالمجال الجغرافي، وخلال هذه النقطة سندرس مجموعة من الخصائص التقنية للشبكة الطرقية بما فيها مؤشر الكثافة ومؤشر الانحراف ومؤشر ترابط عناصر الشبكة والتشوير الطرقي.

أ. مؤشر كثافة الطرق

يعد مؤشر كثافة الطرق أحد أهم المؤشرات التي تدل على كثافة الطرق بمجال معين، ويتم الحصول عليه من خلال العملية التالية:

$$\text{كثافة الطرق} = \frac{\text{طول الشبكة الطرقية بالكلم}}{\text{مساحة المجال بالكلم}^2} \times 100$$

ب. مؤشر الانحراف أو الانعطاف

تكمن أهمية دراسة مؤشر الانحراف في معرفة مدى كفاءة الطريق، فالطرق التي تتميز بكثرة الانحرافات والانعراجات (المناطق الجبلية) تكون ضعيفة الكفاءة في حين أن الطرق المستقيمة تتميز بارتفاع السرعة التجارية، وتختلف شدة الانحراف ما بين طريق وآخر، وينقسم الانحراف إلى نوعين:

- انحراف إيجابي: هندسة طرق منحرفة من أجل الربط بين أكبر عدد من المدن والمراكز؛
- انحراف سلبي: انحراف الطريق من أجل اجتناب العوائق الطبيعية كالجبال والغابات والمستنقعات والمنخفضات الشديدة والأودية والمناطق ذات التكوين الجيولوجي الهش.

نحصل على معدل الانحراف من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الانحراف أو الانعطاف} = \frac{\text{طول الطريق الحقيقي}}{\text{طول الطريق بخط مستقيم}} \times 100$$

بناء على النتائج المحصل عليها يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الطرق:

- طريق ذو كفاءة عالية يتراوح مؤشر الانعطاف بها بين 100 % – 124%؛
- طريق ذو كفاءة متوسطة يتراوح مؤشر الانعطاف لها بين 125 % – 137%؛
- طريق ذو كفاءة ضعيفة يتراوح مؤشر الانعطاف بها بين 138 % – 150%؛
- طريق ذو كفاءة ضعيفة جدا يتراوح مؤشر الانعطاف بها أكثر 150. % . (أزهر السماك محمد، العبيدي أحمد حامد ، الحيالي محمد هاشم، 2010، ص 65).

ج. مؤشر ترابط عناصر الشبكة (نظرية الشبكات)

يعتبر الجغرافي جاريسون Garrison أول من استخدم نظرية الشبكات لتحليل بنية شبكات النقل سنة 1960 (حداد عوض يوسف، 2002، ص 105) وهي تعبر عن مدى ولوجية شبكة النقل وترابطها، حيث يتم تحويل الشبكة الطرقية إلى شكل طبولوجي (كما في الشكل 1) دون الأخذ بعين الاعتبار هندسة الطريق والمسافات بين العقد حيث نحصل على العُقد (Nœuds) وهي نقطة التقاء طريقين ويرمز لها بحرف معين والوصلات وهي الضلع الرابط بين نقطتين.

بعد تحويل الشبكة الطرقية إلى شكل طبولوجي يتم وضع مصفوفة (Matrice) تضم العقد في المحور العمودي ويتم إعادتها في المحور الأفقي، بعد وضع المصفوفة يتم عد عدد العقد بين نقطتين مع الحرص على إتباع أقصر مسافة كما هو موضح في الشكل التوضيحي أسفله.

شكل رقم 1: شكل طبولوجي لشبكة نقل

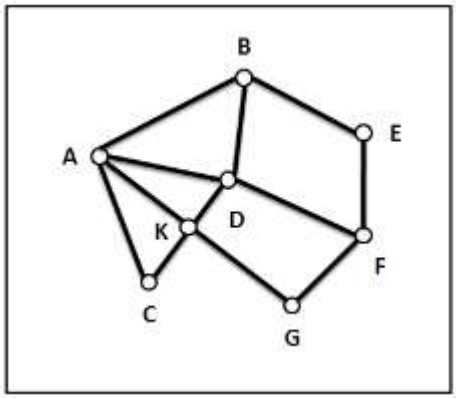

جدول رقم 2 : مصفوفة الشبكة للشكل التوضيحي

	A	B	C	D	E	F	G	K	المجموع
A	–	1	1	1	2	2	2	1	10
B	1	–	2	1	1	2	3	2	12
C	1	2	–	2	4	3	2	1	15
D	1	1	2	–	2	1	2	1	8
E	2	1	4	2	–	1	2	3	15
F	2	2	3	1	1	–	1	2	12
G	2	3	2	2	2	1	–	1	13
K	1	2	1	1	3	2	1	–	11

المصدر: إنجاز شخصي 2018

من خلال هذا المثال التوضيحي، يتبين جليا أن المسافة بين (A) و (F) عقدتين، والمسافة بين (E) و(C) أربع عقد، عند الانتهاء من تحديد المسافة بين جميع العقد، يتم جمع عدد العقد بالنسبة لكل محور، فمثلا عدد العقد بالنسبة للنقطة (A) 10 عقد، وبناء على مجموع العقد تكون النقطة التي حصلت على أقل عدد هي النقطة الأكثر ولوجية والأكثر ترابطا وهو ما يصطلح عليه بمؤشر شيمبل (Shimbel). من خلال هذا المثال الذي قدمناه تعتبر النقطة (D) أكثر ترابطا وأكثر ولوجية في حين أن النقطة (E) النقطة الأكثر هامشية.

د. ترقيم الطرق

تتباين الأساليب والصيغ المعتمدة في ترقيم الطرق من دولة إلى أخرى، والغاية الأساسية من ترقيم الطرق تتجلى في تسهيل معرفة اتجاهها وسهولة استخدامها وتحديد المواقع عليها ولاعتبارات أمنية أيضا، (أزهر السماك محمد، العبيدي أحمد، الحيالي محمد هاشم، 2010، ص 172) وفي المغرب يتم ترقيم كل صنف من أصناف الطرق على حدة:

- الطرق الوطنية: أعداد فردية 1 و 2 و 3 و 4...إلخ من الشمال إلى الجنوب؛
- الطرق الجهوية: تعطى لها أرقام 100 و 101...إلخ حسب الجهات؛

- الطرق الإقليمية: يرمز بها بأعداد تفوق الألف 1000 و 1001 و 1002...إلخ؛
- الطرق السيارة: يتم اعتماد حرف A ثم رقم أقدم طريق سيار، مثلا A1 الذي يربط الرباط بالدار البيضاء، و A2 وA3...إلخ.

هـ. التشوير الطرقي

يعتبر التشوير الطرقي مجمل التوجيهات والتعليمات والتحذيرات والممنوعات التي يشار إليها برموز خاصة وموحدة مرسومة على لوحات بخطوط وأشكال وصور مختلفة، من أجل تنبيه السائق لأخطار الطريق وتوفير المعلومات اللازمة كاتجاهات الطرق ومواقع المدن والمرافق الضرورية. (زين العابدين علي صفر، 2014، ص 315) وينقسم التشوير الطرقي إلى تشوير عمودي وآخر أفقي:

– التشوير العمودي: مجموع إشارات المرور العمودية بجانب الطريق ويمكن أن تكون عبارة عن لوحات أو عبارة أن أضواء (Signalisation par feux) بالنسبة للنوع الأول ينقسم إلى أربع فئات:

- لوحات الخطر وتخص المنعطفات والانحدار الشديد وممرات الراجلين...إلخ؛
- اللوحات التي تشير إلى التقاطعات وأسبقية المرور تهم حق الأسبقية وعلامة قف...إلخ؛
- اللوحات التي تصف حالة الطريق: مثل طريق مقطوع أو محدودية السرعة...إلخ؛
- اللوحات ذات الإشارات العادية وتنقسم إلى:
  - لوحات إرشادية (مكان وقوف السيارات)؛
  - لوحات الخدمات (مطاعم، باحة استراحة...)؛
  - لوحات تحديد المواقع (أودية، مدن....)؛
  - لوحات الإرشاد السياحي؛
  - لوحات حول السلامة الطرقية (ربط حزام السلامة، طريق مراقبة بالرادار...)؛

أما بالنسبة للتشوير الطرقي عبر أضواء المرور فهي وسيلة توزع حركة المرور بين المحاور الطرقية.

– التشوير الأفقي: ينقسم إلى أربعة أصناف وهي:

- الخط الطولي وسط الطريق (خط متصل، خط متقطع، باللون الأبيض أو الأصفر)؛
- أقصى الطريق (ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، ممرات خاصة بالدراجات....)؛
- لون حافة الطريق (أحمر، أخضر...) يشير إلى إمكانية التوقف من عدمه؛
- علامات أخرى كتغيير الاتجاه وممر الراجلين... (النامي زهير، 2019، ص 82)

II. تطور تشييد الطرق بالمغرب

يعد النقل من بين أهم القطاعات الاقتصادية، حيث ترتبط به جميع الأنشطة من فلاحة وصناعة وتجارة سياحة، كما يضمن تنقل الساكنة لمختلف المرافق، (النامي زهير، كريم إلهام، عبد الصادق عبد العزيز، 2020، ص 223) أمام هذه الأهمية سارع المغرب إلى تطوير منظومة النقل، وسندرس خلال هذه النقطة تطور وتيرة تشييد الطرق بالمغرب، ويمكن التميز بين الطرق العادية (الوطنية، الجهوية، الإقليمية... إلخ) والطرق السيارة التي ظهرت بالمغرب في أواخر القرن العشرين.

1. الطرق المعبدة

قبل دخول المعمر إلى البلاد، كانت جميع المحاور الطرقية عبارة عن ممرات ترابية للقوافل التجارية التي كانت تربط بين جنوب المغرب وشماله، وبعد توقيع معاهدة الحماية ومن أجل بسط النفوذ على التراب الوطني واستغلال الثروات المحلية خصوصا المنجمية منها والفلاحية، قام المعمر الفرنسي بتشييد مجموعة من الطرق المعبدة، تنقسم إلى طرق رئيسية وطرق ثانوية وطرق ثلاثية.

جدول رقم 3: تطور وتيرة إنجاز الشبكة الطرقية بالمغرب بين 1916 و 1956 بالكلم

السنة	1916	1917	1918	1919	1920	1921
الطرق الرئيسية	2071	2074	2092	2519	2553	3176
الطرق الثانوية	550	569	765	681	794	967
المجموع	2621	2643	2857	3200	3347	4143
السنة	1922	1931	1932	1933	1934	1935
الطرق رئيسية	3268	3581	3770	3849	3880	3380
الطرق الثانوية	913	2129	2338	2528	2731	2731
المجموع	4181	5710	6108	6377	6611	6111
السنة	1953	1954	1955	1956		
الطرق رئيسية	5878	5932	5989	6015		
الطرق الثانوية	4042	4357	4493	4915		
المجموع	9920	10289	10482	10930		

Source : Revue France au Maroc, 1923, p 176. - D.A.E, 1935, p 16.
-Ministre de l'économie nationale, 1958, p 170.

وصل طول الشبكة الطرقية المشيدة من طرف المعمر الفرنسي حوالي 10930 كلم إلى حدود سنة 1956، وجل هذه الطرق كانت عبارة عن طرق رئيسية ربطت بين المحاور الإستراتيجية خاصة المناطق الفلاحية وموانئ التصدير على طول الشريط الساحلي.

أما بالمنطقة الشمالية والتي كانت تحت الاستعمار الإسباني، فهي الأخرى عرفت تشييد البنية التحتية الطرقية لهدفين أساسيين، أولهما تسهيل عملية اعتماد اقتصاد جديد لتسهيل استغلال الموارد المنجمية، إضافة إلى السعي إلى خلق مناصب للشغل لفائدة الساكنة وتقليص نسب البطالة والتي تشكل خطرا حقيقيا على السياسية الاسبانية بالمنطقة.

(MIMOUNI Aziza, 2014, p 18)وقد بلغ طول الشبكة الطرقية المشيدة من طرف الإسبان حوالي 2424 كلم منها 362 كلم معبدة. (بوضليب الحسين، 2014، ص 26)

بعد حصوله على الاستقلال، سعى المغرب إلى توحيد البلاد وتحقيق تماسكها الترابي، عبر تشييد مجموعة من الطرق المهمة، كانت الانطلاقة مع تشييد طريق الوحدة سنة 1957 لفك العزلة عن مناطق الريف ولتوحيد المجالات التي قسمها المستعمر الفرنسي والاسباني، وبعد المسيرة الخضراء تم تشييد طريق الصحراء، من أجل ضمان تنمية اقتصادية بجهات الجنوب وبالتالي توحيد البلاد من خلال ربط الجنوب بالشمال.

مبيان رقم 1: تطور طول الشبكة الطرقية المعبدة بالمغرب ما بين 1956 و 2018

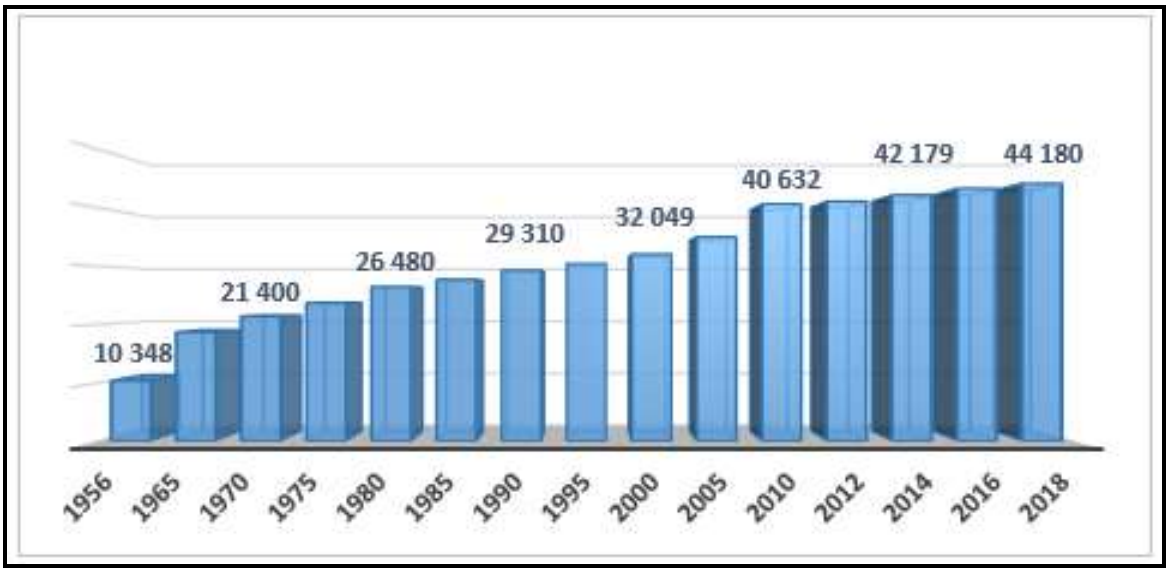

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء 2019

وصل طول الشبكة الطرقية المعبدة بالمغرب 44180 كلم سنة 2018، بعدما كان الرقم لا يتجاوز 10348 كلم مع فجر الاستقلال، أي بوتيرة 546 كلم في السنة، تأتي الطرق الإقليمية في المرتبة الأولى تليها الطرق الجهوية ثم الطرق الوطنية.

- الطرق السيارة

ظهر الاهتمام بالطرق السيارة بشكل متأخرا مقارنة مع الدول الغربية، ويصل طول الطرق السيارة 1800 كلم سنة 2016، والمبيان التالي يوضح وتيرة هذا التطور.

مبيان رقم 2: تطور وتيرة إنجاز الطرق السيارة بالمغرب بين 1992 و 2016

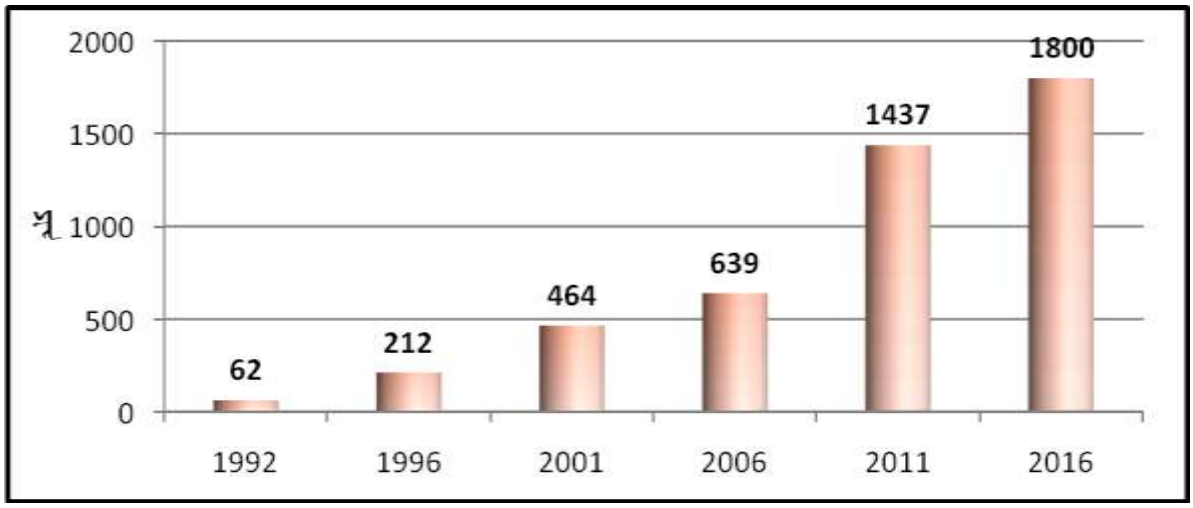

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء 2019

لقد أولت الدول الغربية أهمية بالغة للطرق السريعة حيث يصل طولها 80000 كلم في الولايات المتحدة الأمريكية و8350 كلم بألمانيا و6265 كلم بفرنسا و6000 كلم بإيطاليا واليابان (ملوك السامرائي مجيد، 2015 ، ص 44)، في حين لا يتجاوز طولها بالمغرب 1800 كلم إلى حدود سنة 2016، علما بأن أول طريق سيار بالمغرب شيد سنة 1986 وهي الطريق الرابطة بين الرباط والدار البيضاء، وتحتل شبكة الطرق السيارة بالمغرب المرتبة الثانية من حيث الطول على الصعيد الإفريقي.

III. دور الشبكة الطرقية في التنمية بالمغرب

لا شك أن الطرق من بين أهم مداخل التنمية بالمغرب، فجميع الأنشطة والقطاعات تتوقف على جودة الطرق، من صناعة وسياحة وتجارة وخدمات، إلا أن الطرق تعاني من إشكاليات متعددة مما يستلزم إيلاء الأهمية اللازمة لتحسين وتطوير الطرق.

1. الشبكة الطرقية الركيزة الأساسية للتنمية بالمغرب

تتعدد مظاهر مساهمة الشبكة الطرقية في التنمية، وسنقتصر على إبراز دور الطرق في فك العزلة ودورها في تشكيل السكان والأنشطة.

أ. أهمية الطرق لدينامية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

تعدد الطرق من العناصر الأولى التي يجب توفرها لنجاح أي مشروع اقتصادي (مقاولة، شركة...) فهي تمكن من تسويق المنتجات المصنعة وتوفير المواد الخام، وبالقطاع السياحي؛ تعد الوجهة السياحية عديمة القيمة إذ لم تتوفر على طريق تسهل الولوج إليها.

وبالجانب الاجتماعي تعد الطرق ضرورية لولوج الساكنة نحو المرافق المختلفة من عمل ودراسة وتطبيب وأسواق، وبدراسة ميزانيات الجماعات الترابية نلاحظ أن القسط الأكبر يوجه لتشييد الطرق وصيانتها، وهو ما يبرز أهمية الشبكة الطرقية في التنمية.

أ. فك العزلة

تعد العزلة من أكبر الإشكاليات التي تعيق تنمية المجالات القروية، خاصة الجبلية منها، فوعورة التضاريس بهذه المجالات وضعف البنيات التحتية، كلها عوامل تؤدي إلى عزلة الساكنة وتحول دون استفادتها من الخدمات الأساسية، كما تؤدي العزلة إلى ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسب الهدر المدرسي ووفيات الأمهات الحوامل والأطفال، كما تؤدي إلى انغلاق المجالات.

وبفضل المشاريع المنجزة في مجال البينية التحتية الطرقية أضحت الأرياف المغربية أكثر ولوجية، لقد ساهمت وسائل النقل وبنياته في فك العزلة عن العالم القروي مما أدى إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وتثبيت الساكنة وتغيير مرفولوجية السكن القروي.

ب تساهم الطرق في إعادة تشكيل وتوزيع الأنشطة والسكان

تشكل الشبكة الطرقية في وقتنا الراهن آلية من آليات التنمية الترابية، إنها وسيلة الربط والتواصل بين التراب وباقي المدن الرئيسية على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني. (GOUIN LEVEQUE Pascale, 2009, p 22)وتكمن أهمية الشبكة الطرقية في الرفع من قيمة الأرض الموجودة على طول محاورها، كما تلعب المحاور الطرقية دورا كبيرا في تحديد وظائف المجال، (EMANGAED P.H, CHEVALIER M.L, L'EVEQUE L et MARTEL FLORES H, 2009, p 133)إن إنشاء بنيات تحتية كبرى للنقل، تضعنا دائما موضع استفهام حول النتائج والانعكاسات السوسيو اقتصادية والبيئية والمجالية، الشيء الذي يحيلنا على مفاهيم متعددة لوقع بنيات النقل كالنتائج المهيكلة والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة، والنتائج على المدى القريب والنتائج على المدى البعيد... (PLASSARD François, 1997, p 41)

من خلال التحليل الماكرو اقتصادي لانعكاسات الاستثمارات المتعلقة ببنيات النقل، يمكن التمييز بين نوعين من الانعكاسات أو الوقع أو الأثر: على الأمد القصير، انعكاسات مترتبة عن عملية التشييد (التشغيل، تعويضات على العقار، تنشيط التجارة المحلية) وعلى المدى البعيد انعكاسات مباشرة مترتبة عن الاستغلال والصيانة وانعكاسات غير مباشرة تتمثل في تعديل نظام النقل وتوزيع الساكنة والأنشطة. (BURMEISTER Antje, 1997, p 156)

ج تؤدي الطرق لطريق إلى تشييد المدن والمراكز الحضرية

لقد أصر الجغرافيون منذ كول "Kohl" (1841) على العلاقة الوثيقة بين الطريق والمدينة، كما نبه فيدال دي لابلاش "Vidal de la Blache" لذلك فهو صاحب المقولة الشهيرة "إن الطرق صنعت المدن" (عبده سعيد، 2007 ، ص 26) ومن خلال دراسة عدة نماذج بالمغرب، نلاحظ أن عددا كبيرا من المدن تطورت بفعل بموقعها على

طريق رئيسي، كما أن تغيير أحد الطرق واعتماد الطرق السيارات تؤدي إلى شلل القطاع التجاري والخدماتي، ومعه تتراجع جاذبية المجال وتنخفض قيمة الأرض.

2. الإشكاليات التي تؤرق الشبكة الطرقية بالمغرب

من خلال معاينتنا الميدانية لوضعية الشبكة الطرقية، نلاحظ أنها تعاني من مجموعة من الإشكاليات والتي تعيق حركية التنقل، إذ يلاحظ تردي وضعية مجموعة من المحاور الطرقية سواء بالمجال الحضري أو القروي وإصابتها بالتشقق بفعل الغش في عملية التشييد وكذلك عدم تحملها لحمولة الشاحنات الكبيرة.

صورة رقم 1: تشقق الطرق بفعل ضعف مواد التشييد

المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 10 غشت 2017.

كما تعاني بعض المحاور الطرقية من التآكل من الجانبين نتيجة السبب السالف الذكر والصورة التالية توضح ذلك.

صورة رقم 2: تقلص الطريق من الجانبين

المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 19 شتنبر 2017.

يظهر مشكل الحفر بسبب احتفاظ الطريق بالماء، ومن أجل تخفيف الطريق من الماء يتم استعمال مجموعة من التقنيات الهندسية بالاعتماد على انحدار جانبي الطريق (2.5 %) من أجل تصريف المياه إلى مجاري طولية (Fossés) بعرض متر واحد وعمق 0.5 متر. إن التصريف الجيد للمياه من الطريق يؤدي إلى طول مدة استعمالها، فحسب بعض التجارب بالولايات المتحدة الأمريكية خلصت أن تدهور الطريق يزيد ب 20 إلى 40 % بالطرق ذات التصريف السيئ للماء مقارنة بالطرق ذات التصريف الجيد. (JANATI IDRISSI Abdelhamid, 2013, p 147)

خلال فترة التساقطات المطرية تتعرض الطرق القروية الغير معبدة إلى التوحل، مما يجعل التنقل خلال هذه الفترة صعبا.

صورة رقم 3: توحل الطرق القروية أثناء فترة التساقطات

المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 26 فبراير 2017

نتيجة انتشار الطرق الترابية بالجماعات القروية، وخلال فترة التساقطات المطرية تتعرض هذه الطرق للتوحل، فالتصريف السيء للماء يخلف بركا وسط الطريق، يبقى الحل في تعبيد الطريق أو تكسيتها بواسطة الحصى.

3. حلول واقتراحات لتقوية الشبكة الطرقية

تعاني جل الطرق بالمغرب من التدهور وبالتالي وجب على الفاعلين بمختلف أنواعهم إصلاح الطرق المتهالكة من خلال:

- تشييد الطرق بالمناطق القروية والجبلية لفك العزلة عن الساكنة جميع مدن المغرب؛
- تمديد الطرق السيارة لتشمل المدن المتوسطة والصغيرة؛
- الانتقال من فكرة تشييد المسالك القروية التي تتطلب تكلفة مادية مرتفعة سرعان ما تتدهور حالتها إلى تشييد طرق معبدة ذات مدة استعمال طويلة؛
- إلزام الفاعل الخاص كمستغلي المقالع بالمساهمة في مشاريع تشييد الطرق لمعاجلة الآثار الناتجة عن تنقل الشاحنات الكبيرة من المقالع في اتجاه المدن؛

- التدبير المندمج للمرافق الحضرية العامة من تطهير وكهرباء وماء صالح للشرب؛ فتبني المقاربة الأحادية في صيانة ومد القنوات يؤدي إلى تدمير الطرق وتراجع جودتها، فالشوارع تعاني من الحفر المتكرر، مما يعرقل حركة السير ويدهور جودة الطريق.

خاتمة

عالجت هذه الورقة العلمية مفهوم الشبكة الطرقية وأنواعها وطرق دراستها إضافة إلى تشخيص وقعها على التنمية بالمغرب، معتمدين بذلك على دراسة دقيقة لمختلف ما كتب حول النقل عموما وموضوع الشبكة الطرقية على وجه الخصوص بالمغرب وخارجه.

وتتعدد أصناف الشبكة الطرقية بالمغرب ويمكن تقسيمها إلى طرق وطنية وجهوية وإقليمية وغير مصنفة إضافة إلى الطرق السيارة، ولدراسة هذه الشبكة يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر كثافة الشبكة ومؤشر الانحراف ونظرية الشبكات... لقد تطور طول الشبكة الطرقية بالمغرب، هذا التطور جاء نتيجة الدور المهم للطرق في تحقيق التنمية.

إن للطرق أدوارا متعددة تتجلى في ضمان تنقل الساكنة وتصريف المنتجات الصناعية والفلاحية وفي تنشيط القطاع السياحي، لكن وبالمغرب؛ تعاني الطرق من إشكاليات متعددة كالتشقق والتوحل (الطرق القروية) مما يستلزم تضافر جهود جميع الفاعلين من أجل الرقي بمستوى الشبكة الطرقية بالمجالات الحضرية والقروية، من أجل تنمية شاملة تساهم في تطور المغرب وتقدمه.

لائحة المصادر والمراجع

1. MERENNE Emile, 2013, « *Géographie des Transports : contraintes et enjeux* », presses universitaires de Rennes.
2. JANATI IDRISSI Abdelhamid, 2013, « *Routes et entretien routier au Maroc* », éditions impressions Bouregreg.
3. **النامي زهير، 2020، "النقل: الفاعلون والتنمية الترابية"، مطبعة سيكما فورنيتور، الطبعة الأولى.**
4. زيد العابدين علي صفر، جغرافية النقل، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، 2014.
5. أزهر السماك محمد، العبيدي أحمد حامد ، الحيالي محمد هاشم، 2010، "جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
6. حداد عوض يوسف، 2002،" الطرق الفردية وشبكات النقل"، منشورات قاريونس، ط 1.
7. النامي زهير، 2019، "تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاسها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.
8. النامي زهي، كريم إلهام، عبد الصادق عبد العزيز، 2020، "دور الجماعات الترابية في تدبير النقل وبنياته: حالة جماعتي قلعة السراغنة وسيدي عيسى بن سليمان" ورد في الكتاب جماعي «إقليم قلعة السراغنة: التراب، الديناميات ورهانات التنمية» تنسيق النامي زهير، مطبعة سوبير كوبي، الطبعة الأولى.

9. Revue France au Maroc «*les grandes routes au Maroc* », 1923, N 28.

10. D.A.E, 1935, « *Annuaire de statistique générale du Maroc* », S.C.I.

11. Ministre de l'économie nationale, 1958, « *l'évolution économique du Maroc dans le cadre du deuxième plan quadriennal (1954 – 1957)* ».

12. MIMOUNI Aziza, 2014, *« La question du développement du Rif : Une approche historique* », Le Rif et la problématique du développement, Coordination : AIT HAMZA Mohamed, ALLACH Sabah, BOUDILAB Al Houssain, Publication de l'Institut Royal de la Culture Amazighe, Série Colloques et Séminaires N° 38, El Maarif Al Jadida.

13. بوضليب الحسين، 2014، "تطور تدبير مجال الريف الشرقي"، في كتاب الريف وإشكالية التنمية، تنسيق أيت حمزة محمد، علاش صباح، بوضليب الحسين، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 38، مطبعة المعارف الجديدة.

14. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء 2019

15. ملوك السامرائي مجيد، 2015، "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس.

16. GOUIN LEVEQUE Pascale, 2009, « *la bétonisation des communes rurales, quels enjeux pour demain, l'exemple du territoire Fertois* », l'urbanisation des campagnes au Maroc, Coordination KERZAZI Moussa, publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Rabat, Série : colloques et séminaires N° 162.

17. EMANGAED P.H, CHEVALIER M.L, L'EVEQUE L et MARTEL FLORES H, 2009, « *Transport et développement »,* Transport et territoires enjeux et débats, sous direction de BROCARD Madelaine, édition Ellipses.

18. PLASSARD François, 1997, « *Les effets des infrastructures de transport : modèles et paradigmes* », infrastructures de transport et territoires. Approches de quelques grands projets, sous la direction de BURMEISTER Antje et JOIGNAUX Guy, éd. L'Harmattan.

19. BURMEISTER Antje, 1997, « *Un grand chantier d'infrastructure peut-il avoir des effets durables en termes de développement industriel régional ? Le cas de la construction du tunnel sous la Manche* », Infrastructures de transport et territoires. Approche de quelques grands projets, sous la direction de BURMEISTER Antje et JOIGNAUX Guy, l'Harmattan.

20. عبده سعيد، 2007، "جغرافية النقل الحضري، مفهومها ميدانها ومناهجها"، رسائل جغرافية 321، مطابع المجموعة الدولية، الكويت.

أثر تقسيم الأراضي الخاصة على التنمية الاجتماعية في قطاع غزة

د. محمد علي الكحلوت، م.عزة مصطفى شعت

The impact of the division of private lands on social development in the Gaza Strip

الملخص:

يقع قطاع غزة جنوب غرب فلسطين، على شكل شريط ضيق في المنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية على البحر المتوسط، واكتسب اسمه من أكبر مدنه مدينة غزة .وحيث أن الكثير من الأراضي الخاصة في قطاع غزة تعانى من مشاكل وصعوبات تؤثر سلبا على جوانب عدة أهمها الجانب الاجتماعي، كمشكلة غياب مشاريع الإفراز والتقسيم لأراضي الملكيات الخاصة، والشروع بالتوزيع والبناء العشوائي بناء على القسم الرضائية غير الرسمية.

تناولت الدراسة أهم المفاهيم التخطيطية والتي تعتبر مدخل لفهم عملية تنظيم وتطوير المدن، ومن ثم تطرقت إلى الملكية الشائعة ومصادرها والشيوع على الملكية وكيفية إزالته ، ومن ثم عرج إلى مشاريع تقسيم الأراضي داخل محافظات غزة ومزايا تلك المشاريع والجهات المسئولة عنها والتحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذها وانتهى البحث بمشاريع التقسيم وأثره على الجانب الاجتماعي .

تكمن أهمية البحث في التأكيد على أهمية عملية إفراز وتقسيم الأراضي ،وإبراز المشاكل والمعيقات التي تواجه عملية تقسيم الأراضي الخاصة ، يهدف البحث لإيجاد حلول مرنة وقابلة للتنفيذ لحل مشكلة واقعية والتي أهدرت قدرة المالك على استثمار أرضه، كما تهدف للوصول إلى أساليب حديثة في التطبيق داخل محافظات غزة لتوفير مرافق عامة ومناطق مفتوحة.

تم التوصل إلى أن ثقافة المجتمع المحلى والاعتقاد السائد بغلاء تلك المشاريع وجهلهم بقيمتها واستغلال التجار، والتأخر في إعداد المخططات التفصيلية والتي بدورها تعمل على وضوح الرؤيا وتسهيل إعداد مشاريع الافراز من قبل المخطط، جميعها أهم أسباب غياب مشاريع الإفراز والتقسيم. انتهى البحث بتوصيات أهمها على البلديات الإسراع في تجهيز المخطط التفصيلي قبل الشروع بمشاريع التقسيم لحل المشاكل القائمة.

الكلمات المفتاحية: الافراز و التقسيم، تقسيم الاراضي الخاصة،التقسيم العشوائي،القسمة الرضائية.

Abstract

The Gaza Strip is located southwest of Palestine, in the form of a narrow strip in the southern region of the historical coast of Palestine on the Mediterranean, and its name is derived from its largest city, Gaza City. As many private lands in the Gaza Strip suffer from problems and difficulties that negatively affect several aspects, the most important of which is the side Social, such as the problem of the absence of excretion and partition projects for private property lands, and the initiation of distribution and informal construction based on the informal consensual division.

The actual study dealt with the most important planning concepts, which are an introduction to understanding the process of organizing and developing cities, and then touched the common ownership and its sources and the prevalence of ownership and how to remove it. Partition projects and its impact on the social side.

The importance of the research lies in emphasizing the importance of the process of secreting and dividing the lands, and highlighting the problems and obstacles facing the process of dividing the private lands. The research aims to find flexible and implementable solutions to solve a realistic problem that has wasted the owner's ability to invest his land, and also aims to reach modern methods of application within the governorates of Gaza to provide public facilities and open areas.

It was concluded that the local community culture and the prevailing belief in the high cost of these projects, their ignorance of their value and the exploitation of merchants, and the delay in preparing detailed plans that in turn work to clear the vision and facilitate the preparation of secretion projects by the planner, all of which are the most important reasons for the absence of separation and partition projects. The research ended with recommendations, the most important of which are the municipalities to accelerate the preparation of the detailed plan before embarking on partition projects to solve the existing problems.

Key words: Private land division, Secretion and division, Random division, consensual section

المقدمة

الأرض هي الموروث الطبيعيوالتي كرم الله الإنسان بخلافتها والإعمار فيها، ولكن مع مرور الوقت وتعاقب الأجيال وازدياد الورثة ظهرت مشكلة حقيقية في التعامل وتقسيم ذلك الموروث حيث أن معظم المالكين في الوقت الحالي يتقاسمون الأرض من خلال القسم الرضائية غير الرسمية مما يسبب حالة من الفوضى والعشوائية وخلافاتلا حصر لها منعكسا بشكل سلبي على الجوانب الحياتية المختلفة وخاصة الاجتماعية.

إن أهمية البحث تنبع من الحاجة الملحة لتفعيل دور الجهات المسئولة كالبلديات وتطوير كوادرها، ورفع مستوى الثقافة المحلية للمواطنين وإشراكهم في عملية التخطيط والتركيز على إعداد المخططات التفصيلية.

اعتمد البحث المنهج الوصفيالتحليلي لدراسة المشكلة البحثية والوصول إلى نتائج أهمها أن مشاريع الإفراز والتقسيم لها أثر مباشر وبعيد الأمد على التنمية الاجتماعي.

أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من الحاجة الملحة للتغيير ومحاولة الوصول لحلول قابلة للتنفيذلمشكلة واقعية تزداد تعقيدا مع التزايد السكانيالمستمر وهى غياب مشاريعالإفراز والتقسيم لمعظم الأراضي وبالتحديد الأراضي والملكيات الخاصة وأثر ذلك على التنمية الاجتماعية.
- التأكيد على أهمية مشاريع تقسيم الأراضي والتي تحفظ حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية ضمن تنمية عمرانية سليمة.
- توضيح مدى أهمية دور الجهات المسئولة عن مشاريع التقسيم والتي تبدأ بالمواطن والبلديات ووزارة الحكم المحلى وسلطة الأراضي من جهة والحاجة إلى تحديث الأنظمة والقوانين الخاصة بالتنمية العمرانية وأهمها قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936م.
- التأكيد على دور البلديات وضرورة الإسراع في تجهيز المخططات التفصيلية ومن ثم الشروع بمشاريع التقسيم.
- أهمية رفع ثقافة المجتمع المحلي والحد من التقسيم الرضائي غير الرسمي والتوزيع والبناء العشوائي من خلال إشراكه في التخطيط والذي بدوره يعزز الثقة بينه وبين الجهات المسئولة كالبلديات.

أهداف البحث:

يهدف البحث للوصول إلى حلول واقعية مرنة وسياسات وإجراءات قابلة للتطبيق من خلال:

- تحديد الأسباب المؤدية لمشكلةغياب إفراز وتقسيم معظم الأراضي الخاصة وأثر ذلك على التنمية الاجتماعية.
- تحديد المعيقات والتحديات التي تواجه مشاريع الإفراز والتقسيم.
- التأكيد على أهمية ومميزات تنفيذ مشاريع التقسيم بعد تجهيز المخططات التفصيلية وأثر ذلك على تحسين نوعية الحياة وخاصة الاجتماعية.

هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعمحاور المحور الأول يتناول اليات تقسيم الأراضي في قطاع غزة أما المحور الثاني يتطرق إلىالجهات المسئولة عن مشاريع الإفراز والتقسيم ومهامهاأما المحور الثالث يعرج إلى التحديات والمعوقات التي تواجه مشاريع التقسيم والمحور الرابع يتناول مشاريعتقسيمالأراضي وأثرها على التنميةالاجتماعية.

أولا/ اليات تقسيم الأراضي في قطاع غزة

تمهيد

يوجد بعض الاليات المعتمدة لتقسيم الأراضي في القطاع حيث يعرض البحث أهمها

مشروع الإفراز: يقصد بذلك إفراز الأرض ومن ثم تقسيمها. فالإفراز هي عملية فصل أو نزع لجزء من الأرض المراد فرزه مساحيا بإعطائه رقم جديد وتسجيله في دائرة المساحة. وتكون القسيمة مخدومة بالشوارع الرئيسية ، كما أن طلب الإيداع للإفراز يستغرق وقت أقل من مشروع التقسيم (عامر سلامة: رئيس قسم التخطيط فبلدية دير البلح، مقابلة شخصية، 11 ديسمبر 2016م).

شكل (1.1): مشروع الافراز

(المصدر: الباحث)

مراحل الإفراز كالتالي:

تقديم طلب رسمي للإفراز مصحوبا بالأوراق والمستندات والخرائط التالية:

أ- مستخرج قيد حديث من دائرة تسجيل الأراضي يوضح جميع المالكين في القسيمة.

ب- حصر إرث للمالكين المتوفين والمذكورة أو الواردة أسمائهم في المستخرج.

ج- خريطة تقسيم رضائي بين المالكين توضح مساحة وموقع كل مالك في القسيمة وموقع عليها من جميع المالكين والورثة في حالة المالك المتوفي، ومصدقة من جهة قانونية محامي للمصادقة على صحة التواقيع، وتقديم مخطط التقسيم أوالإفراز للقسيمة فيحال كان الغرض من الإفراز لغايات السكن(سلامة ،2016).

- يتم تحديد وتعيين حدود القسيمة على الطبيعة كما سبق وأشرنا بموجب خرائط التسجيل الرسمية وعمل رفع مساحي للقسيمة وجميع التفاصيل على أرض القسيمة وفي محيطها ومنثم تجهيز مخطط رفع مساحي تفصيلي للقسيمة.
- يتم توجيه المخطط إلى البلدية المختصة أو وزارة الحكم المحلي في حال كان الموقع خارجنفوذ البلديات لتوقيع خطوط التنظيم للشوارع المحلية والهيكلية المارة بالقسيمة أو بمحيطها وفيحالة وجود مخطط هيكلي معتمد وواضح بالشوارع لا

داعي لإرسال المخطط لغرض توقيعالشوارع ويتم توقيعها على المخطط من واقع المخططات المعتمدة من قبل دائرة المساحة.

- يتم تجهيز نسخة عن مخطط الإفراز أو التقسيم بإضافة حدود الأقسام أو الأجزاء حسبمخطط القسمة الرضائية المعتمد أو مخطط التقسيم على مخطط القسيمة وتجهيز خريطة إفراز حسب المواصفات الفنية المتعارف عليها.
- يتم تحويل المخطط إلى البلدية التي يقع الموقع ضمن نفوذها للمصادقة علي مخطط الإفراز من خلال لجنة التنظيم المحلية التابعة للبلدية.
- يتم تحويل المخطط لوزارة الحكم المحلي لعرضه على لجنة التنظيم المركزية للمصادقة عليه حسب الأصول بشكل مبدأي لتقديم الاعتراضات خلال شهرين ومن ثم التصديق النهائي عليه وإحالته لدائرة المساحة للمصادقة النهائية على مخطط دق الحديد(وهو المخطط النهائي للمقاسم على الطبيعة بوضع زوايا حديدية علي حدود المقاسمومطابقتهللخرائط المقدمة من قبل المالك والمعتمدة من مساح مرخص حسب الاصول.
- يتم تثبيت حدود الأجزاء ''المقاسم'' على الطبيعة أو التأكد مدن صحتها في حال تمتثبيتهافي وقت سابق.
- يتم اعطاء الموافقة على المخطط بالتسجيل'' لا مانع من التسجيل''، ومن ثم يتم تحويلهلدائرة تسجيل الأراضي للتنفيذ.
- يتم اعطاء المقاسم أرقام نهائية بدلا من الأرقام المؤقتة وذلك بالاطلاع على أرقام القسائمالمسجلة في القطعة واعطاء أرقام جديدة بناء عليها.
- يتم ارجاع مخطط الأرقام النهائية لدائرة المساحة الحكومية لتحبير الأرقام ومخطط الافرازالنهائي على مخططات التسجيل المحفوظة بالدائرة.

مشروع التقسيم:

مشروع التقسيم هو مخطط تنفيذي للمخطط التفصيلي وينظر إلى الموقع عن قرب ويكون بمقياس رسم صغير من ١:٥٠٠إلى ١:١٠٠٠ويقوم به أصحاب الأراضي أو البلديات (الكرد،2012).حيث يسبق مشروع التقسيم إفراز القسيمة المراد تقسيمها أي تحديدا مساحيا. يستغرق مشروع التقسيم 6 أسابيع للإيداع، 15 يوم للإيداع المجدد(الكرد،2012).

القسيمة المفرزة والغير مفرزة: الأراضي المفرزة هي الأراضي المقسمة لتصلح للبناء وتكون مخدومة بشوارع وخدمات. وتعتبر الأراضي مفرزة في حالتين: الأولى أن تكون واقعة ضمن مشروع تقسيم مصدق حسب الإجراءات الرسمية لذلك، والثانية في حالة أن القسيمة بحكم مساحتها وموقعها بالنسبة للشوارع تعتبر مفرزة، ويتم في البلدية اعتبار القسائم التي لا تزيد مساحتها عن 2750 متر مربع مفرزة. أما إذا زادت المساحة عن ذلك فتعتبر غير مفرزة وتكون بحاجة إلى تقسيم(المغنى، 2006م).

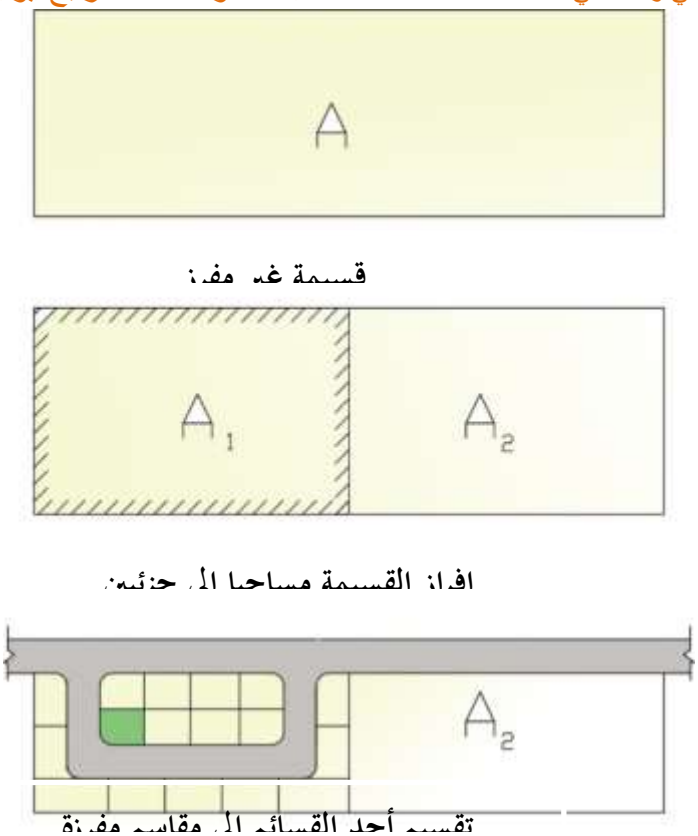

شكل (4.6): إفراز وتقسيم الأراضي

(المصدر: المغنى،2006م)

الملكية الشائعة

إذا ملك اثنان أو أكثر أرضا دون أن يعين مقدار حصة كل منهم فيها، كانوا جميعا شركاء على الشيوع في هذه الأرض متساوين في الحصص ما لم يقم دليل على غير ذلك(أبو كلوب،2015م).

مصادر الملكية الشائعة

تكون إما بإرادة الأفراد أو إرادة المشرع أو الحكم القضائي أو بطرق أخرى.

- ينشأ الشيوع بإرادة الإنسان أو ما يصطلح عليه بالتصرف القانوني سواء كان هذا التصرف ناتجاً عن توافق إرادتين كما في العقد كأن يشتري شخصان أو أكثر داراً على الشيوع، كما قد يبيع مالك الأرض حصة مشاعة منها كالنصف و الثلث لشخص آخر فيصير هذا المالك والمشتري مالكين على الشياع لهذه الأرض. أو كان هذا التصرف بإرادة منفردة كما في الهبة أو الوصية كأن يوصي شخص لشخصين آخرين بأرض على الشيوع.
- وقد ينشأ الشيوع بإرادة المشرع أو ما يعرف بالواقعة القانونية كما هو الحال بالنسبة للإرث – وان كان هذا الأخير هو الطريقة الأكثر انتشاراً في الواقع العملي من حيث الطرق التي ينشأ بها الشيوع– حيث أن وفاة شخص يترتب عليها انتقال تركته لورثته الذين يصبحون مالكين لهذه التركة على الشياع كل حسب حصته.
- الحكم القضائي بعض التشريعات الأجنبية اعتبرته مصدراً من مصادر الشياع، ذلك أن هذا الأخير قد ينشأ أو على الأصح قد يستمر بحكم قضائي كما في التقنين الفرنسي .حيث يجوز في بعض الحالات وخاصة منها حالة مال الأسرة (

(bien de le famille) أو حالة المساكن ذات الثمن الزهيد (habitation a bon marché) إبقاء الشيوع فيما بين أفراد العائلة بعد وفاة ربها، بقرار يتخذه قاضي الصلح بناءاً على طلب زوج المتوفى أو أحد أولاده.

- طرق أخرى كالشيوع بالحيازة، حيث يمكن أن يحوز شخصان أو أكثر أرضاً حيازة مشتركة، فتصبح هذه الأرض مشتركة بينهم على وجه الشياع شريطة أن تكون هذه الحيازة خالية من العيوب ومتوفرة على كل الشروط التي يتطلبها القانون في هذه الحيازة. أو الشيوع عن طريق الالتصاق أو ما يحدثه الغير في الملك المشاع من بنايات وأغراس حيث يصبح المشتاعون مالكين لهذه البنايات أو الأغراس التي أنشأها الغير كل بحسب حصته في ذلك الملك الشائع.

إزالة الشيوع

إزالة الشيوع هي إنهاء حالة الشيوع وتخصيص لكل مالك أو وارث حصة مستقلة ومعروفة ومحددة.

مصادر إزالة الشيوع

يتم إزالة الشيوع بتقسيم الأموال المشتركة والغير منقولة من خلال طرق غير رسمية كالقسمة الرضائية الشائعة بين الناس دون الرجوع للبلدياتأوطريقةرسميةكلجوء المالك للبلديات لعمل مشروع الإفراز والتقسيمأوعن طريق المحاكم وهي ما تسمى قسمة قضائية.

القسمة الرضائية:

هي القسمة التي تجرى بالرضا بين الورثة أوالمالكين بالاتفاق فيما بينهم حيث يتم تقسيم قطعة الأرض إلىقسائم لمعرفة حصة كل فرد.

القسمة الرضائية غير الرسمية:

يتجه الكثير من الناس للتقسيم الرضائي فيما بينهم دون الرجوع للبلدية باعتقادهم أنها الطريقة الأسهل والأقل بالتكلفة لإزالة الشيوع ، كما أن بعض المواطنين تؤكد أنالبلديةلا دخل لها في ممتلكاتهم كتقسيم الأرض فهي ليست شريكةوأن مهمة البلدية مقتصرة فقط على تقديم الخدمات لهم. ففي هذا النوع من القسمة الرضائية يتم النظر إلى الاحتياج الحاضر للمالك أو الوارث دون مراعاة الاحتياج المستقبلي ويكون البناء أو التوزيع بشكل عشوائيومنافي للمخطط الهيكليحيث يتم فتح شوارع حسب الحاجة الحاضرة بعروض صغيرة ولايتم مراعاة التدرج الهرمي لرتب الشوارع (إقليمي—رئيسي– تجميعي – محلي)، ولا يتم استقطاع نسبة المرافق والمناطق المفتوحة كما في بعض الأحيان يتم إعطاء نصيب أحد الأفراد في موقع شارع هيكلي سيتم فتحه من قبل البلدية في الوقت المستقبلي وهذا يهدر حق الفردكما تبقى المنطقة مخططة بشكل عشوائيوالذي يجعل المصالح تتضارب وتؤخر التنمية الاجتماعية لتلك المنطقة.

الآثار الاجتماعية للقسمة الرضائية غير الرسمية:

- بين المواطنين: تظهر في فقد حسن الجوار ومشاكل التعديات أوعدم وجود ارتدادات واضحة.
- بين المواطنين والبلدية:حيث إن المواطنين يلجئون للقسمة الرضائية بسبب فقد الثقة ولغة التفاهم بين المواطن والبلدية.
- في ملكية المواطن نفسه: البناء الغير منظم والعشوائي يفقد المواطن خصوصيته.

القسم الرضائية الرسمية:

أي التي يتم تقديمها للبلدية وتعديلها بناء على المخططات التفصيلية والهيكلية ومن ثم يتم إيداعها في اللجنة المركزية للاعتماد النهائي.

شروط القسمة الرضائية:

- رضا وإجماع الشركاء على القسمة الاتفاقية.
- تمتع الشركاء المتقاسمين بالأهلية.
- حضور جميع الشركاء عند القسمة وعند غياب أحدهم ينبغي حضور من يمثله قانوناً.
- أن يسجل المتقاسمون عقد القسمة لدى المرجع المختص وهو دائرة تسجيل الأراضي.

إجراءات القسمة الرضائية:

هناك إجراءات محددة يراعى إجراءها لتحقيق القسمة الرضائية حيث تنقسم الإجراءات إلى إجراءات مادية أي تحديد حصة المالك بالعقار بأوتار حديدية أو غيرها، وإجراءات قانونية كالأوراق الرسمية المعتمدة من الدوائر الرسمية وتتم الإجراءات كالتالي:

- الاتفاق المبدئي على إجراء القسمة.
- إعداد مخططات هندسية لمعرفة نصيب كل وارث أو مالك (إعداد مشروع هندسي) بعد تحديد الأرض وفق الموقع العام.
- إحضار موقع عام من البلدية وبيان وجود شوارع هيكلية أو تفصيلية ووجود استقطاعات في الأرض حيث تكون بالتالي الأرض المراد تقسيمها خالية وصافية من أى مرافق عامة أو شوارع.
- يتم تنظيم وتحرير كتابة ويجوز أن تكون شفاهه بالاتفاق وتعتمد من الناحية القانونية إذا تمت تنفيذها على أرض الواقع واستلم كل مالك حصته وتصرف بها بمعرفة باقي الملاك أو الورثة.
- بعد توقيع القسمة الرضائية من أطرافها واستلام كل مالك حصته من القسمة باستطاعته الحصول على جميع الخدمات والتراخيص من الجهة المحلية كالبلدية والتابعة له الأرض . وبالتالي تكون بعد حصول المالك على تراخيص بناء على ضوء القسمة الرضائية تكون في هذه الحالة قد رتبت القسمة الرضائية اثارها(محمود شبير: محامى، مقابلة شخصية،5 يناير 2017م).

القسمةالقضائية:

إزالة الشيوع وإجراء القسمة عن طريق القضاء حيث يتم اللجوء إلى هذا النوع في حال عدمتوافق الورثة أو المالكين على إجراء القسمة بالتراضيوبالتالي يتم اللجوء إلى محكمة الصلح.

مزايا مشاريع التقسيم

مشروع التقسيم هو أرقى درجات التخطيط وآخر مراحله حيث يوفر بيئة سكنية صحية وآمنة منظمة من خلال إيجاد مرافق عام ومناطق مفتوحة مع الحفاظ على الشروط التنظيمية الخاصة بالشوارع وعروضها ورتبها وموقعها والمباني وارتدادها ونسب إشغالها وعروض الواجهات ومساحة البناء ، كما يعمل على رفع مستوى المنطقة اجتماعيا واقتصاديا. ويعتبر الوسيلة لحفظ الأرض وحقوق الملكيات الحاضرة للأجيال المستقبلية من الضياع.

مشروع التقسيم يحقق العدالة الاجتماعية بحيث تتساوى نسب الاستقطاعات من جميع الملكيات كما انه أسرع طريقة لضبط عملية التخطيط حيث أن القانون كفل ذلك.

ثانيا / الجهات المسئولة عن مشاريع الإفراز والتقسيم ومهامها

في النواحي التنظيمية يتم تقسيم الأراضيإلىأراضي داخل النفوذ وتكون مرجعيتها البلدية وأخرى خارج النفوذ وتكون مرجعيتها بشكل مباشر وزارة الحكم المحلى.

الجهات المسئولة عن مشاريع الإفراز والتقسيم في الأراضي داخل النفوذ:

1. المالك: وهو صاحب الأرض أو المنتفع حيث يقوم بالتقدم لمشروع الإفراز على ملكيته للبلدية .
2. لجنة التنظيم المحلية: هي اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن والمؤلفة من أعضاء المجلس البلدي وتستعين اللجنة بالرأي الفني ممثلا بمهندسي التنظيم في البلدية والرأي القانوني ممثلا في المستشارين القانونيين.

المجلس البلدي في البلديات يقوم بكافة نشاطات البلدية وتغطية احتياجاتها وهو مكون من عدد من الأعضاء حيث يتم الاجتماع فيما بينهم واتخاذ القرارات التى تراها مناسبة وحسب رأى الأغلبية فيما يتعلق بالأمور التنظيمية للمخططات ومن ثم رفعها للجنة المركزية للمصادقة.

مهام اللجنة المحلية

بناء على المادة 8 والمادة 9 من قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936 والتى وضحت المهام كالآتى:

- اللجنة المحلية تقوم بإعداد المشاريع التفصيلية وإزالة أو هدم التعديات وتعويض السكان المتضررين حسب ماتقتضيه الحاجة وتحديد الشوارع وإعطاء الرخص للبناء.
- تقوم بتقديم التفاصيل للجنة المركزية بحيث ترسل كل لجنة محلية إلى لجنة اللواء من حين إلى آخر التفاصيلوالمعلومات الضرورية بشأن ما تحتاج إليه منطقة تنظيم المدينة من توسيع في الشوارع وإعداد شوارع جديدة أوساحات عمومية والاتجاه المحتمل لعمران ذلك الجوار ونوع ذلك العمران.
- تنظم اللجنة المحلية إنشاء الأبنية وهدمها وتوسيع الشوارع وتنسيقها والأمور الأخرى المنصوص عليها في أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر أو نظام داخلي آخر صدر بمقتضاه
- تتخذ اللجنة المحلية وفقاً لأحكام هذا القانون أو لأحكام أي نظام صدر بمقتضاه جميع التدابير الضرورية لتأمين تنفيذ ومراعاة أحكام هذا القانون وأحكام أي نظام داخلي أو نظام آخر صدر بمقتضاه.
- يجوز للجنة اللواء أن تكلف أية لجنة من اللجان المحلية بإعلان تحريري تبلغها إياه باتخاذ مثل هذه التدابير إما بوجه عام أو بشأن أية حالة خاصة وإذا تخلفت اللجنة المحلية المذكورة خلال المدة المكتوبة في الإعلان عن القيام بما كلفت به، فيجوز

للجنة اللواء نفسها أن تتخذ تلك التدابير ومن أجل ذلك تخول كافة الصلاحيات المخولة للجنة المحلية، وتحصل النفقات التي تتكبدها لجنة اللواء في سبيل ذلك من اللجنة المحلية.

3. لجنة التنظيم المركزية:

تم تشكيل اللجنةالمركزية للبناء والتنظيم بناء على قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936 حيث أقرت الإدارة المصرية العمل بنفس القانون لقطاع غزة مع إيكالالنواحي التنظيمية والتخطيطية للجنة المركزية والتي تعرف أيضا بلجنة اللواء وتتشكل عن وزارات الأشغال العامة والإسكان والصحة والسياحة والآثار والمواصلات والزراعة والاقتصاد والعدل وسلطة البيئة والدفاع المدني وسلطة الأراضي ونقابة المهندسين وترأسها وزارة الحكم المحلى والتي تقوم برسم السياسات العامة لأعمال البلديات والإشراف الفني والإداري لكافة الاختصاصات(الوحيدى،2012).

مهام وصلاحيات اللجنة المركزية

- إعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بإنشاء مناطق التنظيم، أو تعيين حدودها أوتوسيعها أو تعديلها أو إلغائها ورفع توصياتها بذلك للمجلس للتصديق.
- تقديم النصح والمشورة الفنية للجان،الواقعة ضمن دائرة اختصاصهافيمايتعلق بمشروعات التنظيم.
- مراجعة ومتابعة وتدقيق أعمال اللجان،الواقعة ضمن دائرة اختصاصها ، فيما يتعلقبمشروعات التنظيم والتحقق من مدى التزامها بتنفيذ أي من مشروعات التنظيمالموضوعة موضع التنفيذ وفقا لأحكام هذا القانون ، ورفع توصياتها بهذا الشأن للمجلس.
- التنسيق مع وزارة الحكم المحلي بشأن المسائل المتعلقة بإحداث هيئات محلية جديدة وتعيين الحدود الجغرافية والإدارية لتلك الهيئات.
- اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تكفل تنفيذ مشروعات التنظيم.
- إصدار اللوائح المتعلقة بإصدار الرخص وتحديد رسومها ورفعها للمجلس للتصديق.
- دراسة الاعتراضات المقدمة على أي من مشروعات التنظيم والبناء العمراني العامة، ورفع توصياتها بشأنها للمجلس.
- إعداد مشروعات اللوائح المتعلقة بشروط ومواصفات مشروعات التنظيم المختلفة الواقعة ضمن دائرة اختصاصها ورفعها إلي المجلس للتصديق عليهاوإصدارها.
- دراسة الطلبات المتعلقة بتعديل أو إلغاء أو وقف العمل بمشروع تنظيم وبناء عمراني عام،ورفع توصياتها للمجلس.
- التنسيقمع اللجان لوضع الشروط اللازمة لإصدار رخص البناء،فيمنطقة تنظيم واقعة في دائرة اختصاص أي منها،وذلك خلال المدة التي يجري فيها إعداد مشروع تنظيم وبناء عمراني عام لتلك المنطقة.

4. سلطة الأراضي:

سلطة الأراضي مقسمة إلى ثلاث أقسام (فايزة المبحوح: رئيس قسم المساحة، مقابلة شخصية،8 ديسمبر2016م).

الإدارة العامة للأراضي:تحتفظ الإدارة العامة للأراضي والعقارات الموزعة في محافظات الوطن بالسجلات العقارية التي تمت تسوية الحقوق فيها وسجلات التسجيل المجدد وتقوم بجميع أنواع معاملات تسجيل الأراضي المختلفة وفق القانون والأنظمة وهذه المعاملات هي: البيع، الهبة، التفويض، المبادلة، الإفراز، الإيجار، المغارسة، التأمين، الحجز، الانتقال، والتخارج، الوصية، الوقف، أحكام المحاكم، تنفيذ الدين، التسجيل المجدد.

الإدارة العامةللمساحة العامة: وبتعاون سلطة الأراضي مع وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الحكم المحلي تقوم بتعيين الحدودللأراضي وإعداد خرائط القسمة الإفراز، أعمال تحديد الطرق، إنشاء شبكات الإحداثيات، حوسبة جميع الخرائط المحفوظة لديها في الأرشيف، مراجعة وتدقيق أعمال المساحين المرخصين بالقطاع الخاص.

هذا القسم يتم من خلاله الحصول على مخطط حديد نهائي أي تحديد الحدود المساحية حيث يطلب من المالك دق الحديد وتحديد القسائم الجديدة على الطبيعة وتقديم مخطط بذلك إلى البلدية لاعتماده بعد تدقيق الحدود وكذلك يطلب مد بعض شبكات البنية الأساسية مثل شبكة المياه والصرف الصحي .في حال إتمام كل ما ذكر يتم الاعتماد النهائي لمشروع التقسيم ويتم منح مواقع عامة ورخص بناء لمن يتقدم لذلك، ويمكن لصاحب أي قسيمة تسجيلها في دائرة تسجيل الأراضي(الطابو)كمساحة محددة وليست مشاع.

الإدارة العامة لأملاك الحكومة

ومن مهامها:حصر الأراضي الحكومية والمحافظة عليها.

طرق تنفيذ مشاريع التقسيم

مشاريع تقسيم الأراضيتتم بتقديم طلب من قبل المالك للبلدية أو أن تقوم البلدية بالشروع بمشروع تقسيم أو يتم تقديمها من خلال سلطة الأراضي.

شكل (4.18): طرق تنفيذ مشروع التقسيم

(المصدر: الباحث)

1. سلطة الأراضي

يتم تقديم بعض مشاريعتقسيمالأراضيوالتي تعود ملكيتها لسلطة الأراضي بهدف تقديم الخدمات العامة.

2. مشروع تقسيم الأراضيالمقدم من قبل البلدية أو الحكومة

- **أراضي خاصة**

تقوم البلدية بالشروع بمشاريع التقسيم للملكيات الخاصة بناء على المخططات التفصيليةحيث يتم تحديد أماكن المرافق العامة والشوارع المحلية و نسب الاستقطاعات من قسائم المالكينوعندقيام البلدية بالشروع بتنفيذ المخطط التفصيلي لمناطق عمرانية تصطدم في كثير من الأحيان مع الواقع حيث تجد مباني متعدية أو عشوائية البناء حيث تكون مخالفة للأنظمة العمرانية وهذا يصعب الأمر على البلدية في تنفيذ المخطط التفصيلي لتلك المنطقة المعمورة وفتح شوراع أو تعريضها أو استقطاع نسب للخدمات. أما في المناطق الغير معمورة تقوم البلدية بالطلب من المواطنين بتقديم رؤيتهم أو ما تسمىبالقسم الرضائية ليتم أخذها بعين الاعتبار في تجهيز المخطط التفصيلي أما في حال تخلف المواطنين وعدم تجاوبهم مع البلدية تقوم البلدية بالشروع بالمخطط التفصيلي وتنفيذه دون الرجوع للمواطن بناء على قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936 مادة رقم 20 بند 9 والتي تنص على إذا تخلف المالك الذي كلفته اللجنة المحلية بتقديم مشروع لتقسيم الأرض وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، عن تقديم ذلك المشروع خلال المدة المعينة، فيجوز للجنة المحلية أن تعد مشروعاً لتقسيم الأرض، ويعتبر ذلك المشروع بأنه مشروع تقسيم إيفاء للغايات المقصودة من هذا القانون .

3. مشروع تقسيم الأراضي المقدم من قبل المالك إلى البلدية

قبل الشروع بالتقسيم أو البناء يقوم المالكين بالتوجه للبلديةوتقديم رؤيتهم من خلال قسمة رضائية بحيث تقوم البلدية بأخذها بعين الاعتبار في حال عدم تعارضها مع المخطط التفصيليوالهيكلي أو بتعديلها بناء على المخطط التفصيليالمعتمدوالتي أعدته للمنطقة ومناقشة التعديل مع المواطنين، أما في حال عدم شروع البلدية بتجهيز المخطط التفصيليأومشروع التقسيم يمكن أن تستخدم القسم الرضائية كخرائط إرشاديةللبدءبالمخططالتفصيليبعد التأكد من صحة تلك القسائم من الناحية الفنية بما لا يتعارض مع المخطط الهيكلي.

مراحل إعداد مشروع تقسيم الأراضي(الحايك والدحدوح، 1997م)

أولا: يجب الحصول على إذن بتقسيم الأرض من اللجنة المحلية بتقديم طلب إليها من صاحب الشأن مرفقا به سند الملكية ومخطط عام وخاص للقسيمة أو القسائم موضوع الطلب مصدقين من دائرة المساحة.

ثانيا: بعد الحصول على إذن من اللجنة المحلية بتقسيم الأرض يقوم صاحب الطلب بتقديم مخططات ابتدائية معتمدة من مهندس مرخص أو مساح مرخص للجنة التنظيم المحلية تتضمن الأمور التالية:

أ- بيان رقم أو أرقام قسائم المشروع الأصلية والقطعة والموقع والمساحة العامة لأرض المشروع وعدد المقاسم لمشروع التقسيم ومساحاتها وبالنسبة التى خصصت للمرافق العامة وماهية هذه المرافق وتعداد السكان المتوقع سكنهم ضمن مقاسم المشروع خلال السنوات للعشرين التالية لتاريخ تقديم طلب التقسيم.

ب- المناسيب الطوبوغرافية لموقع المشروع وعلاقته بالمناسيب الطوبوغرافية للمنطقة المحيطة بموقع المشروع " خارطة كونتورية".

ت- الشوارع التنظيمية والمساحية القائمة بالمنطقة المحيطة بأرض المشروع ومساراتها وعروضها والمرافق العامة الخدماتية الواقعة بمنطقة محيط المشروع.

ث- بيان مدى إمكانية ربط أرض المشروع بالخدمات العامة من كهرباء ومياه ومجارى وطرق تصريف مياه أمطار وشبكات الهاتف.

ج- الحالة التنظيمية العامة لمنطقة حدود المشروع وعلاقتها التنظيمية بالمناطق المحيطة بالموقع ويجرى دراسة الاقتراح بمعرفة اللجنة المحلية اذا كان موقع المشروع منطقة تنظيمية ويرفع للجنة التنظيم المركزية مشفوعا بقرارها الابتدائي بالموافقة على المشروع.

ثالثا:

أ- يجرى عرض المشروع على اللجنة المركزية للتنظيم وبناء المدن في ضوء القرار الابتدائي الصادر من اللجنة المحلية لمناقشته تمهيدا لإيداعه، ويجوز للجنة المركزية طلب إدخال اية تعديلات تراها مناسبة لخدمة سكان المشروع.

ب- تصدر اللجنة المركزية للتنظيم والبناء قرارها بإيداع مشروع التقسيم ويجرى بشأن الايداع تطبيق احكام المادة 20 من قانون تنظيم المدن رقم 28 سنة 1936م.

ت- يقوم سكرتير اللجنة المركزية للتنظيم والبناء بتدوين قرار الإيداع على أصل مخطط المشروع " الكلك" ويمهر القرار بختم وتوقيع رئيس اللجنة المركزية ويجرى تصويره من خمس نسخ ترسل ثلاثة نسخ منها للجنة المحلية وتحفظ باقي النسخ في ملف المشروع لدى اللجنة المركزية.

ث- بعد انتهاء فترة الإيداع يجرى إعادة عرض المشروع على اللجنة المركزية التي يجب عليها إرسال المخطط لدائرة المساحة لإعداد المخطط المساحي ويرفع للجنة المركزية لإقراره نهائيا ووضعه موضع التنفيذ ثم يجرى تصويره من خمس نسخ ترسل منها ثلاث نسخ للجنة المحلية مرفقا بها أحكام التخطيط للعمل بموجبها وتحفظ نسخة بملف المشروع بمقر اللجنة المركزية فيما تحفظ النسخة الخامسة بدائرة المساحة.

ج- على اللجنة المركزية إصدار المواقع العامة لمقاسم المشروع من واقع المخطط المصدق وتدوين الشروط التنظيمية الخاصة بالبناء على المقسم من حيث الارتفاعات الارتدادات الأمامية والخلفية والجانبية ونسبة المبانيالمسموح بها من مساحة المقسم وعرض الشارع أو الشوارع المحاذية للمقسم، وبما يتفق والأحكام العامة المنصوص عليها بالمخطط الهيكليوالتفصيلي.

مكونات مشروع التقسيم وجوانبه

يجب أن تتضمن مشروعات التقسيم للأراضي بيانات مفصلة عن المساحة العامة للمشروعوبيان العلاقة التنظيمية للمشروع بالمناطق المحلية به، ومناسيب أرض المشروع وعلاقته بمناسيب المنطقة المحيطة به ونسبة المساحة المخصصة للطرق من النسبة العامة، والمساحة المخصصة للمرافق العامة الأخرى، وعدد ومساحات مقاسم مشروع التقسيم، وأرقام قطع التسجيل الأصلية والكيفية التي سيصير عليها ربط مقاسم المشروع بالخدمات العامة وأية بيانات أو معلومات أخر يكون الغرض منها تحقيق الأهداف المقصودة بالنواحي التنظيمية والصحية(الحايك والدحدوح، 1997م).

جوانب مشاريع التقسيم

هناك جانبين أساسيين لمشاريع التقسيم الجانب الفني والقانوني

الجانب الفني: تحديد حدود القسيمة و المساحة ومخطط الشوارع الرئيسية وإيجاد القسم الرضائية الداخلية والرفع المساحي الدقيق كما يمكن ربط القسم الرضائية بإحداثيات للدقة.

مثال: شخص يقوم بالتقدم لمشروع إفراز لسبع دونمات وعلى الطبيعة يجد المخطط أن حدود ملكيته بمساحة سبع دونمات ونصف هنا يتم إيقاف مشروع الإفراز خوفا من تشابك الملكيات ولكن في حال إن كانت المساحة أقل من سبع دونمات على الطبيعة يتم قبول المشروع.

الجانب القانوني: تسلسل الملكية من ملكية الطابو حتى ملكية واضع اليد وتوفير مستخرج قيد وعقود البيع .

مشروع التقسيم وعلاقته بالمخطط التفصيلي والهيكلي

مشاريع التقسيم هي آالية مستعملة لتنفيذ المخططات الهيكلية ، كما أن مشروع التقسيم جزء من المخطط التفصيلي، حيث إن المخطط التفصيلي يشمل مجموعة من القسائم في القطعة الواحدة بينما مشروع التقسيم يحتوى على قسيمة أو اثنتين على الأكثر. مشروع التقسيم يعطى خطة استعمالات لأراضي منطقة من المدينة بمقياس رسم أكبر من المخطط التفصيلي فقد يكون 1:500 حيث يتم التعامل معه للتطبيق على أرض الواقع بينما المخطط التفصيلي يكون بمقياس رسم 1:1000 أو أصغر(هشام الديراوى: مدير دائرة التخطيط فبلدية دير البلح، مقابلة شخصية،11 ديسمبر2016م).

جدول (4.3): يوضح عدد المخططات التفصيلية ومشاريع التقسيم فى بلديات محافظات غزة لعام 2017

المصدر: بلديات محافظات غزة

المحافظات	البلديات	عدد المناطق التفصيلية الأحياء	عدد مشاريع الإفراز و التقسيم
محافظة الشمال	بيت حانون	0	25
	جباليا	11	53
	بيت لاهيا	0	9
	أم النصر	0	0
محافظة غزة	غزة	12	500
	الزهراء	1	0
	المغراقة	0	0
	وادى غزة	0	7
محافظة الوسطى	النصيرات	3	40
	دير البلح	5	40
	البريج	2	18
	المغازى	0	25
	المصدر	0	14
	وادى السلقا	0	3
	الزوايدة	0	5
	خان يونس	12	1
	القرارة	0	0

محافظة خان يونس	بنى سهيلا	0	0
	عبسان الكبيرة	0	0
	عبسان الجديدة	0	0
	خزاعة	0	1
	الفخاري	1	1
محافظة رفح	رفح	8	2
	أم النصر	0	0
	الشوكة	0	3

مساوئ البدء في مشاريع التقسيم قبل تجهيز المخطط التفصيلي لمنطقة ما:

مع أن مشاريع التقسيم لها مميزات عديدة إلا أن البدء بها قبل المخطط التفصيلي له مساوئ عدة أهمها:

- عمل عشوائية في البناء المنظم : حيث يكون كل مشروع منفصل وبنية تحتية منفصلة عن باقي المنطقة ولكن البدء في المخطط التفصيلي يتم عمل بنية تحتية متكاملة لوجود خطة محددة وواضحة لكل المنطقة.
- البدء بمشاريع التقسيم تعمل أحيانا على تفتيت للاستقطاعات والمساحات الكبيرة لصالح المشاريع الكبيرة، ولصالح الشوارع حيث أن مساحة المقسم 250م2 وفى مشاريع التقسيم الحكومية تصل مساحة المقسم إلى 100م2 وهذا بدوره يقلل من نسبة الاستقطاع لصالح المرافق والمناطق المفتوحة. حيث أن العلاقة عكسية بين مساحة المقاسم ونسبة الاستقطاع لصالح الشوارع.
- عند البدء بمشاريع التقسيم أولا قبل المخطط التفصيلي يجد المخطط أحيانا مشكلة في ربط المشروع بالشوارع الرئيسية فيضطر لفتح شارع جديد فى أحد المقاسم وهذامايسبب مشاكل مجددة مع المواطنين.
- أحيانا يكون هناك مستجدات ومخالفة للطبيعة وخاصة فى تحديد حدود الملكيات فيقع الظلم على أحد المالكين دون غيره، كما يجد المخطط ملكيات مفقودة عند البدء بالمخطط التفصيلي بعد مشروع التقسيم فتضطر البلدية للرجوع والتعديل بمشروع التقسيم وهذا يؤخر البلدية لبدء مشاريع جديدة ويكلفها الوقت والجهد كما أن المواطنين لايتعاونون لإعطاء المعلومات الدقيقة أو الحدود أو الملكيات بشكل سليم.
- مشروع الإفراز أحيانا يكون قديم وبعد ذلك عند عمل المخطط التفصيلي نجد هناك أشخاص قامت بشراء قسائم مجاورة وأصبح المخطط يبحث عن مخرج وآلية وصول وربط للشارع .

ثالثا/ التحديات والمعوقات التي تواجه مشاريع التقسيم

1– أسباب متعلقة بالمالك

- ثقافة المواطن وخوفه على أرضه:معظم الأراضي المكونة للمناطق الحضرية هي ملكيات خاصة تصل إلى أكثر من 70%وذات مساحات كبيرة حيث أن المالكين يتعاملون مع البلديات بحذر ويقومون بإخفاء المعلومات المتعلقة بالأرض بحيث يترتب على مشروع الإفراز بعض الإلتزامات كاستقطاع جزء من الأرض و تنفيذ البنية التحتية والعلوية وهذا برأى المواطن مكلف فيهرب من تحمل تكلفة مشروع الإفراز ويعمل على تضليل البلدية (محمد الفرا: مدير دائرة التخطيط فبلدية خانيونس، مقابلة شخصية،20 نوفمبر2016م).

- غلاء سعر الارض

واكتفاء المواطن بالقسم الرضائية والبيع.

- تشابك الملكيات وعدم تطابق المعلومات المسجلة عن الموجودة على الواقع أو ضياع تسلسل الملكية(مؤنس الفرا: مدير دائرة التخطيط فبلدية غزة، مقابلة شخصية،29 نوفمبر2016م).

- جهل معظم

الناس بفوائد مشروع التقسيم وتركيزهم فقط على المصالح الشخصية الحاضرة دون التفكير على المدى البعيد(محمد أبوحسنين: مهندس قسم التخطيط في بلدية القرارة ، مقابلة شخصية،26 نوفمبر2016م).

- الاعتقاد السائد بأن مشاريع الافراز مكلفة وتأخذ وقت طويل لتنفيذها وهذا يؤخر مصالح المواطنين(المغنى، 2005).

- وجود بعض المباني على القسيمة الغير مفرزة والتي تعرقل عملية الإفراز من النواحي الفنية(باسمة الإسى: مهندسة في قسم التخطيط في بلدية غزة، مقابلة شخصية،29 نوفمبر2016م).

2– أسباب متعلقة بالقوانين والتشريعات

- قانون تنظيم المدن رقم 28 لسنة 1936 لم يطرأ عليه أي تعديل أو تحديث فالقانون يتعامل مع أرقام بغض النظر عن المكان والزمان والواقع العمراني المتطور ومتطلبات العصر الحديث، كما أنه لم يلزم اللجان المحلية بتجهيز مشاريع التقسيم أو المخططات التفصيلية في وقت محدد ولا يوجد عقوبات كرادع عن الإهمال والتأخر الذى نراه في معظم البلديات(محمود طباشة: مدير دائرة التخطيط في بلدية البريج،مقابلة شخصية،18 ديسمبر2016م).

3–أسباب متعلقة بالمؤسسات ذات الصلة

- نص مادة 27 لقانون تنظيم المدن لعام 1936 كان واضحا ولم يلزم أن تكون نسبة الاستقطاع 25% بل نسبة الاستقطاع كحد أقصى. فمعظم البلديات اعترضت على رفض وزارة الحكم المحلى أكثر من مخطط تفصيلي أو تقسيم نسبة الاستقطاع فيه أقل من 25% مع توفيره لشوارع ذات عروض مناسبة ومرافق عامة.

- ضعف طريقة الإلزام من قبل البلديات للشروع بمشاريع التقسيم واكتفاءها بتطبيق نظام الغرامات لتشكيله دخل جيد بالنسبة لها.

- ضعف بعض البلديات في تنفيذ الإفراز المساحي كما أن ضغط العلاقات الاجتماعية من قبل المالكين على البلدية يؤثر سلبا على مشروع التقسيم.

- تساهل البلديات في اعطاء المواطنين التراخيص حيث يتم التعامل مع المقسم الخاص بالمواطن المتقدم للترخيص دون ربطه بالقسيمة الأصلية.

- تأخر بعض البلديات فيتجهيز المخططات التفصيلية واعداد مشاريع التقسيم تجعل المواطنين يقومون بالبناء العشوائي دون الرجوع للبلدية اعتمادا على القسم الرضائية فيما بينهم ونتيجة لذلك نجد المنطقة تأخذ طابع المعسكر(محمد المغارى : مدير دائرة التنظيم والتخطيط في بلدية المغازى، مقابلة شخصية،18 ديسمبر2016م).

- عدم قدرة البلديات على تعويض المواطنين في حال زادت نسبة الاستقطاع عن 25%. كما أن نسبة الاستقطاع تكون لصالح الشوارع لا لتوفير المرافق أو المناطق المفتوحة المطلوبة.

4-أسباب أخرى

عدم الاستقرار السياسيوالاقتصادي يؤدى إلى تأجيل مشاريع التقسيم(محمود طباشة: مدير دائرة التنظيم والتخطيط في بلدية البريج ، مقابلة شخصية،26 نوفمبر2016م).

رابعا / واقع التنمية الاجتماعية في محافظات غزة

التماسك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، حقوقوثقافةالإنسانوالكفاية الاقتصادية تعتبر محاور رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض داخل حيز محدد وبشكل واضح لتكون التنمية الاجتماعية وتقويها

وقطاع غزة ورث واقع اجتماعي ضعيف وخاصة في قطاع الخدمات الاجتماعية بأنواعها والبنية التحتية والمرافق العامة نتيجة القيود التي سببها الاحتلال والتزايد السكاني. إن من أهم المعيقات التي تواجه تطور التنمية الاجتماعية في قطاع غزة تفاوت تطوير المناطق المختلفة فنجد التطوير في مراكز المدن بعيدا عن بلداتها وأطرافها، كما أن ضعف ثقافة الفردفي تحديد احتياجات وأولويات التنمية والغياب الواضح لإشراك المجتمع المحلى في تطوير الخدمات من جهة وتعارض الاحتياجات الفعلية للسكان وغياب الرؤية الاجتماعية والاستفادة من الموروث الطبيعيكالأراضي من جهة أخرى ومحدودية العلاقة والتنسيق والتعاون ما بين الجهات والمؤسسات العاملة والمسئولة عن تطوير قطاعات التنمية الاجتماعية وغياب الاتصال الدوري وتجميع طاقة الأفراد وإمكاناتهم المادية والفكرية وطرح الأفكار الجديدة لتطوير الخدمات وتقديمها بصورة أسهل.

مشاريع تقسيمالأراضي وأثرها على التنميةالاجتماعية

للتنمية الاجتماعيةاتجاهات عدة وعلاقة قوية تربطها بمشاريع تقسيم الأراضي، حيثأن تقسيم الأراضي يؤثر بشكل إيجابي علىاتجاهات التنمية الاجتماعية.

تقسيم الأراضي وأثره على اتجاهات التنمية الاجتماعية

الاتجاه الأول: التنمية الاجتماعية مرادفة للرعاية الاجتماعية

ينطوي تحت هذا الاتجاه الكثير من القضايا المهمة في حياة الفرد ومن الأمثلة الحية على هذا الاتجاه

- الملكية على الشيوع: عدم معرفة المالك لموقع مقسمه داخل القسيمة ينتج عنه مشاكل اجتماعية وخلافات عديده على قيمة الأرض والأفضلية في اختيار الموقع الأقرب للطريق العام والخلافات على الأبعاد والقياسات لحدود الملكية وهذا يخالف الرعاية الاجتماعية ويمكن حل ذلك من خلال مشروع التقسيم(عامر سلامة: رئيس قسم التخطيط في بلدية دير البلح ، مقابلة شخصية،11 ديسمبر2016م).
- الميراث: من الأمثلة الحية على عدم وجود رعاية اجتماعية حيث أن عدم وجود ثقافة التقسيم للأراضي دفعت الكثير من الناس إلى تصعيب الأمور خشية من المناكفة وهذا أثر سلبا على العلاقات الاجتماعية في الأسرة الواحدة(بلال أبو دقة: عضو مجلس بلدى في بلدية عبسان الكبيرة ، مقابلة شخصية،25 ديسمبر2016م).

الاتجاه الثاني: التنمية الاجتماعية مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتي يتم تقديمها في مجالات عديدة كالصحة والتعليم والترفيه.

مشاريع التقسيم تحسم موقع المرافق العامة وتوفرها، فعدم وجود مشاريع تقسيم للأراضي والاعتماد على القسمة الرضائية بين الأفراد جعلت التقسيم لكامل مساحة القسيمة بدون تخصيص مرافق حيث أن ذلك أثر سلبا على التخطيط فأصبحت المنازل متلاصقة والشوارع ضيقة وغير مدروسة فتضطر البلدية لوضع المرافق العامة كالمدارس والمستشفيات في أماكن بعيدة من جهة وعدم توفر المناطق المفتوحة كالملاعب تعرض الأطفال للخطر في حال لعبهم بالشوارع من جهة أخرى(بلال أبو دقة : عضو مجلس بلدى في بلدية عبسان الكبيرة ، مقابلة شخصية،25 ديسمبر2016م).

الاتجاه الثالث: التنمية الاجتماعية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية ولبناء علاقات جديدة تشبع حاجات الأفراد وتحقق تطلعاتهم المستقبلية.

فعلى سبيل المثال عملية تقسيم الأراضي تسهل عملية البيع والشراء وهذا بدوره يعمل على بناء علاقات جديدة وتفتح المجال للمالك لتحقيق تطلعاته المستقبلية. كما أن التخطيط المستقبلي يعتمد على تجهيز المكان للأجيال القادمة وهذا يعاكس عدم تقسيم الأراضي والاعتماد على القسمة الرضائية التي لاتراعى المستقبل بل تهتم بالوضع الحالي دون مراعاة الكثافة السكانية والتوسع المستقبلي(أحمد أبو يونس : مدير دائرة التنظيم في بلدية رفح ، مقابلة شخصية،30 ديسمبر2016م).

الاتجاه الرابع: التنمية الاجتماعية عملية تخطيطية وديناميكية التحول في ثلاث مستويات:

- على مستوى الفرد: لتأكيد قدرته على التغيير للواقع والاشتراك بالعمل الجماعي وهذا لا يحدث في حال عدم تقسيم الأراضي وإبقاؤها مجمدة، لأن تقسيم الأراضي تعمل على تقدير الإمكانيات الفعلية للمجتمع وتحديد احتياجات الفرد.
- على مستوى المجتمع: وهذا يحقق المساواة والعدالة الاجتماعية فلا توجد طبقات أو فوارق وهذا يتحقق في حال الإنصاف في تقسيم الأراضي والمساواة في الخدمات المقدمة .
- علاقة المجتمع بالعالم الخارجي : فتقسيم الأراضي يعمل على النهوض الاقتصادي والوصول إلى علاقات تجارية مع دول العالم فيمكن لأحد العملاء في الخارج أن يستثمر ماله بعقد اتفاق بتمويل معين للبدء بمشروع ما داخل محافظات غزة وهذا يعمل حراك اجتماعي مع الخارج.

نماذج للتقسيم العشوائي و والمشاكل الاجتماعية الناتجة عنه

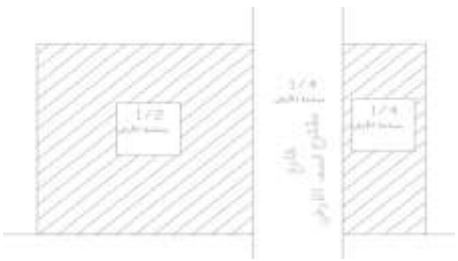

الشكل التالى يوضح التقسيم بشكل عشوائي وعرض الطريق 1م غير كافي للوصول وخدمة مقسم 3

الشكل التالى مشكلة واجهت سيدة حيث قام ماليكها بتقسيم الأرض بالتراضي مع تضييع مساحة الأرض.

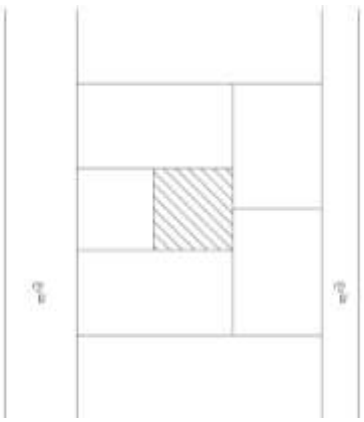

الشكل التالى يوضح مشكلة عدم قدرة المالك للوصول الى أرضه إلا من خلال المرور من ملكيات الجيران بسبب القسمة العشوائية

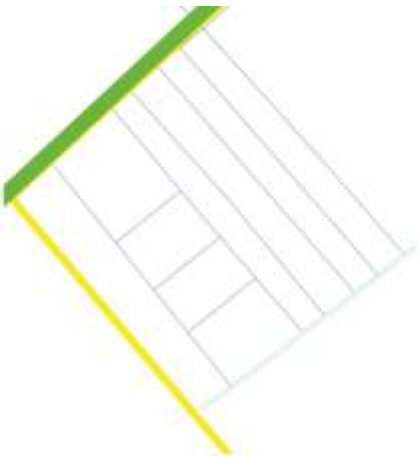

الشكل التالي يوضح أشكال الأراضي الطولية (الموارس)والغير مستغلة بشكل صحيح

الخلاصة:

ملكيات أراضي محافظات غزة معظمها ملكيات خاصة وممتلكة على الشيوع وغير مسجلة لدى دائرة التسجيل بحيث يتم إزالة الشيوع من خلال التقسيم غير الرسمي وهذا أدى إلى التوزيع والبناء العشوائي مع قلة مراعاة التدرج الهرمي للشوارع وعدم التفكير بنسب استقطاع للمرافق والمناطق المفتوحة، وهذا أحدث اثار اجتماعية سلبية بين المواطنين وبعضهم وبين المواطنين والجهات المسئولة كالبلديات وغياب الثقة ولغة التفاهم بينهم. وفى ملكية المواطن نفسه بحيث فقد خصوصيته وهذا أثر سلبا على التنمية الاجتماعية ذات العلاقة الوطيدة المباشرة وبعيدة الأمد مع مشاريع التقسيم والتي تحفظ حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلة من الضياع.

النتائج :

1- مشاريع الإفراز والتقسيم لها أثر مباشر وبعيد المدى على التنمية الاجتماعية.

2- عناصر التنمية الاجتماعية التغير البنيوي والدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة بحاجة إلى تفعيل لتنفيذ المشاريع المختلفة في محافظات غزة وخاصة مشاريع الإفراز والتقسيم.

3- المشاريع التنموية كمشاريع الإفراز والتقسيمهي الأساس بالتنمية الاجتماعية والتي لايمكن أن تحدث وهى بعيدة عن رؤيا المجتمع.

4- يتوقف قبول أو رفض المجتمع لمشروعات وبرامج التنمية على قيمتها وأهميتها ومدى الحاجة لها فعدم الشعور بأهمية المشروعات وضرورتها وفرضها على الناس دون أن يكون هناك إحساس بالحاجة إليها يمثل صعوبة في تقدم ونجاح التنمية الاجتماعية.

5- الملكيات الخاصة والممتلكة على الشيوع والتي تشغل النصيب الأكبر من المساحة الإجمالية ينبغي أن تخضع لمشاريع الإفراز والتقسيم لإزالة الشيوع والوصول إلى تخطيط سليم.

6- التنمية الاجتماعية هدفها الرئيسي تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والبشرى بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.

7- ثقافة المجتمع المحلى والاعتقاد السائد بتكلفة تلك المشاريع وإضاعتها لمساحة الأرض بسبب نسبة الاستقطاع، كما أن ارتفاع سعر الأرض والشروع بالبيع والبناء العشوائى واستغلال التجار هي أهم الأسباب المؤدية لغياب مشاريع الإفراز والتقسيم.

التوصيات

توصيات خاصة بالبلديات

1- التوأمة وتبادل الخبرات والزيارات وإقامة مشاريع مشتركة لتعزيز التواصل والتعرف والاستفادة من الثقافة الخاصة بكل منطقة.

2- على البلديات الإسراع في تجهيز المخططات التفصيلية والشروع بها قبل مشاريع التقسيم لما لذلك أثر بالغ منعكس على التخطيط العمراني.

3- المخطط التفصيلي يجوب بالمخطط الهيكلى بحيث يمكن رفع التعديلات من التفصيلي للهيكلي لتقليل الأضرار الواقعة على الأفراد وتحقيق المصلحة العامة.

4- ضرورة الأخذ بالقسم الرضائية وتوثيقها وتشجيع المواطنين لتقديمها للبلديات فهي واقع لا يمكن تجاوزه.

5- ينبغي الحد من البيع العشوائي عن طريق إخطار المواطن خلال المدة المعينة ليقوم بتقديم مشروع إفراز أو يتم الحد من خلال عدم استقبال أي طلب ترخيص للأراضي.

توصيات خاصة بوازارة الحكم المحلى

1- علاقة المؤسسات ذات العلاقة ينبغي أن تكون قائمة على التعاون فيما بينها لتحقيق الهدف المنشود.

2-بعض مواد قانون تنظيم المدن رقم 28 لعام 1936 بحاجة إلى تحديث، كنسب الاستقطاع وعلاقتها بشكل وظروف القسيمة، وتحديد مدة زمنية لتجهيز المخططات التفصيلية والشروع بها قبل التقسيم.

3- نسب الاستقطاع من مشروع الإفراز والتقسيم ينبغي أن تكون مرنة بحيث يتم مراعاة ظروف وشكل ومساحة المشروع.

4- ضرورةوضع خطة زمنية لإعداد المخططات التفصيلية من قبل البلديات.

5- لا بد من وجود قانون قوى وأنظمة موحدة لكل بلديات محافظات غزة.

توصيات خاصة بسلطة الأراضي

1- على سلطة الأراضي عدم قبول التسجيل المجزأ بل ينبغي أن تقوم بتسجيل القطعة بالكامل ومنع القسم الرضائية العشوائية.

2- ينبغي وضع حدود لتسوية وتسجيل الأراضي المتنازع عليها من قبل المواطنين.

3- ضرورة تقديم الإغراءات والتسهيلات للمواطن لتوثيق عقود الأرض في دائرة الطابو.

4- ينبغي عمل تسوية أوضاع قانونية للأراضي الحكومية والأقساطوأراضي وضع اليد حيث أن اللجنة المركزية ترفض عمل إفراز لتلك الأراضي وتشترط وجود شهادة طابو.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

الحايك، عدلى، و الدحدوح، سليمان. (1997م). *مجموعة القوانين والأنظمة الخاصة ببلدية غزة*. ط2. غزة: بلدية غزة.

حزماوى ، محمد. (1998م). *ملكية الأراضي في فلسطين*. (د.ط). عكا: مؤسسة الأسوار.

الحميدي، توفيق، والعود، عائشة. (2013م). *عرض بعنوان الملكية الشائعة*. المغرب، الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

الحورانى، عبدالله.(2011). *واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين*. تاريخ الإطلاع:7 يناير 2017م، الموقع: المركز الوطنىالفلسطينىhttp://info.wafa.ps( )

حيدر، فاروق عباس.(1994م). *تخطيط المدن والقرى*.ط1. الإسكندرية: *منشأة المعارف بالإسكندرية*.

دائرة التخطيط والتنظيم، قسم التخطيط، بلدية عبسان الكبيرة ، 2016.

دليل إرشادي.(2012م). *التنبؤات المستقبلية للسكان والمساكن* ، جامعة الدمام، كلية العمارة والتخطيط: قسم التخطيط الحضري والاقليمي.

الديراوي، هشام العبد.(2013م).*معوقات توفير المناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء في المخططات الهيكلية بقطاع غزة وسبل تطويرها*(رسالةماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الزوكة، محمد خميس. (1997م). *التخطيط الاقليمى وأبعاده الجغرافية*.(د.ط). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

السروجى، طلعت؛ وحسن، فؤاد؛ وعويس، منى. (2001م). *التنمية الاجتماعية المثال والواقع* .(د.ط). حلوان : الكتاب الجامعى في جامعة حلوان.

سلامة، عامر سليم. (2016م).*أثر الملكيات الخاصة على تطوير المناطق الحضرية في قطاع غزة* (رسالةماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

السكيت، خالد.(1999م). *مفهوم التخطيط في العام العربي على ضوء فلسفة التخطيط الغربية*، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض.

عمران ، مازن زايد جميل.(2008 م). *القسمة الرضائية في العقار* دراسة مقارنة (رسالة ماجستيرغير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

قدومي، منال عبد المعطي.(2008م).*دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي:حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الكحلوت، محمد على.(2005م). *مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة*، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 14، ع1.

أبو كلوب، عفيف.(2015م،1مايو).*القانون المدنىالفلسطينى رقم 4 لسنة 2012م*. تاريخ الإطلاع: 3 أكتوبر2016، الموقع:http://site.iugaza.edu.ps/akalloub.

مشتهى، نهاد، والقرشلى، حجازى. (1996م). *البلديات والمجالس القروية في فلسطين*. ط1، غزة، فلسطين.

المغنى، نهاد محمود. (2006م). *أنظمة البناء والتخطيط في مدينة غزة*. ط1، غزة: *بلدية غزة*.

الوحيدى، غسان.(2012). *أثر الأنظمة والقرارات الصادرة عن اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن على تطبيق المخططات العمرانية بمحافظات غزة* (رسالةماجستير غير منشورة غزة).الجامعة الإسلامية،غزة.

وزارة الحكم المحلى.(2005). *المشروع الهيكلى لبلدية عبسان الكبيرة*. تاريخ الإطلاع : 5 يناير 2017، الموقع: http://www.molg.pna.ps/

ثانيا: المراجع الإنجليزية

Bridlle, William, (1985) *The Community Development*, New York.

Coon, A . (1992). *Town Planning Under Military Occupation* , Dartmouth Publications, England.

Khamaisi , R. (1989). *Israeli Planning and House Demolishing Policy in the West Bank,* Jerusalem.

دينامية المجالات الهامشية والتنمية حال المجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران بالأطلس الصغير الغربي.

الحسين مرزوق: أستاذ باحث

Marginal areas dynamic and development:The geographical area of the Ait Bamran Tribes Western anti-atlas as a case

ملخص:

ركزت الدولة بعد حصولها على الاستقلال على بناء الدولة المركزية، وهو ما كان من نتائج هذا التركيز الاهتمام بالمناطق الساحلية على حسابالمجالات الجبلية التي ظلت على هامش السياسات العامة. هذا الوضع أدى إلى تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بهذه المجالات. ويعد مجال قبائل أيت بعمران من المجالات الجبلية التي عانتمن قصور السياسات العامة التي كرست الهامشية والتأخر التنموي. وهو ما جعل المطالب التنموية تبرز للسطح دافعة الدولة لمقاربة جديدة للاختلالات المجاليةمن خلال تقسيم جهوي وتقطيع إداري جديدين تمثل بخلق إقليم سيدي إفني داخل جهة كلميم وادنون، يهدفلتحقيق التنمية المنشودة وتجاوز الهامشية الترابية، وتمكين الفاعلين المحليين من بلورة ملامح مشروع تنموي يتأسس على التقسيم الوظيفي للمجال في إطار رؤية تكاملية للمجالات تركز على الموارد المحلية لتحقيق التنمية.

الكلمات المفاتيح: الهامشية–المجالات الجبلية–المطالب التنموية–المشروع التنموي–الموارد الترابية.

Abstract :

After independence, Morocco focused on building the central state. The results of this focus was giving much attention to the coastal areas at the expense of mountainous areas which remained on the margins of public policies. This situation led to the accumulation of economic and social problems in these areas. The area of Ait Bamran Tribes is one of the mountainous areas that suffered from the failure of public

policies that led to marginalization and developmental delay. This made the development demands stand out to the surface driving the state to adopt an approach to limit the field imbalances through a regional division and a new administrative division represented by creating the Sidi Ifni province within the region of Guelmim Oued-noun in order to achieve the desired development and overcome soil marginalization . It also enables local actors to clarify the features of a development project based on functional division within the framework of an integrative vision of the fields focusing on local resources so as to achieve development.

Key words:marginal - mountainous areas - development demands - development project - earthy resources.

مقدمة:

عانت المجالات الجبلية من محدودية وقع السياسات العامة طيلة عقود من الزمن بفعل تركيز الدولةعلى المجالات الساحلية في إطار سياق وطني عام اتسم بالمركزية تلبية للحاجات الملحة لكافة شرائح وطبقات وجهات المجتمع ضمن منظور وطني عام1، هذا الوضع أدى إلى تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بهذه المجالات.ويعد مجال قبائل أيت بعمران من المجالات الجبلية التي عرفت هي الأخرى قصورا في السياسات العامة،فتكرست الهامشية كنتاج لصيرورة سياسية وتاريخية واجتماعية لديناميات مجالية كبرى عرفها التراب الوطني بانتقال مراكز الثقل من الداخل نحو الساحل، وهو ما جعل التطلعات التنموية تبرز للسطح،وهو المعطى الذي حاولت الدولة مقاربته في سياق رؤية جديدة للتراب بتقسيم جهوي وتقطيع اداري جديدين تمثل بخلق إقليم سيدي إفني. وهو ما يجعل تحقيق التنمية المنشودة رهانا لدى مختلف الفاعلين لتجاوزالهامشية الترابية التي أنتجت تبعات على مستويات إجتماعية ومجالية، حضرية وريفية، وخلق قطب جاذب للاستثمارات بنهج مقاربة مندمجة للتهيئة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات المطروحة والفرص المتاحة، وتعمل على حسن استغلال وتثمين المؤهلات2.

تندرج إشكالية هذه الدراسة في إطار إشكالية عامة، تتمظهر في الهامشية التي تعاني منها المجالات الجبلية الوطنية، والتي أسهمت في حدوثديناميات ذات أبعاد مختلفة نظرا محدودية وقع تدخلات التهيئة، وعجزها عن تحقيق التنمية، وهو ما حول هذه المجالات من مناطق كانت توفر العيش الكريم، في حدوده الدنيا،إلى مناطق طاردة للسكان نتيجة اختلال

أكنوش.ع، "تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية، منشورات إفريقيا والشرق، ط2، 1987، ص136.

2- بنعتومحمد، السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، كلية الآداب، ظهر المهراز فاس، صص:33-39، 2005.

التوازن بين المعادلة القائمة بين الإنسان والموارد بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الفاعلين. من هنا تأتي هذه الإشكالية لتحاول مقاربة قضايا التنمية في ظل الاكراهات التي تفرضها الهامشية، وهشاشة المقومات الطبيعية للمجال، واختلال الأنشطة الإنتاجية التقليدية، وضعف قدرة الفاعلين على إستثمار الموارد الترابية المحلية الغنية والمتنوعة في تحقيق التنمية بما يسمح ببلورة ملامح مشروع تنموي يتأسس على التقسيم الوظيفي للمجال في إطار رؤية تكاملية للمجالات تركز على الموارد المحلية لتحقيق التنمية.

شكل رقم1: توطين مجال الدراسة.

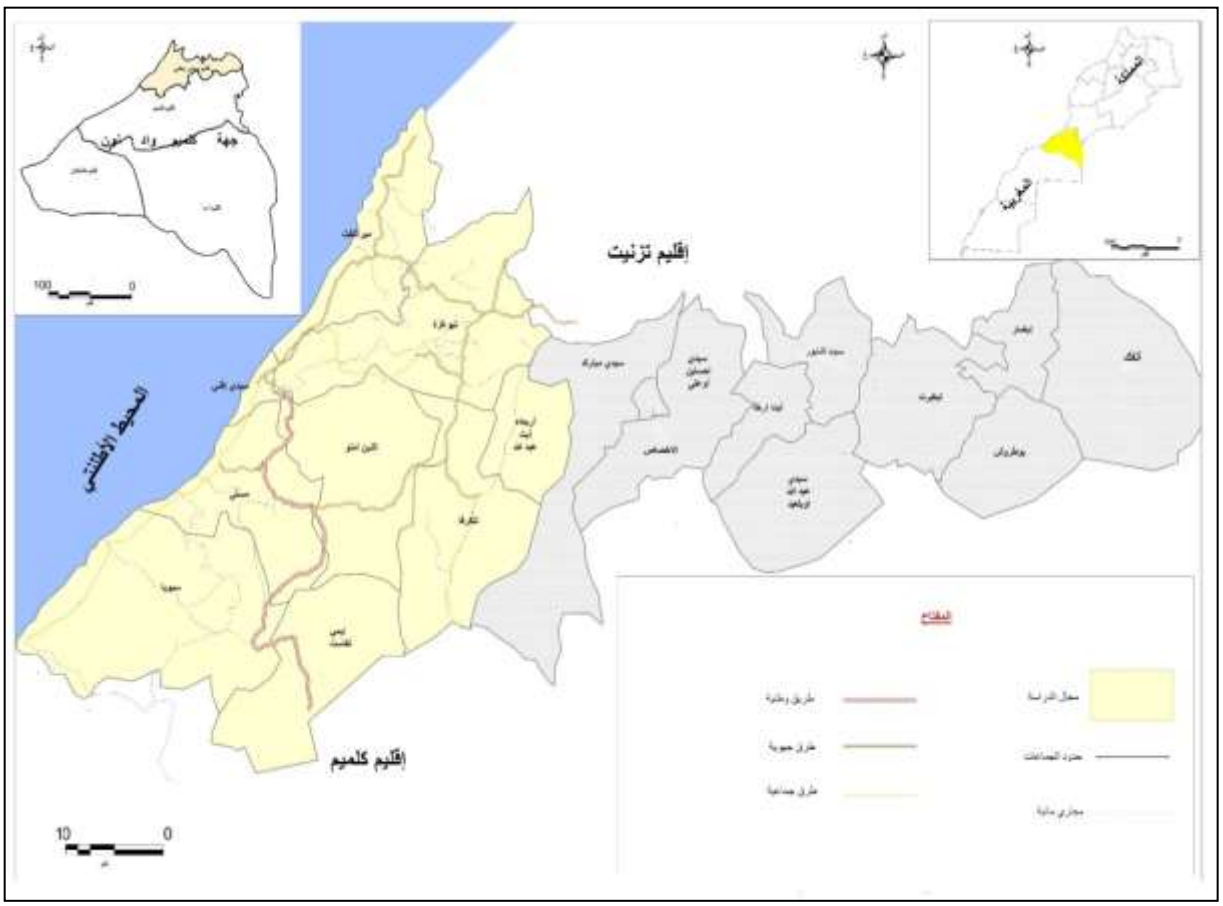

المصدر: إنجازشخصي على خلفية Google Earth

I- ديناميات المجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران.

1-التدبير الترابي للمجال: من الهامشية الترابية إلى آفاق الاندماج في إطار الجهوية المتقدمة.

إن مقاربة موضوع التنمية بالمنطقة يقتضي الوقوف عند المعطى التاريخي واستحضار بعد الفترات التاريخية التي عرفتها في علاقتها بمختلف الفاعلين في تدبير التراب، فكان طبيعيا أن نقف عند علاقة المكونات الاجتماعية بالمركز والتي طبعها الولاء للسلطة المركزية، كما تخللتهاتطلعات لخلق ميناء بالمنطقة يخفف عناء الانتقال لميناء الصويرة، وهو ما ظلت تتجاوب معه السلطة المركزية باستمرار من الناحية المبدئية لقطع الطريقأمام التحرشات الأجنبية التي كان دافعها ظاهريا الحد من القرصنة، وحماية السفن التجارية،فاستغل السلطان الحسن الأول وجوده بالمنطقة سنة 1882 ليعلن عن قرار بناء هذه

المرسى، لصرف أنظار قبائل الجنوب المغربي عن ربط علاقات تجارية مع الأجانب1. البحر ظل رهانا للساكنة باعتباره فضاء للتبادل، كما كان محل أطماع الأجانب كمجال للصيد، وهوما انتهباستعمار المنطقة من الاسبان، وتحويل مدينة سيدي إفني لشبه قاعدة عسكرية، وفرت فيها تجهيزات وبنية تحتية خدمية للمعمرين ولغاياته الجيوسياسية بإفريقيا الغربية، كما جعلوا منهامنطقة حرة جاذبة لرؤوس الأموال، والتجارة، والحركية الاقتصادية من خلال الرصيف البحري" التلفريك"المعلق، حتى أصبحت قبلة للتجار من مختلف المناطق المجاورة، وتقوت علاقتها بظهيرها. كما سهل هذا الرصيفرسو قوارب الصيد التقليدي التي وصل انتاجها في هذا الميناء حوالي 42000,00 ألف طن من الأسماك بقيمة مالية قدرها حوالي 210مليون بسيطة إبان الفترة الاستعمارية2،وأنشأ المستعمر أيضا مطارا بهذهالمدينة بأرضه المكسوة التي تقترب من 200 مترا في الطول و46 مترا في العرض، يؤمن رحلات سنوية لحوالي 400 طائرة تحمل حوالي 7000 مسافر، و600 طنا من البضائع3، ويسهم في حركية التجارة، حيث بلغت حوالي 291 طنا. وحوالي 5244 مسافرا، إضافة لحوالي 774 جهازا سنة 19624. ومع خروج المستعمر ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، ومنها انشاء ميناء وغيرها من التدخلات المختلفة، إلا أن هذه التدخلات كان وقعها محدوداحيثتزامنت مع تعزيز دور السلطة المركزية واهتمامها بالشريط الساحلي على حساب الجبال والمجالات البعيدة عن المركز، وهو ما أدى لتراكم مشاكل سوسيواقتصادية مختلفةعجلتبتناميمطلب التنمية المتطلع لتجاوز اختلالات المجال الجغرافي كفاعل في الهامشية، بل وعلامة عليها،ومشاركا فيها، وهو ما يتبين من خلال الانطلاق من مفاهيم الموقع، المسافة، ثم الحدود5، ذلك أن المنطقة تتواجدبسلسلة جبال الأطلس الصغير الغربي على هامش الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الشمال والجنوب، وهذا ما يقودنا للحديث عن الموصلية أو الولوجية (l'accessibilité) أي الموقع بالنسبة لمركز القرار السياسي والاقتصاديحيث البعد عن محور القنيطرة الجديدة الذي تتركز فيه أغلب الأنشطة الاقتصادية والإدارية، كما أن الموقع على البحر لايفيد في التجارة والنقل وفك العزلة. كلها مؤشرات دالة على هامشية وعزلة المجال، وهو ما بدأت تتعاطى معه الدولة من خلال خلق إقليم سيدي افني، والحاقه بجهة كلميم وادنون في إطار تدبير الدولة للتراب ضمن التوجهات الإصلاحية الجديدة الهادفة إلى معالجة الاختلالات المجالية، ومقاربة إشكالية المجالات الهامشية في إطار جهة جديدة مثقلة بالإكراهات،

1المحمدي علي، السلطة والمجتمع في المغرب "نموذج أيت باعمران"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء،1989، ص: 83.

2Guadalupe Perez Garcia, falacia Historica sobre la Colonia de Ifni, in https://revistas.ucm.es/index.php/HICS/article/viewFile/HICS0303110207A/19367, 2003, p 210.

3Oliva pierre, Note sur Ifni, revue de Géographie du Maroc, n°19, 1971, p89.

4Benattou.m, M, Sidi Ifni la mouvance canarienne: territoires ET mémoires, de l'émigration clandestine à la géostratégie transnationale quelles perspectives? In revue Afn Maroc, N°19-20, p89.

5Georges courade, "jalons pour une géographie de la marginalité en Afrique noire", revue espace géographique n°2, 1985, p 141.

وتطغى عليها التقليدانية السياسية التي تستثمر القبيلة سياسيا، وهو ما أنتج مجلسا عاجزا انتهى به المطاف للتوقيف من طرف سلطات الوصاية1، وينضاف لهذا الوضع العام ديناميات مختلفة يعرفها العالم الريفي والتجمعات الحضرية بالمنطقة.

2- المجال والمجتمع بالأرياف، هشاشة المقومات الطبيعية وتسارع التحولات السوسيومجالية.

يعرف العالم القروي للمجال تحولات متزايدة نتيجة عوامل مختلفة كان لها وقع مجالي واجتماعي واقتصادي، يجعل من البقاء والاستمرار في هذه المجالات أمرا بالغ الصعوبة بفعل الاكراهات الطبيعيةالتي تعيق تطور النشاط الاقتصادي المزاول بهذه الأرياف، في ظل وجود تضاريس مرتفعة، ومناخ قاس،وتربة فقيرة، ثم فرشة مائية ضعيفة، وكلها عوامل تحد من تطوير النشاط الفلاحي2. كما أن توالي سنوات الجفافأدى إلى تراجع الأنشطة الفلاحية التقليدية كزراعة الحبوب وتربية الماشية، وتقلص الموارد الطبيعية الأخرى من مياه وغابات ومساحات مسقية،لينضاف لعوامل أخرى نفسية، واجتماعية أسهمت جميعها في دفع الكثيرين لاختيار الهجرة كخيار للبحث عن ظروف عيش كريم3، وهو ما أحدثديناميةديمغرافية سلبية بأرياف المنطقة تمثلت في نسب النمو السنوي السلبي بمختلف الجماعات الترابية بالمجال الريفي.

جدول رقم 1: تطور ساكنة الجماعات القروية بأيت بعمران ما بين 1994 و2014

الجماعة	عدد السكان			معدل النمو السنوي ب %	
	1994	2004	4201	2004–1994	2014 - 1994
تيوغزة	11816	1160	1048	-0,17	-0,56
ميرا اللفت	6803	6926	8106	0,18	0,95
صبويا	7551	5028	3729	-3,34	-2,53
مستي	4267	3549	2901	-1,6	-1,6
امي نفاست	2977	2781	2441	-0,6	-0,9
أملو	5253	4534	3650	-1,36	-1,52
تنكرفا	6273	5471	4677	-1,2	-1,17
ايت عبد الله	4396	3921	3201	-1,08	-1,35

المصدر: المفتشية الجهوية السامية للتخطط 2014 (بتصرف)

كما ساهم الجفاف في بروز ظاهرة التوافد الموسمي من المدن نحو هذه القرى إبان فترة جني الصبار الذي أصبح بديلا عن زراعة الحبوب وتربية الماشية، وشكلا من أشكال تأقلم وتكيف السكان بفعل ضعف إنتاجية الحبوب بل وانعدامها،

---

1. الصراع السياسي بين الأعيان بلبوس قبلي عرض المجلس للتوقيف أمام غياب إرادة تسموا على الحسابات الضيقة لفائدة خدمة المستقبل التنموي للجهة.

2 الحسين مرزوق، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، حال المجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران بالأطلس الصغير الغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، موسم 2016-2017، صص 71-107.

الحسين مرزوق، المرجع نفسه، صص 93-3.95

فحسب بعض الدراسات تبين أن حوالي 59% من المقيمين بجماعتي صبويا ومستي يقطنون بها خلال فترة جني الصبار1، بينما السكان الدائمواالاستقرار يشكلون 36%من ساكنة الجماعتين إبان فترة الإنتاج، في حين تمثل الإقامة

القصيرة حوالي 25%. وقع الجفافامتد ليشمل السكن الريفي الذي تغيرت وظائفه الإنتاجية، واختفت بعض المرافق الذي ارتبطت بالإنتاج الفلاحي بهذه المجالات، على اعتبار أن السكن بالأرياف ليس وحدة للاستقرار فحسب، ولكنه وحدة للاستغلال والإنتاج، كما أن السكن التقليدي الذي ارتبط بالمعمار الطيني بدأ يختفي شيئا فشيئا لصالح البناء العصري حيث الاسمنت والخرسانة هي الأساس3.

العالم القروي عرف تدخلات مختلفة للدولة شملت فك العزلة عن طريق مختلف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي هدفت إلى تمويل بعض المشاريع المذرة للدخل، وشق بعض المسالك الطرقية، أو تدخلات القطاعات المعنية، حيث استفادت المنطقة من تدخلات وزارة الفلاحة في إطار مخطط المغرب الأخضر، أو من خلال تدخلات وزارة التجهيز التي أشرفت على إطلاق مشاريع طرقية مهمة أنجز بعضها ولازال البعض الآخر في طور الإنجاز.هذهالتدخلات هدفت لفك العزلة، وتعميم الخدمات العمومية إن على مستوى التغطية بالكهرباء التي بلغت 99%4، أو التزود بالماء الصالح للشرب، كما رامت تثمين المنتوجات المجالية بدعم التعاونيات الإنتاجية، وإنجاز بعض المقاطع الطرقية بمجال الصبار وصلت الى 105 كلمترا، وتسهيل تسويقها، والحد من ضياعها خاصة فيما تعلق بالصبار، الذي تعرف مساحته نموا متسارعا5، مشكلا بذلك أهم تحول في المشهد الريفي، والذي كان على حساب تربية الماشية وزراعة الحبوب.

شكل رقم2: تطور مساحة زراعة الصبار بين السبعينات و2014.

---

1. تعرف جماعتي صبويا ومستي تطورا مهما في المساحة المخصصة لزراعة الصبار في مقابل تراجع زراعة الحبوب وتربية الماشية.

2Benalayat. L, "Valorisation du figuier de barbarie : quelles*externalisateur* la rba (extrémitéoccidentale du massif d'Ifni)", étude inscrivante dans le cadre d'obtention de bourse UNESCO Mab Maroc pour jeunesscientifiquesdans le cadre du projetUnescomab-pet g, année 2015-2016, p21.

3. الحسين مرزوق، مرجع سابق، ص146.

4. المكتب الوطني للكهرباء، حصيلة العمل لسنة 2014

5. الحسن مرزوق، مرجع سابق، 247.

شكل رقم : مساحة الصبار خلال سنة 2014

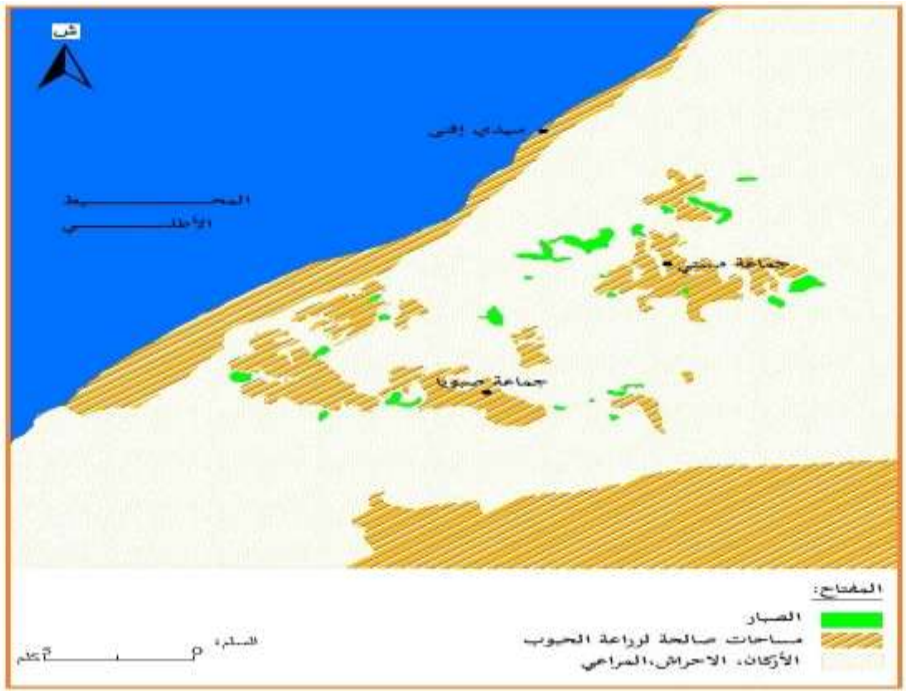

المصدر: الخريطة الطوبوغرافية لسيدي إفني(بتصرف).

مساحة الصبار خلال سنة 2014

المصدر: خلفية كوكل اورث "بتصرف".

3-المدينة والمراكز الشبه الحضرية الصغرى بالمجال: واقع التنمية وتدخلات الفاعلين.

تعتبر الظاهرة الحضرية بمجال أيت بعمران حديثة، ومرتبطة بالوجود الإسباني بالمنطقة، كما بدأت تتعزز مع بروز بعض المراكز القروية التي تتطور بشكل متسارع على مستوى التوسع العمراني رغم الاكراهات التي تعيق وتؤخر انطلاقتها التنموية. غير أن أهم ما ميز هذه المدينة هو الديناميةالديمغرافيةالتي تفاوتتمنذ الفترة الاستعمارية لحدود الآن، حيث قدرت الساكنة العسكرية وحدها بالمدينة حوالي 42000 نسمة سنة 11950. غير أن تعداد السكان سرعان ما بدأ في التراجع مع خروج الإسبان سنة 1969، فمعدل النمو لم يتجاوز 3,2% بين الفترة الممتدة من 1950 إلى 1982 بينما المعدل الوطني وصل في تلك الفترة إلى حدود 5,3%، بينما لم يتجاوز 0,2% سنة 2004، في حين لم تتجاوز 0,78% سنة 2014. ومع ترقيتها لعاصمة إقليم يراهن على وظيفتها الاداريةلحلحلة الاكراهات المجاليةوالوظيفية، والعقارية.

إلى جانب النمو الديمغرافي الضعيف، تعاني المدينة من وضعية عقارية تكبح التنمية بالمدينة نظرا لأن معظم الأراضي إما أنها تابعة للمياه والغابات على امتداد السفوح الجبلية أو أنها تابعة للمصالح العسكرية كالمطار البائر وبعض الثكنات

---

1 بنعتومحمد، مأزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي إفني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 11، 2007، ص28.

العسكرية . (حوالي 250 هكتار)1، وتكاد تقتصر الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص على مساحة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 50 هكتارا تم تسخير جزء مهم منها لاحتضان مرافق إدارية وسكنية. كما أن مجمل هذه العقارات مثقلة بتعرضات الساكنة.هذا الوضع العقاري الشاذ يؤدي إلى ارتفاع في ثمن العقار حيث انتقل معدل سعر العقار من 200 درهم للمتر2 سنة 1985 إلى 1500 درهم للمتر2 في سنة 2014 2، كما يؤثر في النسيج الحضري للمدينة، ويجعل منهابوثقة تنصهر فيها كل أشكال التخلف الاجتماعي3،وتتمظهر هذه الاختلالات في وثائق التعميرالمحدودة الوقع،فتصميم تهيئة مدينة سيدي افني السابقأبان عن محدودية تجسيد مقتضياته، سواء على مستوى التجهيزات، والطرق، أو على مستوى التنطيق المخصص للسكن، بفعل الوضع العقاري الشاذ، وضعف ميزانية جماعة سيدي إفني.

جدول رقم2: تقييم إنجاز تصميم التهيئة لمدينة سيدي إفني لسنة 2003.

	مقتضيات تصميم التهيئة	نسبة الإنجاز
التجهيزات	–الساحات العمومية، المستوقفات، المناطق الخضراء، التجهيزات الرياضية،التجهيزات	لم ينجز أي شيء
	– التجهيزات التربوية	25% من الإنجاز.
	–الإدارات والتجهيزات العمومية	12,5% من الإنجاز.
الطرق	– الشوارع والازقة في المجالات المفتوحة في وجه	18% من الإنجاز.
التنطيق	– منطقة الفيلات D1	لم يتم احترام المقتضيات وتحولت لسكن
	– منطقة الفيلات D2	40% لم يتم احترام التنطيق والباقي فارغ
	– السكن الاقتصادي r+2	5% لم يتم احترام التنطيق فيما بقيت 75%
	– المنطقة السياحية	بقي الحال على ما هو عليه دون تفعيل
	– منطقة التهيئة بدون شروط	50 %لا شيء تغير، فيما 50% لم يتم
	– المنطقة الصناعية	90 %من المنطقة الصناعية فارغة، فيما 10 %[illegible]
المصدر: الوكالة الحضرية لتارودانت سنة 2014 (إفني كانت تابعة لنفوذ اشتغال هذه الوكالة الى حدود 28 فبراير		

1. قسم التعمير بجماعة سيدي إفني، ورقة تقنية حول العقار 2014.

2. معطيات إدارة التسجيل والتنبر بتزنيت 2014

3. الطاك بوطيب وحسن ضايض، "مدينة مغربية: تعدد المجالات الحضرية وإشكالية التخبط الحضري والعشوائية «، ندوة المدينة المغربية بن التخطيط والعشوائية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، مطبعة سايس، فبراير 2006، صص47-56

شكل تصميم التهيئة حجرة عثرة أمام التوسع الحضري للمدينة، كما أنه خطط لمجالات سكنية دون اعتبار التشخيص السوسيواقتصادي، وكرس التفاوتات السوسيومجالية، حيث عكس رهانات فاعلين سياسيين، فانضاف التنطيق لمشكل العقار فساهم في ركود التوسع العمراني، وفي إنعاش المضاربة العقارية.تجاوزا لهذا الوضع، خرج لحيز الوجود تصميم تهيئة جديد ارتكز على محاولة التغلب على الاكراهات التي اعترت التصميم الأسبق بفتح التعمير على حدود جماعتين ترابيتين هما مستي وتيوغزة بموافقتهما، وذلك بغية حلحلة الأزمة العقارية التي تكبل المدينة. مع ذلك فتوسيع مجال التهيئة يتطلب استثمارات مهمة من الجماعات المعنية من أجل التغطية بشبكات التطهير السائل والماء الصالح للشرب، والتهيئة الحضرية، والتغطية بالمرافق الاجتماعية، وخلق وظائف جديدة بالمدينة، والتغلب على مشكل التجزؤ الحضري الذي تعاني منه المدينة.

الشكل رقم3: التجزؤ الحضري واكراهات توسع مدينة سيدي افني.

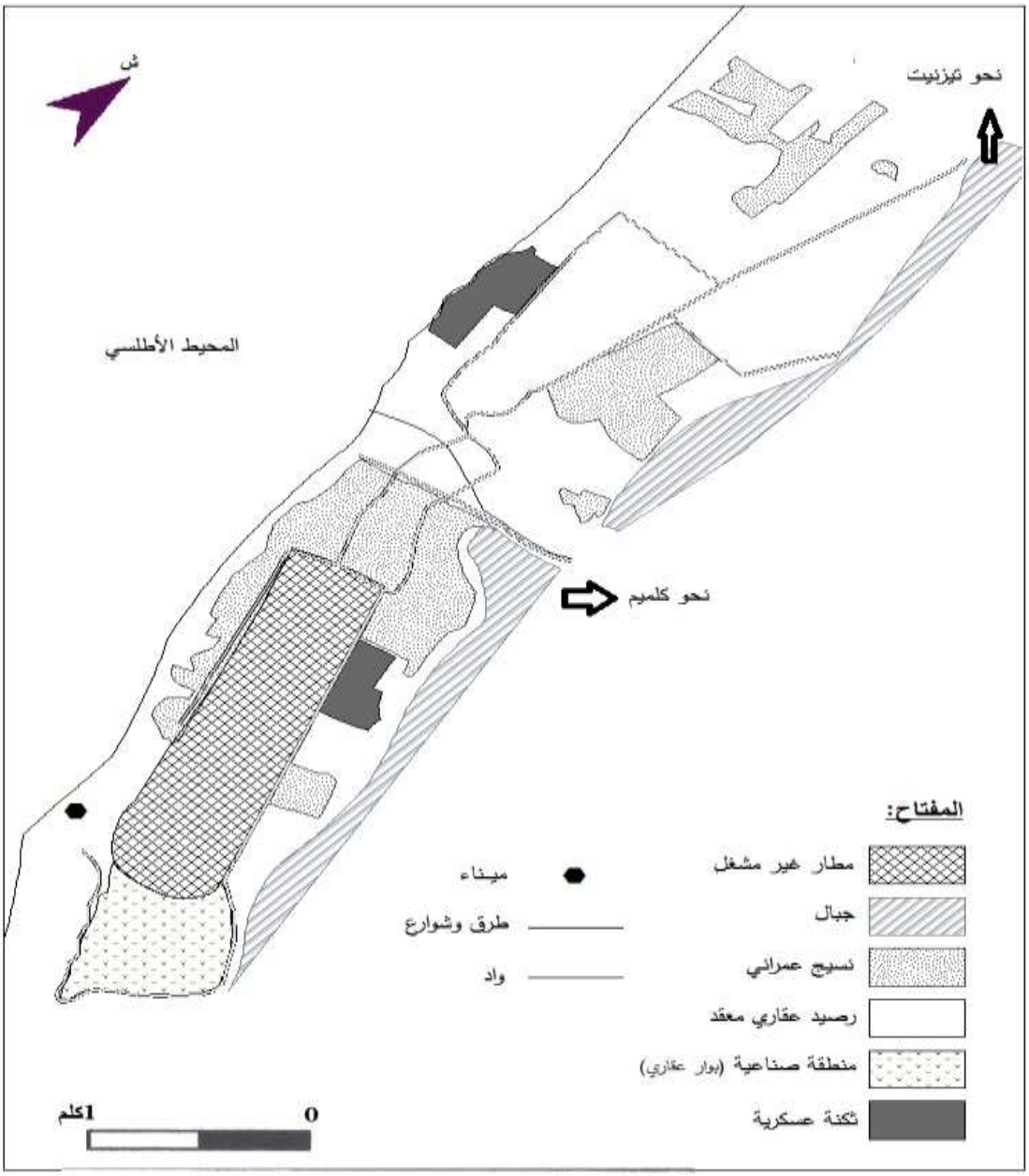

المصدر: الحسين مرزوق1

ينضاف للإكراهات السالفة، موسمية الأنشطة الإنتاجية، حيث يتضح أن انتاج الصيد البحري يعرف تفاوتا مترنحا بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2009 تم تسجيل أعلى نسبة انتاج خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2014 قدرت

---

1 الحسين مرزوق، التنمية الترابية بالمجالات الجبلية الهشة من واقع الهامشية إلى رهان التدبير الترابي، في التنمية الترابية بسوس وهوامشه، الموارد والهجرة وتطور الأنساق الاجتماعية والإنتاجية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، 2018، صص 59-79.

بحوالي 32206طن بقيمة مالية قدرها 94538 درهما، بينما عرفت سنة 2014 أعلى قيمة مادية لمداخيل الأسماك بما قدره 80513,73 درهما1، كما يقترن الانتاج بفترات زمنية في السنة، حيث يسجل أعلى إنتاج ما بين شهري ماي وشتنبر، وهو ما يعزز موسمية الصيد بسيدي افني. ومع ذلك يبقى هذا القطاع هو المحرك الأساس لاقتصاد المدينة.

ويمكن القول أن هذا التفاوت الحاصل في الإنتاج السنوي والشهري بميناء سيدي افني يجد تفسيره في ظروف الإنتاج التي ترتبط ارتباطا قويا بالمعطيات الطبيعة والتقنية والبنية التحتية للميناء، وتراكم الرمال في مدخل الميناء ما يعرق حركية السفن والقوارب، إلى جانب تخصص الميناء في الصيد التقليدي والساحلي. هذه الاكراهات حالت دون إنشاء مصانع بالمنطقتين الصناعيتين للميناء، حيث تعبران عن وضع هذا القطاع، وعزلة المدينة عن الميناء، مما يصعب معه الحديث عن وجود مدينة مينائية بمفهومها الواسع، حيث يكون الميناء محور مختلف الأنشطة الإنتاجية بالمدينة.

إلى جانب هذا القطاع، تزخر المنطقة بمؤهلات سياحية متنوعة2، قابلة للهيكلة والاستثمار"3، غير أن وقع النشاط السياحي لازال دون حجم هذه المؤهلات السياحية، وهذا مرده البنية التحتية السياحية الضعيفة، وعزلة المنطقة، وغياب استراتيجية واضحة المعالم لربح الرهان السياحي. الشيء الذي يجعل هذا النشاط موسميا ومقتصرا على أواخر السنة، وخلال فصل الصيف.

الشكل رقم4: أعداد الوافدين والليالي السياحية بمدينة سيدي إفني سنة 2014

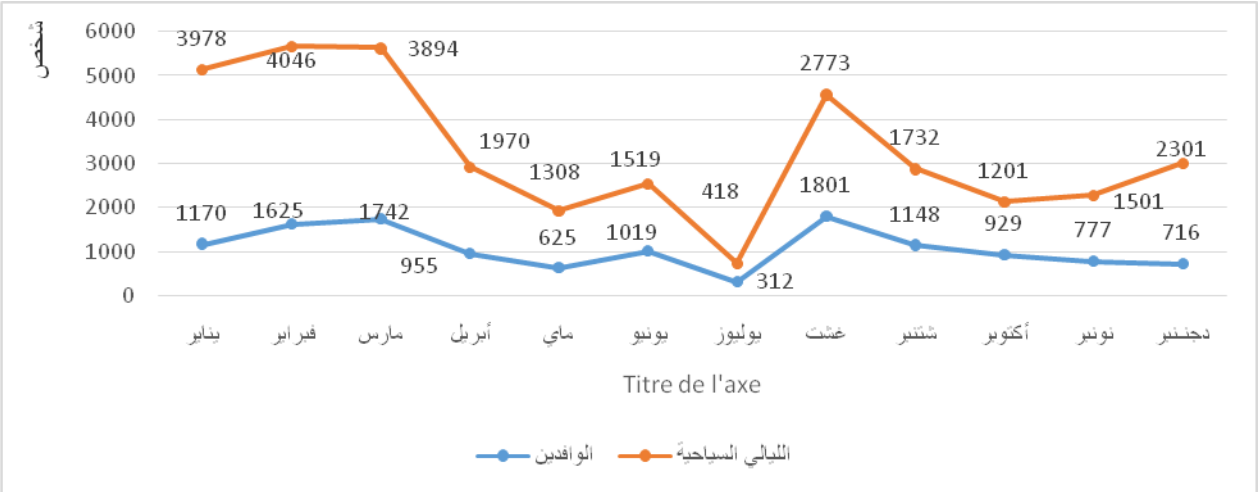

المصدر: باشوية سيدي إفني 2015.

إن الركود الذي عاشته مدينة سيدي إفني كعاصمة إقليم بدأت تتحلحل، فوظيفتها الادارية الحالية تعد عاملا مساعدا على إيجاد مخارج لأزمتها الحضرية، والمجالية، والوظيفية،وهو ما بدأ يتجلى في التدخلات المهمة التي رامت التهيئة الحضرية لمختلف الأحياء في إطار سياسة المدينة، بجانب تدخلات المبادرة في تهيئة بعض الساحات العمومية، وكذا إنشاء بعض

---

1. الحسين مرزوق، مرجع سابق، صص 59-79.

2Troin.J,Maroc région pays territoire, édition Maisonnouevre et Larose.2002,p 318.

3 محمد بنعتو، مأزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي افني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 11، ص28.

المرافق والتجهيزات الأساسية،وتمويل بعض المشاريع المذرة للدخل، دون أن ننسى تدخلات الفاعل المحلي المختلفة، ومختلف المصالح الخارجية، ولعل أهمها انجاز رصيف بميناء سيدي افني لتجاوز مشكل الترمل بالميناء، وقنطرة تربط ضفتي المدينة، ومعهدين متخصصين في التكوين المهني خاصة الصيد البحري ومهن أخرى1.

وعلى مستوى التوسع العمراني لبعض المراكز القروية كميراللفت، تيوغزة وإمي نفاست، فهيتعرف حركية عمرانية متصاعدة نتيجة رهانات متدخلين عقاريين مختلفين، جعلوا منها مجالات تتوسع دون تخطيط تتخبط في إشكاليات كبيرة2، فالظاهرة الحضرية أصبحت ثقلا على الفاعلين وعلى التنمية الحضرية المستدامة التي تتطلب تنسيق الجهود والتشاور لبلورة تخطيط تشاركي قادر على ربح رهانات التنمية المنشودة، ومواكبةالتوسع العمراني بهذه المراكز، فرغم الجهود المبذولة على مستوى تأهيلها الحضري خاصة ما تعلق بمد قنوات الصرف الصحي بالنسبة لمركز ميراللفت وكذا التأهيل الحضري لهذا المركز الجاري إنجازه، فإن هذه المراكز لا زالت في حاجة لتدخلات مهمة تهدف لتأهيلها حضريا بالتجهيزات الأساسية، والمرافق الإدارية، بما يجعلها مراكزا صاعدة بإمكانها تحقيق التنمية، والتخفيف من حدة النزوح نحو المدن الكبرى.

II– رهانات التنمية الترابية بالمجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران.

1– المجال الساحلي رافعة مستقبلية للتنمية المستدامة.

1–1 الصيد البحري بين غنى الثروات البحرية وآفاق التنمية.

تزخر المنطقة بثروة سمكية مهمة بفعلميكانيزمات طبيعية ناتجة عنإلتقاء تيارات بحرية متباينة من حيث درجات الحرارة، مما يخلق ظروفا طبيعية مواتية لتجدد الموارد الحياتية للأسماك والرخويات وغيرها من الأحياء البحرية3.إضاقة لأهميةالرصيف القاري4، حيث يزداد إتساعهمن الشمال الى الجنوب5.كما أن طبيعة هذا الرصيف متنوعة وتتميز بوجود منطقة تتوفر على صخور رملية دقيقة مع الحصى، غنية بالصدفيات،والترسبات الدقيقة. وينضاف للعاملين السابقين وجود نظامين للمياه بالمحيط الأطلسي جنوبا، سطحي ساخن نسبيا غني بالمواد العضوية بفعل وفرة الضوء والشمس، وآخرعميق بارد نسبيا، وغني بالمواد المعدنية، يحدث التوازن بينهماعبر تشكل تيارات بحرية عمودية، تسهم في صعود المياه البحرية الباردة

1.الحسين مرزوق، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، مرجع سابق، صص 190–235

2 – تجدر الإشارة هنا الى المسيرات الاحتجاجية التي تعرفها المدينة منذ 22 ماي 2005 مرورا بأحداث سنة 2008 ووصولا إلى احتجاجات مختلف الفئات الاجتماعية التي عرفتها المدينة.

3 جمادي قاسم، "البحر والتنمية في الجنوب المغربي"، مجلة مجالات مغاربية، العددان الثالث والرابع،2003 ص 49.

4 عبد الرحيم وطفة ورشيدة نافع، "سواحل المغرب الجنوبي بين الإمكانيات الطبيعية ومعيقات التنمية والتهيئة"، ندوة الأقاليم الجنوبية المغربية البيئية، والمجتمع وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش 2006 ص 113.

5Kamili. A, "Bio–économie et gestion de la pêcherie des petits pélagiques", mémoire pour obtention du diplôme de master en économie à l'université de Barcelone, 2006, publie dans site net: www.mefisto.info,p5.

من الأعماق نحو السطح محملة بمواد القعر كالرمال والمواد المعدنية، الشيء الذي يوفر التغذية للأسماك، وهو ما يسهم في تنمية الموارد البحرية1.

محاولة منها لاستثمار هذه المؤهلات، عملت جماعة سيدي إفني على خلق منطقة صناعية سنة 1986على مساحة تقدر ب300436وفوتت 35 قطعةللمستثمرين بما قيمته 1,5 درهم للمتر2، بعد تهيئتها بمبلغ قدره 17622864.00 درهما، وهدفت من خلال هذه العملية جذب وتحريك الاستثمار دون أن يحقق هذا التفويت مراميه بفعل تأخر اكتمال إنجاز الشطر الثالث من الميناء، وإصرار عدد من المهنيين على تفريغ سفنهم في ميناء أكادير لخفض تكلفة النقل نحو الوحدات الصناعية، دون أن ننسى ظروف المدينة ومحدودية قدرتها على توفير فضاء للعيش قادر على جذب الاستثمار والمستثمرين. الظروف الحالية للمنطقة الصناعية تدل على حالة التدهور في البنية التحتية، على مستوى شبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي، والتي لا تسمح بجلب الاستثمار بالمنطقة، ينضاف لها إشكال الترمل الذي يقف عائقا في وجه جذب رؤوس الأموال، دون أن ننسى عدم استفادة المنطقة من التحفيزات الضريبة على غرار باقي الأقاليم الجنوبية ما قد يشجع على استقرار بعض الشركات بهذه المناطق،فباستثناء بعض الصناعات الخفيفة داخل الميناء، والمرتبطة بإنتاج الملح، والثلج، أو إصلاح السفن، تبقى غالبية البقع في المنطقتين الصناعيتين داخل وخارج الميناءأرضا عارية2.

هذه الثروة السمكية المتنوعة بإمكانها أن تشكل قاعدة لاقتصاد محلي قادر على تحقيق رهانات الساكنة والفاعلين في التنمية، وذلك عبر استثمار هذه الخيرات وتثمينها، وتوفير كافة السبل والإمكانيات قصد تطوير صناعة بحرية محلية تستطيع امتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة، إلا أن هذا يتطلب مجهودات جبارة قادرة علىالتغلب على الظروف الحالية لميناء سيدي إفني، وخلق قرى للصيد البحري على طول سواحل المنطقة، إضافة إلى ضرورة تطوير التكوين في هذا القطاع، مع تشجيع مشاريع تربية الأحياء البحرية على طول الساحل، كما يمكن إعادة الاعتبار للميناء بما يجعله النقطة المفتاح لتنظيم المجال واصباغ المدينةبالوظيفة المرفأية، وهو ما سيؤثر في نسيجها الحضري، وكذا في أسلوب العيش بها، فالميناء ليس فقط محركا للتنمية الاقتصادية المحلية، ولكن محورا لتلاقي المبادلات3،، والحد من التجزؤ المجالي الذي يسهم في تقطع المدينة وتفصل نسيجها الحضري4.

2-1 السياحة وفرة المؤهلات وأزمة في الإعداد.

1.55-49جمادي قاسم، مرجع سابق، صص

2.206-205الحسين مرزوق، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، مرجع سابق، صص

3 Magali henny, « villes portuaires en mutation », mémoire de licence, institut de géographie, université Lausanne, in www. c n r s. com., 2006, p .9

4البوعيشي أمينة،"الهوامش الحضرية قيد التأهيل بمدينة فاس تقييم واقع التجزؤ"، الطبعة الأولى، مطبعة سايس 2009، ص 18 . 28

مكن جرد المؤهلات السياحية بالشريط الساحلي للمجال من الوقوف عند نقط قوة هذا التراب،وكذا نقط الضعف الكامنة بين ثناياه، إضافة إلى تحديد الفرص والاكراهات التي يمكن لها أن تعترض نمو هذا المجال الغني بثرواته والمفتوح على كل آفاق تنموية واعدة، وذلك بالاعتماد علىنموذج "أفوم" الذي يشخص بشكل دقيق مواطن القوة والضعف، الفرص والتحديات بالنسبة للمجال المدروس، وهو ما يسمح بمعالجة الاكراهات وبناء مشاريع تنموية1.

جدول رقم 3: تشخيص المؤهلات السياحية وفق منهجية (AFOM).

المؤهلات ATOUTS	العوائق FAIBLESSES
) مؤهلات سياحية متنوعة؛) شواطئ جميلة ونظيفة وهادئة ملائمة؛للإصطياف وممارسة هواية الصيد؛) موروث ثقافي غني ومتنوع من مواسم وأسواق أسبوعية ونسائية؛) مجالات جبلية جذابة من الأركان والصبار وتنوع إحيائي هام يسمح بممارسة هوايات مختلفة؛) معمار تقليدي عتيق ممزوج بمعمار كولونيالي متنوع؛) فاعلون ذوو تجربة محترمة في قطاع السياحة؛) تواجد مؤسسة لتكوين الشباب في مهن لها علاقة بالسياحة؛	) عزلة المنطقة وضعف الشبكة الطرقية وتوقف المطار عن العمل؛) إشكالية العقار المعقدة بسبب النزاعات حول الملكية العقارية؛) عدم وجود وثائق للتعمير بالساحل عملية وفعالة؛) ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية؛) نقص في الموارد البشرية المؤهلة؛) هشاشة البيئة الساحلية بسبب زحف التعمير الغير منظم؛) ضعف تسويق المنتوج السياحي؛) ضعف استقطاب المستثمرين والموجودون يتجهون نحو الريع العقاري؛) إهمال السياحة الداخلية أساس الإقلاع التنموي؛
الفرص OPPORTUNITES	التحديات MENACES
) القرب من محطة أكادير السياحية الهامة؛) القرب من سوق سياحية معروفةدوليا هي جزر الكناري؛) تواجد مؤسسات سياحية وفندقية لا بأس بها؛) الصورة السياحية المعروفة لبعض مناطق هذا الساحل مثل "مركزمير اللفت"؛	) منافسة مجالات ترابية مجاورة في استقطاب السياحة الداخلية والخارجية؛) إشكالية الماء الذي توفره مجالات ترابية خارج الإقليم وضعف انفتاح محطة أكادير على المجالات المجاورة؛) الإرهاب الدولي ووقعه على مستقبل السياحة بالعالم الثالث؛

المصدر: تشخيص شخصي.

وانطلاقا من مصفوفة AFOM، يتبين حجم التحديات التي تعترض أي سياسة تنموية في المجال السياحي تستثمر المؤهلات السياحية، وتجعل منها رافدا من روافدالتنمية من خلال اعتماد مشروع ترابي يحدد الأهداف التي يلتف حولها الفاعلون ويسعون لبلوغها من أجل إعطاء دفعة للتنمية السوسيواقتصادية لحيزهم الترابي2، وفي هذا الإطار تلعب وسائل

---

1 حمجيق محمد، الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2009، ص22.

2 كتمور حسن، "المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية بالمغرب"، في المشروع الترابي، منشورات جماعة إغزران، ص30.

النقلوالمواصلات دورا بارزا.بيد أن عزلة هذه المناطق يدفع لضرورة تقوية الشبكة الطرقية بما يمكن من أن تشمل السياحةالمجال1، كمد الطريقالسريع بين تزنيت وسيدي إفني،وكلميم وسيدي افني،وينضاف إلى كل هذا التفكير في ربط المنطقة بخط بحري مباشر مع جزر الكناري، وإدخالها في دورة سياحية مع ترابها عن طريق خلق شراكات مع المؤسسات السياحية بهذه الجزر التي تستقبل أعدادا غفيرة من السياح سنويا2.

الماء هو الآخر عنصر هام في أي سياسة للإعداد السياحي، فهو يسهم في توفير إحتياجات السياح المختلفة، وفي نفس الوقت يشجع على جذب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في القطاع، فمعظم المجالات القروية بحاجة إلى الربط بالماء الصالح للشرب، مما يطرح إشكالية التباين في توزيع هذا المورد الحيوي، فدرجة ولوج الخدمات المائية تعد مقياسا لمستوى الإندماج، ومستوى التمايز الترابي، والتفاوت الاجتماعي3. كما أنتعميم تزويد المنطقة بهذه المادة الحيوية سيمكن من مواكبة رهان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشجع المشاريع الصغرى المذرة للدخل، وتتقاطع مع رهانات مختلف المتدخلين في القطاع السياحي، خاصة أن ندرة هذه المادة الحيوية تعجل اعتماد تقنيات جديدة لتحلية مياه البحر،وتصفية المياه المستعملة ضرورة ملحة4 ، دون أن نغفل أهمية تصفية الوعاء العقاري بسواحل المنطقة عبر تسريع عمليات تسوية مطالب التحفيظ التي تقدمت بها إدارة أملاك الدولة والمحددة في حوالي أربعة مطالب كبرى تصل مساحتها لحوالي 6406 هكتارا، بعضها تكتنفه تعرضات على مستوى المحافظة العقارية، والبعض الآخر مثار نزاع مع السكان الذين منعوا المصالح المعنية من وضع الانصاب.

ربح الرهان السياحي يقتضي أيضا الحد من المخاطر البيئية التي تهدد هذه السواحل الهشة أصلا في ظل انتشار البناء غير القانوني بالقرب من الشواطئ،والتي حولها المضاربون العقاريونإلى "صناديق إسمنتية" فوق الكثبان الرملية الساحلية، وهو ما يهدد مستقبل تثمين هذه الشواطئ، وجعلها أساسا لتنمية سواحل المنطقة، فالتعمير غير المنظم يمس بتوازن الشواطئ، ويسهم في تدهور توازناته الإيكولوجية5.

صورة رقم1: انتشار السكن العشوائي في الشواطئ جنوب سيدي إفني.

1Christophe Gay .J, "Transport et mise en tourisme du monde", cahier de géographie n°4,**www.mgm.fr**, 2006,p12.

2Erwan J,"L'organisation spatiale de l'ile de Ténériffe", revue MappeMonde, n°60, 2004, p32.

3.4جنان لحسن، "الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب"، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات كلية الآداب ظهر المهراز،209، ص

4 الشرقاوي عبد المالك، "الإشكالية الديمغرافية المغربية بين سندان ومطرقة الماءوالتغذية"، ندوة أكاديمية المملكة المغربية القسم الأول، منشورات أكاديمية المملكة،1982، ص52

5 Abdellah Laouina, "le littoral Marocain, milieux côtier et marin", publié in **www.persée.com** , p 200.

المصدر: الحسين مرزوق1

المؤهلات المتنوعة تقتضي تبني مفهوم "التسويق الترابي" كمفهوم جديد قادم إلى قطاع تدبير الشأن العام من علم الاقتصاد لارتباطه بالسوق2،وهو إستعراض كل جماعة محلية ما لديها من مقومات ومؤهلات لجلب الرساميل، وبالتالي البحث عن آليات جديدة للاقتصاد المحلي، إلا أن التسويق الترابي يبقى غير كاف دون الإسهام في تحفيز العنصر البشري، والاستماع إليه، وجعله مصدرا وهدفا للمشاريع مما يمكن في نهاية المطاف من إنجاز كل المبادرات الرامية إلى تثمين المنتوج السياحي المتوفر أصلا، والذي يحتاج فقط إلى تثمين، وهذا لن يتأتى إلا بنهج مقاربة تشاركية منفتحة ومؤسسة على التشاور. دون أن نغفل ضرورة تثمين التراث الطبيعي والثقافي، واستغلاله في السياحة المرتكزة على ثلاث عناصر:التراث، والزوار، والسكان المحليين.

مرزوق الحسين، مرجع سابق،1.114

بودواح محمد وآخرون، "التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب"، في " المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية، حالة جماعة إغزران، 2 منشورات جماعة إغزران رقم 5، أبريل 2015، ص86.

صورة رقم2: أطلال التلفريك بسيدي إفني. صورة رقم3: سجن موروث عن فترة الوجود الاسباني

المصدر: الباحث سنة 2014.

وعلى مستوى السواحل شمالا وجنوبا، نقترح إمكانية العمل على تفويت العقارات التي تشوبها بعض النزاعات مع أملاك الدولة لمدعي ملكيتها بأثمنة رمزية مما يسرع في تصفيتها، وفي توفير عرض عقاري قادر قابل للاستثمار.

هذه المؤهلات تشكل فرصة سانحة للمقاولين الشباب ورؤوس الأموال لإقامة قرى سياحية، وتوفر كل مستلزمات الراحة والاستجمام، وفي هذه الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة خلق موانئ صغيرة للترفيه، والإستفادة من التجارب السياحية الدولية المشابهة، خاصة أن المجال كان مرتبطا بجزر الكناري بخط بحري وجوي وبعلاقات إقتصادية وتجارية، إضافة إلى التشابه في الخصائص الطبيعية، وهي عوامل تجعل من المنطقتين مجالين للتكامل والتعاون1. وفي هذا الإطار، فالفاعلون في التنمية مدعوون إلى تبني مقاربات جديدة تروم الإنعاش السياحي للمنطقة في إطار التعاون مع هذه الجزر التي تستقطب أعدادا مهمة من السياح سنويا، والعمل على خلق مسارات سياحية تجعل من قرب المنطقة لهذه الجزر في قلب التيارات السياحية، وفي الرحلات البحرية التي تقتضي العمل المشترك لفتح خط بحري دائم بين هذه المناطق وجزر الكناري.

المؤهلات السياحية التي يحويها المجال، يمكن أن تشكل لوحدها مع المناطق المجاورة مسارا سياحيا غنيا بمشاهد ومناظر تجمع بين البحر، والشاطئ، والغابة، والحامات، ولهذا إقترحنا أن ينطلق هذا المسار من مركز ميراللفت حيث الشواطئ الهادئة والجميلة والتنوع الثقافي والموروث المعماري وبساطة ظروف العيش محليا، فمرورا بشاطئ لكزيرة بجماعة "تيوغزة" حيث الأقواس الطبيعية التي تتدفق على أقدامها مياه الأمواج، وحيث الاستمتاع بنكهة الأطباق المحلية المعتمدة على ما يجود به البحر، ليتم الانتقال إلى جماعة "تنكرفا" حيث تربية الخيل، والغابة، فحامة "أباينوا" للمياه المعدنية، مرورا بجماعة مستي لاكتشاف تعاونية أركان والمنتوج المحلي ثم بعد ذلك الاتجاه لمركز جماعة "اصبويا" عبر طريق تخترق حقول الصبار، وبمنعرجات جبلية جذابة توصل عابريها لزيارة تعاونية الصبار، واكتشاف منتوجات التجميل التي تنتجها هذه التعاونية، ليتم الانتقال بعد ذلك نحو جماعة "تركى وساي" التابعة لإقليم كلميم جنوبا حيث مجرى واد أسكا، وقلعة بوجريف التاريخية، وخضرة المشارات الزراعية، فالاتجاه غربا، والوقوف بمصب واد أسكا كمصب يصنف من المجالات الرطبة التي

1Ben Attou. M, "Sidi Ifni la mouvance Canarienne : territoires et mémoires, de l'émigration clandestine à la géostratégie transnationale, quelles perspectives , ibid , pp 1-43.

تقصدها الطيور المهاجرة في رحلة إنتقالها من الشمال إلى الجنوب، وصولا إلى سيدي إفني كمدينة بمعالم غربية وبمؤهلات ثقافية وطبيعية مختلفة، ثم العودة مجددا إلى مركز مير اللفت، نقطة الانطلاق في هذا المسار السياحي الذي يبقى نظريا. ولذلك فالحاجة ملحة لتبنيه وتعزيزه على غرار مجالات أخرى مشابهة في الجنوب الشرقي1، وذلك عبر تشجيع الشباب على إنجاز مشاريع سياحية بسيطة عبارة عن دور للضيافة، وتمويل حاملي مثل هذه المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الشكل رقم5:الموارد السياحية بمنطقة سيدي إفني.

المصدر: انجاز شخصي.

3- زراعة الصبار:بين نمط الإنتاج التقليدي ورهانات التنمية المستدامةحال جماعتي مستي وصبويا.

دراسة للصبار لا تأخذ بعين الاعتبار المردودية المادية لهذا المنتوج ستكون بعيدة عن ملامسة الأثر الفعلي للصبار، وفي هذا الصدد كان لزاما التطرق للمردود الفلاحي باعتباره نتيجة لهذا النشاط، ويشكل مؤشرا على الأداء الاقتصادي العام

1Benhalima. H, "Migration Internationales Tissu Associatifs Et Développement Des Territoires", Le Cas Du Pays De Taliouine, Publication «Migration Et Développement, 2012, P121.

للاستغلالية1، وتتحكمفي المردود الفلاحي عوامل متعددة منها الظروف الطبيعية خاصة المناخ، هذا دون نسيان خصوصيات الفلاح المحلي وعلاقته باستغلاليات الصبار، ومدى توفره على أيادي عاملة كافية وقادرة على جني أكبر كمية ممكنة حتى يتمكن من رفع دخله المادي2.

الدخل الشهري للفلاحين في الهكتار يختلف بين جماعتي صبويا ومستي، حيث قارب متوسط الدخل الشهري 4814.28 درهما شهريا خلال موسم الصبار بمتوسط 6083.03 درهما في الهكتار، في مقابل 2739 درهما شهريا كدخل لفلاحي الجماعة القروية مستي، بمتوسط 4634 درهما في الهكتار3.ويعود هذا التفاوت لعامل المساحة والنوعية، التضاريس، القرب أو البعد من البحر، ودرجة الحرارة ثم العرض والطلب. حيث يصل سعر صندوق من 30 كيلوغرام حوالي 80 درهما مع بداية الإنتاج(عيسى) في حين يتجاوز أحيانا في فترة نهاية موسم الإنتاج 100 درهم للصندوق(موسى). وتعرف أسعار الصبار تصاعدا متسارعا في شهر شتنبر ما يساعد الفلاحين على تحقيق أفضل دخل ممكن خلال هذه الفترة4.

أمام تردي الوضع الاقتصادي في العقود الماضية بسبب توالي سنوات الجفاف وما ترتب عنها من هجرة قروية كثيفة، يمكن أن تلعب فاكهة أكناري دورا مساعدا على تحسين دخل أبناء هذه المناطق الجافة، فالمنتوج المحلي لم يعد رهانا محليا، بل أصبحت المنتوجات المجالية في العالم عموما في قلب السياسات العامة الهادفة لربح الرهان التنموي، فالقيمة المضافة الصحية لبعض المنتوجات الترابية، ومنها الصبار باعتباره منتوجا طبيعيا خالي من المواد الكيماوية، يمكن أن تشكل نقطة قوة في تنافسية هذه المنتوجات بالسوق5، وهذا يعطيهاتميزا عن منتوجات أخرى خاصة إذا تم استغلال خاصية "البيو" في التأثير على المستهلك، وهو ما من شأنه أن يزيد حجم المداخيل، وينعش قطاعات أخرى.

أصبح الصبار يشكل هوية محلية وصورة للمنطقة، بل وسفيرالها،ينقل تاريخها وثقافتها ومعارف أهلها، ومشاهدها، على غرار فواكه أخرى ببلدان مجاورة6، هوية المنطقة أصبحت مقرونة بفاكهة الصبار خاصة في ظل الانتشار الواسع لها في الأسواق الوطنية، ويعود الفضل في ذلك لدور الوسطاء في نقلها إلى كل مناطق البلاد، كما تكمن أهمية تسويقها في كونها توفر فرص عمل مهمة طيلة موسم الإنتاج، تتجلى في تشغيل الشباب، والحد من البطالة، وحماية التربة من الانجراف،

1Ftouhi. Abdelkader, Les revenus des agriculteurs, cas du périmètre irrigue du Tadla, publications de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines Mohemed5, sériecolloques et séminaires N°28, EditionNajah al Jadida, Casblanca1994, p86 :

2Ftouhiabdelkader, op-cit, p 86.

3.260 الحسين مرزوق، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، مرجع سابق، ص

4.260 الحسين مرزوق، المرجع نفسه، ص

5Firmino Ana, « Développement durable et identité territoriale : une poire appelée « rocha » », in produit agricole, touristiques et développement local, publication ANAGEM, Edition Best Imprimerie, Casablanca, 2011, p272

6**Firmino, Ana, op-cit, p270.**

والحد من التصحر،والحفاظ على التنوع الاحيائي، وتحديد الفصيلات النباتية، ثم الإسهام في نمو الكائنات النباتية والحيوانية المتنوعة بفضل المناخ المحلي الذي توفره مساحات الصبار1.

تحظى زراعة الصبار بأهمية متنامية في السنوات الأخيرة من قبل الساكنة، والمتدخلين في التنمية، بيد أن هذه الزراعة تواجه عددا من المشاكل على غرار منتوجات فلاحية أخرى، منها ماهو مرتبط بالعوامل الطبيعية، ومنها ما له علاقة بالعامل البشري، ومنها على سبيل المثال التضاريس والمناخ، والثقافة الزراعية، ثم الموضع والموقع، فعلى المستوى الطبيعي عبر مختلف المستجوبين على كون الطبيعة خاصة المناخ توجه الإنتاج صعودا ونزولا،فالماء هو العنصر الأساس في الحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية2، فافتقار هذه النبتة للمياه في حدودها الدنيا يسهم في التأثير على الإنتاج، ف 55% من عينة الدراسة يرون في ندرة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، وهبوب رياح الشركي، أهم المخاطر التي تؤثر بشكل كبير على الإنتاجية والمردودية، فكلما كان الجفاف حادا، وطالت فترة هبوب رياح الشركي، تأثر الإنتاج بدرجات متفاوتة، وذلك اعتبارالعامل الارتفاع، والقرب أو البعد عن البحر. ففي سنة 2013، ونظرا لطول فترة هبوب رياح الشركي مع ارتفاع مهول لدرجة الحرارة طوال شهر يونيو،تأثر الإنتاج بشكل كبير، حيث ضاعت كميات مهمة من المنتوج قدرت بحوالي 375%، وهذا بفعل الجفاف الذي يشكل ثابتا بنيويا بالفلاحة المحلية4، كما عبر 20% من المستجوبين عن أن عتاقة التقنيات الزراعية مازالت إكراها يقتضي بذل جهود مضاعفة للتغلب عليه،خاصة على مستوى ضعف ومحدودية الوسائل المعتمدة في النقل والجني، وكذا في التعاطي مع المساحات الشاسعة الجبلية الوعرة، والتي تحتاج إلى مسالك تسهل الولوج لها. ينضاف إلى كل هذا،معضلة شيخوخة مساحات كبيرة تتواجد في قمم الجبال،وهو ما يصعب مهمة تشبيبها عبر إزالة النبتات الشائخة، الشيء الذي يجعل هذه المساحات بوارا لا ينتج أي مردودية ملموسة. وترى 15%من عينة الدراسة أهم التحديات والمشاكل التي تعترض تطور زراعة الصبار وارتفاع مردوديته، في ضعف البنية التحتية خاصة الطرق والمسالك المؤدية لحقول الصبار، وهو ما يعيق أحيانا ولوج التجار عبر وسائل نقلهم إلى مختلف حقول المنطقة، وبالتالي الإسهام في ارتفاع دخل الفلاحين عبر التقليل من الكميات التي تضيع في الحقول بسبب وعورة التضاريس. فيما عبر 10% من المستجوبين على كون الأمراض التي تصاب بها نبتة الصبار بين الفينة والأخرى تحد من إنتاجيتها، وتكمن أهم هذه الأمراضفي مرض العقم المسمى محليا ب"الزكموز"، وهو مرض يتسم بنمو سمك لوحات الصبار بفعل كمية الماء المختزنة بداخلها، وهو ما يؤديإلى صغر حجم الفواكه التي تنتجها، وغالبا ما يلجأ الفلاحون إلى إزالة مثل هذه النبتات

1.2014 المدريية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني، تقرير حول تنظيم قطاع الصبار بسيدي إفني،

2Baroud a et All, "Les ressources en eau et les équipements hydroagricoles dans la zone du Souss-Massa", in "L'espace rural dans le Souss: héritage et changements, Edition Sud, 1996, p87.

3 من خلال مقابلات متعددة مع الساكنة ومن خلال جولتنا في ميدان الدراسة تبين لنا كون موسم 2013 كان موسما كارثيا بكل المقاييس نظرا لتلف المنتوج بسبب الحرارة القياسية والاستثنائية التي ضربت المنطقة خلال الصيف مرفوقة برياح الشركي.

4Firdawcy. L, agricultures familiales et développement rural en méditerranée, Edition Karthala, p437.

المصابة من جذورها حتى لا تعم العدوى باقي الحقول، كما يؤثر انتشار الحلزون الصغير الحجم على لوحات الصبار يعرقل إنتاجيتها. كما برز مؤخرا وباء الحشرة القرمزية1.

هذه المشاكل التي تواجه الصبار تؤثر على المردودية المادية والكمية لهذه النبتة بجماعتي صبويا ومستي، ويتضح ذلك من الجدول، حيث لا تتجاوز النسبة التي يتم تسويقها 56% من الحصة الإنتاجية بما قدره 132.944 طنا، بينما توجه نسبة 4% نحو الاستهلاك العائلي، فيما يكون مصير 40% من الإنتاجية التلف والضياع في الحقول دون أن يتم استثمارها بشكل كامل، كنتيجة عملية للأسباب السالفة الذكر في الفقرة السابقة، والمحددة في الظروف المناخية، وضعف البنيات التحتية، ثم وعورة الحقول نظرا لصعوبة الولوج،وانتشار الأمراض. ويلعب التسويق المباشر في الحقول دورا مهما في تدفق منتوج الصبار على الأسواق الوطنية،ويعود الفضل في هذا لشبكة من التجار القادمين من مختلف ربوع المملكة قصد شراء هذا المنتوج وإعادة تسويقه بباقي المدن، حيث يمثل هذا التسويق 98% من حجم المبيعات، بينما تتواضع أشكال التسويق الأخرى لعدم امتلاك الفلاحين لوسائل النقل، ونظرا لنجاعة التسويق المباشر بالنسبة للفلاحين.

هذه العوامل تشكل تحديا كبيرا أمام كل سياسة تنموية تتأسس على المنتوج الترابي كمنتوج محلي بإمكانه الإجابة عن التحديات الكبيرة والرهانات المختلفة الرامية إلى تحسين شروط عيش الساكنة. غير أن المتغيرات المناخية بين الفينة والأخرى خاصة مع ندرة الماءالمؤثرة على الوسط الطبيعي والبشري تبقى الخطر الداهم على نبتة الصبار2. كما أن غالبية المنتوج الموجه للاستهلاك المباشر تفرض التفكير في فرص التثمين والتلفيف، وكذا استغلال الصبار في تطوير التربية العصرية للماشية بما يمكن من ضمان نشاط إنتاجي على طول السنة، والحد من الهجرة.

3-تنمية مجال الأركان رهين بالتركيز على الاقتصاد الاجتماعي وتجاوز الاكراهات المعيقة.

3-1 زيت الأركان محور الانتاج بمجال الأركان بالمنطقة رغم الاكراهات المرافقة.

يشكل منتوج شجر الأركان بهذه المناطق أهمية لدى الأسر القروية ومصدرا لدخلها المادي على غرار باقي مناطق الجنوب الغربي للمملكة حيث تتواجد شجرة الأركان3، غير أن هذا النظام الايكولوجي الفريد يعرف تحولات متفاوتة بفعل عوامل ضاغطة عليه، الشيء الذي يسهم في انعكاسات متفاوتة على المجال والمجتمع رغم الجهود والمحاولات التي يبذلها الفاعلون في سبيل تحقيق التنمية، وتثبيت الساكنة في هذه المناطق، وهو ما يدعو إلى التفكير في حماية مجال الأركان باعتباره نظاما مركبا يحتضن أنشطة إنتاجية مختلفة يتمحور أغلبها حول شجرة الأركان، حيث إنتاج الزيت مازال يتم

---

1 الحشرة القرمزية عي عبارة عن حشرة قشرية رخوة على شكل بيضوي، تتوفر ذكورها على أجنحة، وبعد تزاوجها مع الاناث تقوم هذه الأخيرة بوضع حوريات صغيرة دقيقة تفرز مادة شمعية بيضاء على أجسامها لحمايتها من فقدان الماء والشمس المفرطة. وهي تقتات على الصبار حيث تمتص سوائله، وتؤدي لجفافه، وبالتالي موته.

2 جنان لحسن، الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، العدد 6، مطبعة انفو،2009، ص3.

3Bouchelkha. M, « l'organisation socio-spatiale et économique (sud marocain) », in l'espace rural dans le Souss héritage et changements, publication faculté des lettres et des sciences humaines,Edition sud contact, 1996, pp 39-54.

بطرق تقليدية وانتاج ضعيف،ف7 كيلوغرام من النوى الصالح لعملية العصر من أصل 100كيلوغرام من "ثمار" الأركان الخامتكفي لإنتاج ثلاثة لترات من الزيت1.

عملية استخراج الزيت مازالت تقليدية، وهو ما يعطيهاقيمة مضافة بالنسبة لمنتوج الأركان، ويضفي عليه بعدا ترابيا محليا مغلفا بمعارف وتقنيات تقليدية تعطي صورة عن المجال، وتمكن من تسويق التراب في إطار رؤية شمولية لتنمية مجال الأركان، إلا أن المكانة التي أصبح الأركان يحظى بها في السنوات الأخيرة جعلت من تسويق هذا المنتوج دافعا قويا نحو تطوير المكننة في استخراج الزيت، كما أن تهافت الخواص في اقتناء ثمار الأركان الخالصة يسهم في اندثار المعارف المحلية في هذا المجال2، ويشكل إنتاج زيت الأركان مصدرا للاستهلاكالذاتي، بينما يتم يسوق جزء آخر في الأسواق الأسبوعية المحلية.الإنتاج يخضع أيضا لتباين الفصول، فخلال فصل الصيف يعمل النسوة أكبر عدد من الساعات والعكس صحيح3، كما أن متوسط انتاج شجرة واحدة هو 1،36 لترا، بينما يصل معدل الإنتاج السنوي من زيت الأركان كمتوسط إلى 60 لترا في السنة لكل أسرة بمعدل خمسة لترات شهريا4، يوجه جزء منه نحو الأسواق. وتختلف المداخيل حسب قانون العرض والطلب والجودة، فبينما كان الثمن في السنوات الماضية في حدود 40 درهما5، أصبح اليوم في حدود200 درهما للتر، وقد قدرت بعض الدراسات معدل المردودية المادية في الهكتار ب 500 درهم، بينما متوسط دخل الأسر في حدود 2500 درهم سنويا6.ينضاف للجانب الإيجابي الذي يحدثه ارتفاع الاقبال على زيت الأركان، وما يلي ذلك من انعكاسات سوسيواقتصادية على الأسر المستقرة بمجال الأركان، دينامية أخرى نتيجة احتداد المنافسة على هذه المادة ذات الجودة العالية7،

شكل رقم6: انعكاسات تسويق زيت الأركان.

1BenchekrounFaycal, "L'arganeraie dans l'économie rurale du sud-ouest marocain", revue forêt méditerranéenne t XI, N°2,1989, p130

2Larbi, A et all, "Les conséquences de la marchandisation de l'arganier sur la vie socioéconomique et culturelle à HaHa", in**www.org.ma**, pp 252-261.

3Maghrani lahoucine, (2003) les systèmes géographiques archaïques du pays des ait baamranne et leur évolution, thèse d'obtention doctorat, université de Nancy 2, juin. 340,p 118 .

4.300-297 مرزوق الحسين، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، مرجع سابق، صص

5Maghrani.L, op-cit p119.

6Benchekrounne, Fet all, op-cit, p 128.

7Larbi, A et all, ibid, p 256.

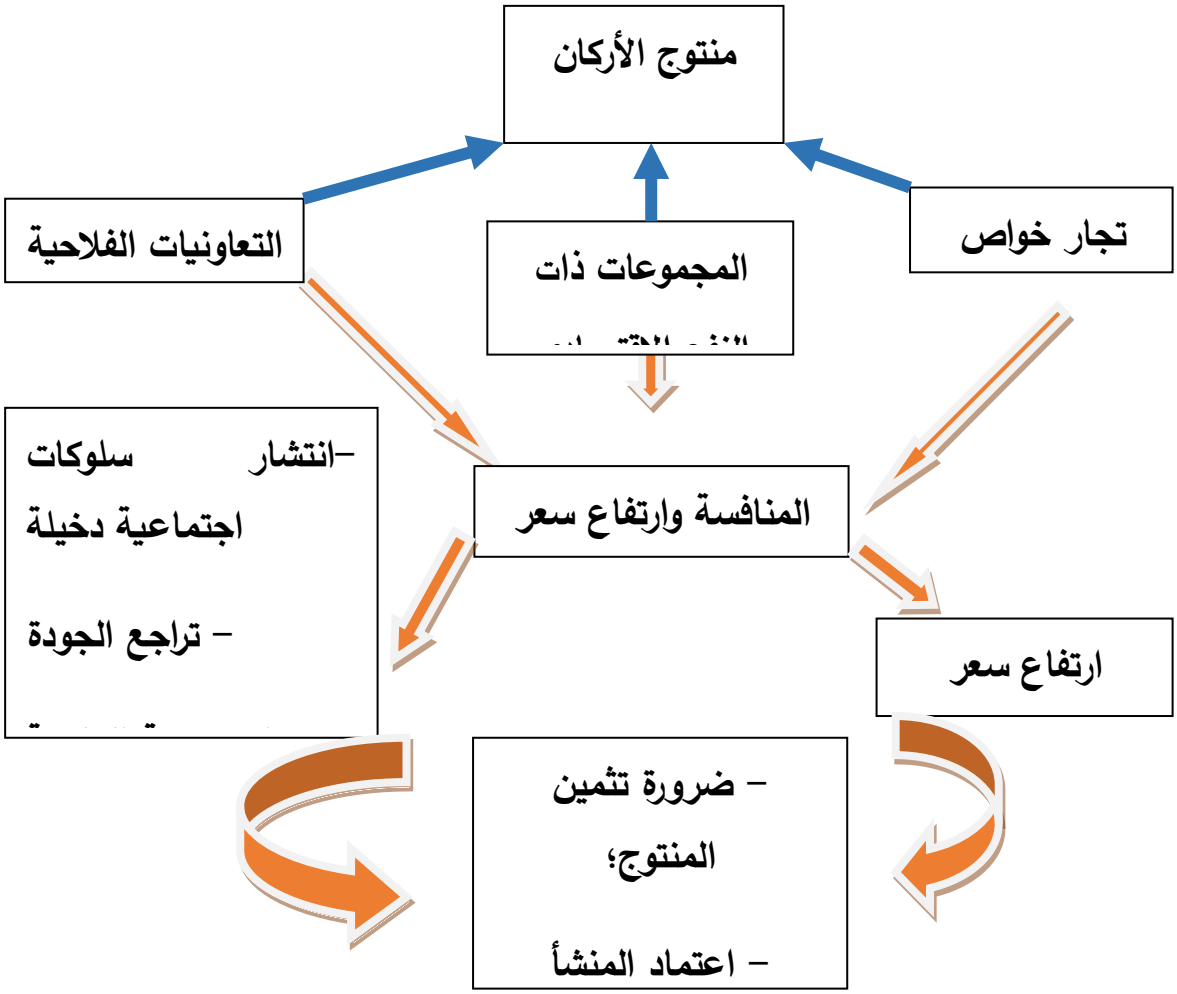

المصدر: المعاينة الميدانية 2018.

3-2 الاقتصاد الاجتماعي رافعة للتنمية بمجال الأركان.

يعتبر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التداول والتي جاءت في سياق تداعيات العولمة في مناحيها المختلفة، فهو بمثابة طريق ثالث يوفق بين النظرية الاشتراكية والرأسمالية عبر إعطاء الأولوية للمشاريع الاجتماعية، ويعرفه بعض الباحثين[1] "بالتحول إلى آليات السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه التحولات وخاصة ما يتعلق منها بعمليات الافقار والتهميش والبطالة"، فالاقتصاد الاجتماعي إذن، هو ذلك المسار الذي يروم التوفيق بين اقتصاد السوق والبعد الاجتماعي، عبر تحقيق أداء اقتصادي يوفر الرفاهية والعدالة الاجتماعية للسكان انطلاقا من تثمين

---

1 أزلماط محمد، علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية المجتمعية، مقال منشور بكتاب الاقتصاد الاجتماعي، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة اغزران، منشورات الجماعة القروية اغزران 3، 2013، ص 34.

منتوجهم المحلي، فكان تشجيع العمل التعاوني بالتكوين والدعم منطلق السياسات الجديدة التي تبناها المغرب، وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللذان هدفا إلى محاربة الفقر، وتوفير دخل قار للساكنة القروية عبر تطوير وسائل إنتاجها، ثم المساهمة في تثمين وترويج المنتوج المحلي وطنيا ودوليا، ولهذا ركز مخطط المغرب الأخضر على تنمية الفلاحة التضامنية التي تروم تطوير المنتوجات الفلاحية المحلية، وتشجيعها، وجعلها مصدر للدخل تكون كفيلة بجلب الرفاه الاجتماعي للساكنة، ولهذا خصص ما يناهز 12 مليار درهم للفلاحة التضامنية1، وسيتعزز هذا الرقم بحوالي 55 مليار درهم ستخصص بمقتضى القانون المالي 2016 لصندوق التنمية القروية.في هذا الإطار، يمكن أن تراهن برامج المبادرة الوطني للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة على تحقيق التنمية بالارتكاز على المنتوج المحلي مع إمكانية تطويرها وعصرنتها، وتجاوز التدخلات المحدودة على مستوى التثمين وعلى مستوى دعم الفلاحين، واعتبار مجال الأركان نظاما فريدا بأبعاد جيوبيئيةوسوسيواقتصادية متعددة، وهو ما يجعله يحتضن أنشطة اقتصادية متكاملة ومتداخلة ومرتبطة فيما بينها، بدء بتربية الماشية، ومرورا بتثمين زيت الأركان، واستغلال مكانته المتنامية دوليا، وصولا إلى الاهتمام بتربية النحل، والسقي الصغير، واستغلال مجال الأركان كمنظومة طبيعية في نشر سياحة بيئية وثقافية تكون رافدا من روافد الدخل، والتنمية لساكنة هذه المجالات2. ولهذا نتطرق إلى إمكانيات تثمين هذه المنتوجات أخذا بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة واستحضار عنصر الاستدامة.

تربية الماعزترتبط بمجال الأركان، ويمكن المراهنة عليها عبر تمويل المشاريع الذاتية من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا القطاع يشكل بالمغرب حوالي 7% من إنتاج اللحوم وطنيا و4 %من إنتاج الحليب3، كما يحتضن المجال حوالي 30% من رؤوس الماعز وطنيا4،وهو ما سيمكن من تحسين الانتاج وخلق فرص الشغل. وهذا لن يتأتى إلا بالاعتماد على شمولية التدخلات، واستهداف مباشر لمربي الماعز عبر تقديم التشجيعات الضرورية والدعم الممكن، وتوفير كل الإمكانيات المتاحة في إطار الشراكة مع المربين والاستماع لانتظاراتهم، أما الاقتصار على دعم التعاونيات فقط، لا يمكن أن يحقق حاليا على الأقل الرهان المطلوب نظرا لكون غالب المتعاونين هم شباب يفتقدون للتجربة والرغبة في تطوير مشاريعهم، كما أن طبيعة التفكير وزاوية النظر للدعم العمومي لا تساعد على النهوض بهذا القطاع في إطار العمل التعاوني،وذلك نظرا لكون أغلب الشباب ينظر للدعم من زاوية "ريعية" دون أن تكون له الإرادةتطوير التعاونية، كما لا

---

1 الكتمور حسن، قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية، مقال منشور بكتاب الاقتصاد الاجتماعي، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة اغزران، منشورات الجماعة القروية اغزران 3، 2013، ص 22.

2El Fasskaoui. B. fonctions, défies ET enjeux de la gestion ET du développement durables dans la réserve de biosphère de l'arganeraie, in étudescaribeennes.revues.org/3711.

3FAO, rapport sur la problématique caprine laitière : le cas du Maroc, 1996, article publie dans le site www.fao.org.

4FAO, ibid, in www.fao.org.

ننسى طبعا أن التعاونية هي غالبا إطار مطبوع بعدم التجانس، والاتكال بين أعضائها، وضعف المردودية مقارنة مع الدعم المقدم قياسا على أعضاء كل إطار.

ونظرا لطبيعة الاكراهات السالفة الذكر، فإن تنمية تربية الماعز تقتضي الاستهداف المباشر للكسابة المالكين لرؤوس الماعز، تشجيعا للإنتاج واسهاما في تطوير قطاعات إنتاجية ذات العلاقة بالتربية العصرية للماعزمرتكزةعلى إنتاج اللحوم والألبان ثم الأجبان.وذلك بتبني إستراتيجية مرتكزة على ثلاثة عناصر: التحسين الوراثي للقطعان، التأطير الصحي لها، ثم الدعم وتثمين الإنتاج، خاصة وأن المقارنة مع مجالات دولية قريبة ومشابهة من حيث المناخ، ومن حيث الغطاء النباتي والتضاريس كجزر الكناري توضح انتقال هذه المنطقة من النمط التقليدي في الإنتاج إلى قطاع متكامل يوفر اللحوم والالبان وإنتاج الجبن، وتكمن هذه الأهمية في تربية الماعز بجزر الكناري في العلاقة بين تطور قطيع الماعز وإنتاج الجبن، حيث أن الاستهلاك التقليدي للجبن في هذه الجزر يشكل دافعا وعاملا قويا للقيمة المضافة1، حيث شكلت لحوم الماعز ما يقارب 15%من إنتاج اللحوم على مستوى أرخبيل جزر الكناري2، كما إرتفعت وثيرة إنتاج الحليب بذات الجزر لتنتقل من 79.465 طنا سنة 2000 إلى 91.961 سنة 20053، كما أن أعداد رؤوس الماعز في تزايد مستمر بذات الجزر، مما يسهم في تطوير صناعة الجبن التقليدي منتجا بذلك قيمة مضافة، فارتفاع رؤوس الماعز يرتبط بالإقبال على منتوجات الجبن والحليب واللحوم الخاصة بهذا النوع من الماشية4.

إن هذه المقارنة التي لا تستقيم مع وجود الفارق، تبقى للاستئناس والاستفادة من تجارب قريبة لبلوغ تنمية حقيقية، وهذا لن يتحقق إلا بالانطلاق من بلورة إستراتيجية جديدة ترتكز على تنمية منتوج ترابي محلي مجسد في تربية الماعز، تنطلق من تشخيص جيد لمواطن القوة والضعف لهذاالقطاع بهذه المناطق، للوصول إلى إمكانية عصرنته بالأخذ بعين الاعتبار مواطن القوة الموجودة، والفرص المتوفرة واستثمارها في تبني مشاريع تروم تطوير هذا القطاع، بما يقتضي مراعاة التحديات المطروحة، والتي تتحدد بالأساس في تأثير تربية الماعز على الغابة، وقدرته الكبيرة على تدميرها خاصة شجر الأركان.

1Castanon José Ignacio Rodriguez, productividad des cabras de raza majorera en regimenintensivo con suministro de dos tipos de racionestraditionneles y mezcladas, these doctorat, universite de las palmas, 2007, p7.

2Castanon José Ignacio Rodriguez,ibidP7

3Castanon José Ignacio Rodriguez 2007,op-cit , p7

4Castanon José Ignacio Rodriguez,op-cit,P5.

جدول رقم5: تشخيص أهمية مشاريع تربية الماعز بمجال الأركان بمنطقة أيت بعمران.

نقط القوة	نقط الضعف
–وجود معرفة محلية لتربية الماعز؛ –القناعة بكون الماعز يوفر موارد جديدة للفلاحين؛ – إسهام الماعز في تنمية وتنويع المنتوجات المحلية؛ –القدرة الكبيرة للماعز على التأقلم مع الجفاف؛ –وجود غطاء نباتي محلي مناسب؛ –وجود منتوج الصبار الذي يضيع جزء منه بسبب؛ الجفاف يمكن استغلاله في تسمين الماعز؛ –تصلحتربيتهافيالأراضيالغير مستصلحة إضافة لأهمية سمادها؛ –عدم الحاجة لرأسمالكبيرلتكوينقطيعمنها؛	– انعدام برامج الاستهداف المباشر للفلاحين ومربي الماعز من أجل التشجيع على الاهتمام بهذا النشاط؛ –الاستهداف النخبوي للمبادرة الوطنية للتنمية؛ البشرية وضعف تدخلاتها على مستوى تأهيل وتطوير قطاع تربية الماعز؛ – ضعف التكوين وتنظيم الكسابة؛ – ضعف الإنتاجية نظرا لضعف القطعان؛ – الهجرة القروية؛ –غياب قطاع متكامل لإنتاج منتوجات تربية الماعز؛
الفرص	التحديات
–الاقبال المتزايد على منتجاتها في السوق لأسباب صحية كلحومها وأجبانها وحليبها؛ –يصنعمنهأنواعغاليةالثمنمنالجبن؛ –يصنعمنجلودهاأفخرأنواعالمنتجاتالجلدية؛ – أهمية استهلاك لحومها في الجهات الجنوبية إلى جانب لحوم الإبل، إضافة إلى تزايد الطلب على لحومها وطنيا	– إضرار الماعز بالغابة، وقدرتها العالية على إتلاف الأشجار والأغصان بسبب خفة وزنها وقدرتها على تسلق أشجار الأركان؛ – انتشار بعض الأمراض مما يستدعي اليقظة؛ – عتاقة طرق تربيتها، وضعف التكوين وضعف المبادرة الحرة؛

المصدر: انجاز شخصي.

إن التشخيص الدقيق لقطاع تربية الماعز بالاعتماد على مصفوفة "AFOM" من شأنه إعطاء صورة عن طبيعة هذا النشاط المنتشر بمجال الأركان، فإن كانت الغابة عاملا مساعدا، فإن توالي سنوات الجفاف تحد من تطوير هذا القطاع، بل وتساهمفي هجرة السكان، غير أن الأهمية المتزايدة للطلب على لحوم الماعز نظرا لقيمتها الغذائية والصحية أسهم في تنويع مصادر الدخل بالنسبة للساكنة في هكذا مجالات، ويساهم في ترسيخ وتقوية هذا القطاع في حال اعتماد استراتيجية واضحة المعالم، تنطلق من المقاربة التشاركية مع المربين والاستماع لمشاكلهم وتشجيعهم، عبر توجيه مباشر للدعم المالي والعيني لهؤلاء، كما أن إصلاح آليات الاستفادة من الدعم العمومي، وجعلها أكثر مرونة من شأنه أن يسهم في خلق قطاع متكامل الأبعاد يروم تنمية السوق عبر توفير منتوجات جديدة، والرفع من القطيع، وتنويع الانتاج وتثمينه،

دون اغفال تشجيع التربية العصرية للماعزبالاهتمام بالسقي الصغير عبراستغلال جزء من الأراضي الصالحة للزراعة المتواجدة في منخفض تكراكرا المطبوع بالانبساط، وكذا في بعض المنخفضات الضيقة الأخرى إلى جانب بعض الواحات المتناثرة بهذا المجال.

كما يشكل مجال الأركان فضاء لتربية النحل الذي يعتبر نشاطا أصيلا بالمنطقة، فالإنتاجية تقدر حاليا ب 8 لترات لكل خلية إلى حوالي 15 لترا لكل خلية سنويا1. وهو قطاع مكمل للأنشطة الأخرى بمجال الأركان مما يقتضي تشجيعه بغية تحسين دخل الفلاحين، والاسهام في خلق فرص للشغل لفائدة الشباب بهذا المجال.

خاتمة:

إن الهامشية الترابية للمجال التي عانى منها المجال لعقود من الزمن، أدت إلى ديناميات سوسيومجالية متفاوتة كان لها وقع على التنمية بالمنطقة، فتدبير التراب مر بمراحل تاريخية مازال وقعها مستمرا في الزمن، بين الانفتاح والعزلة ظلت المنطقة تبحث لنفسها عن موقع يجعلها تحظى باهتمام المستثمرين والزوار والسكان، وينتقل بها من مجال طارد وهش نحو مجال جاذب مستقطب، يقطع مع تراكم الاكراهات والمشاكل نحو التنمية المنشودة التي ظلت انتظارا من انتظارات الساكنة ورهانا من رهانات الدولة في تعاطيها مع هامشية المجالات الجبلية الوطنية في اطار رؤية لاعداد التراب افضت لتقسيم جهوي واداري أعاد الاهتمام بهذه المجالات للواجهة، وبدأت من خلاله المنطقة تتلمس مخارجا تنموية ترجمتها تدخلات مختلفة لا تخطئها العين، ويبقى الطموح كبيرا لاستثمار انجع لمؤهلات المنطقة المتنوعة في اطار تقيم وظيفي للمجال وضمن مشروع ترابي متكامل يمكن من تقوية البنية التحتية للمنطقة خاصة الميناء ومختلف الشبكات، دون أن ننسى الحاجة للانفتاح الدولي والجهوي عبر شبكة من الطرق وخط بحري من جزر الكناري في استثمار للمشترك بين المجالين ما يمكن من تطوير قطاع السياحة الغني بموارده والضعيف بعائداته وبنياته التحتية، بالإضافة إلى ضرورة تثمين المنتوجات الترابية الأخرى خاصة زراعة الصبار وزيت الأركان ومنتوجات العسل وغيرها من الموارد التي بإمكانها أن تكون قاطرة حقيقية للتنمية، وفي هذا الطار يمكن أن تكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حلقة أساسية في مسار التنمية إذا ما توفرت الحكمة والحكامة في التدخلات، وتعززت الالتقائية خاصة في مجال الاستثمار في البنيات التحتيتة.

المراجع:

العربية:

- أزلماط محمد، (2013) علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالديمقراطية لتحقيق التنمية المجتمعية، في الاقتصاد الاجتماعي، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة اغزران، منشورات الجماعة القروية إغزران 3. 27-49.

- أكنوش عبد اللطيف، (1987)"تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية، منشورات إفريقيا والشرق، ط2، الدار البيضاء، 168 ص.

1. المديرية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني، المونوغرافية الفلاحية للإقليم.

– الحسين مرزوق، التنمية الترابية بسوس وهوامشه، الموارد والهجرة وتطور الأنساق الاجتماعية والإنتاجية، مؤلف جماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، 2018، صص 59-79.

– الحسين مرزوق، الحسين مرزوق، دينامية المجالات الهامشية والتنمية، حال المجال الجغرافي لقبائل أيت بعمران بالأطلس الصغير الغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس، موسم 2016-2017، 384ص.

– الشرقاوي عبد المالك، (1982)"الإشكالية الديمغرافية المغربية بين سندان ومطرقة الماءوالتغذية"، ندوة أكاديمية المملكة المغربية القسم الأول، منشورات أكاديمية المملكة.

– الطاك بوطيب وحسن ضايض (2006)، "مدينة مغربية: تعدد المجالات الحضرية وإشكالية التخبط الحضري والعشوائية «، ندوة المدينة المغربية بن التخطيط والعشوائية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، مطبعة سايس، فاس.

– الكتمور حسن وآخرون، (2015) المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية بالمغرب، ضمن المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية، حالة جماعة إغزران، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة إغزران، منشورات الجماعة القروية إغزران رقم 5، ص 23-36.

– الكتمورحسن، (2013) قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية، ضمن الاقتصاد الاجتماعي، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة اغزران، منشورات الجماعة القروية اغزران 3، ص 7-26.

– المحمدي علي، (1989) السلطة والمجتمع في المغرب"نموذج أيت باعمران"، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 160 ص.

– بنعتو محمد، (2005) السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، كلية الآداب، ظهر المهراز-فاس، ص 33-40.

– بنعتو محمد، (2007) مأزق التمدين بالمجالات الهامشية الصحراوية: سيدي إفني مدينة عالقة بين البعد التاريخي والتنمية المرهونة، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 11، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 27-52.

– بودواح محمد وآخرون، (1982) التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، في "المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية، حالة جماعة إغزران"، أعمال المنتدى الثقافي لجماعة إغزران، منشورات الجماعة القروية إغزران رقم 5، ص 87-101.

– جمادي قاسم، (2003) البحر والتنمية في الجنوب المغربي، مجلة مجالات مغاربية، العددان الثالث والرابع، منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي، مطبعة امبرمنت فاس، 49 -54.

– جنان حسن، (2009) الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 1-10.
– جنان حسن، (2009) الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 1-10.

- جنان لحسن، (1990) إشكالية التنمية في المناطق الجبلية وهوامشها، مجلة كلية الآداب تطوان، العدد4، ص51-61.

- حمجيق محمد، (2009) الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 11-28.

البوعيشي أمينة، 2009، "الهوامش الحضرية قيد التأهيل بمدينة فاس تقييم واقع التجزؤ"، الطبعة الأولى، مطبعة سايس، فاس. -

-وطفة عبد الرحيم ورشيدة نافع، (2006) سواحل المغرب الجنوبي بين الإمكانيات الطبيعية ومعيقات التنمية والتهيئة ندوة الأقاليم الجنوبية المغربية البيئية، والمجتمع وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص 104-134.

- التقاريـــر:

- قسم التعمير والبيئة بجماعة سيدي إفني، ورقة تقنية حول العقار 2014.

-المديرية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني، المونوغرافيةالفلاحية للإقليم.

-المديرية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني، تقرير حول تنظيم قطاع الصبار بسيدي إفني، 2014.

-المديرية الإقليمية للفلاحة بسيدي إفني، المونوغرافيةالفلاحية للإقليم.

-المكتب الوطني للكهرباء، حصيلة العمل لسنة 2014.

-El Fasskaoui. B. fonctions, defies ET enjeux de la gestion ET du développement durables dans la réserve de biosphère de l'arganeraie, in etudescaribeennes.revues.org/3711.

-FAO, rapport sur la problématique caprine laitière : le cas du Maroc, 1996, article publie dans le site www.fao.org.

-Gay.J, (2006), transport et mise en tourisme du monde, cahier de géographie n°4, pp 11-22. in https://www.mgm.fr/ARECLUS/page_auteurs/Gay40.pdf, ((17-07-2014).

-larbi ; A et all,(211) les conséquences de la marchandisation de l'arganier sur la vie socioéconomique et culturelle à haha, Actes du Premier Congrès International de l' Arganier, Agadir pp 252-262 in https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/147312/1/arganier252261.pdf, (05-06-2014).

-Baroud. A et el Arabie, (1996) les ressources en eau et les équipements hydro agricoles dans la zone du Souss-Massa, article in "l'espace rural dans le souss: héritage et changements, édition sud contact,85-94p.

-Ben Attou.M, (2016) Sidi Ifni la mouvance Canarienne : territoires et mémoires, de l'émigration clandestine a la géostratégie transnationale quelles perspectives ?, in revue afn Maroc, n°19-20, pp1-45 .
-Benalayat .H, (2015-2016) valorisation du figuier de barbarie : quelles externalitessur la rba (extrémité occidentale du massif d'Ifni), étude inscrivante dans le cadre d'obtention de bourse Unesco Maroc pour jeunes scientifiques dans le cadre du projet Unesco mab-pet g, 29P.
-Benchekroun F et all, (1989) l'arganerie dans l'économie rurale du sud-ouest marocain, revue foret mediterraneenne,T,XI, N°2, novembre. 127-136pp.
-Benhalima.Het all, (2012) Migration Internationales Tissu Associatifs Et Développement Des Territoires, Le Cas Du Pays De Taliouine, Publication Migration Et Développement 197P.
-Bouchelkha. M, (1996.)L'organisation socio-spatiale et économique dans l'arganeraie (sud marocain), in l'espace rural dans le Souss héritage et changements, publication faculté des lettres et des sciences humaines, Edition sud contact, 39-54 .
-Courade . G, (1985) pour une géographie de la marginalité en Afrique noire, revue espace géographique n°2. PP139-150- Kamili Abdelkabir (2006), bio-économie et gestion de la pêcherie des petits pélagiques, mémoire pour obtention du diplôme de master en économie à université de Barcelone.
-Erwan Jade, (2004) l'organisation spatiale de l'ile de Ténériffe, revue mappemonde, n°60.pp29-32.
-Firdawcy. L et lomri. A, (2000) agricultures familiales et développement rural en méditerranée, Edition Karthala.504p.
-Firmino ana, (2011) développement durable et identité territoriale : une poire appelée « Rocha », in produit agricole, touristiques et développement local, publication ANAGEM, édition best imprimerie, Casablanca, 269-280 PP.
-Ftouhi abdelkader, (1994) les revenus des agriculteurs, cas du périmètre irrigue du tadla, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines M 5, série colloques et séminaires n°28, édition Najah Aljadida, casablanca.85-94.
-Guadalupe Perez Garcia, falaciaHistoricasobre la Colonia de Ifni, in https://revistas.ucm.es/index.php/HICS/article/viewFile/HICS0303110207A/19367, 2003, p 210.

-Jose Ignacio Rodriguez castanon, productividad des cabras de raza majorera en regimenintensivo con suministro de dos tipos de racionestraditionneles y mezcladas, these doctorat, universite de las palmas, 2007, p7
-Laouina Abdellah, le littoral Marocain, milieux côtier et marin, in http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-durable/environnement/milieux-marins/ecosysteme-du-littoral/ecologie-du-littoral/le-littoral-marocain-milieux-cotier-et-marin, (04-03-2016).
-Oliva pierre : (1971) Note sur Ifni, revue de Géographie du Maroc, n°19. Pp 85-96 .
-Troin.J,(2002) Maroc région pays territoires, édition, Mainsonouevre et larose, paris. 502p.

وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي: تجربة احداث الوحدات القروية للتجهيزوالتسييربالقطاع المسقي بدكالة نموذجا

د. خاليد الحاضري [1] د. أحمد لكرد[2]

[1]باحث في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي الجديدة

[2] أستاذ التعليم العالي بجامعة أبي شعيب الدكالي (المملكة المغربية)

elh-82@hotmail.fr

The weight of the interference state in the structure of rural housing: village units the irrigated sector of Doukkala

الملخص:

تتمحور مضامين هذه الورقة حول بعض جوانب تدخل الدولة في تحديث السكن الريفي بالقطاع المسقي بدكالة من خلال احداث وحدات قروية للتجهيز والتسيير، وتهدف هذه الدراسة ابراز التصورات المتوخاة من المشروع، وكذا العوامل التي أعاقت نجاح هذه التجربة. كما تسعى إلى ابراز بعض الجوانب من التحولات الوظيفية للوحدات القروية وخاصة القريبة من محيط المراكز الحضرية بالقطاعات المسقية، والتي تحولت من نقط لتجميع القرويين إلى منامة للعمال الحضريين ومنفد للتوسع العمراني الحضري، وذلك في سياق استنفاذ هذه المراكز لرصيدها العقاري.

الكلمات المفاتيح: السكن الريفي–الدوار– الوحدات القروية للتجهيز والتسيير– الهيكلة القروية.

Abstract:

The contents of this article are centered about some aspects of state interference, in the modernization of rural housing in the irrigated sector of Doukkala, by creating village units, and with the aim highlighting the desired projections of this project. This study also seeks to conduct an inventory some aspects of career transformations for village units, especially near the urban centers located in the heart of the irrigated sectors, which turned from points of assembly of peasants to an urban suburb, and in the context of these centers exhausting their real estate reserves.

Keyword words: Rural housing- Village units-Dour-Rural restructuring

تقديم عام: السياق والطرح الاشكالي

شكل الإعداد الهيدروفلاحي إحدى أهم أساليب الإعداد التي اتبعها المغرب من أجل النهوض بأوضاع بواديه وتحقيق الاكتفاء الذاتي وادخال مزروعات جديدة . بيد أن هذه التجربة ركزت في مضمونها على تغير بنية ووسائل الإنتاج، لكنها أغفلت الاهتمام بالسكن الريفي. هذا الأخير شهد بالموازاة مع الإعداد الفلاحي تحولا في اتجاهين مختلفين؛ فلقد ساهم الإعداد وعمليات الضم المرافقة لها في نزوع السكن إلى التجمع في أماكن السكن المتجمع واتجاه السكن إلى التفرق في أماكن السكن المتفرق. وقد شكل الصنف الأخير حضورا مهما وانتشارا ضمن المشهد السكني العام.

تعتبر منطقة دكالة من أهم المجالات بالمغرب التي شهدت تحديثا فلاحيا، تمحور حول خلق مجموعة من القطاعات المسقية، بيد أن الاعداد ركز على تغير بنية ووسائل الانتاج، من خلال إدخال مزروعات جديدة وممارسة التكثيف الفلاحي على نطاق واسع سواء في الزراعة أو تربية الماشية. وكان من نتائج الاعداد على صعيد المشهد السكني إن اختفت الخيام والنواويل، وظهر السكن الصلب وحدثت تغيرات على مستوى هندسة البيوت ووظائفها، لكن هذه التحولات الايجابية حملت في طياتها نتائج سلبية، حيث أن الاعداد وعمليات الضم المرافقة له، ساهمتا في تزايد نزعة السكن نحو التشتت المبالغ فيه، وهذا يتعارض مع منطق الاعداد ويزيد من تكاليف التجهيزات الهيدروفلاحية، ويعسر مأمورية التأطير والإرشاد الفلاحي. وفي هذا السياق أنجز المكتب الوطني للري دراسة خلال الستينات من القرن الماضي، توصل من خلالها أن نجاح عملية الإعداد ستظل دون النتائج المرجوة، طالما ظل السكن الريفي متشتا على المشارات الفلاحية، لأن التجهيزات الهيدروفلاحية مهما تم توطينها داخل المجال، فأنها ستظل بعيدة عن السكان، وهذا يساهم في ضعف الاستفادة الجماعية من هذه التجهيزات. ولتجاوز هذا المشكل اقترح تصميم الهيكلة القروية إنشاء وحدات قروية للتجهيز والتسيير، بهدف تجميع الساكنة وربط إنشاء هذه الوحدات بالتجهيزات الأساسية والاجتماعية. وبالفعل وإبان السبعينات من القرن الماضي شرع في إنجاز هذه الوحدات القروية، بهدف تحقيق الرهانات السالفة الذكر. بيد أن هذه التجربة اقتصرت على القطاعات التي تم ريها بعد 1970، وحتي داخل هذه القطاعات فقد واجهتها صعوبات متداخلة ومركبة، حالت دون نجاحها.

وفي العقد الأخير، وبفعل التوسع الحضري للمراكز الحضرية المتواجدة في قلب القطاعات المسقية، وخاصة مدينة سيدي بنور، هذه الأخير شهدت نموا عمرانيا سريعا، استنفدت على اثره رصيدها العقاري، وأضحت بنياتها محاطة بقنوات السقي، وبالأراضي الفلاحية المسقية والغير القابلة للتعمير في ظل قانون الاستثمار الفلاحي لسنة 1969الذي يمنع البناء فوق الأراضي المسقية. أمام هذا الوضع أصبحت الوحدات القروية للتجهيز التسيير وخاصة تلك القريبة من محيط المدينة تشكل منفذا للتوسع الحضري، حيث باتت ملجأ للأسر الحضرية بهدف الحصول على مساكن، وقد ساهم هذا الوضع في تغير المضمون الوظيفي لهذه الوحدات، والتي تحولت من نقط لتجميع القرويين إلى منامة للعمال الحضريين

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي من خلال تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير،كما تحاول الوقوف على أهم العوامل التي اعاقت نجاح التجربة، مع الوقوف عن المسار الوظيفي الجديد لهذه الوحدات القروية.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

1-إشكالية الدراسة:

تعتبر قضية التنمية الريفية المستدامة إحدى أهم القضايا المعاصرة، إلا أن سبل تناولها تظل غير واضحة، وتقتضي بالضرورة تنويع المقاربات والأدوات المنهجية لبلوغ إلى الأهداف المتوخاة، بما أن موضوع الدراسة يقارب وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن القروي، فإن الإشكالية المدروسة تقدم نفسها على الشكل الآتي: ما وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي بأرياف دكالة من خلال تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير ؟ما العوامل التي أعاقت نجاح التجربة؟ وما انعكاسات هذا الفشل على صعيد المشهد السكني؟ وما مظاهر تحول المضمون الوظيفي لبعض الوحدات القروية للتجهيز والتسيير؟.

2-منهجية الدراسة وأدواتها

إن مقاربة التساؤلات المشار إليها أعلاه تتطلب الاعتماد على أدوات منهجية، أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية والبحث الببليوغرافي والوثائقي والإحصائي، من خلال الاعتماد على جذاذة إحصاء هذه الوحدات، لفترات متباينة، وذلك بهدف قياس وثيرة البناء والكشف عن مضامينه من خلال الربط بين العلاقة البنيات بمهن أرباب الأسر، مع تدعيم المعطيات الكمية والنوعية بمجموعة من الاقتراحات التي تخدم أهداف التنمية الريفية، لاسيما في الجانب المرتبط ببلورة تصور نموذج تنموي جديد بالأرياف، يجيب عن الحاجيات ويتكيف مع المستجدات ويجيب عن الحاجيات.

3-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

-الوقوف على وزن تدخل الدولة في هيكلة السكن الريفي، من خلال تجربة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بالقطاع المسقي بدكالة، وخاصة الدوائر التي تم ريها بعد 1970؛

-الوقوف على أهم العوائق التي حالت دون تحقيق هدف تجميع السكن وربطه بالتجهيزات الاجتماعية والأساسية؛

-إبراز بعض مظاهر التحولات الوظيفية للوحدات القروية للتجهيز والتسيير في الوقت الراهن، والوقوف على السياق العام الذي افرز ذاك التحول.

4-الدراسات التي اهتمت بموضوع السكن الريفي

إلى حدود السبعينات من القرن الماضي؛ ظلت دراسات النظرية حول السكن الريفي قليلة، واقتصرت على بعض الملتقيات أو المقالات وتقارير رسمية، ولتظل أهم دراسة تطرقت لموضوع السكن الريفي في هذه الفترة، هي تلك التي

قدمها هانسن حول السكن والمجتمع بالبلدان المغاربية، تناول الكاتب السكن من خلال البلدان المغاربية الثلاث، مقتصرا على مقاربة مفاهمية، مكنت من التميز بين أشكال التجمعات السكنية في بوادي ثلاث بلدان مغاربية، منها المغرب.[1]

شكلت التسعينات من القرن الماضي بداية نشاط الدراسات حول السكن الريفي، وهذا راجع إلى انتباه الباحثين الجغرافيين بالنقص الحاصل، على مستوى الدراسة النظرية والميدانية في موضوع السكن الريفي، وقد تجسد ذلك من خلال مجموعة من الدراسات:

-رسالة أحمد بلعسري(1988) تحت عنوان "التحديث الفلاحي وتطور المراكز الحضرية بسهل دكالة المسقي"،[1] وقد حاولت هذه الدراسة مقاربة الظاهرة الحضرية بالمنطقة ضمن ثلاث أنساق متباينة:

-النسق الجهوي: حيث تم طرح المكونات المجالية بدكالة، وعلاقتها بالظاهرة الحضرية، لتؤكد الدراسة أن ضعف الظاهرة الحضرية بدكالة سمة مميزة لهذا المكون الجهوي، وأن دخول السقي ساهم في تحريك عجلة العمران ؛

-النسق الحضري: حيث تم الوقوف على آليات النمو الحضري، وتحديد دور السقي في نموا للمراكز الحضرية في بعدها الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي؛

-النسق الاقتصادي المجالي: حيث طرحت هذه الدراسة دور هذه المراكز في قدرتها على تنظيم علاقتها الاجتماعية والاقتصادية.

وتتجسد أهمية هذه الدراسة، بالرغم من انتماءها الظاهري إلى الجغرافية الحضرية في كونها تساعد على فهم واقع التمدين وإشكالاته بدكالة، فضلا عن ذلك فقد طرحت إشكالية السكن الريفي، من خلال الوقوف على بعض الجوانب التي أعاقت عملية تمدين الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، وبالتالي تشكل المعطيات الميدانية الواردة فيها أهمية كبرى في قياس سيرورة تحول السكن، خصوصا وأن معطياتها تعود إلى أو اخر الثمانيات، مما يساعدنا على رسم عتبة من عتبات التحول.

-مقال محمد الناصري سنة 1996 تحت عنوان : "سياسات السكن القروي" المنشور بمجلة الموائل العدد 13-112، حيث اعتبر صاحب المقال أن السكن الريفي هو الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي خلال العقود الماضية، ومن خلال تتبعه للمخططات الاقتصادية للدولة ووزن السكن الريفي ضمنها، توصل الناصري إلى أن الدولة في تعاملها مع السكن الريفي تبنت منطقا متضاربا، فمرة ترجح كفة العالم القروي ومرة تعطي الأولية للمجال الحضري، ولم يسبق للدولة أن تبنت منطقا مندمجا للتهيئة الريفية والحضرية. كما أشار الناصري إلى أن الدولة اعتبرت تحديث الإنتاج الفلاحي في جل البوادي المغربية، شرطا أساسيا لتحسين ظروف استقرار السكان، بيد أن هذه الفلسفة لم تحقق النتائج المرجوة.[1]

-دراسة ساهب أحمد (1993) تحت عنوان" العوامل المعيقة لتنمية السكن القروي، بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير المحدثة بدكالة" وهي عبارة عن رسالة لنيل دبلوم السلك العالي من المعهد العالي للتعمير والتهيئة، وقد تناولت هذه الدراسة تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بدكالة، باعتبارها إحدى المظاهر المرتبطة بتدخل الدولة في إطار هيكلة السكن الريفي وتجاوز معيقات تشتت السكن، لتخلص هذه الدراسة إلى أن هذه التجربة لم تحقق النتائج المتوخاة، وذلك نظرا لتداخل عوامل متعددة من قبيل البعد عن الحيازة، وصعوبة تخلص الساكنة من الدوار الأصلي، فضلا عن

الإشكاليات العقارية المرتبطة بالبقع الأرضية، وهزالة المداخيل الأسرية في ظل ارتفاع المديونية، وهيمنة الملكيات العقارية المجهرية.

بالرغم من اقتصارها على الوحدات القروية فإن هذه الدراسة تشكل إرثا ميدانيا، يمكن الاستعانة به لرسم عتبات التحول التي همت المسكن بالقطاعات المسقية التي شهدت هيكلة للسكن الريفي، خصوصا أنها تعود إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي[1].

-مقال خياطي إسماعيل المنشورة بمجلة كلية الآداب بالجديدة العدد 8 تحت عنوان «الإعداد الهيدروفلاحي وهيكلة السكن القروي بدكالة"، وقد تطرق صاحب المقال إلى أهم التحولات التي عرفها السكن بدكالة، معتبرا أن السقي هو العنصر الحاسم في تحول السكن الريفي، وفي تغيير بنيته ووظائفه، مبرزا في هذا الإطار بين سيرورتين لتطور السكن الريفي، تتجسد السيرورة الأولى في كون الري وعملية الضم المرافقة له أدت إلى تجميع السكان في نقط السكن المتجمع، فيما تجسدت السيرورة الثانية في تفرق السكن بشكل كبير في مجالات السكن المتفرق أصلا. هذه المفارقة في نظر صاحب المقال، وإن تمت محاولة تجاوزها في إطار الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، بالرغم من عوامل ضعف الإقبال على هذه الوحدات في القطاعات المسقية بعد 1970، فإنه لم تتم معالجتها بالنسبة للقطاعات المسقية قبل 1970، ويتعلق الأمر أساسا بقطاعي الفارغ وسيدي اسماعيل.

وقد قدم صاحب المقال دراسة ميدانية انطلاقا من دوارين، ليظهر أن السكن بهذه المجالات عرف جملة من التحولات، بيد أن هناك عدة عوامل تعيق مسار التحول، ويتعلق الأمر بقوانين الاستثمار الفلاحي، الذي يمنع البناء داخل الأراضي المسقية، وقانون التعمير لسنة 1992 الذي يلزم الحصول على رخصة البناء، وفي ظل هذه القوانين فإن عملية استمرارية البناء تظل مسايرة لتزايد حجم الأسر، وهذا يعني أنه ليس هناك مراقبة، وإنما هناك واقع يفرض نفسه ويلح على عملية التوسيع في غياب الوحدات الريفية التي لم تستفد منها الدائرتين.[1]

ورغم اختلاف زاوية معالجة هؤلاء الباحثون لموضوع السكن الريفي، فإن هذه الدراسات لم تعالج إشكالية التحول بنوع من الإسهاب، ولم ترصد مختلف المسارات التي عرفها هذا الأخير وبالتالي تعتبر هذه الدراسة تكميلية للأبحاث المنجزة في هذا الباب.

المفاهيم المهيكلة و مجال الدراسة

1-مفهوم الوحدات القروية للتجهيز والتسيير

هي قرى نموذجية تم احداثها بالقطاعات المسقية بدكالة بعد 1970 بناء على تصميم الهيكلة القروية حيث تم تحديد 58 نقطة لتجميع الساكنة القروية بالقطاعات المسقية. وقد ارتكز في انجازها على مجموعة من المعايير الديمغرافية وسوسيولوجية، علاوة على درجة القرب من الحيازات الفلاحية . وترتبط مساحة كل واحدة قروية بأهمية الدواوير الملحقة بها، وتقوم الدولة بتجهيز هذه الوحدات على شكل تجزئات سكنية شبيهة بالتجزئات الحضرية. وقد روعي عند اختيار هذه الوحدات ضرورة تقريب الفلاح من الحيازات الفلاحية، فالمسافة الفاصلة بين الحيازة والسكن يجب ألا تتجاوز 1.5 كلم، بالإضافة إلى تركيز التجهيزات العمومية للتخفيض من تكلفتها.

2- مفهوم الدوار

يطرح مفهوم الدوار إشكالات كثيرة سواء على المستوى الدلالي، حيث تتعدد وتتشابك الدلالات، وتزداد هذه الصعوبة عند العودة إلى المعاجم اللغوية العربية الكلاسيكية، إذ يحيل هذا المصطلح إلى مفاهيم بعيدة من قبيل «دوار هو جزء قابل للدوران واللف في آلة، ويقال جسر يدور بشكل أفقي للسماح بالمرور والخروج".[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فيشير مصطلح الدوار في البلدان العربية وخاصة في البلدان المغاربية إلى كل تجمع سكاني مستقر أو متنقل مؤقت أو دائم، يضم أفراد تربطهم علاقة القرابة والأبوية، وهو جزء من التنظيم المجالي والاجتماعي.

وقد ظل هذا المفهوم غامضا أن مفهوم الدوار من الناحية القانونية بالمغرب، إلى أن أتى قرار وزير الداخلية سنة 1964، حيث تم تعريفه بكونه "*مجموعة مساكن متجمعة ومرتبطة بروابط فعلية أو صورية بعنصر القرابة. فهو يوافق أصغر خلية إقليمية، قد يتضمن نمط استغلال جماعي ومسيرا إداريا من طرف المقدم*" .

ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الأبعاد:

الدوار كتجمع سكني عائلي: تبعا لذلك يعد الدوار تجمع اثني، يجمع الساكنة التي لها نفس الأصول العائلية، تكون متجانسة ومترابطة في بعض الأحيان مع تجمعات أخرى ضمن نفس الإطار القبلي، فهو إذن تبعا لهذا المستوى يظل الدوار تجمعا تاريخيا وجد في فترة تاريخية لتحقيق التعاضد والتكافل.

الدوار إطار للاستغلال الفلاحي: ويتجسد ذلك من خلال محاط الدوار، وهو مجموعة من الرساتيق المتنوعة، والتي تحدد أساليب استغلال ساكنة الدوار لمجالاتهم . وحسب خصائص الرساتيق المتوفرة يمكن معرفة الإنتاجية الفلاحية لدوار ما وموارده وموقعه الاقتصادي بالمقارنة مع الدواوير المجاورة له.

غير أن حدود محاط الدوار لا يمكن ضبطها بسهولة، على اعتبار أن كل تجمع سكاني يمكن إن تمتد حدود محاطه إلى مجالات مجاورة، وعادة ما تكون الرساتيق البعيدة عن كل تجمع سكاني لها أهمية ضعيفة، وتستغل كأنشطة تكميلية، إما في الرعي الحر أو في الزراعة.

الدوار أصغر وحدة إدارية: يمثل الدوار أصغر خلية إدارية وإقليمية، وحسب حجم التجمعات السكانية تتحدد الدواوير التابعة للمقدم، وعلى رأس كل اثنين أو ثلاثة مقدمين نجد الشيخ، الذي يمكن أن تشمل سلطته في بعض الأحيان فخدة بأكملها، وحسب حجم التجمعات السكانية وأبعادها الأمنية تتحدد الدوائر الانتخابية، حيث يشكل دوارين فأكثر دائرة انتخابية.

وعلى العموم فإن الدوار يشكل وحدة إدارية دنيا ضمن تنظيم المجال القروي، حيث توجد في المستوى الأعلى القبيلة التي تشكل إطارا للفعل السياسي، ثم تليه الفخدة التي تشكل إطارا للفعل الرعوي –الزراعي، ويوجد في وضع أدنى الدوار. هذا الأخير وحسب مؤهلاته، والتي تحدد مضمونه الوظيفي، الذي قد يكون رعويا أو زراعيا أو هما معا في إطار نظام مركب يشمل الزراعة والتدجين.

3-مجال الدراسة

عشية إحداث المكتب الوطني للري في بداية الستينات من القرن الماضي، وفي إطار الرغبة في توسيع مهامه لتشمل بالإضافة للجوانب التقنية المتعلقة بالمشروع الهيدروفلاحي، الجوانب الأخرى المساعدة على الرفع من مردودية التحديث الفلاحي وتحقيق مراميه المندمجة، تم إنجاز تصميم مديري للتهيئة القروية (P. D. A. R). هذا التصميم اعتمد على عدة أبحاث أنجزت بشراكة مع السلطات المحلية، وبموجبه تم تقسيم المجال القروي بالقطاعات المسقية المعنية إلى مراكز جماعتية ومراكز قروية، وذلك بمقياس 1/5000 بالنسبة لكل دائرة. وقد اتضح من خلال التصميم المنجز أن ما يميز السكن القروي هو التشتت المبالغ فيه، ولتجاوز هذا التشتت تضمن التصميم اقتراحات لتجميع السكن القروي عبر خلق ما يسمى بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير انطلاقا من بقايا أراضي الضم، بشرط أن تحتفظ هذه الوحدات على خصوصيتها القروية. كما أن توزيعها ينبغي أن يتضمن مجموعة من النقط اختيرت على أساس ألا تتجاوز المسافة عن الحيازات الفلاحية 1,5 كلم بالمجالات المسقية وحوالي 3 كلم في المجالات البورية، مع ضرورة ان تكون مواقعها قريبة من نقط مائية وسوق أسبوعي، كما ينبغي أن تتضمن في البدء بعض المنشآت الدينية وأساسا المساجد.

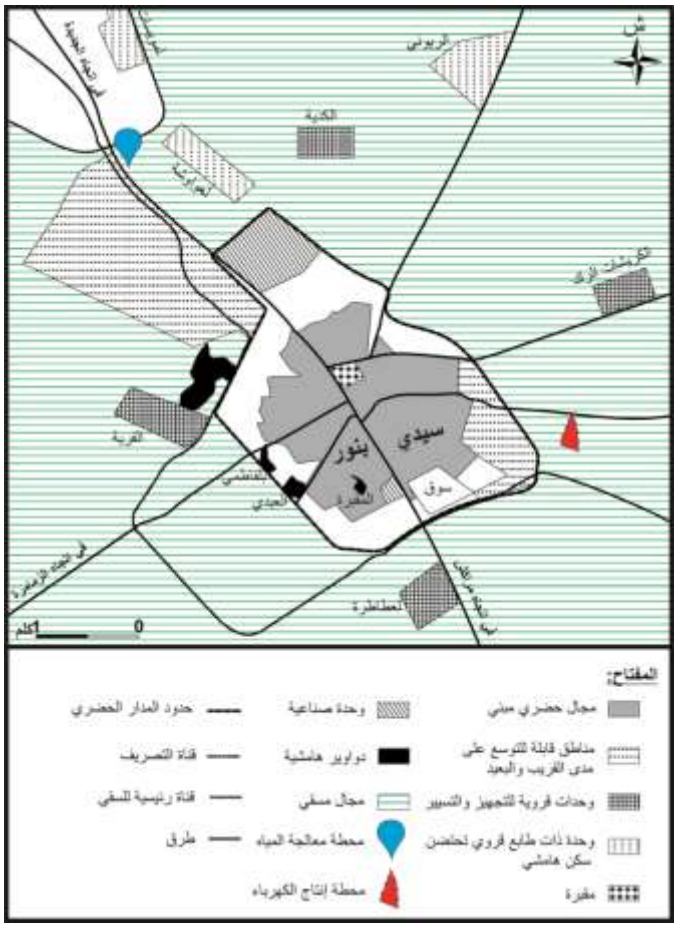

الدعامة رقم1: خريطة توطين مجال الدراسة

عرض ومناقشة النتائج

أولا: رهانات إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير

إن المنظر العام بدكالة يتسم بتعدد السكن المتشتت على شكل تجمعات مجهرية، والتي تدل على الانتماء لنفس العائلة. فقد كان الفلاح يشيد مسكنا على مشارة كبرى، لكن بفعل التوزيع وتقسيم المشارة على الأبناء، فإن كل واحد يلجأ إلى بناء مسكن خاص به بعيدا عن المنزل الأصلي "العزيل بالمنطوق المحلي". هذا الوضع أدى إلى تزايد نسبة السكن المتشتت، حيث لوحظ أن السكن المتفرق يشغل حيزا هاما بدون أن ينسجم مع حجم الملكية، والتي لا تتجاوز أغلب الحالات 1هكتار. ففي قطاع الزمامرة المسقي فإن نسبة السكن من حجم الاستغلالية بعد الضم أضحى يناهز 62% من حجم الاستغلالية بالنسبة للملكية التي لم تتجاوز هكتار، وحوالي 16% في الملكية التي تتراوح ما بين 1هكتار وهكتارين. واقع كهذا أملى ضرورة التفكير في هيكلة السكن الريفي، لأن هذا التشتت المبالغ فيه يشكل عامل إعاقة في وجه الرفع من المردودية الفلاحية، ذلك أن هذا التشتت ساهم في خلق جملة من السلبيات:

-حدوث نوع من النزعة الفردانية، وهذا له تأثير على الاقتصاد إذ تزداد تكاليف إنجاز الإعداد الهيدروفلاحي بالدوائر المسقية. كما أن الملكية المجهرية لا تتلاءم مع التجهيز، إذ أن أدوات التجهيز والآليات المخصصة للسقي تكون في ملك الجميع؛

-إن السكن المتشتت يطرح صعوبات جمة أمام إقامة بعض المرافق الاجتماعية كالمدارس والمستوصفات ويزيد من تكاليف التجهيزات الأساسية على مستوى الربط الكهربائي أو التزويد بالماء الصالح للشرب؛

-لا يساعد على انفتاح الاقتصاد والمجتمع المحليين على الخارج ،نظرا للتكاليف الباهظة في أفق ربطه بشبكة الطرق.

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء الوحدات القروية للتجهيز والتسيير لتجيب على الرهانات السالفة الذكر. فإلى أي حد حققت هذه التجربة رهان تجميع السكن الريفي وتطوير بنياته الداخلية والخارجية ؟

1-تطبيق مشروع الوحدات القروية للتجهيز والتسيير

سعى هذا المشروع إلى تطوير السكن في إطار سكن متجمع، يساعد فلاحي القطاعات المعنية على نجاعة هذا التنظيم ويوفر ترشيد القطاعات المسقية. ومن جانب آخر يسهل على الدولة تجهيز المساكن المتجمعة بالمرافق العمومية الأساسية والتي يستحيل إنجازها في إطار السكن المتفرق الفوضوي. ولأجل هذا الهدف قامت السلطات بوضع أدوات التنفيذ من خلال رصد إمكانيات عقارية وتقنية ومالية.

وبناء على قرار من اللجنة المشتركة مكونة من ممثلين عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة والمنتخبين بالجماعات القروية المعنية والسلطات المحلية، تم اختيار مواضيع الوحدات القروية استنادا عل معايير متعددة : ديمغرافية وسوسيولوجية، بلغ عددها 58 نقطة لتصبح أقطابا سكنية جديدة بالنسبة للمجال الريفي بدكالة وتجمعات اجتماعية وسياسية. وقد همت هذه العملية حوالي 199 دوارا من أصل 250 التي تتواجد بالمجال المسقي المعني بعملية الهيكلة. وقد وزعت هذه الوحدات السكنية على ثلاث قطاعات مسقية: قطاع سيدي بنور، قطاع الزمامرة وقطاع اثنين الغربية، وقد حدد الشعاع المتوسط بالنسبة لكل وحدة قروية ما بين 1400م و1500 م بقطاعي الزمامرة وسيدي بنور، وحوالي 1700 متر بالنسبة لقطاع اثنين الغربية. هذا الاختلاف يعزى أساسا إلى اختلاف البنية العقارية، ذلك أنه أكثر من

56 % من الملكيات بقطاع اثنين الغربية تفوق 5هكتارات وأن 10% وحدها تقل عن 1 هكتار. وبشكل عام فمساحة القطع الارضية تباينت بين المستفيدين حسب أهمية الملكية الزراعية.

2-التوزيع المجالي للوحدات القروية للتجهيز والتسيير .

وزعت الوحدات القروية على ثلاث قطاعات مسقية، يتعلق الأمر بقطاع الزمامرة الذي استحوذ على نسبة مهمة من هذه الوحدات القروية المبرمجة، يليه من حيث الأهمية قطاعي سيدي بنور والغربية.

الدعامة رقم 2: توزيع عدد الوحدات القروية حسب القطاعات المسقية

القطاعات المسقية	الوحدات القروية للتجهيز	الدواوير التابعة لها	القطع الأرضية	النسبة من مجموع الدوائر	النسبة من مجموع القطع الارضية
الزمامرة	25	41	7430	%91.50	%60.73
سيدي بنور	15	104	2230	%22.4	%18.23
الغربية	7	41	2574	%09.22	%21.04
المجموع	47	146	12234	%100	%100

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة(1983)

يبرز الجدول أعلاه التوزيع المجالي للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، وهو توزيع غير متكافئ بين القطاعات المسقية الثلاث. ويمكن التمييز بين ثلاث قطاعات بالاعتماد على كثافة توزيع هذه الوحدات:

قطاع الزمامرة : يضم هذا القطاع حوالي 25 وحدة، غير إنه يعرف تباينا من حيث توزيع هذه الأخيرة، فأغلبها يتركز في الجزء الجنوبي الغربي، في حين يظل الجزء الشمالي الشرقي وبالضبط عند اتصال هذا القطاع بقطاع سيدي اسماعيل ويستحوذ هذا القطاع كذلك على مستوى عدد الدواوير التابعة على ضعيفا، حيث نجد به ثلاث وحدات فقط. نصف هذه الأخيرة، إلا أن عدد الدواوير التابعة لكل وحدة تشهد هي الأخرى اختلافا داخل هذا القطاع، حيث نجد وحدات تهكيل 6 دواوير كما هو الشأن بالنسبة لوحدة الرحيلات وأولاد دالي التي تهكيل 8 دواوير، في حين نجد بعضها لا يحتوي على أي دوار تابع كما هو الشأن بالنسبة لوحدات طواحنة، مرس لحجر والمناقرة.

قطاع سيدي بنور : هذا الأخير يعد أقدم القطاعات المسقية التي شهدت تجربة ظهور الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، لا يتجاوز عددها 15 وحدة، ممثلة 9، 31%، ويتركز معظمها حول مدينة سيدي بنور، وبالخصوص في الجانب الشرقي على الطريق المؤدية إلى أربعاء العونات، وكذلك بالزاوية الجنوبية حيث يوجد أكثر من ثلث هذه الوحدات. وإذا كان هذا القطاع يتوفر على 29 من الوحدات القروية بالقطاع المسقي ككل، فإن عدد الدواوير التابعة له لا تتعدى 41 دوار أي بمعدل 2.73 دوارا لكل وحدة، ولا يتجاوز كحد أقصى 6 دواوير في وحدة الگريشات الرك، في حين يغيب وجود أي دوار تابع في كل من العطاطرة، القرية والعواوشة.

قطاع الغربية: يتوفر هذا القطاع على 7 وحدات قروية، تضم كل وحدة في المتوسط حوالي 6 دواوير تابعة لها.

وإجمالا يمكن تفسير هذا التفاوت في التوزيع بين القطاعات المسقية باختلاف بين الأراضي التي خضعت لعملية الضم، وإلى نسبة الأراضي التي شهدت عملية السقي، هذا فضلا عن اختلاف تقنية السقي المعتمدة : الرش بالنسبة للغربية والزمامرة والجاذبية بالنسبة لسيدي بنور.

ثانيا: سيرورة تطور السكن بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير

بالرغم من الحماس الذي أبداه مختلف المتدخلين في هيكلة السكن الريفي بما فيهم الساكنة المعنية، فإن عملية نجاح المشروع ظلت محدودة، إن على مستوى دينامية البناء أو على مستوى بطء التزامات المتدخلين تجاه تجهيز هذه الوحدات القروية، مما يعني أن هناك صعوبات عدة اعترت المشروع بالرغم من النوايا الحسنة الهادفة إلى تجميع التجمعات السكنية والحد من عملية التشتت. وتعكس دينامية البناء واقع الفشل الذي آل إليه المشروع، هذه الدينامية على مستوى البناء وإن اختلفت أهميتها حسب القطاعات والوحدات القروية، فإنها تترجم عموما العسر الذي انتاب عملية تحقيق فكرة التجمع السكني في اطار وحدات قروية نموذجية.

1-دينامية البناء بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير

شكل ضعف عملية البناء إحدى المؤشرات الدالة على صعوبة تحقيق مشروع تجميع السكن بالقطاعات المسقية المعنية. إن وضعية البناء، وإن تباينت أهميتها حسب القطاعات المسقية فإن سمة محدودية وثيرة البناء تظل خاصية لازمت الوحدات القروية للتجهيز والتسيير.

فعلى مستوى قطاع سيدي بنور الذي شهد إنجاز أول تجربة للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، يتعلق الأمر بوحدة الگريشات الرك التي ظهرت بشرق مدينة سيدي بنور سنة 1974، غير أن عملية البناء ظلت تسير بوثيرة بطيئة، فحتى منتصف الثمانينات لم تشيد داخل هذه الوحدة سوى 71بقعة، أي ما يمثل 14% فقط من مجموع البنايات المبرمجة. كما أن البناء بالصلب لم يكتمل من طرف الفلاحين بالرغم من إقدام وزارة التعمير إلى محاولة المساعدة على البناء بإبرام اتفاقية مع مقاولة لبناء شطر يتكون من 200 مسكن، فرض على الفلاح دفع ما يناهز عشرة آلف درهم لتغطية تكاليف الإنجاز مقابل الحصول على مسكن، غير أن المقاولة لم تكمل عملية البناء، وتركت المشروع دون استكمال المباني بالوحدة. أما على مستوى باقي الوحدات القروية بنفس القطاع فحتى بداية التسعينات فإن عملية البناء لم تشمل سوى 14.5% من مجموع الوحدات السكنية، مع تباينات مهمة بين الوحدات القروية القريبة من المركز الحضري لسيدي بنور والوحدات البعيدة بفارق مهم فاق 51% ، بحيث نجد 24% كمعدل بالنسبة للوحدات السكنية الأربع القريبة من المركز (العطاطرة، الكدية، القرية) مقابل 11% بالنسبة ل 11 وحدة قروية البعيدة عن المركز التي ظلت تعاني ليس فقط من ضعف عملية البناء، بل كذلك تفتقد للتجهيزات الاساسية.

الدعامة رقم 3: نسبة المساحات المبنية بالوحدات القروية إلى حدود سنة 1993

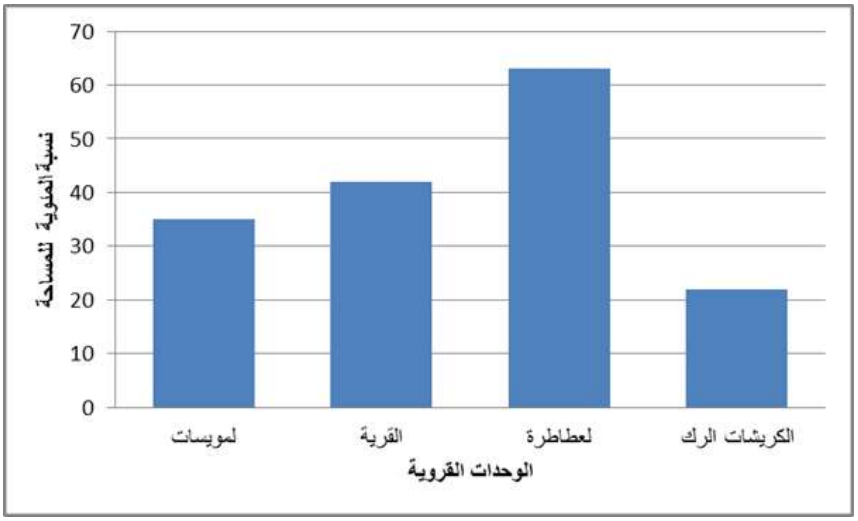

(Saheb. A, 1993)

أما بالنسبة لقطاع الزمامرة فإن الوضعية أكثر سوءا بالمقارنة مع قطاع سيدي بنور، والذي بلغ فيه متوسط مساحة البناء أقل من 4%، منها 3 وحدات لم تسجل فيها أدنى حالة للبناء، في حين لم تتجاوز في 14 وحدة قروية عملية البناء 10 مساكن لكل وحدة قروية. كما أن 8 وحدات قروية لم تتعدى فيها عملية التشييد من 11 إلى 45 مسكنا. ومع ذلك، فإن الوضعية الأكثر إثارة إلى الانتباه هي تلك المتعلقة بقطاع اثنين الغريبة الذي لم تتعدى فيه عملية البناء سوى 7% في جميع الوحدات كمتوسط عام.

عموما، فإن ضعف عملية البناء يترجم الفشل الذريع الذي لقيته هذه التجربة، بدليل أن الإنجازات المحققة في القطاعات المعنية ظلت بعيدة عن الأهداف المسطرة، ولم ترق جميعها إلى الهدف المنشود، ولم تنسجم مع رهانات الإعداد الهيدروفلاحي الهادف إلى الرفع من المردودية الفلاحية عبر هيكلة السكن الريفي. إن عملية الاخفاق هاته تدفعنا إلى التساؤل عن العوامل التي حالت دون نجاح مشروع تجميع السكن في إطار الوحدات القروية.

2-محددات وعوامل فشل التجربة .

بالنظر إلى مختلف العوامل التي تعارض استقرار الفلاحين بالوحدات القروية للتجهيز والتسيير، فقد أنجزت عدة دراسات ميدانية حاولت ملابسة أسبا ب فشل التجربة. وانطلاقا من القراءات التركيبية لتلك الدراسات الميدانية الرسمية، فضلا عن المعطيات الميدانية، ويمكن إجمال أهم العوامل التي أعاقت نجاح مشروع تجميع السكن بالقطاعات المسقية بدكالة:

– ضعف مداخيل الفلاحين وغياب آليات التمويل البنكي :رغم تحسن الدخل الفردي للفلاحين ارتباطا بدخول السقي، فقد ظهر لدى الفلاحين مجموعة من التزامات مالية متعلقة بأداء فاتورة تكلفة السقي ووسائل الإنتاج وتكاليف شراء حيوانات التدجين، زيادة على النمو الديمغرافي وتزايد الاحتياجات الأسرية في ظل تغير نمط العيش. لذا فإن مداخيل الفلاحين لم تكن توفر هامش من الربح يمكن الفلاحين من الاستثمار في عملية البناء، خاصة وأن مداخيل الفلاحين ظلت محدودة في ظل هيمنة الملكيات المجهرية (أكثر من 60% يملكون أقل من هكتار). وعلاوة على ضعف مداخيل الفلاحين نجد عامل أخر مرتبط بصعوبة إيجاد تمويل بنكي من طرف مؤسسة القرض الفلاحي، هذه الأخيرة اقتصر دورها

التمويلي على المسائل المتعلقة بوسائل الإنتاج والمعدات الفلاحية، ولم تبرمج قروض موجهة للسكن أو المساعدة على البناء الذاتي، فضلا عن غياب دور المؤسسات الوطنية الفاعلة في ميدان البناء.

-ارتفاع مديونية الفلاحين وتعقد الوضعية القانونية للبقع الارضية :موازاة مع ضعف مداخيل الفلاحين وغياب دور المؤسسات الفاعلة في التمويل أو المساعدة على البناء الذاتي بالعالم القروي، نجد أيضا ارتفاع مديونية الفلاحين، بحيث نجد مثلا زهاء 69.4% من الفلاحين بقطاع الزمامرة يشكون من المديونية، طبقا لمعطيات المكتب الجهوي للإستثمار لدكالة فيما يتعلق بالمساهمة المباشرة وغير المباشرة، والتي تشمل ما يناهز 1574 فلاح بالقطاعات الثلاث، الفلاحي ويتركز أغلبهم في قطاع الزمامرة الذي يجسد لوحده 69. 4% مقابل 23. 3% في قطاع الغربية و8% في قطاع سيدي بنور. لكن مهما اختلفت نسبة المديونية بين القطاعات الثلاث فإنها شكلت إجمالا عاملا معيقا في تطور عملية البناء داخل الوحدات القروية، وخصوصا إذا علمنا أنه بجانب هذه المديونية المرتبطة بالمؤسسات الرسمية، هناك مديونية تقليدية مرتبطة بالتعاملات اليومية للفلاح مع المؤسسات التجارية الصغرى أو مالكي الآلات الفلاحية. مما يدل على أن الضغط الديني شكل واحدا من العوامل التي أعاقت عملية البناء.

-عدم التزام المتدخلين بتجهيز الوحدات القروية: شكل ضعف التجهيزات الأساسية في الوحدات القروية للتجهيز والتسيير أحد أهم عوامل ضعف جاذبيتها، ويرجع ذلك إلى عدم وفاء المتدخلين بمستوياتهم المختلفة بالتزاماتهم تجاه عملية تجهيز الوحدات القروية للتجهيز والتسيير. ففي قطاع الزمامرة مثلا فمن أصل 340 مليون درهم كميزانية للاستثماري برمجت كمشاريع لتمكين الوحدات القروية من مجموع من التجهيزات الأساسية، صرفت فقط 3. 61 مليون درهم أي شملت توفير المياه والكهرباء نسبة 1% كمساهمة من الجماعات القروية انطلاقا من مؤسسة تنمية الجماعات المحلية ببعض الوحدات كأولاد دالي والعويسات. خارج هذا الاستثمار الهزيل والمحدود قياسا مع حاجيات الوحدات القروية من التجهيزات الأساسية، فإنه لم تبرمج أدنى ميزانية جماعية للوحدات القروية للتجهيز والتسيير، ويعزى ذلك إلى أن الجماعات القروية وجدت نفسها منشغلة بقطاعات أكثر انتاجية ومردودية قياسا مع الوحدات القروية، من قبيل تهيئة التجزئات السكنية بالمراكز القروية وتهيئة الأسواق الأسبوعية وبناء المحلات التجارية. وبهذا سرعان ما تخلت الجماعات الترابية القروية عن التزاماتها تجاه عمليات التجهيز.

- التقزيم المستمر للبنية العقارية: يشترط الحصول على قطعة أرضية بالوحدات القروية بغية البناء التوفر على ملكية تفوق نصف هكتار. ويرتبط حجم الملكية ارتباطا وثيقا بمساحة البقعة الأرضية، وذلك أنه كلما كانت الملكية كبيرة كانت مساحة البقعة الأرضية كذلك. لكن وبحكم تعقد النظام العقاري بالمجال والتفكك المستمر للبنية العقارية الناتجة عن عامل الإرث وازدياد هامش الفلاحين عديمي الملكية، الأمر الذي يحول دون التمكن من الحصول على قطعة أرضية في بعض الحالات، أو عدم التمكن من البناء في حالات أخرى.

الدعامة رقم 4: البنية العقارية ببعض الوحدات

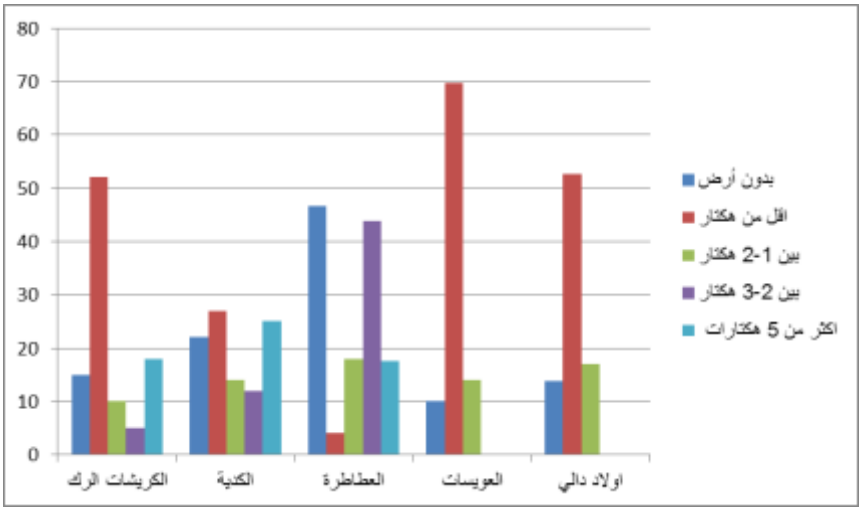

المصدر: البحث الميداني، غشت 2015

وانطلاقا من المعطيات الواردة في المبيان يظهر أن البنية العقارية تتسم بالتباين بين الوحدات القروية وداخل كل وحدة، حيث يظهر أهمية الملكيات المجهرية مؤدية إلى ارتفاع نسبة الملكيات المشتركة، هذا فضلا عن ظهور فئة اجتماعية جديدة مشكلة من عديمي الملكية التي تبلغ حوالي 22. 1% كمتوسط بين الوحدات القروية، وتبلغ أعلى نسبة لها في مركز العطاطرة بحوالي 46. 7%، أما النسبة المتبقية فتشكل من الفلاحين الذين تقل ملكيتهم عن 1 هكتار بنسبة تصل إلى 42% وتتراوح مساحة الملكية من نصف "خدام" إلى ثلاث أو اربع "خدامة" على أبعد تقدير. وبهذا المعنى فإن حوالي 64. 1% من القاطنين بهذه الوحدات لن يكونوا قادرين على إصلاح وتنمية مساكنهم في ظل محدودية الملكيات، مع ما يترتب عن ذلك من هزالة حجم المداخيل الفردية، سيما وأن أغلب هؤلاء يعولون أسر مركبة يتجاوز عددها ستة أفراد.

-البعد عن الحيازة: إذا كان اختيار مواقع الوحدات القروية قد أخذ بعين الاعتبار مسألة القرب من الحيازات الفلاحية بالنسبة لموقع الوحدات، بحيث خصصت مسافة 1,5 كلم كحد أقصى بالنسبة للمجالات المسقية، فإن هذا الاختيار لم يكن في كثير من الأحيان موفقا بالنسبة لكثير من الوحدات القروية، سيما وأن كثير من المزروعات السائدة تحتاج إلى عناية كبيرة ومراقبة شبه يومية، الأمر الذي يجبر الفلاح على تردد الدائم والمستمر على استغلاليته الفلاحية. وتعتبر المسافة المحددة سلفا غير ملائمة مع خصوصية بعض الأنشطة الفلاحية، خاصة مع زراعة الخضراوت وحتى بعض المزروعات الصناعية والعلفية، وهو ما جعل ساكنة مهمة ترفض الالتحاق بهذه الوحدات.

الدعامة رقم5: مسافة المسكن عن الاستغلالية داخل بعض الوحدات القروية التابعة لقطاع سيدي بنور(مثال الكرشات الرك

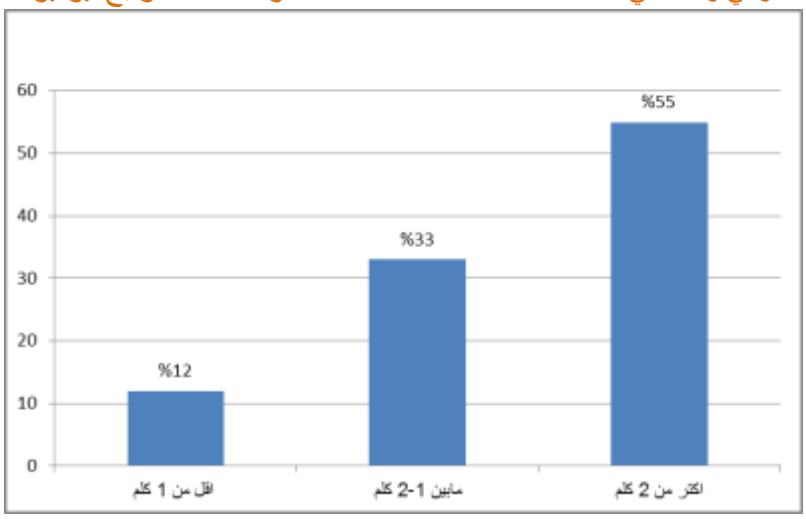

المصدر: البحث الميداني (غشت 2015)

-إشكالية إدماج تجمعات متباينة في وحدة سكنية :ففضلا عن الأسباب الموضوعية المذكورة سابقا والتي حالت دون نجاح تجربة الوحدات القروية، فإنه يبدو أن بعض الأسباب الاجتماعية والنفسية نصيب في عدم تشجيع السكن بالوحدات القروية، ذلك أن مشروع تجميع دواوير متباينة في مجال سكني موحد لم يراع بعض التمثلات والمواقف التي يتبناها كل دوار عن الآخر.

إجمالا، فإنه قد تداخلت جملة من العوامل لتحد من نجاح تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير. وقد شكل ضعف توسعها العمراني وقلة تجهيزاتها الأساسية والشكل الهندسي في المنازل أهم مظاهر إخفاق التجربة في تأدية وظائفها شكلا ومضمونا. غير أن الوحدات القروية ستعرف دينامية جديدة في العقد الأخير، بيد أن هذه الدينامية لم تشمل جل الوحدات، بل إن سمة التمايز تظل أهم واقع يلاحظه الباحث حيث يتضح فوارق بين الوحدات القروية القريبة من المراكز الحضرية التي أضحت تتجه نحو التمدن، بل وأصبحت مؤهلة للاندماج في النسيج الحضري بالمراكز المحلية وبين الوحدات البعيدة التي ظلت محافظة على طابعها القروي. فها هي سيرورة التحول الآنية للوحدات القروية؟ وما الثابت والمتحول في مضمونها الوظيفي؟.

نموذجا ثالثا-بعض مظاهر تحول السكن بالوحدات القروية القريبة من مدينة سيدي بنور:

شكلت التسعينات من القرن الماضي محطة جديدة في مقاربة واقع السكن القروي في شموليته، حيث اعتبرت التهيئة المندمجة مقاربة جديدة لتحسين وضعية السكن الريفي من خلال برامج قطاعية ذات منحى أفقي، الأمر الذي ساهم في تحسين مستوى التجهيز بالوحدات القروية. غير أن مستوى تطور الوحدات القروية تأثر بشكل مباشر بنمو المراكز الحضرية المحلية وبقلة الأراضي المخصصة للبناء وبغياب منافذ التوسع، مما جعل هذه الوحدات تشكل إحدى منافذ توسع المراكز الحضرية المحلية، الأمر الذي ساهم وبشكل نسبي في الرفع من دينامية البناء، وفي بداية تحول المضمون الوظيفي لهذه الوحدات. غير أن هذه الدينامية همت أساسا الوحدات القروية القريبة من المراكز الحضرية، في حين ظلت الوحدات البعيدة محافظة على طابعها القروي، ولم تعرف إلا تغيرات طفيفة همت أساسا مدها ببعض التجهيزات الأساسية.

1- **الوحدات القريبة من سيدي بنور:** من وحدات سكنية لتجميع القرويين إلى وحدات سكنية مركبة تجمع بين سكن ريفي وحضري .

جاء ظهور هذه الوحدة بعد الدراسة التي قام بها المكتب الوطني للري بهدف تجميع التجمعات السكنية القروية بالقطاعات السقوية بدكالة، بغية الرفع من مردودية التجهيزات الهيدروفلاحية. وقد اعتبرت " الكريشات الرك " أول وحدة قروية أنجزت بقطاع دكالة المسقي، وتمت تغذيتها بحوالي ست دواوير مجاورة أهمها دوار القضية والحمامات والبراكة. ثم وحدة العطاطرة والمويسات والكدية والعويسات وقد تم تزويد هذه الوحدات منذ وقت مبكر بمجموعة من التجهيزات الأساسية كالماء والكهرباء، فضلا عن تجهيزات اجتماعية أخرى كالمدرسة والمستوصف. إلا أن دينامية البناء بهذه الوحدات السكنية ظلت محدودة خلال العقود الأولى من تاريخ ظهور هذه الوحدة. فمن أصل 498 بقعة أرضية المكونة للوحدة الكريشات لم يتم بناء سوى 71 بقعة إلى غاية 1986 أي ما يمثل 14% فقط من مجموع المستفيدين ممن تمكنوا من تشييد مساكنهم ، وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد البقع المبنية إلى حوالي 122 بقعة بزيادة محدودة قدرها 51 بقعة (أي ما يمثل 26% من مجموع البقع) ليرتفع عدد البقع المبنية إلى حوالي 260 بقعة أي ما يمثل 52% من مجموع البقع.

لكن ما يثير الانتباه هو أن عملية تجميع الساكنة في إطار وحدات قروية، وبالرغم من العسر الذي أنتاب هذه العملية، والتي ظلت بعيدة عن الأهداف المتوخاة، فإن استقرار حوالي 269 أسرة أي 1592 نسمة بالكريشات وما يزيد عن 2000 نسمة العطاطرة قد ساهم في ظهور خدمات اجتماعية متنوعة تعطي للوحدات القروية تميزا إذ ما قورنت بالدواوير المجاورة، كالمحلات التجارية المتخصصة في بيع المواد الغذائية ومحلات للخياطة والحلاقة وصيدلية وعيادة بيطرية ومركز للتنمية الفلاحية ومحلات لبيع الأسمدة والمواد الفلاحية، فضلا عن مقاهي تقليدية ومخادع للهاتف. وبالتالي فالوحدات بهذه الخدمات الاجتماعية أضحت تجمع بين معطيات ريفية وحضرية، بل يمكن القول أن السكن بالوحدة أضحى يندرج في سيرورة انتقالية بين السكن الريفي والسكن الحضري.

2- **عوامل وآليات تحول المضمون الوظيفي للوحدات القريبة من المركز الحضري لسيدي بنور**

إن بعد معظم هذه الوحدات بحوالي ستة كيلومتر عن سيدي بنور على الطريق الإقليمية رقم 84 الرابطة بين سيدي بنور وأربعاء لعوانات، او الطريق الوطنية رقم 7 الرابطة بين الجديدة ومراكش جعلها من الوحدات القريبة الأكثر قدرة على استيعاب مشاكل التوسع الحضري لمدينة سيدي بنور. كما آن عدم الالتحاق المعنين بالوحدة وفر مساحات فارغة وأراضي بأثمنة مناسبة ومن العوامل المساهمة في هذا التحول:

-النمو الحضري السريع لسيدي بنور ومشكلة استهلاك الرصيد العقاري المتاح :إبان الستينات من القرن الماضي لم يكن سيدي بنور سوى تجمع سكاني لحوالي 6000 نسمة، غير أنه مع الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته المنطقة في بداية السبعينات، وما رافق هذا الإعداد من تطور في الفلاحة المسقية لمحيط المدينة، الأمر الذي أدى إلى نمو سريع للمركز، وذلك ببروز مجموعة من الأوراش واستقطاب وحدات صناعية وإدارات، أدت إلى ظهور مجموعة التجهيزات ونمو الجهاز التجاري، علاوة على تحسن التجهيزات الأساسية.

في المقابل شكلت الأراضي المسقية التي أضحت تحاصر المجال الحضري حاجزا أمام توسعها، في وقت استقرت مجموعة من الدواوير على هوامش المدينة مثل دوار بلفاطمي والمقبرة ودوار العبدي والقرية. فمن خلال تصميم التهيئة الحالي لم يعد في رصيد المدينة مساحة كافية للتوسع المرتقب باستثناء بعض المجالات الفارغة التي هي عبارة عن تجزئات، هاته الأخيرة يتم تصريفها من قبل مستثمرين عقاريين خواص بأثمان تتراوح ما بين 4000 درهم و6000 درهم للمتر المربع، ويرتفع ثمن المتر المربع في حالة البقع ذات صبغة تجارية.

وعموما، فإن النمو الديمغرافي والاقتصادي للمدينة أديا إلى توسع المدينة بشكل مهم لدرجة أضحى فيه الرصيد العقاري المتاح محدودا من حيث المساحة، فأصبح المجال الحضري محاصرا بالأراضي المسقية، فنتج عن ذلك اختلال التوازن بين العرض والطلب على الأراضي الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها، كما ارتفعت سومة الكراء في مختلف أحياء المدينة. زاد من حدة هذه الوضعية عدم التنسيق بين مصالح التعمير والإسكان ومصالح المكتب الجهوي، هذا الأخير ووفقا لظهير 1969 يمنع البناء فوق الأراضي المسقية. وقد أدى هذا التعارض بين الحاجة للمحافظة على الأراضي ذات الإنتاجية العالية والحاجة إلى التعمير والإسكان وعدم تواصل الأطراف إلى حلول تأخذ بعين الاعتبار الوضعيتين معا، إلى اختناق المجال الحضري وارتفاع ثمن العقار أو أثمنة الإيجار، وقد أدى كل هذا إلى لجوء الطبقات الفقيرة وحتى المتوسطة إلى الدواوير الهامشية وإلى الوحدات القروية للتجهيز والتسيير القريبة، هذه الأخيرة وبحكم وجود مساحات فارغة مهمة بها أضحت تقوم بحل مشاكل توسع المدينة.

-الأوضاع الخاصة بالوحدات القروية: نتيجة للاختناق الذي تعرفه المدينة بالنظر إلى قلة منافذ التوسع، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع في قيمة الاثمنة العقارية للأراضي والتي تجاوزت 6000 درهم للمتر المربع في بعض الأحياء من المدينة، وكذا ارتفاع قيمة الإيجار، فقد اضطرت الفئات الفقيرة وحتى المتوسطة والراغبة في امتلاك مساكن، والتي عجزت عن تحقيق ذلك في المجال الحضري إلى التوجه نحو الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، خاصة وأن هذه الأخيرة وتحت طائلة الأسباب المذكورة سلفا فإن الأسر القروية المعنية بالاستقرار لم تلتحق بالوحدات ولم تتمكن من تشييد مساكنها، الأمر الذي وفر مساحات فارغة وبأثمنة تقل بكثير عن أثمنة العقار بالمركز، بحيث لا تتعدى 1000 درهم للمتر المربع بالكريشات و1500 بالعطاطرة هذا علاوة على ضعف قيمة الإيجار بها، إضافة إلى استفادتها من التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وصيدلية ومركز صحي ومدرسة ابتدائية. كل هذه العوامل جعلت مجموعة من الفئات تتجه إلى الاستقرار بالوحدات القروية ، هذه الأخيرة وإن احتضنت في بداية نشأتها فقط بعض العمال المياومين الذي يشتغلون في الحقول المجاورة كما أشار إلى ذلك بلعسري ، فإنها بدأت تشهد توافد فئات أخرى تمتهن مهن حضرية .كما تمكنت فئات حضرية من الاستقرار داخل الوحدة.

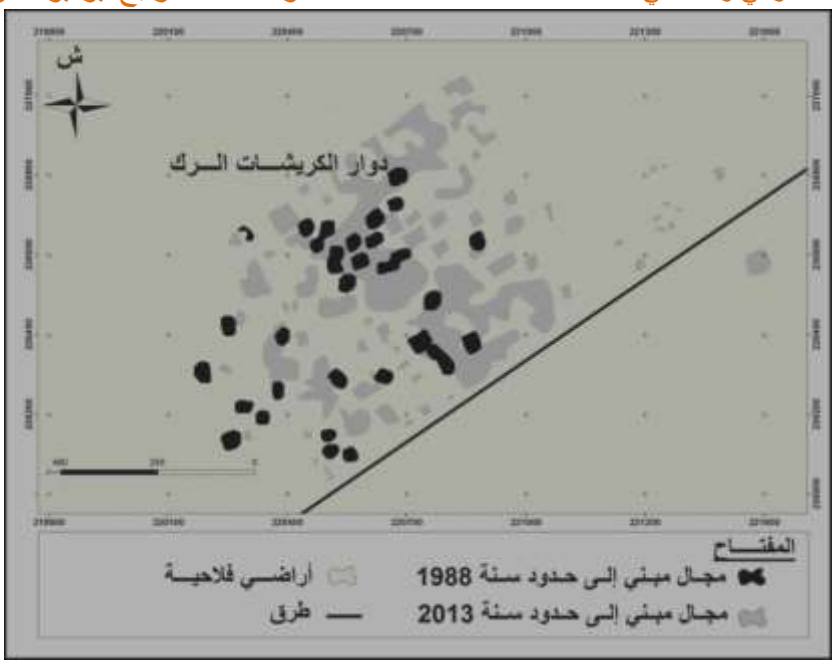

الدعامة رقم 6: دينامية توسع القرية النموذجية الكرشات ما بين 1988-2013

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثين بما يلي:

-ضرورة ايجاد مقاربة ملائمة لتحسين وضعية السكن الريفي وخاصة بالمجالات السقي العام، حيث القانون الفلاحي يمنع عملية البناء فوق الأراضي المسقية، وفي نفس الوقت فان تجربة الهيكلة توقفت وخاصة تجربة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير؛ مما يدل على أن السكن يتوسع فوق الأراضي المسقية وذات مؤهلات انتاجية عالية، وهذا لا يعني غياب المراقبة، لكن واقع التوسع يفرض نفسها في غياب الهيكلة وتوقيف تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير.

- إن تطوير السكن الريفي لا يمكن أن يتم خارج مشروع الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، شريطة توفير سبل النجاح مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي أعاقت نجاح التجربة السابقة، وبالتالي تظل الوحدات القروية من هذا المنظور العامل الأساس لتطوير السكن الريفي، ومن تم وجب إحياء التجربة.

-إن الجواب على سؤال التنمية بالأرياف المحلية في علاقته بسيناريوهات التوجهات الجديدة للنموذج التنموي الجديد، لا يمكن أن يتم بالارتكاز على القطاع الفلاحي، فلابد من تدعيم الانشطة غير الفلاحية بالمجال القروي لاسيما في المجالات ذات الثقل الديمغرافي الكبير، لكن تشتت السكن يشكل عائقا في وجه تطور الانشطة غير الفلاحية، ويحول كذلك دون تشكل مراكز جماعية محلية يمكن ان تشكل قطب النمو على الصعيد المحلي.

خلاصة:

ظل السكن القروي ملازما لسياسة الاستثمار الفلاحي التي لم تعطي النتائج المرجوة بشكل واضح. ومنذ الثمانيات من القرن الماضي، وفي إطار المقاربة المندمجة، اعتبرت سياسة التهيئة القروية تحول السكن مكونا يرتبط بتحسن ظروف عيش السكان وبارتقاء المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تتطور فيه الساكنة القروية. كما اتخذت جل المخططات والبرامج التنموية، تشتت السكن كمبرر لتفسير ضعف التجهيزات التحتية بالوسط القروي، وأحيانا تحت مبرر الاستعجالية التي

فرضها المجال الحضري غضت الدولة الطرف عن المجال القروي. بالرغم من تعدد الجهات المكلفة بتهيئة المجال القروي، فإن ميكانيزمات تحول السكن تظل مترابطة فيما بينها. وبالفعل فقد ساهم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في رسم مسار التحول العام للسكن الريفي، كما ساهمت وثيرة النمو الديمغرافي في رسم مسار معالم هذا التحول. غير أن ما تجب الإشارة إليه وهو أن معظم التحولات التي شهدها ولازال يشهد السكن الريفي، هي تحولات ذاتية، غير مؤطرة وترتبط في كثير من الأحيان بالمبادرة الشخصية الناجحة أكثر من إرتباطها بالتدخلات التنموية الهادفة، إلا أن تدخل الدولة في إطار مقاربة تنموية مندمجة ساهم في رسم مسار جديد لتحول السكن الريفي، ورغم ذلك يظل السكن الريفي هو الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي لا الدولة تبنت بموجبه منطقا متضاربا، فهي تارة تشرع في الهيكلة وتارة أخرى تعمل على ايقافها، وفي نفس الآن تسن قوانين تمنع البناء فوق الأراضي المسقية وذات مؤهلات انتاجية عالية، وتشترط الترخيص للبناء ضرورة تجاوز مساحة 5 هكتارات داخل مجال معظم فلاحية يمتلكون أقل من هكتار .

لائحة المراجع

بلعسري أحمد (1988)، التحديث الفلاحي والتوسع الحضري بدكالة المسقية، بحث لنيل الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط (غير منشور).

بلفقيه عبد الصادق (1991)، مظاهر السكن الريفي بمنطقة الغرب، ورد في منطقة الغرب، المجال، والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة ندوات ومناظرات رقم 3 القنيطرة.

بورقية رحمة (2002)، الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس السابع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير .

بوشرب أحمد (1984)، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء اصفي وازمور، دار الثقافة– الدار البيضاء.

الشياظمي محمد، الحاج السباعي، (2010) تاريخ ناحية دكالة، دراسة جغرافية وتاريخية واجتماعية، الجزء الأول الطبعة الأولى، دار أبي رقراق، الرباط.

المباركي حسن، الحلايسي أحمد (2007)، التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الوسطى (الحوز الشرقي)، ورد في السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية " منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 67-47.

Ayad. M(1982), L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie, Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo).

Ayad. M(2004), l'économie solidaire et développement locale : réalité et perspectives, In économie d'audit et développement n°18 pp2-17.

Badouiri R (1979), Economie et Aménagement de l'espace rurale, Paris Ed, P. U. F.

Barthes. R, (1971), sémiologie et urbanisme, l'Architecture d'aujourd'hui p153.

Beguin H (1974), Densité, développement, Productivités et développement agricole, Revue Espace géographie n°4.

Berque J (1955) les Seksawa, recherche sur structures sociales du haut Atlas Occidental, Paris.

Berque, J (1962), le maghreb entre deux guerres, Edition du seuil, Paris.

Besnier. M, (1904), Géographie ancienne du Maroc. Archives Marocaine.

Bois. J, (1938), La surpopulation des Doukkala, Documents du centre des hautes et des administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo).

Brives. A, voyage au Maroc ,1901-1907, Archives du Maroc.

Calval. P (1993), inititon à la géographie régionale et nationale. Université, Postfac. Paris1.

Christian. L, (2008), La pierre sèche, mode d'emploi, Eyrolles, 72 p.

Daoud. M et Rouihaa. A, (2007), Eclatement de l'habitat Ksourien et disfonctionnement dans la gestion de terroirs dans la moyenne vallée du Ziz : Esquisse d'une monographie. In Publication de FLSH E LJADIDA, série colloque et séminaires n°8 PP123-137.

Direction de la statistique, Recensement général de la population et de l'habitat 2004. Sur web : www. Hcp. ma.

Direction de statistique (1984), Population rural du Maroc d'après le recensement général de la population et de l'habitat 1982, Région de centre, Rabat, Direction de la Statistique.

Direction de statistique (1996), Recensement général de la population et de l'habitat 1994. Direction de la statistique, ministre chargé de la population.

Doutée. I, Marrakech, Edition PUF, paris.

El khalidi. A, (2009), Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abda et Chaouia, N°3, ELjadida. Com. P1 -3.

El Moula (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.

Fosset. R et Noin. D, 1966,"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. du Maroc N°10, P : 34-41.

دينامية التعمير الذاتي بمدينة تطوان: سياقاته الكرونولوجية و أبعاده المجالية: حالة حي درسة

د. بلال الزروالي، أ. إلياس أردة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.
zaroualib@gmail.com

The dynamics of self-construction in Tetouan: its chronological contexts and its spatial dimensions: case Dersa district

الملخص:

تعود بداية ظهور أولى أنوية التعمير الذاتي بمدينة تطوان إلى فترة الحماية الإسبانية على المنطقة الشمالية، حيث خضع المجال الحضري إلى هيكلة جديدة، حيث بدأت بالظهور والتشكل نوى جديدة لأحياء التعمير الذاتي بالمدينة. فالتوافدات الهجرية الكبيرة والمتواصلة على المدينة ومحدودية وهشاشة بنيات الاستقبال لعبت دورا كبيرا في طغيان هذا النمط السكني، خصوصا وأن المدينة العتيقة لم تعد قادرة على الاستمرار في استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين؛ الشيء الذي جعلها تدخل بداية تراجع وظيفة الاستقبال والإسكان.

فمنذ إعلان الاستقلال وخروج المستعمر الإسباني من المنطقة، سيعتبر حيا درسة وسمسة أكبر التجمعات العمرانية على مستوى المدينة، حيث سيعملان على تغيير الخريطة المجالية لتطوان (خلال فترة الاستقلال) من جهة، وسيضطلعان بأدوار مهمة على المستوى السكني من جهة ثانية، خاصة إذا علمنا أن غالبية التوافدات الهجرية ستستقر بهما وبباقي أحياء التعمير الذاتي على مستوى المدينة.

الكلمات الدالة: دينامية, التعمير الذاتي ,مدينة تطوان, حي درسة

Abstract:

The beginning of the emergence of the first nuclei of self-reconstruction in the city of Tetouan dates back to the period of Spanish protection in the northern region, where the urban area underwent a new structure, as new cities began to appear and form new neighborhoods for the city's self-reconstruction. The large and continuous migratory flows to the city and the limited and fragile reception structures played a major role in the tyranny of this residential pattern, especially since the ancient city was no longer able to continue to accommodate the largest possible number of immigrants;

something that made it enter the beginning of the decline in the reception and housing function.

Since the proclamation of independence and the departure of the Spanish colonizer from the region, it will be considered a living study and the largest urban gatherings at the city level, as they will change the contemplative map of Tetouan (during the period of independence) on the one hand, and they will play important roles at the residential level on the other hand, especially if we know that the majority of The migratory expatriates will settle in them and the rest of the self-development neighborhoods at the city level.

Keyword words: The dynamics , self-construction , Tetouan, case Dersa district

مقدمة:

تعد مدينة تطوان واحدة من أهم المدن التي تشكل فيها قضايا التعمير عائقا حقيقيا يقف في وجه تنميتها وتقدمها، فالمدينة تتوفر على خصائص ومكونات متميزة تشوبها عدة مشاكل وإكراهات تتداخل فيما بينها، يجعل منها مجالا منفردا تجتمع فيه عدة مشاكل طبيعية وعمرانية، والتي لم تعرف طريقها للحل بل واكبت التطور الزمني والمجالي للمدينة. ومن بين هذه المشاكل الأساسية التي عرفتها مدينة تطوان انتشار ظاهرة التعمير الذاتي في مختلف أرجاء المدينة، وتزايد الأحياء السكنية التي تعرف نقصا كبيرا في مجال البنيات التحتية، حيث اكتسح هذا النوع من السكن، على مدى عدة عقود، هوامش تطوان والمراكز المجاورة لها، في شكل جيوب وأحياء، تنتشر فوق مئات الهكتارات وتأوي الآلاف من السكان، وتعاني من نقص كبير في العديد التجهيزات والمرافق الضرورية.

لقد كان للأفواج العديدة من المهاجرين الباحثين عن تحسين مستواهم المعيشي دور مهم في هذا التوسع العمراني الكبير الذي شهدته وتشهده المدينة، والذي تم أغلبه بدون تخطيط مسبق، وهو ما خلف ذلك النسيج العمراني المتسم بالتنافر والعشوائية، إذ انتشرت المساكن فوق المنحدرات الوعرة والسفوح الهشة، مشكلة بذلك أحياء سكنية مفتقدة لأبسط مستلزمات الحياة الكريمة من تجهيزات أساسية ومرافق عمومية؛ شملت كل جهات المدينة مسببة بذلك ما يسمى بالتلوث البصري، كل هذا في ظل النقص الحاصل في الوحدات السكنية الكافية لاستيعاب الأسر النازحة، ومع غياب الأراضي الصالحة والمجهزة للبناء. ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة والقطاع الخاص منذ ثمانينيات القرن الماضي، بإحداث بعض التجزئات السكنية إعادة هيكلة بعض الأحياء الناقصة التجهيز فإن أزمة ومعضلة السكن بالمدينة لم تنته بعد، بل يمكن القول أن الأمر زاد تعقيدا وذلك بفعل ما تشهده هذه المجالات المحدثة من خروقات تعميرية، لا من حيث عدم احترامها لكل القوانين المنظمة لعمليات البناء والتشييد فيها، ولا من حيث احتدام المضاربة العقارية التي تمنع العديد من الأسر من تملك مساكنها في هذه المجالات القانونية، الأمر الذي يدفعها نحو التعمير العشوائي الذي بات تشكل القاعدة الكبرى للنسيج العمراني بمدينة تطوان.

انطلاقا مما سبق، ورغبة في تناول هذا الموضوع يبرز واقع وديناميةالتعمير الذاتي بمدينة تطوان، ونظرا للعدد الكبير لهذا النوع من الأحياء بالمدينة، فقد ركزنا على حي درسة ال يعتبر حي درسة أحد أهم وأقدم مجالات التعمير غير القانوني بالمدينة. وقد شكلت فترة الحماية ظهور النواة الأولى للتعمير به، سرعان ما تطورت هذه النواة واتسعت بشكل غير مسبوق بعد الاستقلال وبشكل عشوائي وفوضوي ومنفر شكلا ومضمونا.

يقع درسة من أقدم وأهم أحياء التعمير الذاتي بمدينة تطوان، يحده من الشمال غابة درسة، ومن الجنوب المدينة العتيقة والمركز العصري، ومن الشرق حي الطويلع من الغرب حيا سمسة وسيدي طلحة (الخريطة رقم 1). ويتواجد فوق إطار تضاريسي يتميز بوعورة طبوغرافيته، الذي ينتمي إلى سفح الجنوبي لجبل درسة والمكون سطحه من صخور كلسية صلبة تنتمي إلى الذروة الكلسية، الذي قبل وصول التعمير إليه كانت تنتشر فوقه نباتات الصبار والدوم وبعض شجيرات الصنوبر.

خريطة رقم 1: موضع حي درسة بمدينة تطوان

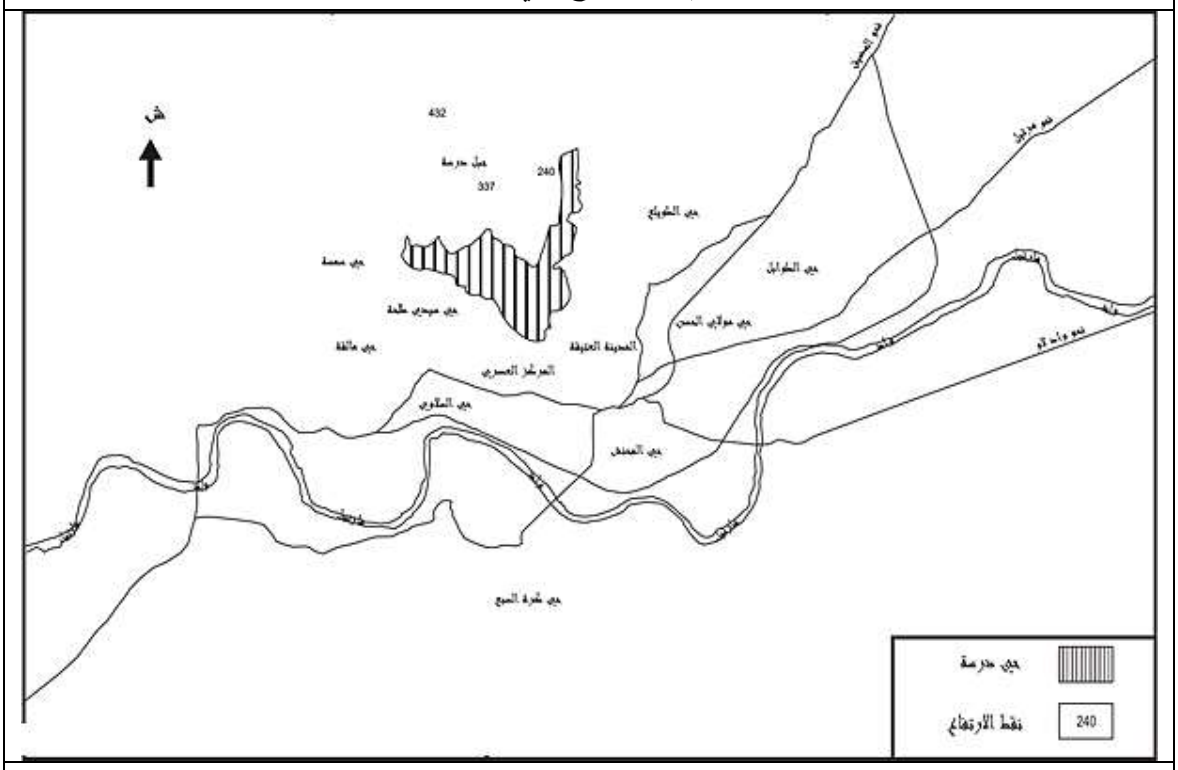

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على التصميم الحضري لمدينة تطوان.

1. نشأة ومراحل تطور التعمير غير قانوني بالحي

1-1 تعود النواة الأولى للتعمير بالحي إلى فترة الحماية

تفيد بعض الوثائق التي تعود إلى فترة الحماية الإسبانية أن مدينة تطوان كانت تحتوي على نوى عديدة للسكن العشوائي. ومن هذه الوثائق نجد مخطط التهيئة Plan de Ordination لسنة 1943، الذي يشير إلى وجود مجموعة من الأحياء الصفيحية بالمدينة، بعضها يتصف بانتشار كبير، وأن القضاء الجذري على هاته الأحياء أمر ضروري للغاية. حيث أكد على أن 152 أسرة

استقرت بحي درسة، من مجموع 838 أسرة كانت تعيش في سبعة أحياء صفيحية عبارة عن "براريك" متوسط مساحتها 12 مربعا، وبكراء شهري معدله 15 بسيطة (لشيخي (نور الدين)، 1988، صص، 91 و92.).

إن اعتبار مدينة تطوان عاصمة للمنطقة الشمالية خلال فترة الحماية الإسبانية، جعلها تحظى بالعديد من التجهيزات المدنية والعسكرية التي انتشرت على هوامشها، خاصة في أجزائها الشمالية. هذه التجهيزات مكنت من استقرار العديد من الأسر القادمة من جبال الريف. فحسب المخطط التوجيهي للمدينة، لسنة 1942، استقرت بالحي حوالي 300 أسرة مهاجرة، أغلبها من جبال الريف إثر موجة الجفاف التي ضربت هذه الأخيرة. ويرجع سبب هذا الاستقرار كون الحي استفاد من إقامة بعض المؤسسات والتجهيزات الجماعية وشق الطرقات، وتشييد مستشفى الأمراض العقلية في سافلة سفح درسة، ومحطة الإرسال الإذاعي في عالية السفح. هذا إلى جانب بعض المنشآت ذات الوظيفة العسكرية. وإنجاز طريق يربط بين هذه المؤسسات ومركز المدينة من جهة (أزكّاغ (عبد الطيف)، 2002، ص 127)، ولا ننسى كذلك سماح الجهات الإسبانية المسؤولة عن هذا القطاع بالبناء في الأجزاء الشمالية للمدينة، وفي المناطق التي تتميز بغلبة الأراضي ذات الملك العمومي (حي درسة وحي سيدي طلحة) من جهة ثانية (AZOUGAGH (A), 1999, p 183)

ومهما يكن، فإن تكميم هذه الظاهرة بالحي خلال هذه الفترة يبقى أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. إلا أن ما يهمنا من كل هذا، هو معرفة السياق التاريخي للتعمير غير القانوني بهذا المجال، والتي تؤكد مختلف الدراسات والأبحاث الميدانية وخاصة الجغرافية منها، على أن النواة الأولى للتعمير بالحي ترجع لفترة الحماية الإسبانية. إلا أن امتداد وتوسع هذه النواة واكب فترة ما بعد الحماية (الاستقلال).

2–1 امتداد مجالي واسع للتعمير غير القانوني بالحي بعد الاستقلال

سبقت الإشارة إلى أن النواة الأولى للتعمير غير القانوني بالحي ظهرت خلال فترة الحماية، إلا أن وتيرة نموها خلال هذه الفترة، ظلت بطيئة للغاية. لكن بعد الاستقلال، وتحديدا منذ عقد السبعينات، ستشهد هذه النوى، نموا سريعا، ليتحول الحي تدريجيا إلى مجال ذو كثافة عالية من السكان، وليصبح خلال عقدين من الزمن أكبر مجالات التعمير غير قانوني بالمدينة.

ولابد من التأكيد، أنه على غرار مجالات التعمير غير القانوني الأخرى بالمدينة، شكل التوافد السكاني الهائل، وما صاحبه من نمو ديموغرافي سريع، العامل الرئيسي لنمو الحي وتوسعه. ذلك أن عدد سكان الحي ارتفع ثلاث مرات تقريبا ما بين 1971 و1982، حيث انتقل من 9800 نسمة إلى 25884 نسمة (أزكّاغ (عبد الطيف)، 2002، ص 135).

وعموما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية تميزت بها هذه الفترة. اختلفت وتيرة التعمير غير القانوني بها، باختلاف مراحلها. ونجملها في:

1–2–1 المرحلة الأولى: ما بعد الحماية إلى حدود سنة 1960

تعتبر هذه المرحلة تكملة وامتدادا لما شهده الحي من تعمير خلال فترة الحماية، إذ سيعرف هذا المجال تناميا وتصاعدا ملحوظا في وتيرة التعمير به، فإذا كانت فترة الحماية تميزت فيها وتيرة البناء ببطئها ومحدوديتها، فإنها سوف تعرف خلال هذه الفترة (فترة الستينات عموما) نموا ملحوظا. وهكذا نجد أنه، وفي سنة 1960، بلغ عدد المساكن المشيدة بالحي 1406 مسكن (أزكّاغ (عبد الطيف)، 2002، ص 93)، على شكل جيوب متنافرة وجزيرات متباعدة في كل أجزاء الحي. مع بعض التركز والتلاحم شرق حي سيدي طلحة.

1-2-2 المرحلة الثانية: تمتد من 1961 وحتى 1981

يرجع مختلف الباحثين المهتمين بهذا المجال، أن فترة السبعينات من القرن الماضي هي الفترة التي ستشهد الانطلاقة الحقيقة للتعمير غير القانوني بحي درسة كما في باقي المدينة، فحسب المخطط التوجيهي لمدينة تطوان، نجد أن عدد المباني السكنية المشيدة بالحي سنة 1966 كانت تمثل 1838 وحدة سكنية، لينتقل هذا العدد سنة 1981 إلى 4754 وحدة سكنية، أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 7.35 %، إذا ما اعتبرت سنة 1966 كأساس (الشيخي (نور الدين)، 1988، ص 93).

وإذا كانت لهذه الأرقام من دلالة، فإنها تدل على مدى الارتفاع الملموس في وتيرة التعمير غير قانوني بهذا المجال خلال هذه الفترة. فإذا كان السكن غير قانوني لا يغطي إلا جيوب متناثرة خلال فترة الحماية وإلى حدود من الستينات القرن الماضي. فإن هذه الجيوب سرعان ما ستنمو وتتكاثر خلال هذه الفترة.

إن التوافد السكاني الهائل، وما صحبه من نمو ديموغرافي كبير خلال هذه الفترة ساهم وبشكل كبير في انتشار التعمير غير قانوني في مجالنا المدروس، وغير من مرفولوجية نسيجه العمراني. الذي وكما سبق ذكره، كان يسوده التنافر والتباعد في معظم الأحيان، إلا أنه سيعرف تحولات جوهرية خلال هذه الفترة، لا على مستوى الامتداد المجالي، ولا على مستوى التلاحم العمراني للمباني، خاصة في الأجزاء الشمالية المحاذية لغابة درسة والأجزاء الجنوبية، والجنوبية الشرقية المحاذية للمدينة العتيقة والمركز العصري. إلا أن الأجزاء الشمالية الشرقية للحي حافظت على خاصية التباعد والتنافر على مستوى نسيجه العمراني.

1-2-3 المرحلة الثالثة: ما بعد 1981:

ستعرف هذه المرحلة بداية تشكل وظهور نواة جديدة من التعمير غير قانوني في الجزء الشمالي الشرقي للحي. فالتكدس والتلاحم الذي يطبع الأجزاء الشمالية (النواة القديمة) والجنوبية على مستوى المباني السكنية. لم يعد ليسمح بزيادة أي مسكن جديد بها الشيء الذي أدى إلى توجيه البناء نحو الأجزاء الشمالية الشرقية والشرقية للحي. وهذا أفرز لنا ظهور نواة جديدة متمثلة في نواة البلبورين الخطية، التي كانت فيما سبق لا يوجد بها سوى بضع جزيرات متناثرة ومتباعدة فيما بينها، سرعان ما التحمت مع باقي مكونات وأجزاء الحي. هذا الامتداد في الرقعة المبنية لم يقتصر على الأجزاء الشمالية الشرقية فقط، بل ستعرفه كذلك الأجزاء الشمالية المحاذية لغابة - التي لم تعد تحمل من هذه الصفة سوى الاسم- درسة التي لم تسلم هي الأخرى، رغم أهميتها الايكولوجية، من الزحف المتواصل وغير المحدود للبناء بها (الصورة رقم 1).

الصورة رقم 1: توسع التعمير غير القانوني بحي درسة على الغطاء الغابي.

نموذج للترامي على الغطاء الغابي، واجتثاثه بطريقة غير عقلانية. وذلك في ظل غياب أي ردة فعل من طرف المسؤولين!! مما ينذر ببداية تشكل نواة جديدة تحصد معها آلاف الأمتار من الغطاء الغابي وفي ذلك تدمير للبيئة بمفهومها الواسع، (وذلك في أقصى شمال حي درسة، سفح جبل درسة حيث نواة الإشارة)

المصدر: عدسة شخصية سنة 2016.

إن استفادة الحي من مشروع إعادة هيكلة[1] كان من بين أحد أهم الأسباب التي ساهمت في امتداد رقعة التعمير به. الذي عجل بظهور نواة جديدة والتحامها مع باقي الحي، نظرا لتمكين الحي بمجموعة من التجهيزات الأساسية ومرافق عمومية وطرق رئيسية التي ساهمت في فك العزلة عن الحي وفي جذب العديد من المهاجرين له.

وعلى كل حال، فإن الشكل الحالي للحي. هو حصيلة مروره بمجموعة من المراحل، كل مرحلة طبعتها خصوصيتها. فإذا كانت النواة الأولى للتعمير بالحي ارتبطت بفترة الحماية، فإن الانطلاقة الحقيقية لهذه النواة توازي فترة ما بعد الحماية (الاستقلال). خاصة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. هذه الفترة وما بعدها سيصبح فيها الحي عنصرا مجاليا مهيكلا ومكونا عمرانيا أساسيا في الجسم الحضري التطواني.

ووجب التأكيد، أن الامتداد المجالي الكبير للحي، جعل منه أكبر مجالات التعمير غير قانوني بالمدينة وأهمها. وقد ساهمت مجموعة من العوامل (بدءا بما هو ديموغرافي، مرورا بما هو سياسي إداري وانتقالا لما هو اجتماعي وجغرافي) في ظهور وانتشار هذا النمط من التعمير بالحي، الذي يتصف بمجموعة من الخصائص والسمات الأساسية، التي جعلته ينفرد بها عن باقي الأنماط العمرانية السائدة بالمدينة.

2. الخصائص العمرانية لحي درسة

إن الحديث عن الخاصية العمرانية التي يتميز بها حي درسة، تدفعنا مباشرة الى الحديث عن أربع مكونات أساسية هي:

- النسيج العمراني للحي؛
- نمط الإسكان السائد؛

- المواد المستخدمة في عملية البناء؛
- أنماط الشوارع ووضعيتها.

هذه المكونات تتأثر بشكل عام بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للساكنة، وكذا بالبنية الطبوغرافية والموقع الجغرافي لهذا المجال. وفيما يلي بعض التفاصيل حولها:

2-1 نسيج عمراني فوضوي وغير متجانس

ترتب عن حركة البناء والتشييد الواسعة والسريعة التي عرفها الحي، والتي تمت في غياب مطلق للقوانين الجاري بها العمل في ميدان التعمير والبناء، وفي ظل اختلاف الإمكانات المالية للسكان وتنوع مواد البناء المستعملة، وتباين الأشكال الخارجية للمباني، واختلاف القطع المشيدة عليها، وتعدد مستويات المباني، كل ذلك، أدى إلى ظهور نسيج عمراني فوضي وغير متجانس. فإذا كانت بعض البناءات على شكل مساكن ذات مساحة صغيرة وتتميز بمستواها الأرضي، وببساطة إن لم نقل رداءة وكآبة شكلها (الصورة رقم 2)، فان البعض الآخر، تتصف بتعدد مستوياتها ولا تختلف من حيث مواد البناء أو الشكل العام، عن المباني السكينة التي تشيد في الأحياء السكينة المجهزة والمرخص لها (الصورة رقم 3)، بل تكاد تفوق العديد منها من حيث الجودة والإتقان. فعلى الرغم من استفادة الحي خلال تسعينيات القرن المنصرم، من برنامج إعادة هيكلة مجاله المبني، في إطار مشروع التنمية الحضرية درسة – سمسة، فان ذلك لم يفلح في تنظيم الإطار المعماري وجعله متجانسا، وذلك على الرغم من حث السكان على القيام بأعمال لتجديد وتحسين واجهات مساكنهم، وفق مجموعة من التوجيهات، بل نجده قد ساهم في تعميق التمايز العمراني بين المباني السكينة الواقعة على جنبات المحاور الرئيسية والثانوية وتلك الواقعة في عمق الحي (في الوسط)، وهذا يظهر جليا من خلال تعدد مستويات المباني السكنية المشكلة لهذا الجسم.

الصورتان رقم 2 و3: تباين الأشكال السكنية بحي درسة

تبين الصورتان مظهران متناقضين في أشكال السكن بالحي، فالصورة الأولى تبرز التدهور التي تعرفها بعض الوحدات السكنية بدرسة، والتي تعكس المستوى المادي المحدود لأصحابها بين تبين الصورة الثانية نموذج للأحد الدور السكنية بدرسة التي تمتاز بجودتها وإتقانها الشديدين، وهي تشبه من حيث الشكل الخارجي الوحدات السكنية التي توجد بالأحياء المرخص لها، بل تفوقها إتقانا وجودة في بعض الأحيان. المصدر: عدسة شخصية

2-2 تعدد أنماط الإسكان وتباينها

يجمع الباحثون على أن النمط العمراني، هو مجموعة من الخصائص البيئية والاجتماعية التي تتفاعل معا فينتج عنها النمط والطابع العمراني الذي يتنوع بتنوع وتعدد تلك الخصائص، وتؤثر الخصائص الاجتماعية بصفة خاصة في تشكيل وتكوين الطابع العمراني للمدينة، فينتج عنه أنماط ريفية أو شبه حضرية أو حضرية وغيرها. وعلى ذلك، فنمط الإسكان يعني الطراز السكني،

وشكل البناية ومكوناتها. وهي بطبيعة الحال تتميز بعدم توحدها وتجانسها في المجالات السكنية العشوائية، الشيء الذي يطرح صعوبات جمة في تحديدها.

فبالرجوع إلى حالة حي درسة، نشير إلى مدى صعوبة تحديد النمط العمراني السائد به، بناء عليه، نقوم بإنجاز خريطة تبين لنا أعداد المباني ومستوياتها، فهذا المجال لا يعترف بالقوانين الجاري بها العمل في ميدان التعمير والبناء؛ وبالتالي، فإن تناسل السكن وتطوره لم يبنى على أي تخطيط مسبق. فهو يعرف دينامية كبيرة على مستوى البناء. فإذا كان نمط السكن السائد هو الدور السكنية ذات المستوى الواحد (الأرضي)، فإنه سرعان ما تتحول إلى مباني متعددة الطوابق.

إن تنوع مواد البناء واختلاف الإمكانات المادية للسكان يؤثر وبشكل كبير على الأشكال الخارجية للمباني. فهي تارة تكون عبارة عن مستوى واحد وتارة أخرى متعددة المستويات. وهنا يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من أنماط الإسكان السائدة بهذا المجال وهي:

2-2-1 الدور السكنية ذات المستوى الواحد

يعتبر هذا النوع هو السائد إلى حد الآن، وهو منتشر في مختلف أرجاء هذا الحي مع بعض التركز داخل الأزقة والدروب، ولا توجد نوى محددة لهذا النمط من المباني، فنطاقه قد يتسع تارة وقد يتقلص تارة أخرى، حسب مساحة البقعة الأرضية المشيد عليها. ويعبر هذا النمط من الدور، إلى حد كبير، على المستوى المادي المحدود والضعيف لصاحبه.

2-2-2 الدور السكنية المتعددة المستويات

بحكم تعدد الطبقات الاجتماعية وتباين مستواها المادي وارتفاع مصاريف وتكلفة المواد المستعملة في البناء وكذا تباين الأهداف المتوخاة من عمليات التشييد وغيرها، فإن ذلك أثر وبشكل كبير على وضعية المباني المشيدة والتي في طور التشييد.

إن الدور السكنية المتعددة المستويات، تعتبر محصلة لما جاء به تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة. فهو ينتشر وبكثرة في هذا المجال، ويتمركز بالأساس على جنبات الطرق والشوارع الرئيسة (عثمان بن عفان وأبو بكر الصديق والريحان وأحمد البقال وغيرها). كما أنه لا يوجد سقف محدد لعدد المستويات التي لا يمكن لصاحب هذه الوحدة السكنية أن يتجاوزه. فنجد بذلك مباني مكونة من طابق واحد، أو طابقين أو ثلاثة طوابق، كما أنه يمكن أن تتجاوز هذا العدد إن دعت الحاجة إلى الزيادة. ونشير أنه عادة ما يخصص الطابق الأرضي محلا لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويشبه الشكل الخارجي لهذه المباني (الصورة رقم 4)، تلك الواقعة بالأحياء السكنية المجهزة والمرخص لها.

2-2-3 دور سكنية بمستوى واحد سرعان ما تحولت إلى مباني متعددة المستويات

إذا كان الهاجس الأول للوافدين الجدد هو رغبتهم في تملك مسكن خاص، يأويهم ويحميهم من قر الشتاء وحر الصيف، فهو عادة ما يكون عبارة عن مسكن من مستوى أرضي فقط مشكل من مجموعة من الغرف، فإن هذه الوضعية سرعان ما تتغير بتغير الوضع المالي والاقتصادي لرب الأسرة. فزيادة طابق أو طابقين، عادة ما تكون مرتبطة بتحسن الوضع المالي لرب الأسرة من جهة، أو لرغبة أحد أفراد الأسرة السكن والاستقرار به (لاسيما في حالة الزواج مثلا) وإما لكون الوضعية السابقة للمسكن لم تعد تريح أفراد الأسرة، لكثرة عددهم وكبر سنهم وضيق مسكنهم من جهة أخرى. إلا أنه يلاحظ وفي كثير من الأحيان خلال العقدين الأخيرين، أن الهدف من الزيادة في مستوى المسكن، هو

العمل على تحويل جزء من المستوى الأرضي إلى محل لممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تختلف باختلاف أنواعها ورغبة صاحب هذا المحل. ويكون الهدف وراء هذه العملية، في أحيان عديدة هو جنوح أرباب بعض هذه المساكن إلى تأجيرها. وهنا تجدر الإشارة إلى كون مجموعة من المباني السكنية تكون مخصصة لهذا الغرض فقط. إلا أن هذه العملية على الرغم من أهميتها وانتشارها. فإن العديد من الأسر يتحفظ عليها لما قد ينتج من قلاقل اجتماعية، كتعنت خروج الأجير وعدم التزامه بأداء الواجبات الشهرية وغيرها من المشاكل التي تجعل بعض الأسر يمتنعون عن تأجير مساكنهم أو ما يمتلكون من محلات مهنية.

الصورة رقم 4: نموذج لبعض الوحدات السكنية المتعددة المستويات بحي درسة

نموذج لبعض الوحدات السكنية التي تمتاز بتعدد مستوياتها، وهي تقع بالقرب من مستوصف درسة (نواة القصبة)، كما هو موضح على يمين الصورة أن هناك مجموعة من المساكن تتميز بتعدد مستوياتها لكنها تختلف من حيث الشكل الخارجي، وهذا يدل على تأثر الهندسة الخارجية برغبات صاحب المسكن وبإمكاناته المادية. المصدر: عدسة شخصية ماي 2012.

2-3 تنوع كبير عل مستوى الهندسة الداخلية

إن التباين القائم على مستوى الهندسة الخارجية للمباني نجده ينطبق كذلك على مستوى الهندسة الداخلية لهذه الأخيرة، فتنوع مواد البناء وارتفاع أثمانها وتباين المستوى المادي للسكان وتباين الأهداف المتوخاة من عمليات التشييد (سكن خاص أو تأجير)، إلى جانب تباين مساحات وأحجام كل من المباني المشيدة والبقع الأرضية المشيدة عليها، وخضوع التصميم الداخلي للمسكن لرغبات صاحبه (وهي تختلف من شخص لآخر)، كل ذلك وغيرها من العوامل، تجعل البنية الداخلية لمعظم المساكن تتسم بتنوع كبير، وهذه الخاصية تتسم بها مختلف مجالات التعمير غير قانوني بالمدينة وبغيرها من المدن.

2-4 ظروف سكنية غير ملائمة في بعض الأحيان

إن ضعف الإمكانيات المادية وقيام السكان في معظم الحالات بعملية التشييد بأنفسهم، وعدم خضوع الأبنية لرقابة تقنية أو إدارية، كل ذلك يجعل وضعية البنايات في الكثير من الأحيان في حالة سيئة، وتهدد حياة السكان. فإذا كانت هنالك مباني تتصف بتعدد مستوياتها، وتتميز بإتقانها وجودة بنائها ولا تختلف عن تلك المشيدة في الأماكن المرخصة والمجهزة، فإنه ورغم كل ذلك، توجد بالحي، مجموعة من الوحدات السكنية، في حالة يرثى لها. فالعديد منها أكلته الصدوع وتعرضت للانهيار في بعض الأحيان. ما يعني تعريض حياة السكان للخطر. فإذا كان بعض أصحاب هذه المباني يقومون بترقيع التصدعات عن طريق ملئها بنفسه بالأسمنت أو ما شابه ذلك، فإن البعض الآخر، لا يبالي لهذا الخطر المحدق بحياته، وذلك لكون المسكن القاطن به ليس في ملكه وبالتالي فإن المعني باستصلاحه هو المالك، وإما لكون عملية الاستصلاح تتطلب إمكانيات مالية مهمة لا يقدر على تحملها صاحب المسكن ما يعني ترك الأمر على ما هو عليه.

إلا أنه وما يثير الانتباه وجود مجموعة من المباني المهجورة تم التخلي عليها من طرف أصحابها، هذه المباني معرضة في أي وقت من الأوقات للانهيار، وإن كان أجزاء منها قد انهار. وبعض هذه المباني تقع في أماكن أهلة بالسكان وتشكل خطرا كبيرا على حياتهم (الصورة رقم 5).

الصورة رقم 5: الوضعية المتدهورة لإحدى البنايات السكنية المهجورة بحي درسة

وضعية جد متردية لهذا المبنى الذي تخلى عليه أصحابه !، وأصبح مأوى للعديد من مدمني المخدرات، وتبين الصورة أن أجزاء من هذا المبنى تعرض للانهيار وفي ذلك خطر كبير على المباني السكنية والسكان المجاورين للمبني (يقع هذا المبنى بمحاذاة مستشفى الأمراض العقلية). المصدر: عدسة شخصية ماي 2012.

2-5 المواد الصلبة هي السائدة في عملية البناء :

"تشير الإحدى التقارير التي نشرت في إطار مشروع إعادة الهيكلة درسة- سمسة سنة 1983 إلى أن 92 % من الدور السكنية المشيدة آنذاك بالحي، تم بناؤها بمواد صلبة . وتم تعليل ذلك ب:

- توفر مواد البناء بالمنطقة؛
- هبوب رياح شرقية باستمرار عل المدينة، مما دفع سكان الحي إلى بناء منازلهم بمواد صلبة تقاوم هذه الرياح؛
- وعورة السطح ..." (الشيخي (نور الدين)، 1988، ص 163).

إلا هذا التفسير يبدو غير مقنع بما فيه الكفاية، وإن كانت العوامل المذكورة سالفا، تساهم إلى حد كبير في تسهيل وتحفيز السكان على تشييد مساكنهم بهذه المواد. فمن المؤكد أن توفر المواد الصلبة بالمنطقة ليس هو الدافع الأساسي للبناء بالمواد الصلبة، حيت نجد أن معظم المساكن شيدت وتشيد بالأجور الأحمر المبتاع من مشاغل الأجور المنتشرة على ضفتي واد مرتيل (المحنش)، ويبدو أن العوامل الاجتماعية تتدخل لتفسير هذه المسألة، حيث نجد أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين الذين استقروا بالحي وفدوا من مناطق جبال الريف التي تتصف بقدم استقرار سكانها، ورسوخ التقاليد المعمارية بها، إلى ما تتصف به الجماعات المعنية بتآزر وتعاون، سواء على مستوى العمل الزراعي، أو الأشغال الجماعية وعمليات التشييد الفردية. ومن البديهي أن تحمل معها هذه الجماعات –إلى حد كبير – إلى المدينة تقاليدها وأعرافها (الشيخي (نور الدين)، 1988، ص 165). ويجب التأكيد على أن لأهمية التساقطات المطرية التي تستقبلها المنطقة وارتفاع نسبة الرطوبة أثر كبير في استعمال المواد الصلبة بدل غيرها في عملية البناء بالحي.

تنضاف إلى هذه العوامل السالفة الذكر (الطبيعية والاجتماعية) العوامل الاقتصادية الممثلة في الإمكانات المالية المهمة التي يتوفر عليها العديد من المهاجرين القاطنين بالحي، التي تجعلهم قادرين عل تشييد وبناء مساكنهم بهذه المواد رغم ارتفاع أثمانها.

2-6 شبكة طرقية متنوعة لكنها غير كافية

إذا كان المسكن يمثل أحد أهم المستلزمات الأساسية للعيش لدى مختلف الشرائح الاجتماعية في أي مجال كان، فإن شبكة الطرق لا تقل عليه أهمية، فعبر هذه الأخيرة تتم مختلف التفاعلات بين مختلف مكونات وعناصر المجال. إنها وسيلة للاتصال وربط الحي بين مختلف أجزاء ومكونات الجسم الحضري. إن توفر الحي على شبكة مهمة من الطرق، أتاح للسكان فرصة التنقل لتلبية رغباتهم الاقتصادية المتنوعة من أحياء أخرى، والاجتماعية كذلك بحكم الروابط الاجتماعية التي تجمعهم مع سكان الأحياء الأخرى. فإلى وقت قريب كان الحي يعاني من عزلة شبه تامة عن باقي الأجزاء المكونة للمدينة رغم قربه الجغرافي منها، وذلك بسبب عدم توفر الحي على طرق كافية تصله وتربطه بمختلف الأحياء من جهة، وكذا الحالة المتدهورة للمسالك والطرقات المحدودة التي كانت قائمة به من جهة ثانية. هذه الوضعية سوف تتحسن نسبيا بعد تنفيذ مشروع التنمية الحضرية درسة–سمسة، الذي من خلاله تم إنجاز واستصلاح مجموعة من الممرات والمحاور الطرقية الرئيسية، التي فتحت الحي أكثر على باقي الأحياء الأخرى المحيطة بها وعبرها على باقي المدينة.

ويمكن تقسيم طرق الحي من حيث وظيفتها و أهميتها إلى نوعين، وهي:

2-6-1 الطرق والشوارع الرئيسية

وهي معظم الطرق والشوارع التي تربط حي درسة بمركز المدينة ومختلف الأحياء والمناطق القريبة منه. أنجزت واستصلحت معظمها في إطار برنامج التنمية الحضرية درسة–سمسة. وقد ساهمت (أي الطرق) بشكل كبير في فك العزلة التي كان يعاني منها الحي. وتتكون من ستة محاور، هي:

شارع أبو بكر الصديق: أحد أهم الشوارع والطرق الرئيسية القديمة بالحي، وهو المنفذ الوحيد لسكان الحي قبيل تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الذي قام بإعادة إصلاحه. وهو الشارع المحاذي لشارع الزبير بن العوام، يفصل بين مستشفى الأمراض العقلية والمقبرة المسيحية؛ يتراوح عرض هذا الأخير ما بين 9 و15 متر حسب الأماكن بما فيها الأرصفة. يعتبر هذا المحور الطريقي حاليا، أحد العناصر الأساسية التي ساهمت في اندماج الحي مع باقي مكونات المدينة، كما أنه بات يشكل منفذا رئيسيا على مستوى المدينة، حيث من خلاله يتم الوصول إلى الأجزاء الشرقية من المدينة، خاصة في حالة الاختناق المروري الذي تعرفه المحاور الطرقية الرئيسية المتاخمة لمركز المدينة.

شارع عثمان بن عفان: تم شق جزء منه بعد تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة. يخترق وسط حي درسة، ويربط هذا الأخير بحي سمسة غربا، ينطلق من عند نهاية شارع أبو بكر الصديق وبداية شارع أحمد البقال، بمحاذاة المركز الصحي القصبة. استطاع هذا المحور بشكل كبير من دمج الحي مع الأجزاء الغربية من المدينة، كما لعب دورا كبيرا في اتساع نطاق التعمير في النوى الواقعة غرب الحي.

شارع الحزام الأخضر: يعتبر هذا المحور من بين أقدم الطرق إلى جانب شارع أبوبكر الصديق، تم استصلاحه ضمن نفس المشروع. يقع بمحاذاة خزان مياه درسة الأوسط ويفصل هذا الشارع المجال الغابي والمجالات المبنية، هذا الأخير كان من المتوقع أن يشكل حاجزا بين المجالات المبنية والمجال الغابي لدرسة. وذلك في إطار مشروع إعادة الهيكلة، ولكن عوائق كثيرة حالت دون إنجازه في المدة الزمنية المخصصة له، إلا أنه في إطار البرنامج المندمج للتنمية الاقتصادية والحضرية لمدينة تطوان (2014– 2018)، تم الشروع في إنجاز هذا المحور، الذي من شأنه أن يكون حاجزا للبناء العشوائي بالحي، ومحورا طريقيا رئيسا يربط شرق المدينة بغربها.

شارع أحمد البقال: ينطلق من نهاية شارع أبو بكر الصديق في اتجاه نواة البلبورين بأقصى شمال شرق حي درسة، كان لإنجاز هذا المحور دورا كبيرا في نمو نواة البلبورين واتساع نطاق التعمير بها من جهة، كما أنه ساهم في فك العزلة عن هذه النواة واندماجها مع باقي مكونات المدينة.

شارع الريحان: استصلح في إطار نفس المشروع بعدما كان مهجورا، يفصل بين المقبرتين الإسلامية واليهودية. يربط الحي بالأحياء الشرقية خاصة حي الطويلع والزيانة وغيرها.

شارع عمر بن عبد العزيز: يأخذ انطلاقته من منتصف شارع عثمان بن عفان ويربط حي درسة بحي سيدي طلحة وحي مالقة.

هذه الطرق وغيرها، استطاعت أن تربط الحي بمجموعة من الأحياء الأخرى للمدينة، وأن تفك العزلة التي كانت قائمة من قبل. وعبر هذه المحاور تمكنت سيارات الأجرة وحافلات النقل الحضري وبعض آليات جمع القمامة وغيرها من وسائل النقل من اختراق الحي. إلا أنه ورغم كل ذلك، فإن شبكة الطرق، تظل في شكلها الحالي غير كافية ولا ترقى

لمستوى حاجيات السكان، كون معظمها يخترق مجالات المبنية تتميز بضيق عروضها (شارع عثمان بن عفان مثلا يتراوح عرضه مابين 8 و10 أمتار)، وانحدارها الشديد في بعض الأحيان (عثمان بن عفان)، وتدهورها وعدم جودتها في أحيانا أخرى (كما هو الحال جزء من شارع محمد البقال وجزء من شارع عثمان بن عفان). ناهيك عن كون العديد من النوى السكنية لازالت بعيدة كل البعد عن هذه الطرق، ويتم الوصول إليها عبر مجموعة من الممرات والأزقة الضيقة والمليئة بالدرج.

2-6-2 طرق وممرات ثانوية متدهورة في غالب الأحيان

يتعلق الأمر بمختلف الممرات والأزقة التي تربط الأجزاء الداخلية للحي بشوارعه الرئيسية، لا يمكن تعدادها أو حصرها، فهي تشبه من حيث هندستها وتصميمها تلك الممرات والدروب التي تتواجد بالمدينة العتيقة لتطوان. تتميز بتداخلها وتشابكها الشديدين، تسمح بالكاد بمرور الأشخاص وبعض الدواب التي يستعين بها السكان للإيصال أغراضهم وحاجياتهم، مثل السلع والبضائع للأصحاب المحلات المهنية، مواد البناء للأسر التي تقوم بعملية البناء .... ومعظم هذه الممرات مجهزة بالدرج لشدة الانحدارات التي تتميز بها طبوغرافية المجال المدروس. اللهم إذا استثنينا بعض الممرات التي تسمح بمرور بعض العربات الصغيرة والدراجات النارية...، كشارع سعد بن أبي الوقاص (الممر المحاذي للمقبرة المسيحية من جهة الشمال)، وزنقة الصنوبر (الذي يأخذ انطلاقته من منتصف شارع عثمان بن عفان عند بدية شارع عمر بن عبد العزيز) وغيرها من الأزقة والممرات القليلة والنادرة بالمقارنة مع تلك التي تتوفر على الدرج. إلا أن وضعية هذه الممرات متدهورة في معظم الأحيان. فالعديد منها لازالت لم تستفيد من عمليات إعدادها وتجهيزها، والبعض الآخر يشكو من تدهور وضعيته.

2-7 تحسن كبير في وضعية المرافق العمومية بحي درسة

يقصد بالتجهيزات العمومية مختلف الوسائل التي تعمل على إيصالها الدولة أو الجماعات المحلية للتجمعات السكنية، وتدخل فيها شبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء وتطهير السائل وغيرها، هذه التجهيزات كانت تتميز إلى عهد قريب بانعدامها وغيابها بشكل مطلق. فبالنسبة لشبكة المياه المستعملة على سبيل المثال، كانت مرتبطة بشبكة جماعية لواد الحار. تتكون هذه الشبكة. من قنوات ذات قطر ضيق (لا يتعدى 20 cm في الغالب) يتم وضعها بشكل مكشوف تقريبا، وفضلا على أن هذه القنوات لم تكن لتقوم بوظيفتها بالشكل المناسب. فإنها ظلت وبشكل دائم، عرضة للانفجار والتلف حيث تفجرها مياه الأمطار أو يدمرها مرور السيارات أو العربات في الأزقة والطرق الرئيسة. ونفس الشيء كان ينطبق كذلك على شبكة المياه الصالحة للشرب حيث نجد أن أغلبية المساكن كانت لا تتوفر على قنوات للإيصال هذه الأخيرة وهذا الأمر مازال قائما في العديد من نوى الحي حيث نجد أن العديد من الأسر لم يتم ربطها بعد بقنوات إيصال الماء، خاصة تلك المساكن التي ظهرت عقب تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة درسة سمسة، وهنا نتكلم عن الأجزاء الشمالية الشرقية للحي (نواة البربورين) والأجزاء الشمالية للحي المحاذية لغابة درسة. الشيء الذي يدفع هذه الأسر إلى التوجه نحو السقايات العمومية المتواجدة بالحي من أجل التزود بهذه المادة الأساسية. فرغم المشاريع العديدة التي جاء بها مشروع في هذا الصدد من قبيل مد الأسر بهذه التجهيزات وربط المساكن بقنوات تصريف المياه المستعملة وغيرها

من المشاريع والأشغال، فإن الحي مازال يعرف خصاصا كبيرا في هذه العناصر الثلاث خاصة فيما يتعلق بتزود بعض النوى شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة الكهرباء، وهذا الخصاص يتم التغلب عليه من طرف السكان إما عن طريق التعاون فيما بينهم بمد الأسر التي تتوفر على الكهرباء والماء للأسر التي لا تتوفر عليها، وإما باللجوء نحو السقايات العمومية المتواجدة بالحي.

خلاصة:

تبين لنا انطلاقا من متضمن هذا المقال، أن التعمير الذاتي بمدينة تطوان أصبح أهم مكون مجالي يستقطب الوافدين على المدينة (تراجع وظيفة الاستقبال والإسكان على مستوى المدينة العتيقة بشكل أساسي)، الشيء الذي مكنه من أن يلعب دورا مهما على مستوى الاستقبال والايواء؛ بل إن العديد من الأحياء غير القانونية اندمجت مع المدينة وأصبحت مناطق جذب للسكان والأنشطة، ويعتبر حي درسة أهم هذه الأحياء.

ومن جانب آخر، تأكد لنا أن الحي المدروس، يعتبر مجالا ديناميا، عرف ويعرف تحولات مجالية منذ بداية نشأة المدينة، فإذا كانت نشأة التعمير به تمّت وفق مجموعة من المراحل، كل مرحلة تميزت بخصوصياتها، الشيء الذي انعكس على هيكلته ونمطه العمراني المتصف بالعشوائية، فإنّه كذلك عرف استقرار كثافة سكانية عالية ظلت تعاني من قلة التجهيزات الأساسية (مدارس، مستوصفات...) إلى سنين عديدة، إلى حين الشروع في تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الذي عمل على إنجاز مجموعة من المشاريع، مكنت ساكنة هذا المجال من ظهور مجموعة من التجهيزات والمرافق الأساسية، التي تهدف إلى تحسين وضعية سكان حي درسة. وكانت من أبرز المشاريع التي أنجزت في إطار المشروع والتي كانت لها وقع إيجابي على هذا المجال وساكنته، إحداث وإصلاح شبكة مهمة من الطرق الرئيسية التي ستساهم في خلق دينامية اقتصادية جديدة بهذا الأخير وستمكنه من ظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه.

لائحة المراجع:

1الشيخي (نور الدين)، 1988، "ظاهرة التعمير الذاتي بمدينة تطوان، "رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس. الرباط – المغرب.

2 – أزكّاغ (عبد الطيف) 2002، "سياسة إعادة هيكلة مجالات التعمير غير القانوني بالمغرب: مشروع التنمية الحضرية درسة – سمسة بتطوان، نموذجا" ص 123– 169. في"التمدن والتعمير بجبال الريف"، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة عبد المالك السعدي . تطوان المغرب.

3– الشيخي (نورالدين) 1994، "التوافد السكاني و النمو الحضري بمدينة تطوان"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، العدد 7.

4 – الناوي (أحمد)، "التوسع الحضري وأنشطة السكان بمرتيل"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، العدد 5، صفحات: 143–163.

5- أبو الهيجاء (أحمد حسين) 2001 "نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، الأردن : حالة دراسية"، كلية الهندسة الجامعة الإسلامية – غزة مجلة الجامعة الإسلامية المجلد التاسع – العدد الأول، ص9 -58. .

6 – العلوي(جميلة) 2007 "واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة نموذجا" بحث لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع تخصص حضري. جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر.

7 – الصديق (الحطاب)2007 "محاربة السكن غير اللائق كرهان من رهانات التنمية المحلية بتطوان"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة – المغرب. ص 384.

urbanisation clandestine , la forme de 'L"AZOUGAGH (A), 1999, croissance urbaine périphérique dominante a Tétouan , un phénomène récent en pleine extension"N 9 , revu de la faculté de lettres de Tétouan, .

التدبير الترابي للمدينة المغربية على ضوء سياسة المدينة
-حالة مقاطعة سيدي مومن بالدار البيضاء-

ياسين أوصار جامعة القاضي عياض – المغرب

The management of the Moroccan city in the light of the city's policy- Case of the Sidi Moumen district in Casablanca-

ملخص:

تتطلب المدينة المغربية لأجل تجاوز أزماتها المتعددة،وضع تصور شمولي استراتيجي،أي الخروج من نطاق سياسات محدودة لاتمس بنية المدينة في العمق إلى سياسات عمومية أكثر شمولية وتدبير أكثر عقلانية.وبذلك فأن الهدف من هذا المقال سيتجه إلى تحديد الخلفيات المتحكمة في السياسة الترابية بمدينة الدار البيضاء وأبعادها التدبيرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع تدبير مدينة الدار البيضاء من خلال مقاطعة سيدي مومن، وللإجابة عنها اعتمدت هذه الدراسة في شتى مراحلها على مجموعة من المراجع النظرية والرسمية والكمية؛ لبناء المادة العلمية، واستندت في تناولها للموضوع وعلاقتها بالتدبير الترابي على المنهج الجدلي والمقاربة النقدية، وذلك لربط الموضوع بسياقه العام وتحليل واقع السياسة الترابية ورهانات التدبير الترابي بمدينة الدار البيضاء من خلال مقاطعة سيدي مومن.

الكلمات المفتاحية: سياسة المدينة ؛ التنمية الترابية ؛ العجز الحضري؛ إعادة الإسكان.

Abstract:

The Moroccan cities require, in order to overcome their multiple crises, to develop a comprehensive strategic vision, That is to say, out of the scope of limited policies do not touch the cities' structure in depth to more comprehensive public policies and more rational management, Thus, the aim of this article is to identify the dominant backgrounds in the territorial policy of Casablanca and its administrative dimensions: politically, economically and socially by answering the following problem: What is the reality of the management of the city of Casablanca through the province of Sidi Moumen? In order to answer this question, this study was adopted in various stages on a set of theoretical, formal and quantitative references to build the scientific material, it was based on dealing with the topic and its relation to the land-based approach to the dialectical approach and the monetary approach, in order to relate the topic to its general context and to analyze the reality of the territorial policy in the urban marginal

areas and forms and measures of urban management in Casablanca through the case of Sidi Moumen province..

Keywords: City policy; urban development; urban deficits; re-housing.

مقدمة:

واكب التطور السريع لساكنة الدار البيضاء والامتداد الكبير لمجالها الحضري، تعدد في التقطيعات الترابية منذ المرحلة الاستعمارية؛ وقد شهدت الدار البيضاء والمجال التابع لها تقطيعات متتالية ومتعددة أكثر من أي مجال وطني آخر خلال مرحلة الاستقلال بفعل أهمية المدينة واكتظاظها السكاني(امدافعي محمد، 2002، ص24)، وفي إطار هذه الديناميكية ظهر جليا أن المدينة تحتاج لفعل جديد مجدد للاستجابة لحاجيات ومطالب جديدة تطرحها تحولات المدينة البيضاوية فرضت عليها الإسراع في التحديث للاستجابة لمتطلبات العولمة الجديدة وانعكاساتها على المجتمع، فكان البحث عن الانسجام والعقلنة في التدبير مطلبا جوهريا في هذه العملية الإصلاحية التي عرفتها المدينة والتي أثرت بلا شك على مكونات المجال والمجتمع البيضاوي. نظريا، يمكن القول أن المجال والاقتصاد والمجتمع يعرف تغييرات وتحولات؛ فكان لابد إداريا وسياسيا أن تواكب هذه التحولات بإدخال إصلاحات وتدابير مسايرة قادرة على تحقيق رهانات الألفية الثالثة بالنسبة للساكنة الحضرية؛ وفي خضم هذه التحولات تعتبر مقاطعة سيدي مومن التابعة ترابيا لجماعة الدارالبيضاء، من النماذج المجالية التي يمكن أن تحظى بالدراسة في الجغرافية الحضرية لعدة اعتبارات منها:

-تاريخها العمراني الذي ارتبط بتطور علاقات السلطة والمجال بمدينة الدار البيضاء؛

-الخصائص السكانية المميزة لهذه المقاطعة؛

-موقعها في العلاقات الوظيفية داخل النسيج الحضري.

ولعل في هذه الاعتبارات ما يجعل تدبير هذا المجال – مقاطعة سيدي مومن – يخضع للطابع الاجتماعي من خلال رؤية مندمجة للتنمية تتأسس على محاربة الفقر والهشاشة، وتحديد القطاعات التي تكتسي أولوية للتدخل من حيث التجديد، التأهيل وإعادة الهيكلة والتجهيز مع الأخذ بعين الاعتبار الأصعدة الثلاث: المدينة وقلب المدينة والحي؛ لكن بدون سياسة متجانسة لا يمكن للمشاريع المتعلقة بها أن تتقدم. ومن تم فإن الإشكالية التي يحاول البحث الإجابة عنها تتمحور حول السؤال التالي: هل مكن التدبير الحضري المعمول به في إطار سياسة المدينة بمدينة الدار البيضاء من تحقيق التوازنات المجالية والاجتماعية من خلال نموذج مقاطعة سيدي مومن؟وهذا السؤال المركزي يمكن تفكيكه إلى سؤالين : ما هي الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لساكنة مقاطعة سيدي مومن؟ وما هي آليات التدبير المعتمدة في هذا النطاق المجالي من مدينة الدار البيضاء وما هي نتائجها؟

1- أهداف البحث

تكمن أهداف هذه الدراسة البحثية في وصف وتحليل التدبير الترابي بمقاطعة سيدي مومن بالدار البيضاء، ذلك أن هذا المجال قد عرف حراكا اجتماعيا هدد السلطة وشرعية وجودها، حيث التمايز المجالي، بالإضافة إلى ضعف التدبير الذي

تتخبط فيه المؤسسة الجماعية واستمرار وصاية وزارة الداخلية وضعف التنسيق مما يضعف مستوى التنمية بهذه المجالات.فهذا البحث يشكل مناسبة لتسليط الضوء على هفوات التدبير الترابي ودعوة أكاديمية لتغيير أنماط التحكم في تسيير المجالات غير المحظوظة في المدن.

2-فرضيات البحث

ولتحقيق هذا الهدف وضعت هذه الدراسة البحثية فرضيتين رئيسيتين يتم على ضوئهما مناقشة التدبير الترابي بمقاطعة سيدي مومن من جماعة الدار البيضاء والإجابة على الإشكالية التي تطرحها وهي:

1- أن مقاطعة سيدي مومن عرفت نموا عشوائيا منذ الاحتلال الفرنسي لمدينة الدار البيضاء ولم تؤخذ في اهتمام السلطة إلا بعد تفاقم أزمة السكن وتنامي الاحتقان الاجتماعي.

2- أن التصور الجديد للتدبير الترابي في إطار سياسة المدينة بمقاطعة سيدي مومن تسود فيه بجلاء أنظمة غير متجانسة تعتمد مقاربات متفرقة قصد الاستجابة لرهانات التمدين السريع وتحسين نمط عيش الساكنة الحضرية ويمكن قراءة هذا الوضع من خلال المشاريع المبرمجة في المقاطعة.

3- منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة البحثية في جميع مراحلها على مجموعة من المراجع النظرية، حيث تفرض طبيعة الموضوع الاستناد إلى المراجع العامة والخاصة التي تطرقت للموضوع بالإضافة إلى التقارير الإدارية، كما شكلت الإحصاءات الرسمية مصدرا للمعلومات لبناء المادة العلمية، ونظرا لطبيعة البحث الجغرافي فقد استند البحث في تناوله للموضوع في إطار العلاقة بين التدخل العمومي في المجال –السياسة الترابية- والسكان على المنهج الجدلي والمقاربة النقدية، وذلك لربط الموضوع بسياقه العام وتحليل واقع السياسة الترابية بالمجالات الهامشية لفهم الغاية من إعادة التشكيل بمقاطعة سيدي مومن في مدينة الدار البيضاء، هذا بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي عندما يتعلق الأمر بمعاينة الظواهر ووصفها وفهمه4- سياسة المدينة في المغرب: منظور جديد في تدبير المجال الحضري بإرث استعماري إن الحديث عن "سياسة المدينة على الطريقة المغربية لا يتعلق بأخذ مشروع تم الانتهاء منه على أرض الواقع، فسياسة المدينة التي تمت مناقشتها منذ إعداد الاجتماع الوطني للسلطات المحلية في دجنبر 2006، في طور التجسيد مع حكومة 2011 التي تم تشكيلها بعد تبني دستور جديد خلال السنة نفسها، وبالتالي فإن المشروع الذي تم إنشاؤه إلى حيز الوجود كان جزءا من التغييرات السياسية التي أعقبت الحركات المعروفة باسم "الربيع العربي"، وأن الوثائق التي كانت أساس هذا العمل هي في الأساس انعكاس في إطار التشاور الذي تم بين أبريل ويونيو 2012 تحت رعاية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، فضلا عن نتائج الاجتماعات الوطنية التي عقدت بين سنتي 2006 و 2008، والتي ركزت على التنمية الحضرية باعتبارها كمحرك لمقاربة الاختلال الوظيفي في المناطق الحضرية، ومن المهم التأكيد على أن التفكير في سياسة المدينة بدأت مع حكومة العدالة والتنمية منذ التحضير لاجتماع الجماعات المحلية في أكادير في عام 2006 واتخذت منعطفا مع المنتدى الوطني حول التنمية الحضرية سنة 2008، فالمخطط الوطني للتنمية الحضرية والمخطط الجماعي للتنمية والميثاق الجماعي لسنة 2008، لم يوفروا البدائل المنشودة في إدارة الاختلالات الحضرية، وتلك الاجتماعات أنتجت في الواقع تشخيصات

وتوصيات تسلط الضوء على الحاجة إلى التقارب والترابط بين السياسات العامة للتنمية الحضرية الشاملة والإستراتيجية، وهذا يظهر من حيث المبدأ أن سياسة المدينة طريقة أخرى لمعالجة الاختلالات الوظيفية في المناطق الحضرية والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب من عقد من الزمن، فأصبح من الممكن تصوره في الماضي في سياق تغيير سياسي مثل ذلك الذي ينقله الدستور الجديد ومدفوع بالتغيير(Chouiki Mustapha ; 2012 ; p79).

فالكثير من الناس لا يترددون في إنكار وجود أي سياسة حضرية بالمغرب، وبالفعل فإن عدم الوضوح في هذا المجال يفتح الطريق أمام القراءات التي تتراوح بين الحرمان من أي سياسة حضرية إلى الاعتراف بسياسة أكثر أو أقل جدة، ومع ذلك يجب أن نعترف بأنه يمكن أن يكون هناك ظاهرة حضرية خارج رؤية سياسية، لكن دائما ما ارتبط ذلك مع السلطة كإعراب عن القوة، فالمدينة هي منتج وانعكاس وأداة للسياسة، فالمدينة لا تنشأ من لاشيء وليست تعبيرا عن أي فوضى أو ارتجال حر للأفراد، فتاريخ المدينة المغربية يعكس توجهات ومحتوى معين في السياسة الحضرية من قبل كل سلطة تشارك في ظاهرة حضرية، بالإضافة إلى ذلك يكشف المسار الحضري لأي بلد أن السياسة الحضرية لا تحل أبدا من خلال سياسات قطاعية أخرى، بل هو مفترق الطرق لجميع سياسات أي بلد(ChouikiMustapha ; 2017 ; p73).

من حيث المبدأ، هدف السياسة الحضرية هو الجودة، وذلك لا يكون دون الربط بحكامة التدبير، ذلك أن العجز الذي تفرزه الإدارة الحضرية لا يترك مجالا كبيرا للجودة الحضرية، ومن ثم فإن هذا الارتباط هو وسيلة لتقييم معنى السياسة الحضرية السارية وانتماؤها إلى النوعية الحضرية المهيمنة(التحديات التي تواجهها المدينة)، مما سيطرح السياسة الحضرية من حيث التغيير، ومراجع التخطيط الحضري والنموذج الحضري، فيصبح البحث عن النموذج مسالة أساسية في السياسة الحضرية التي تستند في بنائها على الظرفيات، غير أن الإرث الاستعمار ليس أقل شأنا في بناء النموذج، فتحجر النظام الاستعماري حاضر على جميع المستويات من الضوابط التي تدبر إنتاج المجال الحضري إلى أشكال التدخل العمومي بما في ذلك أدوات التخطيط الحضري المعمول بها، حيث يتم نقل مستمر لأفكار ومبادئ التعمير الذي كان معمولا به في فترة الحماية)(Chouiki Mustapha ; 2011 ; p119.

5- مقاطعة سيدي مومن بالدار البيضاء: أهمية ديمغرافية واقتصادية في النسيج الحضري للدار البيضاء

مما لاشك فيه أن النمو الديمغرافي بمدينة الدار البيضاء قد عرف تحولات هامة ارتبطت بالقرارات الإدارية للسلطة، والتي تتغى التنمية، ولذلك شكلت المسألة السكانية هاجسا أساسيا يستجيب لمنهجية تقوم على مشروعية التنمية، ويجعل المشروع الحضري ككيان متكامل الأبعاد تشارك فيه كل المجالات المكونة للتراب المديني للدار البيضاء، كل حسب المكانة التي ورثها عن الفترة الاستعمارية، ولذلك جاءت توجهات التخطيط الحضري في المجال الهامشي لمقاطعات الجنوب الشرقي ذات ارتباط بوضعيته الوظيفية المتصلة بالمنطقة الصناعية، وهذه الوظيفية جعلت الحاجة إلى اليد العاملة مسألة ضرورية لا يمكن ضمانها إلا عبر ترحيل ساكنة المركز وإعادة إسكانها في شقق بحي الولاء والتي تكلفت بها شركة التشارك، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العمليات التي ميزت هذا المجال. إن التحليل الديمغرافي لا ينفصل إطلاقا عن السياسة الترابية بمجال الدار البيضاء لإصباغ المشروعية على التدخلات العمومية، مما يسمح بتحديد

الخصائص العمرانية للمنطقة، ويبرر أساسيات وميكانيزمات هذا التدخل حسب الأهمية التي يحظى بها كل مجال من مجالات التراب الخاص بمدينة الدار البيضاء، وبالتالي التشكيل المجالي طبقا للمعطى الديمغرافي،فعند تتبع النمو السكاني بمدينة الدار البيضاء نجد أن المجال البيضاوي يمكن تقسيمه إلى: * قطاع غربي: سجل نموا سكانيا تراوح بين 0,7 % و3,1 % خلال الفترة الإحصائية 2004 وحافظ على مكانته خلال الفترة الإحصائية الأخيرة رغم تراجع مساهمته إلى ما بين 2,1 % و4,5 % ويضم هذا القطاع مقاطعتي الحي الحسني وعين الشق.

* قطاع جنوب شرقي: وهو القطاع الذي يضم مقاطعة سيدي مومن، فرغم تراجع نسبة النمو السكاني بين الفترتين الإحصائيتين من المجال النسبي للنمو [3,1%-7,6%] إلى المجال النسبي للنمو [2,1 %-4,5 %] .

* القطاع الأوسط والشرقي: فقد سجل استمرارا في تراجع نسبة النمو الديمغرافي خلال الفترتين الإحصائيتين.

هذا التصنيف السكاني المجالي لا يعني أن القطاعين الغربي والجنوبي الشرقي قد عرفا تراجعا في الأهمية الديمغرافية بقدر ما تزايدت أهميتهما الديمغرافية و يظهر ذلك من الحجم السكاني لهذين القطاعين في الخريطة الديمغرافية للدار البيضاء(الجدول رقم 1)، وفي الهيكلة المجالية للمدينة حسب الوزن الديمغرافي، إذ انتقلت المقاطعة الحضرية لسيدي مومن من الوزن الديمغرافي أقل من 0,13% سنة 1994 إلى أكبر وزن ديمغرافي للمدينة إذ سجلت نسبة تقدر بأكثر من 5,75% سنة 2014 لتشكل المقاطعة إلى جانب مقاطعة عين الشق ومقاطعة الحي الحسني ثالوث الاستقطاب السكاني بمدينة الدار البيضاء، هذا الثالوث المجالي يأوي أكثر من نصف ساكنة المدينة كما يظهر ذلك

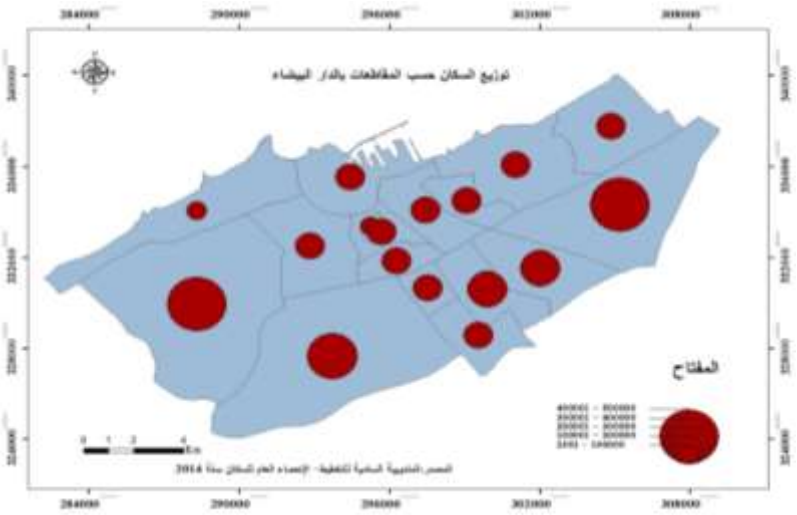

من خلال الخريطةوالجدول التاليين: الخريطة رقم 1

الجدول رقم 1: الحجم السكاني لمقاطعة سيدي مومن ضمن أهم مقاطعات الجنوب البيضاوي

المقاطعة	عدد السكان					
	1994	%	2004	%	2014	%
سيدي مومن	134697	12,04	288677	16,65	452 863	19,26
الحي الحسني	235134	21,03	323277	18,65	467 880	19,9
عين الشق	188118	16,82	253496	14,62	377744	16,07
المجموع	557949	49,91	865450	49,94	1 298 487	55,24
المجموع الكلي	1117892	100	1732904	100	2 350 543	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط: إحصاءات 1994، 2004، 2014

يظهر من خلال الخريطة (1) والجدول(1) ، حجم الكتلة الديمغرافية التي يمثلها الثالوث المجالي لمقاطعات سيدي مومن – الحي الحسني-عين الشق في مجال الدار البيضاء، وهذه المكانة الديمغرافية إنما تعبر عن استراتيجية الدولة المجالية على المستوى السكاني ذات الأبعاد الرأسمالية والتي يمكن تصنيفها في المحاور الكبرى التالية:

1- بعد التضامن المجالي في حل المسألة السكانية: ذلك أن هذه المجالات شكلت القطاعات القادرة على حل أزمة المركز الديمغرافية وذلك بتوجيه كتلة سكانية نحو مقاطعة الحي الحسني ونحو مقاطعة سيدي مومن من خلال عملية إعادة الإسكان بالنسيم وعملية التشارك

2- بعد التضامن العقاري: ذلك أن هذه المقاطعات كانت تتوفر على رصيد عقاري قادر على استيعاب توافدات سكانية من المجالات المجاورة وكجدار أمني يضمن للمركز أهميته التي يتمتع بها في المجال البيضاوي.

3- بعد الدمج والاندماج الحضري في الحياة البيضاوية: من خلال من إعادة تقسيم تراب المقاطعات حتى تساهم هذه المجالات بأدوار مهمة في إعادة ترتيب التوجهات المرسومة للمدينة والتي تحكمت فيها الهواجس الأمنية و الطابع الاستعجالي .

هذه الخصائص الديمغرافية لمقاطعات الجنوب الشرقي من الدار البيضاء تحدد الظروفالموضوعية التي تتحرك نحو تسارع التحولات الاقتصادية، فعلى هذا المستوى الأخير تظهر هذهالمقاطعات على الشكل التالي:

الجدول رقم 2: نسبة النشاط بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

المقاطعة	الذكور	الإناث	المجموع
عين الشق	84,1	32,1	61,8
سباتة	71,5	38,7	55,2
سيدي عثمان	84,7	28,6	57,4
مولاي رشيد	71,4	27,9	48,2
سيدي مومن	83,6	20,2	52,4
الحي الحسني	71,1	31,4	51
سيدي البرنوصي	51,9	31,8	41,3

Source RGPH 2014 : Echantillon de papiers ménagers

يظهر من خلال الجدول رقم(2) أن نسبة النشاط مرتفعة لدى الذكور مقارنة مع الإناث مما أثر على النسبة العامة في هذه المجالات الترابية التي تمثل خزانا لليد العاملة، ورغم ذلك فإن نسبة النشاط مرتفعة مقارنة مع النسبة العامة في المجال الحضري للمدينة ككل التي لا تتعدى 44%، باستثناء مقاطعة سيدي البرنوصي التي تقل عن المعدل العام لمدينة الدار البيضاء، ومن جهة أخرى فإن المجالات الجنوبية الشرقية تطرح مشكل البطالة كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نسبة البطالة بمقاطعات الجنوب من الدار البيضاء

المقاطعة	الذكور(%)	الإناث (%)	المجموع (%)
عين الشق	10,5	22,1	13,1
سباتة	20,3	27,8	22,9
سيدي عثمان	9,4	20	12
مولاي رشيد	15,3	29,1	19,5
سيدي مومن	12	22,4	14
الحي الحسني	11,7	13,6	12,3
سيدي البرنوصي	24,7	12,5	19,8

Source RGPH 2014

يبين الجدول أعلاه أن نسبة البطالة مرتفعة بمقاطعات الجنوب والشرق من الدار البيضاء إذ تتجاوز المعدل المسجل في المجال الحضري للمدينة والذي يقدر ب 10,6 %، هذه النسب الخاصة بالبطالة والنشاط تعكس في حقيقة الأمر وضعية المشتغلين من أرباب الأسر، والوظيفة المخصصة لكل مجال من مدينة الدار البيضاء، والجدول التالي يبين الوضعية المهنية للمشتغلين بمقاطعات الجنوب والشرق:

الجدول رقم 4: الوضعية داخل المهنة بمقاطعات الجنوب بالدار البيضاء(%)

الوضعية داخل المهنة	عين الشق	سباتة	سيدي عثمان	مولاي رشيد	سيدي مومن	الحي الحسني	سيدي البرنوصي	المعدل النسبي
مستخدم (أقل من 5 عمال)	0,00	2,90	1,00	3,00	3,00	3,00	3,50	2,34
مستخدم (5 عمال وأكثر)	0,00	1,40	0,30	0	1,50	1,50	5,20	1,41
مستقل	45,9	13,0	33,9	21,0	19,3	19,3	6,6	22,71
أجير قطاع عام	1,00	5,80	0,30	2,70	17,30	17,30	19,70	9,16
أجير قطاع خاص	52,1	67,6	55,5	56,7	57,9	57,9	62,4	58,59
مساعد عائلة	0,00	4,80	2,40	5,20	0,00	0,00	2,60	2,14
متعلم	0,30	2,40	5,50	0,30	0,00	0,00	0,00	1,21
شريك	0,70	1,90	1,00	5,50	0,50	0,50	0,00	1,44
آخر	0,00	0,00	0,00	1,00	0,50	0,50	0,00	0,29
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

Source RGPH 2014 : Echantillon de papiers ménagers

يظهر من خلال الجدول أهمية أجراء القطاع الخاص و المستقلين مما يحيل على الوظيفة المخصصة لمقاطعات الجنوب و الشرق من الدار البيضاء، فهذه المجالات مخصصة أولا من حيث توجه التعمير لاستقطاب الوحدات الصناعية التي تشكل موروثا استعماريا في التخطيط الحضري، وثانيا كمجالات لاستقطاب تيارات السكان المرحلين في إطار عمليات التجديد الحضري أو القضاء على السكن الصفيحي، وثالثا لأنه في فترة من تاريخ التعمير بالبيضاء كانت تشكل احتياطا عقاريا لتنفيذ العمليات العمرانية الكبرى، كعملية التشارك بسيدي مومن أو عملية النسيم بليساسفة التابعة لمقاطعة الحي الحسني، فكانت هيكلة المجال بهذه المقاطعات تطغى عليها الفئات المعوزة والعاملة في المصانع أو المستقلة.

6- خلفيات وأدوار التدبير الحضري بمقاطعة سيدي مومن على ضوء سياسة المدينة

6 -1- الخلفيات المتحكمة في تدبير مقاطعة سيدي مومن على ضوء سياسة المدينة

بعد الاستقلال السياسي للبلاد سنة 1956، وجدت الدار البيضاء نفسها محاصرة بحزام هامشي من السكن الاقتصادي والاجتماعي، ولازالت الظاهرة متوالية، وتعتبر مقاطعة سيدي مومن من بين هذه المجالات، فقد شكل الجنوب البيضاوي فضاء لتنفيذ سياسة السكن الاجتماعي منذ 1953 -1956 ومع بداية 1984 حيث فضلت السلطة ولازالت تفضل تمديد السكن الاجتماع، فجميع الأحياء بهذه المجالات تشكلت تقريبا من إعادة الإسكان وبالقرب من الأحياء الفقيرة(Rachik Abderrahmane ; 2002 ; P 100) ، وباعتبار مقاطعة سيدي مومن من المجالات التي تشكل من هذا الحزام الاجتماعي ، إذ يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين من مراحل تطور التعمير في مقاطعة سيدي

مومن(الخريطة 2) قد طبعتا سماتها العامة وجعلتها تتصف بمظاهر الهشاشة واكتساح السكن غير اللائق خاصة الصفيحي لمجال المقاطعة:

* **المرحلة الأولى**: التي ميزت الفترة الاستعمارية حيث عرفت استقرار القبائل القريبة من الدار البيضاء في مجال المقاطعة فتكونت بذلك أحزمة صفيحية على رأسها دواوير أهل الغلام، امزاب، الرحامنة، طوما، زرابة، و دوار أولاد الغالية وغيرها بسيدي مومن القديم(مونوغرافية مقاطعة سيدي مومن 2017).

المرحلة الثانية: التي ميزت مرحلة الاستقلال، اهتمت السلطة المختصة في هذه المرحلة بمشاريع السكن الاجتماعي وإحداث الوحدات الصناعية فظهرت مجموعة من التجزئات السكنية منها حي الدوما، حي الركبوت، حي الهدى، حي جوهرة، حي الرحماني، وغيرها من الأحياء الخاضعة لقانون البناء والتعمير بما في ذلك المشروع الاجتماعي " التشارك"(حي الولاء حاليا) لإسكان سكان "كاريان ابن مسيك" و"المدينة القديمة" إلى جانب العديد من المشاريع السكنية المبرمجة في إطار برنامج 200000 سكن[1] ومشروعي السلام 1 و2 اللذين أحدثا لإسكان دوار السكويلة ودوار طوما والرحامنة وهذه الدواوير هي من الأحياء الصفيحية.

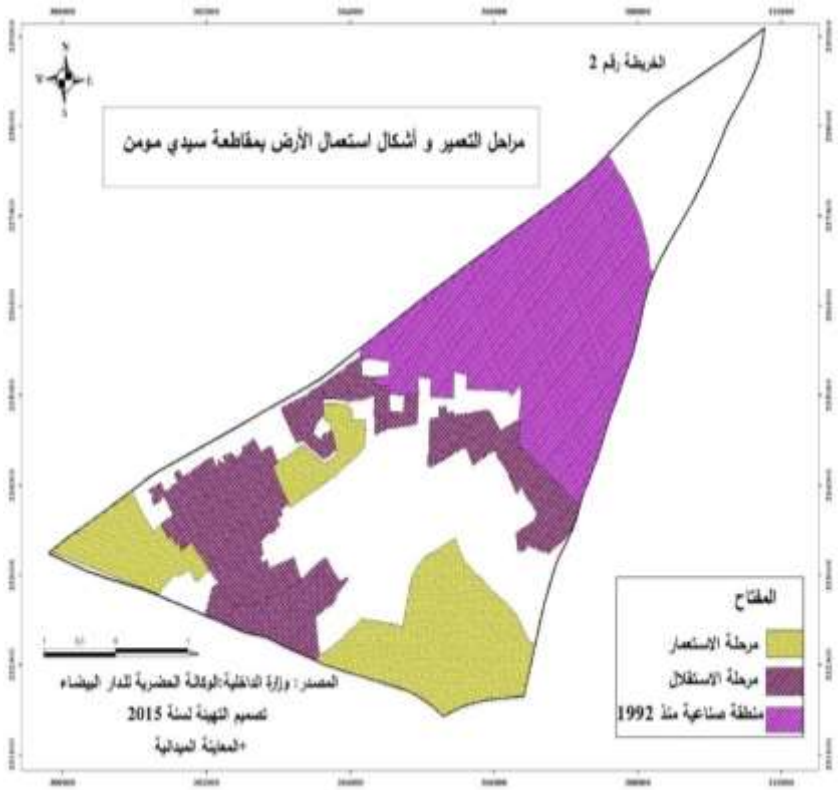

يظهر من خلال هذه المقاربة التاريخية لتطور التعمير بمقاطعة سيدي مومن، أن المجال قد نما بطريقتين تارة عشوائيا وتارة أخرى منظما، وقد تحكمت في كلتا المرحلتين الظروف المحلية الخاصة بالمدينة، فإذا كانت المرحلة الأولى من التعمير قد تحكمت فيها شروط الاستعمار القائمة على إقصاء الساكنة المغربية وفصلها عن الساكنة الأوربية في إطار المخطط الثقافي للمهندس الاستعماري " هنري بروست H.Prost" فإن مرحلة الاستقلال تحكمت فيها خلفيات أخرى ولعبت فيها المقاطعة أدوارا أخرى تجلت في كون المقاطعة كانت بمثابة صمام أمان ومجال منفذ لحل أزمة المجالات الأخرى المركزية

والشبه مركزية ويظهر ذلك من خلال "تتبع كرونولوجيا التقسيم الإداري للدار البيضاء عبر ثلاث مراحل"(مونوغرافية مقاطعة سيدي مومن 2017)، حيث كانت في كل مرحلة تخضع لنفوذ عمالة معينة مجاورة تتقاذفها السلطة ضمن استراتيجية الاستيعاب المتضامن للمجال، بكلفة مجالية أفقدتها مساحات شاسعة لفائدة ساكنة من غير ساكنتها الأصلية، بالإضافة إلى مشاكل إجتماعية متنوعة، ساهمت بشكل كبير في صبغ هذا المجال بمظاهر الهشاشة، وكرونولوجيا التحولات الإدارية يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 5: كرونولوجيا التقسيم الإداري للدار البيضاء

السنة	التحولات الإدارية للمقاطعة
1983	أحدثت كجماعة حضرية تابعة للاختصاص الترابي لعمالة ابن مسيك–سيدي عثمان(سابقا)
1991	صارت هذه المقاطعة تابعة للنفوذ الترابي لعمالة الحي المحمدي– عين السبع(سابقا)
2003	انتقلت إلى النفوذ الترابي لعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي، مع توسيع دائرة نفوذها لتشمل جماعة أهل الغلام سابقا

إن هذه الهيكلة الإدارية التي ميزت مقاطعة سيدي مومن لم تكن بريئة سياسيا، فقد كانت تحمل في ثناياها مشاكل تجد منفذا لحلها بالمقاطعة فأغلب العمليات المرتبطة بإعادة الإسكان التي عرفتها كانت ترابيا غير مرتبطة بها، بل كانت خاصة بمقاطعات أخرى، ففيما يخص الارتباط الإداري الأول الخاص بعمالة ابن مسيك–سيدي عثمان (سابقا)، صارت المقاطعة مهيأة لاستقبال ساكنة الصفيح القاطنة بكاريان ابن مسيك بالإضافة إلى ساكنة المدينة القديمة التي كانت مشمولة بمشروع تهيئة المركز بالمحج الملكي الذي برمجه المهندس المعماري "ميشيل بانسو Michel Pinsceau" واضع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للدار البيضاء لسنة 1984 للتخفيف من كثافة المركز؛ وفيما يتصل بالارتباط الإداري الثاني لسنة 1991 بعمالة عين السبع الحي– المحمدي فقد كان الهدف هو استقبال ساكنة أشهر التجمعات الصفيحية وهو "كاريان سنطرال" في إطار إعادة الإسكان أيضا بالمقاطعة، أما الارتباط الإداري الأخير لسنة 2003 فتم تهيئة المقاطعة لإيواء ساكنة الأحياء الصفيحية التي تميز هذا المجال بامتياز.هكذا يظهر أن مقاطعة سيدي مومن وفي إطار سياسة المدينة كانت بمثابة مجال منفذ لحل أزمات متعددة بمجالات أخرى، وبذلك تكرس الاتجاه العام القائم على التمييز بين المجالات الخاص بمدينة الدار البيضاء الموروث عن الاستعمار تحت غطاء التنمية الحضرية.

6-2- تدبير مقاطعة سيدي مومن استمرار ممارسات التخطيط الحضري العقيمة من المفترض أن الجميع اقتنع بأن مدينة الدار البيضاء تمر بأزمة عميقة وشبه عامة، والحلول المصممة والمنفذة تقريبا جزئية ومستحيلة أحيانا، وذلك للافتقار إلى الرؤية الشاملة والمزامنة للتدخلات تكون دون تأثير إيجابي، ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود الوسائل يبرر كفاية التأجيل المتكرر لبعض المشاريع، والحلول لا يحكمها أي برمجة ترتبط بنظام الأولويات،

فيظل الاقتصاد المعلم الرئيسي في إدارة التخطيط الحضري .(Chouiki Mustapha ; 2017 ; Op.cit. 188). ويمكن أن نستجلي ذلك من خلال عمليات التهيئة التي شهدتها مقاطعة سيدي مومن والتي تبرزها الخريطة رقم(3).

مما لاشك فيه أن سياسة المدينة وعمليات التهيئة المرتبطة اتجهت نحو تقوية وتمديد المركز، حيث الفكرة التي تمحورت حولها توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الأخير وهي أن "المركز يجب أن يلعب الدور الأساسي في حياة المدينة بأكملها والحفاظ على هذه المكانة واستمراريتها"(ElhoussineNejmi ;2006 ; P35).غير أنهذا الاختيار العمراني والوظيفي للمركز لم يكن بمعزل عن باقي مكونات التراب المديني للدار البيضاء بل وحتى ضواحيها. ففيما يخص المقاطعة الحضرية لسيدي مومن تمت تغذيتها بعمليات عمرانية منها ما هو متصل بإعادة الإسكان خاصة مشاريع السلام في إطار برنامج محاربة الصفيح بعد أحداث 2003 التي شهدتها المدينة، أو في إطار عمليات عمرانية متصلة ببرنامج 200000 سكن خلال فترة التسعينيات أو برنامج 250000 سكن منذ العشرية الأولى للقرن 21، كما تم تطعيم المجال ببعض العمليات العمرانية الخاص بفئات سكن الفيلات. يظهر من خلال الخريطة رقم 3 أن النموذج المجالي لمقاطعة سيدي مومن لا يحيد عن الاختياراتالبراغماتية للسلطة، التي ترغب في جعل هذا المجال جزءا لا يتجزأ عن التصور الذي يتقاطع فيه الاندماج بمفهوم الإقصاء وقبول الوضع الراهن بتهجينه عبر تضمين أحياء الفيلات في هيكلة المجال،" حيث يصبح الحديث عن المساواة في الوقت الذي تبرز فيه اللامساواة"(فؤاد غربالي؛ 2016؛ ص 79) ، وبذلك تبرز توجهات التحالف السياسي الرأسمالي من خلال الامتداد الكبير للمجال الصناعي بمقاطعة سيدي مومن، والذي يسم سياسة المدينة بهذا القطاع من مدينة الدار البيضاء، كما أن المركز ولكي يحظى بالأهمية التي ورثها عن الفترة الاستعمارية يعاني من تقادم السكن، ولذلك عملت السلطة منذ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1983 على تبني سياسة التجديد الحضري عبر مشروع المحج الملكي وعبر عمليات التهيئة الكبرى التي تنفذ حاليا المبرمجة في المخطط التوجيهي الأخير لسنة 2008، وهكذا نجد أن معدل أعمار السكن الحديثة تنتشر في مقاطعة سيدي مومن والمقاطعات الجنوبية التي شكلت احتياطا عقاريا لاستقبال عمليات إعادة الإسكان أو تنفيذ برامج السكن الاقتصادي

7- نتائج الدراسة

إن التدبير الترابي الجديد للمدينة المغربية والمسمى 'سياسة المدينة' لايعدو أن يكون اجترارا لما تم تبنيه خلال فترة الحماية وما بعدها، ولذلك فإن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي: – أن تدبير المدينة مدينة الدار البيضاء يساير نظرية المركز والهامش؛

– أن مقاطعة سيدي مومن التي نموذجا للمقاطعات الهامشية لاتمثل سوى صمام أمان لحل أزمة المركز التي سبق وطرحها المخطط السابق لتوجيه التهيئة العمرانية لسنة 1984، ونفس الأدوار تلعبها هذه المقاطعة مع المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الحالي (سنة 2010)؛

– أن منطق التضامن المجالي بين مكونات التراب المديني للدار البيضاء كان على حساب المقاطعات الجنوبية ذات البعدين الوظيفيين المتمثلان في الوظيفة الصناعية والوظيفة السكنية للفئات العريضة من المهمشين؛ حيث شكلت وتشكل ساكنة هذه المقاطعات الخزان الذي يوفر اليد العاملة الضرورية للصناعة المتوطنة فيها.

الخريطة رقم 3

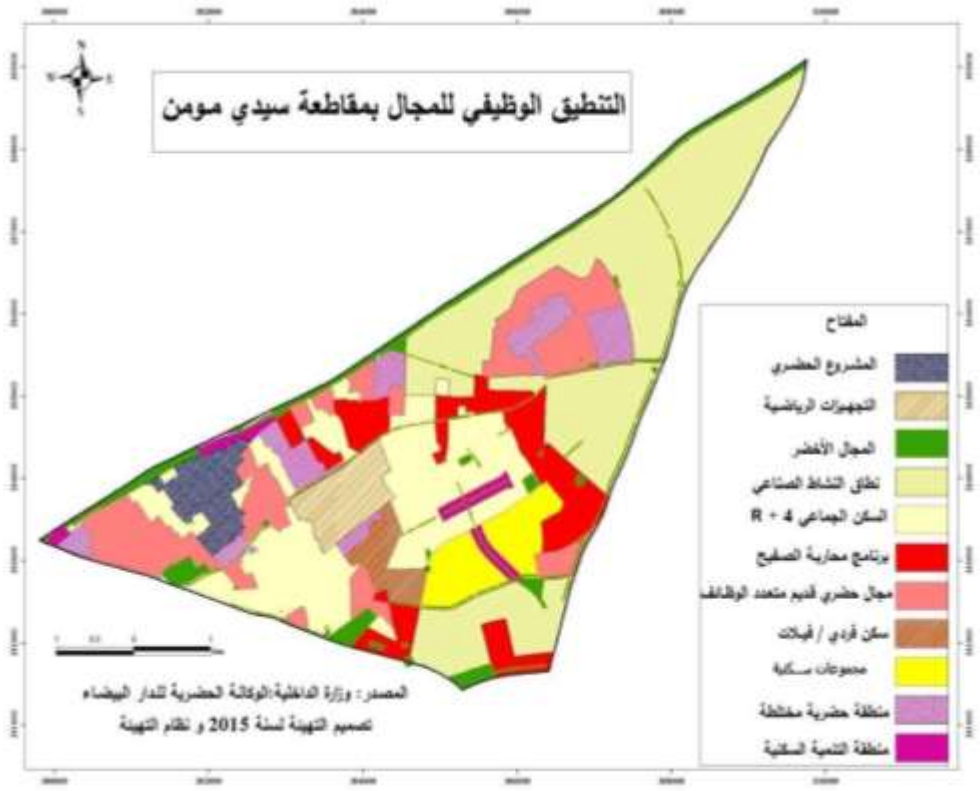

خاتمة:

يظهر من خلال تحليل سياسة المدينة بمقاطعة سيدي مومن أن تدبير المدينة المغربية لم يخرج عن نطاق الإرث الاستعماري، حيث الاختيارات السياسية تتغلف بتدابير التنمية، وأن سياسة المدينة تتميز بالغموض وتعدد الفاعلين، مما يعيق المشروع الحضري لمدينة الدار البيضاء، الذي يظهر معتلا من خلال استمرار المقاطعات الهامشية بالجنوب والشرق في استيعاب واستقبال ساكنة الصفيح، وثانيا من خلال قنوات التنفيذ التي تسهر على الإنعاش العقاري بهذه المجالات، كما أن سياسة المدينة وعمليات التهيئة المرتبطة بها اتجهت نحو تقوية وتمديد المركز، ويفرض هذا الوى المهتمين بالشأن الحضري تجاوز طرق التدبير التقليدية لهذه المجالات لتمكينها من الآليات الكفيلة بتحقيق دورها التنموي، بالاعتماد على المؤهلات المحلية للتراب وفق منطق ولغة الاقتصاد، حيث أصبحت الجماعات الحضرية كمقاولة تأخذ بأدبيات التسيير والتدبير الاقتصادي، ومنه يجب تغيير دور الجماعات والمقاطعات من وحدات ترابية إدارية إلى وحدات اقتصادية تنافسية تقوم بتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، وكأحد الشركاء الرئيسيين للدولة في المبادرات الكبرى وإنعاش الاستثمارات وحل المشاكل الاجتماعية التي تعاني و تتخبط فيها أشباه مقاطعة سيدي مومن.

لائحة المراجع:

1 Abdelkader Mohaine(2017), La géographie et l'aménagement auMaroc-regards croisés-. Edition Afrique Orient. Casablanca.

2 AbderhmaneRchik(2002), Casablanca : l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie Najah El-Jadida. Casablanca.

3-Aziz Elkhazzar et autre(2016), Les pratiques du marketing territorial dans le contexte marocain : Elements de reflexion. In International journal of innovation and applied studies. ISSN 2028-9324 Vol 16 No 1 May 2016. Pp. 183-196. http:// www.ijias.issr-joirnal.org/.

4-Aneflouss Mohamed (2012), Territorial and political development of the city, what are the challenges? - Ministry of Housing, Town Planning and Urban Policy - National Concertation POLICY OF THE CITY, April-May 2012. 5-

Dolores Redondo-Toronjo(2007), Territoire, Gouvernance et Intelligence Territoriale. Bulletin de la société géographique de Liège n°49 ; 21-30. 6-

Haut Commissariat du Plan: Recensement générale de la population 20147-

Roncayolo (Coordi*:* Martine Vernier février-juillet 2007), Réflexions autour de la notion d'attractivité. In. L'attractivité des territoires : regards croisés.PUCA - Plan Urbanisme ConstructionArchitectureGrandeArchedelaDéfense-92055LaDéfensecedex.

8-Ministre de l'intérieur marocaine ; Agence Urbaine de Casablanca ; plan d'aménagement de l'arrondissement de Sidi Moumen 2015

9-Mohamed Hanbali (2002),Census of slums in Meknes: Evaluation of the Marjaneoperation. Postgraduate thesis at INAU under the direction of: Françoise Navez-Bouchanine. November.

10-Mustapha Chouiki (2017),Un siècle d'urbanisme, le devenir de la ville marocaine. Edition l'Harmattan. Paris. France

11-Mustapha Chouiki (2012), Le Maroc face au défit urbain-Quelle politique de la ville ? Edition Dar Attaouhidi. Rabat. Maroc

12-Mustapha Chouiki (2011), La ville marocaine, essai de lecture synthétique. Edition Dar Attaouhidi. Rabat. Maroc

13-Mustapha Chouiki (2003), Fighting the Bad Housing in Casablanca: What is the toll? A study day on inadequate housing on 28 May 2003. Publications of the Moroccan Geographical Union. Casablanca Branch, Ain-Chok. 14-

NejmiElhoussine (2006), Les rapports: Equipements collectifs, Logements population, principales composantes de différenciation dans l'espace Casablancais. In Espace géographique et société marocaine. Spécial : Politiques de gestion de l'espace et de la société au Maroc. Revue semestrielle n° 10. P.P 27-39 15-PatriziaIngallina.(Coord.MartinVernier 2007), L'attractivité des territoires : regards croisés. Actes des séminaires, février-juillet .Plan Urbanisme Construction Architecture.

16-Paul Jean-Pierre (2000), Géographie urbaine. Éditions Armand colin. Paris. 17-RachikAberrahmane (2002), Casablanca l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie NajahEljadida. Casablanca. Maroc.

18-Saad Benzakour (1978),Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912-1975. Les éditions maghrébines. Casablanca.

19-Yvon Pesqueux(2009), La notion de territoire. Colloque Propedia- Observatoire économique des banlieues. Décembre. Paris. France. Https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00479794.

20-www.urbanisme.equipement.gouv.fr/puca

21-غربالي فؤاد(2016)، سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية. في مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية. أزمة المدينة العربية. م4، ع16 - ربيع 2016. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الدوحة – قطر

22-امدافعي محمد(2002)، التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال- حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء- أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال. المغرب

23- مونوغرافية مقاطعة سيدي مومن 2017

منهجيه لتقييم استراتيجيات التنمية العمرانية فى مصر من و اقع الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة

أ. د/ أشرف أبو العيون[1] د/ أسامة حلمي محمد[2] د/ أماني ناجي عبد الحافظ[3] م/ أسماء أحمد عثمان[4]

[1]أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة كلية الهندسة جامعة المنيا

[2] المدرس بقسم العمارة -كلية الهندسة - جامعة المنيا

[3]المدرس بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنيا

[4]المدرس المساعد بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنيا

A Methodology for Evaluating Urban Development Strategies in Egypt from Brevious Theoritical & Applied Studies

ملخص البحث:

تنبع الحاجة لوضع استراتيجية للتنمية العمرانية من ضرورة توجيه التنمية المكانية على المستوى القومي والاقليمي على المدى الطويل. وعلى المستوى الدولي تعود أهمية وجود هذه الاستراتيجية لمجموعة من الأهداف التي تختلف من دولة إلى آخرى تبعاً لظروف كل دولة وامكانياتها. يهدف هذا البحث إلى وضع مقترح "منهجية" لتقييم استراتيجيات التنمية العمرانية في مصر وذلك بهدف ضبط اتزان النظام العمراني بها. ولتحقيق ذلك، يتناول البحث رصد وتجميع تلك الاستراتيجيات في مصر وغيرها من الدول النامية المشتركة في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معها من واقع الدراسات التطبيقية والنظرية، وذلك من خلال مراجعة نظرية لتلك الاستراتيجيات ثم دمج المتشابه منها في "المسمى/المفهوم"، و"الأهداف والمنهجية". ثم ينتقل البحث إلى تقييم تلك الاستراتيجيات من خلال وضع أسس ومعايير محدده ومنطقية للتقييم في مصر كنموذج لدول العالم النامي لإستنباط أفضل استراتيجيات التنمية العمرانية الممكن تطبيقها في مصر. وأخيراً، يضع البحث منهجية مقترحة، من خلال عملية تقييم الاستراتيجيات في مصر، كنموذج لكيفية إختيار أفضل الاستراتيجيات التنموية المناسبة والتي يمكن تطبيقها في اي دولة مع تغيير العوامل المختلفة الخاصة بها، مستخدمين في ذلك التحليل الهرمي العنقودي (Analytical Hierarchicy Process, AHP) بالبرنامج الاحصائي (Statistical program for social sciences, SPSS).

الكلمات الدالة: استراتيجيات التنمية العمرانية، العمران في مصر، التحليل الهرمي العنقودي (AHP).

Abestract:

The need for an urban development strategy stems to guide spatial development on the national and regional levels over the long term. On the international level; the importance of having such strategy come from a range of objectives, depending on the circumstances and possibilities of each state, diffres from one to another. The aim of this research is to develop a "methodological" proposal for the evaluation of urban development strategies aiming at Control the urban system in Egypt. In order to do that, we need to get to monitore and compile all of those strategies in Egypt and other developing countries with similar economic, political and social circumstances from the basis of applied and theoretical studies proposed in advance, through reviews of these strategies. Then incorporate of those similar in the "so-called, concept", "goals and methodology". The research then proceeds to the evaluation of these strategies through the establishment of specific and logical bases and criteria for evaluation in Egypt as a model for the developing countries to develop the best development strategies that can be applied in Egypt. Finally, through the strategy assessment process in Egypt, The research establishes a model for selecting the best appropriate development strategies that can be applied in any country, and for changing their various factors, using the "Analytical Hierarchic Process; AHP" In the statistical program "Statistical program for socil sciences; SPSS".

Keywords:Urban development strategies, Urban in Egypt, (Analytical Hierarchicy Process, AHP)

المقدمة:-

يتناول البحث أحد المجالات التي فرضت تواجدها في الأونة الاخيرة على الساحة العلمية والبحثية التي تتعلق بدراسة التنمية العمرانية المستقبلية في إطار وضع استراتيجية تقوم على فكر متطور ونظرة تتصف بالاستمرارية والشمولية والواقعية وتضمن تحقيق تنمية عمرانية متوازنة تسعي للارتقاء بالمجتمع، وذلك في إطار الموارد والامكانيات المتاحة ومن خلال تنظيم استعمالات الاراضي وتوفير الخدمات ودعم الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب معدلات النمو الحضري المستقبلي في مصر.

يقصد باستراتيجيات التنمية العمرانية فن استغلال المصادر والامكانات المتاحة، وهو نمط من التفكير للتمهيد نحو تحقيق أهداف معينة من خلال مجموعة سياسات قابلة للتنفيذ بآليات متعددة في ظل قرارات ملزمة. ويمكن لاستراتيجيات التنمية العمرانية أن تغير مسار التنمية تغييراً كبيراً اذا جاءت في المكان المناسب وفي الوقت الملائم. وتشير إحدى دراسات البنك الدولى إلى أن أهداف اي استراتيجية للتنمية العمرانية عادةً ما تكون ذات أهداف متعدده، وهذه الأهداف لا تمثل غايات في حد ذاتها، ولكنها وسائل لتحقيق غايات يسعى اليها اي مجتمع مثل تحقيق التكامل بين

اجزاء الحيز القومي وخاصةً المناطق البعيدة والحدودية وكذا فتح المجال أمام استغلال الموارد الكامنة في المناطق الغير مأهولة بالاضافة إلى تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الاقليمية بين مناطق الدولة المختلفة والارتقاء بهيكل منظومة المدن. وعليه، يشكل فَهْم استراتيجيات التنمية العمرانية في مصر ومعرفة اتجاهاتها المستقبلية قضية ملحة على الساحة التخطيطية، لما له من أهمية في ظل قيام الدولة بالعديد من المشروعات القومية العملاقة.

1. هدف البحث:-

يهدف البحث الى وضع مقترح "منهجية" عامة يمكن تطبيقها في دول العالم النامي (مصر كدراسة حالة) لاختيار أفضل البدائل الاستراتيجية للتنمية العمرانية (البديل الأمثل) لكل دولة وفقًا لظروفها الخاصه بها وذلك من خلال وضع أسس/ معايير واضحة وفعلية لكيفية تقييم تلك الاستراتيجيات وذلك باستخدام تحليل احصائي دقيق لا يعتمد على المتوسط الذي يتأثر بالقيمة المتطرفة احياناً بل على معادلة حسابية كاملة من خلالها يتم تصنيف استراتيجيات التنمية العمرانية في ضوء أدائهم النوعي.

2. منهجية البحث:-

يتبني البحث الوصول إلى الاستراتيجية المثلى التي يمكن تطبيقها في الحالة المصرية بالإعتماد على المراجعات الأدبية لبعض الدراسات السابقة والحالية ولبعض التجارب العالمية حول الاستراتيجيات التنموية العمرانية، من خلال الاعتماد على الاجراءات المنهجية التالية:

1- رصد الاستراتيجيات المطروحة للتنمية العمرانية المستخدمه عالميًا ومحليًا- رصد أكبر عدد من الاستراتيجيات- ودراسة مفاهيما، أهدافها، منهجيتها وبعض الدول التى طبقتها. اعتمد البحث فيها على المراجعات الأدبية للدراسات السابقة من خلال رصدها وتحليلها (منهج وصفي)، ثم تنقيحها نظراً لتشابه العديد منها وصولاً إلى تقليص عددها والذي وصل إلى (9 استراتيجيات) (منهج تحليلي مقارن).

2- عمل منهجية لتقييم استراتيجيات التنمية العمرانية من خلال وضع معايير فعلية للتقييم مستنبطة من دراسات التنمية العمرانية بمصر وبعض دول العالم النامي، ومن ثم عمل تنقيح وتصنيف لتلك المعايير وصولاً الى (10 معايير أساسية) (منهج تحليلي مقارن).

3- تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية طبقاً للمعايير العشرة الأساسية[*1] باستخدام منهجية المقارنة الزوجيه المتسلسلة "Analytic Hierarchy Process, AHP" لاختيار الاستراتيجية المثلى لتحقيق التنمية العمرانية في مصر، إعتماداً علي ما تم استنتاجه من عرض وتحليل وتقييم للاستراتيجيات (منهج استقرائي استنباطي كمي).

([*1]) تم عمل استبيان للخبراء والمتخصصين في التخطيط العمراني والاقليمي "عدد 10 خبراء جميعهم أساتذة جامعيين واستشاريين في مجال التخطيط العمراني والإقليمي، ولهم دراسات تطبيقية سابقة في مجال البحث، وهذه العينه مقبولة احصائياً"، وتم ارسال الاستبيان إلكترونياً في صورة Google Form® على مرحلتين: المرحلة الأولى: إعطاء وزن للمعيار بالنسبة لتحقيقه متطلبات التنمية (البيئة، العمران، الاقتصاد، المجتمع، البنية التحتية، سياسات التنفيذ) يتراوح من (1-5)، والمرحلة الثانية: إعطاء وزن للمعيار بالنسبة للأستراتيجيات العمرانية يتراوح من (1-5).

4. الاستراتيجيات العمرانية المرصودة من الدراسات النظرية والتطبيقية:-

من خلال تسليط الضوء على الدراسات السابقة والحالية حول الاستراتيجيات المطروحة للتنمية العمرانية والإقليمية في العديد من الدول على المستوى القومي والمحلي (منهج استكشافي وصفي)، أمكن التوصل الى 17 استراتيجية للتنمية العمرانية تم حصرهم في الجدول رقم (1)، والدول التي طبقت فيها، كما تضمن توضيح مفاهيم تلك الاستراتيجيات للاستفاده منها لاحقاً.

4-1. منهجية دمج استراتيجيات التنمية العمرانية:-

بعد عرض استراتيجيات التنمية العمرانية من واقع الدراسات التطبيقية والنظريه على مستوى العالم، كما بالجدول رقم (1)، كان لابد من عمل نموذج (Model) يكون بمثابة إطار عام لتقييم تلك الاستراتيجيات بناءً على معايير/ أسس واضحة وعمل استبيان للخبراء (عدد 10 خبراء في التخطيط العمراني والاقليمي) بشأن اختيار تلك المعايير. وقد بلغ عدد الاستراتيجيات 17 استراتيجية، وهناك اوجه تشابه فيما بينها من حيث "المسمى والمفهوم"، و"المنهجية والأهداف" لذا كان لزاماً عمل دمج للمتشابه من تلك الاستراتيجيات على مرحلتين على النحو التالي: اولاً: تم وضع الاستراتيجيات ذات "المسمى والمفهوم" المتقارب في فئة واحدة (منهج إستقرائي إستنباطي) كمرحلة أولي للدمج (في العمود الأول من جدول رقم (1))، أما المرحلة الثانية ففيها تم دمج الاستراتيجيات التي تتشابه بنسبه تزيد عن 7/5 من عدد النقاط المدرجه تحت معياري "المنهجية والأهداف" (منهج إستقرائي إستنباطي).

4-1-1. المرحلة الأولى: الدمج بين إستراتيجيات التنمية المختلفة وفقاَ للمسمى والمفهوم:-

من الجدول رقم (1) يتضح ما يلى :

- تتشابه الاستراتيجيات (1)، (2)، (3)، (4) في المسمى وكذلك في المفهوم ولذلك أمكن دمجهم في مجموعة واحدة (المجموعة الأولى) وهى "استراتيجية محاور التنمية العمرانية".
- تتشابه الاستراتيجيات (5)،(6)، (7) وتم دمجهم في مجموعة واحدة (المجموعة الثانية) وهي "استراتيجية اقطاب التنمية العمرانية".
- تختلف الاستراتيجيات (5)، (8) في "المسمى" إلا أنهما متشابهين في "المفهوم"، حيث تستند الاستراتيجية (8) إلى فكرة أقطاب النمو وفقا لاختيار عدد محدود من المناطق التي تتمتع بإمكانيات النمو الاقتصادي حيث يتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، ولذا فيمكن دمجهما في مجموعه واحده مع استراتيجيتي (6) ،(7) (المجموعة الثانية) وهى "استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية".
- تتشابه الاستراتيجيات (9)، (10) في المفهوم فأمكن دمجهما في مجموعة واحدة (المجموعة الثالثة) تحت مسمى "استراتيجية المدن الجديدة".
- على الرغم من تشابه الاستراتيجيات (11)، (12) في "المسمى" ولكن نجد أن استراتيجية (12) تختلف في "مفهومها" عن الآخرى حيث أن استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة تعنى بتحقيق أقصى استغلال

للتجمع القائم من خلال إعادة توزيع الأنشطة والخدمات بشكل متزن إلى التجمعات القائمة وذلك على خلاف استراتيجية تركيز التنمية العمرانية والتي تعنى بتركيز الموارد والاستثمارات والخدمات للأنشطة التي تحقق اقصى كفاءة في مناطق معينة لأنها تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية عناصر التنمية. في أكبر مدن الدولة، فهي تعمل على تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة، ولذلك سنستبعدهما من الدمج.

- الاستراتيجيات (14)، (15)، (16) رغم تشابهها في "المسمى" فكلاهم استراتيجات خاصة بأحجام المدن سواء مدن كبرى أو متوسطة أو تدرج حجمي متزن إلا أنهم مختلفين في "المفهوم". فاستراتيجية (15) تهدف الى تحقيق تدرج للتجمعات العمرانيه لتشبه الهرم الذي تتسع قاعدته من المدن الصغيرة وكلما اتجهنا الى القمة نقص عدد المدن وازداد حجم كل واحدة منها عن الدرجة أو المرتبة التي تقع دونها، بينما تركز الاستراتيجية (16) على تنمية المدن الكبرى دون غيرها حيث أنها في ظروف وإمكانات محدودة تعتبر من أفضل الاماكن للاستثمارات وفي الانشطة الانتاجية والخدمية، ويسهل فيها استخدام وسائل التقنية الحديثة. أما الاستراتيجية (14) فتهتم بتوزيع الاستثمارات والأنشطة على الاقليم بشكل متزن من خلال تنمية المدن المتوسطة دون غيرها. لذلك فتم استبعاد تلك الاستراتيجيات من الدمج لعدم التشابه في "المفهوم" بالرغم من تشابه "المسمى".
- تختلف الاستراتيجيات (13)، (14) في "المسمى" ولكنها متشابهة في "المفهوم" حيث أنه في استراتيجية الانتشار تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة، مما يشجع على نمو المدن الثانوية، "Seconeary Cities" من ناحية والمناطق الريفية من ناحيةٍ آخرى، وهو الأمر الذى يؤدى الى تحسين ظروف الحياة فى كلاً منهما وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية وهو نفسه ما تدعو اليه استراتيجية تنمية المدن المتوسطة، لذا يمكن دمجهم في مجموعة واحدة (المجموعة الرابعة) ويمكن تسميتها "استراتيجية الانتشار باستخدام المدن المتوسطة".

4-1-2. ثانياً: الدمج طبقاَ "للمنهجية والأهداف":-

اعتمد البحث في استنباطه للعناصر الخاصة بمعياري "المنهجية والأهداف" على منهج التحليل المقارن لمجموعة المنهجيات والأهدف الخاصة باستراتيجيات التنمية العمرانية (كل استراتيجية على حده)، وباستعراض تلك النتائج أمكن الوصول إلى مجموعة متفرقة من العناصر التى قد تتشابه فيما بينها أو قد تختلف، ومنها رأئ الباحث إمكانية تحديد مجموعة من العناصر العامة التي تضم داخلها مجموعة من العناصر المشتركه في تحقيق هدف واحد، وعليه تمثلت العناصر الخاصة "بمعيار المنهجيه" في ثلاثة نقاط (شكل رسم التنمية، كيفية نشر التنمية، الدور الاقتصادي للاستراتيجية) وتمثلت العناصر الخاصة "بمعيار الأهداف" في أربعة نقاط (تحقيق تنمية عمرانية متوازنة، تحقيق التوزيع المتوازن للسكان، تحقيق النمو الاقتصادي، التكامل بين المناطق الحضرية والريفية).

وفيما يلي سيتم مقارنة الاستراتيجيات الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الأربعة التي تم التوصل اليها سابقاً من المرحلة الأولى للدمج، طبقا للجدول رقم (1) ومن ثم اخضاع تلك الاستراتيجيات للمرحلة الثانية من الدمج للتأكد من تشابه تلك المجموعات من الاستراتيجيات. حيث يتم في هذه المرحلة دمج الاستراتيجيات التي تتشابه بنسبة تزيد عن 5 من أصل 7 عناصر للمقارنة مدرجه تحت معياري "المنهجية والأهداف"، كما بالجداول أرقام (2)، (3)، (4)، (5).

جدول رقم (1) استراتيجيات التنمية العمرانية من واقع الدراسات النظرية والتطبيقية، وبعض مناطق تطبيق كل منها.

المرحلة الأولى للدمج	الاستراتيجية (المسمى)	مفهومها	بعض الدول التى طبقتها
1.المجموعة الأولى: استراتيجية محاور التنمية العمرانية	1. استراتيجية محاور التنمية العمرانية.	خلق محاور تنموية عمرانية عن طريق تحديد مراكز نمو اقليمية ومحلية جديدة من المدن المتوسطة وصغيرة الحجم[1]. ويقصد بمحور التنمية الحيز المكاني الذي تتوفر فيه مقومات تنويع الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تحقق استمرارية التنمية على المدى الطويل؛ ونشرها على المناطق المجاورة وهو شكل خطي من اشكال التركيب الجغرافي، يقوم بربط العديد من المراكز العمرانية مع بعضها، فيتشكل نظام متعدد المراكز يرتبط ويعمل مع بعضه وينشر التنمية حوله[2].	الكويت[3]،فرنسا[4]، السعودية (منطقة مكة المكرمة [5]، المدينة المنورة[6]، ليبيا[7]،العراق[8]،اليمن[9]، مصر[10].
	2. استراتيجية التجمعات العمرانية الشريطية العنقودية الثلاثية.	خلق مجموعات تنموية عمرانية ثلاثية (بداخل كل مجموعة منها أحجام متنوعة من التجمعات العمرانية) محورية (ممتده على محاور تنموية/طرق مقترحة)[3].	الكويت[3]
	3. . استراتيجيات شبكات المحاور العمرانية (استراتيجية T، π ، استراتيجية TI).	اتخاذ اشكال مختلفة من شبكات المحاور التنموية العمرانية (ثلاثة محاور تم تسميتها كالتالي: نظرية المحاور واستراتيجية T، استراتيجية π، استراتيجية TI) التي تقوم بربط العديد من المراكز العمرانية والعقد مع بعضها بواسطة وسائل نقل مختلفة، فيتشكل نظام تكاملي متعدد المراكز "Polycentric Growth" .	الصين[6]

	4. استراتيجية التنمية المتوازنة الساحلية.	أسلوب تنموي يهدف إلى ضخ دفعة تنموية قوية إلى مناطق معينه (المحور الساحلى)، لتحقيق نوعاً من التوازن التنموي يؤدي في المدى البعيد الى تقليل حدة التباينات الاقليمية في مستويات التنمية.	الصين[6]
2.المجموعة الثانية: استراتيجية أقطاب التنمية	5. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية	وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بمميزات (اقتصادية، اجتماعية، وجغرافية) بحيث تصبح قطب مؤثرا للتنمية بالنسبة للمناطق الاخرى، بحيث أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها[11].	مصر[12]، كوريا الجنوبية[13]
	6. استراتيجية النظام العمراني المتعدد المراكز (ألأقطاب)	استخدم مفهوم تعدد المراكز"Polycentric" كأداه للتخطيط المكاني الاستراتيجي[14]، ويقصد به المنطقة الحضرية التي تحتوي على عدد وافر من المراكز. وهناك أربع ابعاد لدراسة مفهوم تعددية المركز وهم[15]:البعد الوصفي التحليلي لوصف وقياس الوضع الحالي للكيان المكاني من خلال تحديد مدى الاقليم، والبعد المعياري الذي يساعد في إعادة تنظيم إمكانية تكوين هذا الكيان المتعدد المراكز، والبعد المكاني[16] الذي يوضح النطاق المكاني (المدينة، اقليم المدينة، اقليم، أو على الصعيد القومي)[7]، البعد الوظيفي ويقصد به الدور الوظيفي الذي تؤديه المراكز المتعددة داخل المناطق الحضرية الكبرى.	الكويت[3]، البرازيل[17]، فرنسا[18]، بولندا[19]، سلوفينيا[20]، هولندا[21].
	7. استراتيجية أقطاب الجذب المضادة.	انشاء مراكز حضرية منافسة للتجمعات الحضرية القائمة إلا انها تحتاج الى استثمارات واسعة وسياسة حكومه موجهه' ويتم ذلك عن طريق انشاء مدن متوسطة جديدة[22].	السويد[23]، فرنسا
	8. استراتيجية الانتشار المركز للتنمية العمرانية.	تكثيف مجهودات التنمية في عدد محدود من المناطق التي تتمتع بإمكانيات النمو الاقتصادي بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها فهو ينمو ويشع النمو إلى هذه المناطق عن طريق مجموعة من الأنشطة القائدة المتوطنة في القطب والتي تربطها مجموعة من العلاقات القوية. ومن أهم عوامل نجاح هذه الاستراتيجية وجود لامركزية ادارية وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات من اجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق[24].	السعودية[25]، مصر

المرحلة الأولى	الاستراتيجية (المسمى)	مفهومها	بعض الدول التى طبقتها
3.المجموعة الثالثة: المدن الجديدة	9. استراتيجية المدن الجديده.	المدن الجديدة هي الأداة الرئيسية في تفعيل محاور التنمية وتعزيز الترابط الوظيفي والانتاجي بين أجزاء الحيز الوطني والانتشار التدريجي للتنمية من مراكز الاستقطاب الحالية المتمثلة في المدن الكبرى إلى المناطق الأقل نمواً[26].	مصر[27، 28]، بولندا، فنزويلا[29]، بريطانيا
	10. استراتيجية المدن التوابع	انشاء المدن التوابع يهدف إلى تخفيف الضغط عن المدن الرئيسية ذلك من خلال توجيه السكان المهاجرين من الريف تجاه مدن صغيرة يتم انشاؤها بمقربة من المدن الكبرى يطلق عليها المدن التوابع[30] (SatelliteTowns) حيث توفر هذه التوابع مزايا كبيرة تتمثل في قدرتها على النمو السريع بسبب قربها واستفادتها من الخدمات وفرص العمل المتاحه في المدن الأم، وايضاً تساعد على تعمير الاجزء غير المستغله من الحيز المكاني الوطني، إضافة الى تخفيف حدة الازدحام والاكتظاظ السكاني بالمدن الكبري، والحد من التوسع العمراني العشوائي على أطراف المدن الكبري، وتوطين أنشطة جديدة متنوعة مرتبطة بخدمات السوق الذي الذي توفره المدينة الأم[31].	السعودية[5]، بولندا[19]، مصر، مكة المكرمة بالسعودية[5]
4.المجموعة الرابعة :استراتيجية التركيز	11. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية	تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة بحيث تقوم بتركيز تلك الموارد والجهود والاستثمارات للأنشطة التي تحقق أقصى كفاءة ممكنة في مناطق معينة ذات مزايا توطنيه[32]. وتستخدم المدن الجديدة لتنفيذ استراتيجية التركيز، وذلك عن طريق المدنالتابعة التى تهدف إلى تخفيف الضغط السكانى والاقتصادى عن المدن الكبرى، بالاضافة إلى تنمية ضواحى هذه المدن[33].	مصر، فرنسا [34]

5.المجموعة الخامسة: تكثيف التنمية	12. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة.	إعادة تأهيل أنوية المدن والقرى التي تغيرت بشكل واضح لكي تتلائم مع المتغيرات الجديدة، وذلك بتحقيق أقصى استغلال للتجمعات العمرانية القائمة عن طريق توجيه برامج التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال سياسة جديدة لتوزيع الأنشطة والخدمات إلى التجمعات المتوسطة والصغيرة، ولكن في هذه الحالة لا يمكن منع الامتداد العمراني لهذه المدن والقرى من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية[35].	مصر، اليمن[36]، السعودية[5]
6.المجموعة السادسة: نشر التنمية باستخدام المدن المتوسطة	13. استراتيجية نشر التنمية العمرانية	توزيع الاستثمارات والسكان والأنشطة على الاقليم بشكل يكاد يكون متجانس، وذلك من أجل نشر التنمية على أكبر قدر من سكانه وتحقيق العدالة، واغلب استخدامها في الأقاليم الزراعية المتجانسة التي تتحقق بها نظرية المحلات المركزية بشكل ما مثل اقليم الدلتا بمصر[37].	مصر[5]، بريطانيا
	14. استراتيجية تنمية المدن المتوسطة الحجم (المدن الثانوية)	هي تنمية المدن الثانوية او المتوسطة على أن يتبع ذلك توزيع المستقرات الحضرية بالنسق العمراني لكل دولة على حده، فعلى الرغم من أن أكثر المعايير شيوعاً في تحديد تلك المدن هو حجم السكان الا أنه غير كافي وخاصةً في المقارنة بين الدول. حيث أن الوصول الى تعريف محدد يجب أن يكون من خلال عدة معايير مثل الحجم/الوظيفة/التوزيع المكاني/الوظائف الادارية والخدمية لهذه المدن/ النسق الحضري الذي تقع في إطاره. [38]	كوريا[39]، الصين، العراق[40]، هولندا[32]، سوريا[41]، الجزائر[42]
7.المجموعة السابعة: التدرج الهرمي	15. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية بالنظام العمراني	تنظيم تدرج المراكز الحضرية في رتب متدرجة، حيث تسيطر الرتب العليا على الرتب الأقل وقد تكون هذه السيطرة سكانية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو مزيج من كل هؤلاء. ويستخدم في اغلب الأحيان حجم السكان والاقتصاد كمتغيرات لتعريف التدرج العمراني[43]، ويمكن تشبيه تدرج التجمعات العمرانيه بالهرم الذي تتسع قاعدته من المدن الصغيرة وكلما اتجهنا الى القمة نقص عدد المدن وازداد حجم كل واحدة منها عن المرتبه التي تقع دونها في الهرم لذلك يعرف بالترتيب الهرمي والهيراركية[44].	سوريا[6]، الكويت[3]

8.المجموعة الثامنة المدن الكبرى	16. استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى.	تنمية المدن الكبرى على إعتبار أنها من أفضل الأماكن للاستثمارات وبها الانشطة الانتاجية والخدمية الموجهة للاستهلاك ويسهل فيها استخدام وسائل التقنية الحديثة، مما يؤدي الى دفع عجلة النمو وانتشار التنمية الى مناطق آخرى تدريجياً [45].	اليمن، السعودية[5]
9.المجموعة التاسعة: تنمية الظهير الصحراوي	17. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى القائمة.	يقصد بها استغلال الظهير الصحراوي المتاخم لآحدى المدن الصغيرة لإنشاء تابع لها أن يكون هناك ظهير عمراني قائم يقوم بخلق مجموعة من المحاور العرضية تدعم الانطلاق إلى الصحراء، ومحاور طولية تعتمد على الثروات التعدينية والسياحية وغيرها لربط مناطق التنمية المقترحة مع بعضها البعض[46]، وذلك بهدف الانطلاق من المعمور الحالى إلى المناطق ذات الامكانيات الاقتصادية والصالحة للتنمية والتعمير والمحافظة على الأراضي الزراعية.	مصر[47]، [48]
استراتيجيات آخرى...			

جدول رقم (2) مدى تشابه استراتيجيات المجموعة الأولى طبقاً لمعياري المنهجية والأهداف

م	المنهجيه المتبعة	استراتيجية محاور التنمية العمرانية	استراتيجية التجمعات العمرانية الشريطية العنقودية الثلاثية	استراتيجيات شبكات المحاور العمرانية المختلفة	استراتيجية التنمية المتوازنة الساحلية
مجموعة (1) استراتيجيات محاور التنمية العمرانية					
مدى التشابه طبقاً لمعيار المنهجية					
1	شكل رسم التنمية	* اعتمدت الاستراتيجية على توجيه التنمية العمرانية بين مختلف الاقاليم العمرانية بالدولة على أساس تنميه محورية.	* خلق ثلاثة مجموعات تنموية عمرانية شريطية تتكون الواحده من مساحات خضراء تحتوي داخل حدودها على تجمعات عمرانية وتقع هذه التجمعات العمرانية على الطريق الاقليمي المقترح[3]	* اعتمدت الاستراتجية على اتخاذ اشكال معينة للمحور مثل شكل T، π، I T [6]	* اعتمدت الاستراتجية على اتخاذ اشكال معينه للمحور، حيث يتم توزيع التجمعات العمرانية جغرافياً على شكل سلسلة متصلة على طول الساحل.[6]
2	كيفية نشر التنمية خلال المحور	* إيجاد تكتل لمجموعة من المراكز التنموية يتم تبادل الخدمات فيما بينها وبين القرى التي تقع ضمن نطاقها. * تدرج التنمية على طول المحور وتحقيق سهولة الاتصال [49] .	* تبني استراتيجية تنموية ترتكز على مبادئ ومفاهيم مراكز النمو في اطار توجيه تخطيطي يعتمد على نموذج التنمية المتوازنة.	* التوزيع العادل للتنمية من خلال بعث مراكز ومدن اقليمية جديدة كأقطاب نمو في الاقاليم الطارده للسكان لغرض تنميتها.	* يتم نشر مكاسب التنمية بين الأقاليم من خلال مراكز تنموية.

3	الدور الاقتصادي	* المشاركة في الفرص التنموية بما يعزز قيام التعاون الإقليمي بين عناصره. * توسيع القاعدة الاقتصادية بالاقاليم العمرانية بالدولة[5]	* يعمل محور التنميه على استثمار امكانات النمو الاقتصادي في المنطقة.	* تحقيق الفعالية الاقتصادية للاقاليم بالدولة.	* الدفع نحو تبادل وظيفي بيني فيما بين التجمعات العمرانية وبعضها على طول السواحل.
مدى التشابه طبقاً لمعيار الأهداف					
4	تحقيق تنمية عمرانية متوازنه	* الاستغلال الفعال للموارد البيئية والطبيعية للأقاليم، مع التركيز على التجهيزات الأساسية والمرافق القائمة[10]. * تطوير محاور الحركة واقامة المدن الجديدة من خلالها في المناطق الصحراوية.	* اقتراح طرق اقليمية لربط التجمعات العمرانية ببعضها، وكذلك وصلات عرضيه لربط التجمعات بالطرق الاقليميه. * العمل على تطوير المدن المتوسطة الحجم[3].	* احداث تنمية شاملة من خلال إنشاء محاور للبنية التحتية في مناطق محددة، وتطوير المدن المتوسطة الحجم. * تطوير محاور الحركة كمحاور للتنمية لربط التجمعات لتسهيل تنميتها[6].	* العمل على التوازن في الهيكل المكاني واستغلال الموارد المتاحة. * توجيه التنمية بعيداً عن مناطق النمو السريع للمراكز الحضرية بما يضمن تحقيق تنمية اقليمية اكثر توازنا[6].
5	تحقيق توزيع متوازن للسكان	* استقطاب المراكز التنموية للهجرات من مناطق التركز السكاني.	* توزيع السكان بعيدا عن التركيز السكاني الحالي في المنطقة الحضرية.	-	- تجاوز مشكلة التكدس السكاني (تحريك السكان واعادة تحريكهم).

6	تحقيق النمو الاقتصادي	* توجيه الاستثمارات الحكومية لخلق اقتصاديات متنوعه في عدد معين من مراكز النمو الحضرية تتوفر بها مقومات النمو [9]. – و التي تكون بمثابة قوى الجذب للأنشطة الاقتصادية التي توفر فرص عمل قادرة على جذب السكان.	* تأهيل المناطق التي تبعد عن المراكز الحضرية الرئيسية لتنوع قاعدتها الاقتصادية.	* توجيه التنمية الى مجموعة محدده من المدن والتجمعات الحضرية تتوافر بها امكانيات تنمويه عمرانية واقتصادية من خلال المزج بين النقطة، المجموعة، الحزام العمراني أو الصناعي.	*رفع مستوى المرافق والخدمات في المناطق الأقل نمواحتى تصبح حافزاً لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص في هذه المناطق لتنويع القاعدة الاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة.
7	التكامل بين المناطق الحضرية والريفية	* اتباع سياسات التنمية الريفية الشاملة.	* فتح حدوداً جديدة في مواقع استراتيجية بعيدة عن المنطقة الحضرية، وذلك لإيجاد قاعدة تنموية وتحقيق التكامل بين المناطق الحضرية والريفية.	* تحقيق التكامل بين مناطق النمو الحضري والمناطق المجاورة عن طريق تنمية المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة على امتداد محور التنمية.	* تشجيع الاستقرار السكاني في المناطق الريفية مما يتيح الفرصة لنمو المدن الصغيرة والمتوسطة.

ومن تحليل الجدول رقم (2) نجد أن استراتيجيات المجموعة الأولى جميعها متشابهة في 7 نقاط ما عدا استراتيجية شبكات المحاور العمرانية المختلفة (T، π، I T) حيث تشابهت في 6 نقاط من الـ7 نقاط، وبالتالي يمكننا التأكيد على ادراج تلك المجموعة من الاستراتيجيات في استراتيجية واحد بمسمى "استراتيجية محاور التنمية العمرانية".

جدول رقم (3) مدى تشابه استراتيجيات المجموعة الثانية طبقاً لمعياري المنهجية والأهداف

مجموعة (2) استراتيجيات أقطاب التنمية العمرانية					
مدى التشابه طبقاً لمعيار المنهجية					
م	المنهجية المتبعة	1.استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية	2.استراتيجية النظام العمراني المتعدد المراكز (الأقطاب)	3.استراتيجية أقطاب الجذب المضادة	4. استراتيجية الانتشار المركز للتنمية العمرانية

1	شكل رسم التنمية	* تحقيق التنمية وفقاً لاختيار عدد محدود من المراكز/ المناطق التي تتمتع بامكانيات النمو الاقتصادي، لتصبح قطباً للنمو بالنسبه للمناطق المحيطه بها.	*احداث/ خلق نمو عمراني لمجموعة من المدن المحدده لتكون اقطاب بدلا من تركيز التنمية في مدينة واحدة. – عمل دمج لمجموعة من المدن المتأخره اقتصاديا وذات الانشطة المختلفة في اقتصاد واحد متكامل محمد.	* تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة المختلفة من خلال خلق مراكز جذب وتحديد أقطاب ومراكز النمو النشطة حول المدن الكبرى وبعيداً عنها.	* تحقيق لا مركزية التنمية باختيار عدد محدود من المراكز الحضرية التي تتمتع بإمكانيات النمو الاقتصادي مرتفع داخل نطاق الدولة.
2	كيفية نشر التنمية من خلال القطب	* الانتشار التدريجي للتنمية من مراكز الاستقطاب الحالية (المدن الكبرى) الى المناطق الاقل نمو.	* تكثيف مجهودات التنمية بعدد محدود من المناطق بحيث تصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها فهو ينمو ويشع النمو الى هذه المناطق عن طريق مجموعة من الانشطة القائدة المتوطنه في القطب.	* توجيه تنمية مكثفة الاستثمارات تجاه مركز حضري قائم أو مدينة جديدة على مسافة غير قريبة من المدينة الكبرى التي تعاني من الضغط عليها.	* يتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها فهو ينمو ويشع النمو إلى هذه المناطق

3	الدور الاقتصادي	* تكثيف الاستثمارات الصناعية (استخدام نشاط الصناعة كحافز أساسي للنمو) وتشجيع اقامة فروع للمصانع الكبرى في مدن محدده خارج نطاق العاصمة[50].	* دعم قواعد اقتصادية متنوعة في المناطق العمرانية الجديدة المقترحة.	* اعادة تنظيم وترتيب المجتمع، اعادة هيكلة الاقتصاد المكاني. * تعزيز الترابط الوظيفي والانتاجي بين اجزاء الدولة	* تختص بتوزيع الاستثمارات على عدد مختار من المدن أقطاب النمو.
مدى التشابه طبقاً لمعيار الأهداف					
4	تحقيق تنمية متوازنة	* مد الطرق السريعة، وتوفير المرافق، ووضع أساس قوى للبنية الأساسية في المدن اقطاب النمو التى صممت لكي تكون مراكز صناعية.	* المحافظة على هيكل عمراني مستقل قادرة على توفير الربط بين مناطق العمران بالطرق متدرجة المستويات.	* انشاء مراكز حضرية منافسة للتجمعات الحضرية القائمة وربطها بشبكة من الطرق، مما يؤدي الى خفض نسبة تضخم المدن الكبرى.	* تنمية المناطق المختلفة وتحويل الكثافة السكانية من المناطق المكتظة إلى مراكز النمو الجديدة.
5	تحقيق التوزيع المتوازن للسكان	* حل مشكلة الزيادة السكانية، وذلك من خلال استيعاب الزيادة في نمو سكان الحضر. * تخفيف الضغط عن المراكز الحضرية الكبرى وتوفير مواقع بديلة للأنشطة الاقتصادية.	* استيعاب الزيادة السكانية المتوقعه خارج المنطقة الحضرية القائمة. * تخفيف الضغط عن المدن الكبرى، وتحقيق الانتشار في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية بالدولة.	* تخفيف الضغط السكاني على العاصمة. * تحديد مراكز النمو الحضري يتم من خلالها تدعيم الجهود التنموية وتحقيق التوزيع المتوازن للسكان والأنشطة على الحيز المكاني للدولة.	* نشر المنافع والمبتكرات "Inovation" الحضرية على أكبر عدد من السكان وتقليل الفوارق الاقليمية.

6	تحقيق النمو الاقتصادي	* العمل كمواقع لانتشار النمو الصناعي حيث العمالة الغير زراعية يمكن أن تتولد وتنمو.	* تتم عملية التنمية داخل قطب النمو من خلال اثر قوة الوفورات فيؤدى تدفق الاستثمارات وتعظيم المميزات النسبية للوحدات المنتجة بالمقارنة بالوحدات الموجودة في الأقاليم الآخرى.	* تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المواطنين والمناطق المختلفة.	* توفير فرص عمل تساعد في توجيه حركة السكان.
7	التكامل بين المناطق الحضرية والريفية	* تقليل الهجرة من الريف للحضر واستيعاب الزيادة السكانية في منطقة او اكثر من مناطق الدولة (قطب نمو).	* خلق روابط صناعية قوية بين نظامي الريف والحضر من خلال المدن أقطاب النمو.	-	* تنشيط التنمية الريفية من خلال دور هذه المدن كمراكز للتجارة ، مما يخلق فرص عمل جديدة لسكان الريف.

ومن تحليل الجدول رقم (3) نجد أن استراتيجيات المجموعة الثانية جميعها متشابهة في 7 نقاط ما عدا استراتيجية أقطاب الجذب المضادة حيث تشابهت في 6 نقاط من الـ7، وبالتالي يمكننا ادراج تلك المجموعة من الاستراتيجيات في استراتيجية واحدة تحت مسمى "أقطاب التنمية العمرانية المختلفة".

ومن تحليل الجدول رقم (4) نجد أن استراتيجيات المجموعة الثالثة جميعها متشابهة في جميع النقاط السبعة، وبالتالي يمكننا ادراج تلك المجموعة من الاستراتيجيات في استراتيجية واحدة بمسمى استراتيجية المدن الجديدة.

جدول رقم (4) مدى تشابه استراتيجيات المجموعة الثالثة طبقاً لمعياري المنهجية والأهداف

مجموعة (3) استراتيجيات المدن الجديدة			
مدى التشابه طبقاً لمعيار المنهجية			
م	المنهجية المتبعة	1.استراتيجية المدن الجديدة	2.استراتيجية المدن التوابع
1	شكل رسم التنمية	* عبارة عن توزيع نقطي As appoint منتشر او مركز ، حيث تستخدم هذه الاستراتيجية لتنفيذ الاستراتيجيات الثلاث التالية (التركيز، الانتشار، الانتشار المركز).	*عبارة عن توزيعي نقطي عنقودي حول العاصمة/ المدينة الكبرى للاستفادة من المزايا التي تقتدمها المدينة.

2	كيفية نشر التنمية من خلال المدن	* من خلال الاختيار الجيد لمواقع تلك المدن(ربط اختيار الموقع باهداف خطط التنمية الاقليمية) والذي يتسم بدرجة ربط عالية بالشرايين الاقليمية الرئيسية، وتحديد الحجم الامثل لها وفرص العمل التي يخطط لها في ظل علاقة هذه المدن مع المدن الاخرى ضمن النظام العمراني القائم(51).	* من خلال دعم وتأهيل وتنمية بعض التجمعات العمرانية القائمة حالياً او المقترحة والتي تقع ضمن التأثير المباشر للمدن الكبرى.
3	الدور الاقتصادي	* دعم الاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل، ومن ثم احداث تنمية اجتماعية واقتصادية * المساهمة في تحقيق التنمية الحضرية	* إحداث تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي والعمراني. * تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المكانية والسكانية
مدى التشابه طبقاً لمعيار الأهداف			
4	تحقيق تنمية متوازنة	* المساهمة في مواجهة المشاكل العمرانية على المدى البعيد، ومن ثم تحقيق التنمية العمرانية * ايجاد أقطاب مضادة للنمو لجذب الهجرة من عاصمة الدولة. * تعمير المناطق الصحراوية المتاخمة للوادي. * العمل على تلاشي شكة التجمعات المبعثرة تدريجياً من قرى صغيرة ومزارع فردية والتي تعوق عملية التقدم الاقتصادي وتحويلها الى مدن.	* معالجة الاختناقات (المشاكل العمرانية) في المراكز الحضرية الكبرى. * تنمية عدد من التجمعات العمرانية القريبه من المدن الكبرى لتصبح مدن توابع. * محاولة التوفيق بين بديلي استراتيجية التنمية المنتشرة والانتشار المركز، حيث يتم التوجيه لتخفيف الضغط عن مدن المنطقة الكبرى
5	تحقيق توزيع متوازن للسكان	* ايجاد مواقع جديدة للتنمية تمثل أقطاب نمو فرعية تحقق التوازن في توزيع السكان داخل الاقليم وخارجه وتساعد على جذب الهجرة من العاصمة لتقلل من الضغط عليها. * امتصاص الزيادة السكانية في تجمعات عمرانية جديدة مقترحة بعيداً عن المدن القائمة.	* انتج النمو الحضري المتسارع العديد من التجمعات الثانوية حول أطراف المدن، باعتبارها مناطق نمو بديلة جديدة ومفتوحة لاستقطاب الوافدين الجدد حتى من داخل المدينة نفسها. * هي قطب نمو فعال وداعم للمركزالأم.
6	تحقيق النمو الاقتصادي	* دعم الروابط الاقليمية بين أقاليم الدولة لدفع التبادلات والتدفقات التجارية والاقتصادية والحراك السكان	* توفير مواقع بديلة أو مكملة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص.

7	التكامل بين المناطق الحضرية والريفية	* خلق قواعد اقتصادية في المدن الجديدة تكون قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الى المناطق الجديدة.	* المدن التوابع فعالة في موازنة الهياكل العمرانية على المستوى القومي والاقليمي.

جدول رقم (5) مدى تشابه استراتيجيات المجموعة الرابعة طبقاً لمعياري المنهجية والأهداف

مجموعة (4) استراتيجيات الانتشار باستخدام المدن المتوسطة			
مدى التشابه طبقاً لمعيار المنهجية			
	المنهجية	1.استراتيجية نشر التنمية العمرانية	2.استراتيجية تنمية المدن المتوسطة الحجم (المدن الثانوية)
1	1.شكل رسم التنمية	* يتمثل في مجموعة من التجمعات العمرانية في المنطقة الجغرافية او الاقليم او الدولة، من خلال توزيع نقطي points as لتلك لتجمعات.	* توزيع نقطي as points للتجمعات العمرانية.
2	2.كيفية نشر التنمية من خلال المدن	* يتم نشر التنمية من خلال توزع الاستثمارات والسكان والأنشطة بصورة منتشرة، مما يشجع على نمو المدن الثانوية، من ناحية والمناطق الريفية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى يؤدى الى تحسين ظروف الحياة فى كل منهما[52]. * تحديد مراكز للنمو يتم فيها تطوير الصناعه والمرافق والنقل.	* يتم التركيز على دعم المدن المتوسطة والصغيرة لتكون عواصم توازن ثقل المدن الكبرى وتحد من هيمنتها لتحقيق اتزان النسق الحضري من خلال وصول هذه المدن الى أحجام أكبر تؤهلها للقيام بوظائف ذات رتب أعلا مما يدعم التدرج الهرمي بالنسق العمراني.
3	3.الدور الاقتصادي	* توظيف واستغلال الموارد والامكانيات الطبيعية والاقتصادية بما يسهم في تحقيق قدر من النمو الاقتصادي * تسهم في التخفيف من رد الفعل السلبي الناجمة من تضخم المدن (البنية الأساسية، انتشار المناطق العشوائية، عدم توافر فرص العمل).	* حفز وتنشيط التنمية الريفية من خلال دور هذه المدن كمراكز للتجارة/ للتسويق الزراعي في نطاق اقليمها، اضافة الى كونها مراكز لتمويل مشروعات التصنيع الزراعي مما يخلق فرص عمالة جديدة للأعداد المتزايدة من سكان الريف في مناطقهم الأصلية بدلاً من الهجرة الى المراكز الحضرية الكبرى.
مدى التشابه طبقاً لمعيار الأهداف			
	المنهجية	1.استراتيجية نشر التنمية العمرانية	2.استراتيجية تنمية المدن المتوسطة الحجم (المدن الثانوية)

مجموعة (4) استراتيجيات الانتشار باستخدام المدن المتوسطة			
4	تحقيق تنمية متوازنة	* احداث نمو متوازن في ظل الامكانيات والموارد المتاحه. * تحقيق تنمية متوازنه من خلال تزامن التنمية الصناعية والتنمية العمرانية بحيث يمكن للمهاجر للمدينة أن يجد فرصة العمل الملائمة والسكن المناسب. – اداه فعالة لتحقيق التوازن في النسق الحضري.	* تقليل التجمعات الحضرية الصغيرة واعادة ترتيب شكل العمران. او بمعنى اخر خفض عدد المدن الصغيرة جداً والقرى بضمهما معاً لتكوين وحدات عمرانية أكبر تكون لها القدرة على اتزان النسق الحضري ، وكدور وظيفي تنموي مساعد ومكمل مع باقي المراكز الحضرية على المستوى الاقليمي والقومي. * تقليل الفوارق بين الاقاليم.
5	تحقيق توزيع متوازن للسكان	* تخفيف الضغط السكاني المتزايد عن اقاليم المناطق الكبرى وعن المناطق الريفية والحضرية المتاخمة للمدينة. * خلخلة المدن الكبرى من السكان واعادة التوازن العمراني بها.	* ابعاد الصناعات عن المركز وتوزيع السكان وخلخلة الكثافات السكانية والسعي الى التوازن الاقليمي. * استيعاب الزيادة المضطرده في نمو سكان الحضر والهجرة من الريف الى الحضر.
6	تحقيق النمو الاقتصادى	* تحقيق درجة من العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة.	* تحقيق اللامركزية (الإنتشار) للأنشطة الاقتصادية، نشر المنافع والمبتكرات الحضرية على أكبر عدد من السكان.
7	التكامل بين المناطق الحضرية والريفية	* تحقيق قدرا مقبولا من التوازن بين اعتبارات التنمية الحضرية والتنمية الريفية وانعكاساتها على النمو الحضرى.	* تلعب دوراً حيوياً في تطوير المناطق الريفية حولها وتنظم اقتصادياتها وتوفر الخدمات وتنشر الاستثمارات في مختلف اجزاء الحيز المكاني.

ومن تحليل الجدول رقم (5) نجد أن استراتيجيات المجموعة الرابعة جميعها متشابهة في جميع النقاط السبعة، وبالتالي يمكننا ادراج تلك المجموعة من الاستراتيجيات في استراتيجية واحده تحت مسمى استراتيجية الانتشار باستخدام المدن المتوسطة.

ولقد اسفر هذا الدمج عن وجود 9 استراتيجيات رئيسية للتنمية العمرانية (مؤكداً بذلك نتيجة الدمج في المرحلة الأولى)، والتي يمكننا الاستناد إليها والمفاضلة فيما بينها واستخدام المناسب منها حسب الظروف الخاصة بكل دولة او اقليم، وهذه الاستراتيجيات هي:

1. استراتيجية محاور التنمية العمرانية.
2. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية.
3. استراتيجية المدن الجديدة.
4. استراتيجية الانتشار باستخدام المدن المتوسطة.
5. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية.
6. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة.
7. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية.
8. استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى.
9. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى القائمة.

4-2 تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية:-

يهدف هذا الجزء الى وضع منهجية/ أسس وقواعد منطقية لكيفية تقييم تلك الاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً بهدف الوصول إلى الاستراتيجيات المثلى التي يمكن تطبيقها في الحالة المصرية.

تشير الدراسات السابقة إلى حتمية وجود التفاوت والتباين بين الأقاليم في التنمية، ويعزى ذلك إلى خصائص الإقليم (السكانية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والبيئية) وإلى اتجاه الاستثمارات إلى التركز في الأقاليم ذات الامكانيات التنموية (العمالة، ورؤوس الأموال، الخدمات، المواد الخام)، بالإضافة الى أنه ليس هناك استراتيجية مثلى تصلح للتطبيق في جميع الدول إنما ينبع نجاح الاستراتيجيات أساساً إلى مدى تحقيقها للأهداف القومية والغايات الخاصة بكل دولة على حده. فمثلاً في روسيا تم الاعتماد على استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية في النسق العمرانية الاقليمية، وفي الولايات المتحده الأمريكية وكندا واستراليا تم تطبيق استراتيجية رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، في حين انتهجت فرنسا الاستراتيجية التي تعتمد على نظرية أقطاب النمو والمناطق الجاذبة البديلة، وفي السويد كانت الاستراتيجية التي تتبنى التوزيع الأمثل لأحجام المدن، أما في انجلترا فكانت الاستراتيجية التي تعتمد على المدن الجديده واحتواء نمو المناطق الحضرية الكبرى، بالاضافة الى الاستراتيجية المتبعة في المانيا حيث تعتمد على التوزيع العادل للبنية الأساسية، واخيراً الاستراتيجية التي اتبعتها كوريا الجنوبية وهي تنمية المدن المتوسطة الحجم (المدن الثانوية)(13).

4-2-1.1 المرحلة الأولى: وضع معايير / متطلبات التقييم:-

يقصد بمعايير التقييم هي العناصر التي يتم من خلالها تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في استراتيجيات التنمية العمرانية المرصودة مسبقاً. وقد تم تحديد هذه المعايير في اطار الرؤية المستقبلية للدور الذي يمكن أن تؤديه مصر - حالة الدراسة - على المستوى الاقليمي والدولي والذي تم صياغته بالمخططات الهيكلية، ووفقاً لهذا تم تحديد تلك المعايير.

وبصورة عامة تتنوع وتختلف معايير التقييم طبقاً للهدف والغرض من عملية التقييم، ولذلك لا يمكن البدء في استنتاج تلك المعايير الا بوجود هدف واضح لعملية التقييم يليه تحديد ماهية تلك المعايير(53).

وإشارة إلى الهدف الرئيسى من استنباط هذه المعايير هو الوصول الى أفضل الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة بمصر كنموذج لدول العالم النامي، لذلك فان جميع المعايير التي سيتم استنتاجها هي معايير تهدف لتقييم مدى كفاءة وفاعلية تلك الاستراتيجيات المرصودة مسبقاً وصولا لاختيار الاستراتيجيه/ الاستراتيجيات المثلي التي يمكن تطبيقها في الحالة المصرية، لذا فالمعايير المستنتجه سوف يتم تنظيمها وترتيبها في مجموعات من المحاور(الأطر) العامة تضم داخلها مجموعة من المعايير المشتركة في تحقيق هدف واحد، شكل رقم (1).

شكل رقم (1) منهجية وضع معايير التقييم لاستراتيجيات التنمية العمرانية

إعتمد البحث في استنباطه لمعايير التقييم على مرحلتين: المرحلة الأولى وتشتمل على منهج التحليل المقارن لمجموعة المعايير المستنتجة من الدراسات السابقة (كل دراسة على حده) المتمثلة في دراسات التنمية العمرانية المحلية بمصر(19، 54، 55) ودراسات التنمية العمرانية الاقليمية في دول العالم النامي المتشابهة في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معها (5، 6، 52، 56). فباستعراض نتائج تلك الدراسات أمكن الوصول الى مجموعة متفرقة من المعايير المختلفة التي قد تتشابه فيما بينها أو قد تختلف، كما بالجدول رقم (6).

ونظراً لكثرة عدد المعايير التي ورد ذكرها في الدراسات السابقة وتنوعها (40 معيار) فقد رأى الباحث امكانية تحديد مجموعة من المحاور (الأطر) العامه التي تضم داخلها مجموعة من المعايير المشتركة في تحقيق هدف واحد كما بالجدول رقم (6) وهذه الأطر هي الاطار العمراني، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، السياسي، الاداري، المختلط، يلي هذه الخطوه إعادة تنظيم تلك المعايير المستنتجة وتصنيفها إلى معايير أساسية "لا يمكن الاستغناء عنها كما انه تكرر ذكرها في أكثر من مصدر من المصادر التي سبق ذكرها" ومعايير اخرى فرعية (ثانوية) "يمكن ادراجها تحت تلك المعايير الأساسية للتقييم" وذلك حتى لا نغفل اي معيار من تلك المعايير، جدول رقم (7). لينتج في نهاية الأمر إطار عمل كلي لهذه المعايير Framework.

كما روعي في ذلك التصنيف أن تكون المعايير الأساسية المختاره تغطي جميع المعايير الأخري الفرعية، بالاضافة إلى ضرورة أن تحقيق هذه المعايير الأهداف العامة للتنمية العمرانية بمصر. ونتج عن هذا التصنيف عشرة معايير أساسية تغطي جميع الأطر (العمرانية، الاقتصادية، البيئية، المجتمعية، السياسية، الادارية، المختلطة) يندرج تحتها باقي المعايير الآخرى الثانوية كما بالجدول رقم (7) وهذه المعايير الأساسية هي:

1. التأثير على تدرج شبكة التجمعات العمرانية الحالية.
2. نمط توزيع التجمعات العمرانية بالاقليم أو الدولة من حيث الانتشار، التوزيع، التدرج (الهرمي)، الأحجام.
3. التوزيع المكاني للتنمية.
4. استغلال الموارد المتاحة.
5. توفير أساس اقتصادي واسع ومتنوع.
6. الاستفادة من الميزات النسبية الحالية المتوفرة في التجمعات القائمة.
7. تحقيق العدالة الاجتماعية.
8. التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والاقليمية للتنمية العمرانية لغزو الصحراء.
9. تحقيق اللامركزية في ادارة العمران.
10. تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكامل القطاعات المختلفة لتحقيق اعلى عائد من التنمية.

سيتم في الخطوه الأخيرة تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية وفقاً للمعايير العشرة الأساسية المختارة وترتيبها حسب تلبيتها للمبادئ والأهداف التي وضعت مسبقاً في هدف البحث. وعمل جدوله شاملة لبدائل استراتيجيات التنميه العمرانية التسعه، مع مراعاة أنه يجب ترتيب كل استراتيجية حسب ارتباطها بالأهداف الرئيسية للتنمية العمرانية (المعاييرالأساسية للتقييم) جدول رقم (7) ، وذلك مع الأخذ بالاعتبار عدد من المعايير الثانوية الآخرى التى لها علاقة بالتطبيق والمتابعة مثل[57]:-

أ. توفر الأرض: من حيث مدى تلبية المتطلبات المكانية للتوسع المستقبلى، توافر وسهولة الوصول الى الأراضي اللازمه للاستخدام العام (استملاك الأراضي)، تهيئة الطبوغرافيا والتربه للتنميه العمرانية.

ب. إمكانية الدمج العمراني: من حيث تلازم مناطق التوسع المقترحه مع أنماط التنمية والبنية الحالية، خيارات واحتمالات للتطبيق المرحلى، والدعم (المتوقع) لكل استراتيجية من استراتيجيات التنمية العمرانية.

ج. إمكانية التطبيق: ويشمل الإمكانات المحلية للتطبيق والمتابعة.

جدول رقم (6) تحديد مجموعة من الاطر العامة ذات الهدف المشترك التي يمكن أن تتضمن داخلها تلك المجموعة من المعايير واعادة تنظيم المعايير المستنتجة ضمن المحاور (الأطر) التي تم تحديدها

اطر / محاورالتقييم	معايير تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية
الإطار العمراني	تحقيق الاتزان الجغرافي في المناطق المتاحة للتنمية العمرانية والاقتصادية مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.
	ناطق النامية.
	الخصائص العمرانية للإقليم مثل (معدلات التحضر، معدلات الهجره منه واليه وغيرها....).
	توزيع السكان بالاقليم وخصائصهم الحضرية، الريفية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي لهم.
	نمط توزيع التجمعات العمرانية بالاقليم أو الدولة من حيث الانتشار، التوزيع، التدرج(الهرمي)، الأحجام.
	المستوى الاقليمي والقومي.
	ت طبيعية ومفتوحة.
	للتحكم بالنمو العمراني.
الإطار الاقتصادي	مة.
	عيد.

	؛ للعمران القائم.
	؛ الحديد الداعمة لحركة الشحن والبضائع.
	لبنية التحتية المقترحة.
	تديده.
الإطار البيئي	في التجمعات القائمة .
الإطار المجتمعي	
الإطار السياسي	مة.
	في المحافظة.
	ة والاقليمية للتنمية العمرانية لغزو الصحراء.
	تجمعات العمرانية الجديدة.
	الية من العوائق.
	الاعتبارات التي تتبناها الدولة في سياستها العامة لتنمية المدن المتوسطة والصغيرة مثل الاعتبارات البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة).
	لتجمعات العمرانية الحدودية.
الإطار الاداري	ة القابلة للاداره.
	استراتيجية التنمية الشاملة للاقليم.
الإطار المختلط	قطاعات المختلفة لتحقيق اعلى عائد من التنمية.
	ران/اقتصاد).
	المستقبلية (عمران/ اقتصاد/ سياسة).

المعايير الأساسية التي تحقق أهداف التنمية العمرانية الرئيسية المعايير الثانوية/ الفرعية المندرجة تحت المعايير الأساسية

جدول رقم (7) تصنيف معايير تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية إلى معايير أساسية وآخرى ثانوية/ فرعية تندرج تحتها

الأطر المختلفة	المعايير الأساسية للتقييم	المعايير الثانوية المندرجة تحت المعايير الأساسية لاستراتيجيات التنمية العمرانية
1.الإطار العمراني	التأثير على تدرج النظام العمراني القائم.	المساهمة في تحريك السكان من المناطق المشبعة الى المناطق النامية الاستيعاب العمراني الخصائص العمرانية للإقليم مثل (معدلات التحضر، معدلات الهجره منه واليه وغيرها....). توزيع السكان بالاقليم وخصائصهم الحضرية، الريفية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي لهم تحقيق التنمية الريفية وأهميتها في التنمية الشاملة على المستوى الاقليمي والقومي. تبني المفهوم العالمي للحزام الأخضر و ذلك للتحكم بالنمو العمراني خلق أقطاب مركزية جديدة وتمكين مساحات طبيعية ومفتوحة
	نمط توزيع التجمعات العمرانية بالاقليم أو الدولة.	–
	التوازن المكاني لعملية التنمية.	تحقيق الاتزان الجغرافي في المناطق المتاحة للتنمية العمرانية والاقتصادية مع الحفاظ على الأراضي الزراعية. تحقيق التكامل بين الريف والحضر.
2.الإطار الاقتصادي	استغلال الموارد المتاحة.	. تركيز التنمية العمرانية في التوسعات الملاصقة للعمران القائم. . الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للدولة. . الفائدة القصوى من الموانئ الجديدة ومرافق البنية التحتية المقترحة. . توفير شبكة الطرق الاقليمية وخطوط السكة الحديد الداعمة لحركة الشحن والبضائع. . الفائدة القصوى من الموانى الجديدة ومرافق البنية التحتية المقترحة.

		. تقليل المسافات التي تقطعها السيارات. . الاخذ بالاعتبار تكلفة نظم البنية التحتية الجديدة.
	التنوع الاقتصادي.	. الكفاءة الاقتصادية في حل المشكلات القائمة. . فتح أفاق جديدة للعمل والاستقرار. . حجم التكاليف الاستثمارية. . فاعلية الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.
3.الإطار البيئي	6. الاستفادة من الميزات النسبية[19] الحالية المتوفرة في التجمعات القائمة.	. تجنب الأثر السلبي على البيئة.
4.الإطار المجتمعي	7. تحقيق العدالة الاجتماعية.	–
5.الإطار السياسي (الاستراتيجي)	8. التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والاقليمية للتنمية العمرانية لغزو الصحراء.	. مسايرة الأوضاع والضغوط والسياسات القائمة. . التوافق مع الاتجاهات والمخططات القطاعية في المحافظة. . مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار ببناء التجمعات العمرانية الجديدة. . الاتجاه نحو التنفيذ بطرق مباشرة وعملية وخالية من العوائق. . الاعتبارات التي تتبناها الدولة في سياستها العامة لتنمية المدن المتوسطة والصغيرة مثل الاعتبارات البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية والسياسة). . اعتبارات الأمن القومي وتأثيرها على تنمية التجمعات العمرانية الحدودية.
6.الإطار الاداري	9. تحقيق اللامركزية في ادارة العمران.	. التجمعات العمرانية ذات الاحجام السكانية القابلة للاداره. . التوافق مع المنظومة العمرانية المقترحة ضمن استراتيجية التنمية الشاملة للاقليم.
7.الإطار المختلط	10. تحقيق التنمية المستدامة.	30. المرونة من خلال ضرورة التأقلم مع المتغيرات المستقبلية. 31. التكامل بين الاقليم والاقاليم المجاورة له.

4-2-2. المرحلة الثانية: وضع قيم للمعايير:-

تم عمل استبيان (1) للخبراء والمتخصصين (عدد 10 خبراء في التخطيط العمراني والاقليمي) حول مدى أهمية كل معيار من المعايير العشرة وتأثيره على خصائص التنمية الستة (البيئة الطبيعية، العمران، الاقتصاد، المجتمع، البنية التحتية، وسياسات التنفيذ)، حيث يتم النظر إلى كل معيار(السمات الضرورية/المتطلبات الأساسية لعملية التنمية) من حيث تأثيره الايجابي على (أبعاد/ خصائص عملية التنمية الأساسية الستة (البيئة الطبيعية، العمران، الاقتصاد، المجتمع، البنية التحتية، وسياسات التنفيذ)). وقد تم تقييم تلك المعايير العشرة وفقا لنظام ليكارت الخماسي والذي وضع علامات خماسية للتقيم كما هو موضح بجدول رقم (8).

ومن خلال الاستبيان يعطي كل خبير قيمة لكل معيار على أساس تأثيره الايجابي على أبعاد/ خصائص عملية التنمية المذكورة. فكلما زادت قيمة المعيار التي تتراوح ما بين (صفر، 5) كلما يعني أن هذا المعيار له تأثير ايجابي أكبر من التأثيرات الايجابية المتمثلة في عدد الخصائص التنموية التى يغطيها، جدول رقم (9).

ومن تحليل الجدول رقم (9) نستنتج - طبقاً للمتوسط العام لاستجابة الخبراء- أن ترتيب تلك المعايير من الأهم إلى الأقل أهمية كالتالي: التوازن المكاني (4.17)، ومثلها التنمية المستدامة، يليها في المرتبة الثانية التنوع الاقتصادي (4.11)، ثم استغلال الموارد المتاحة (4.03)، ويليها في الترتيب معيار نمط توزيع التجمعات بالدولة (3.94)، يليها الاستفادة من المميزات النسبية (3.87)، ثم التأثير على تدرج النظام العمراني (3.83)، ثم تحقيق اللامركزية في ادارة العمران بالدولة (3.66)، ثم تحقيق العدالة الاجتماعية (3.52)، يليها في المرتبة الأخيرة التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والاقليمة للتنمية (3.42) وذلك حسب آراء الخبراء.

جدول رقم (8) المتوسط المرجح والاستجابة العامة وفقأ لنظام ليكارت الخماسي

م	المتوسط المرجح	الاستجابة العامة
	1 إلى 1.79	سلبي
	1.80 إلى 2.59	غير مطلوب
	2.60 إلى 3.39	محايد
	3.40 إلى 4.19	مطلوب وملزم
	4.20 إلى 5	مطلوب بشدة

جدول (9) المتوسط المرجح[*75] لاستجابات الخبراء حول معايير تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية المقترحة

م	معايير التقييم (العشرة)	خصائص التنمية العمرانية (الستة)						المتوسط العام للاستجابة
		البيئة الطبيعية	العمران	الاقتصاد	المجتمع	البنية التحتية	سياسات التنفيذ	
1	التوازن المكاني لعملية التنمية.	4.73	4.45	3.91	3.82	3.91	4.18	4.17
2	استغلال الموارد المتاحة.	4.18	4.18	4.36	3.82	3.82	3.82	4.03
3	التنوع الاقتصادى.	3.91	3.82	4.27	4.36	4	4.27	4.11
4	الاستفادة من المميزات النسبية الحالية.	3.91	3.82	3.82	4.09	3.64	3.91	3.87
5	التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والإقليمية للتنمية العمرانية لغزو الصحراء.	3.27	3.73	3.36	3.45	3.45	3.27	3.42
6	تحقيق اللامركزية فى ادارة العمران بالدولة.	3.64	4	3.55	3.55	3.55	3.64	3.66
7	التاثير على تدرج النظام العمرانى القائم.	3.73	4.27	3.45	3.82	3.82	3.91	3.83
8	تحقيق العدالة الاجتماعية.	3.45	3.82	3.55	3.82	3.18	3.27	3.52
9	تحقيق التنمية المستدامة.	4.45	3.82	4.27	4.36	4	4.09	4.17
10	نمط توزيع التجمعات العمرانية بالإقليم أو الدولة.	3.45	4.36	3.91	4.09	4	3.82	3.94

(*75). المتوسط المرجح يحسب بمجموع الاستجابات على عدد الحالات.

جدول (10) المتوسط المرجح لاستجابات الخبراء حول استراتيجيات التنمية العمرانية (وزن الاستراتيجيات)

م	استراتيجية التنمية العمرانية / معايير التقييم العشرة	1. محاور التنمية العمرانية	2. أة طاب التنمية العمرانية	3. المدن الجديدة	4. نشر التنمية العمرانية	5. تركيز التنمية العمرانية	6. تكثيف التنمية في التجمعات القائمة	7. التدرج الهرمي للمراكز الحضرية	8. التنمية من خلال المدن الكبرى	9. تنمية الظهير الصحراوي
1	التوازن المكاني لعملية التنمية	4.45	3.64	3.82	4.00	3.27	2.64	3.91	2.36	3.91
2	استغلال الموارد المتاحة	4.36	4.00	3.27	4.09	3.36	3.09	3.55	3.00	4.09
3	التنوع الاقتصادى لفتح افاق جديده للعمل والاستقرار	4.36	3.82	3.82	4.27	3.09	3.00	3.82	2.91	4.36
4	الاستفادة من المميزات النسبية	4.00	4.18	3.73	3.27	4.36	4.27	3.55	3.91	4.00
5	التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والإقليمية للتنمية العمرانية	4.64	4.18	3.82	4.55	3.27	3.00	3.64	3.18	4.64
6	تحقيق اللامركزية فى ادارة العمران بالدولة	4.09	3.27	3.55	3.73	3.00	3.18	3.73	3.18	3.91
7	التاثير على تدرج النظام العمرانى القائم	4.27	3.64	4.09	4.00	3.18	3.09	3.82	3.18	4.18
8	تحقيق العدالة الاجتماعية	4.27	3.55	3.55	4.27	2.82	2.73	3.91	2.82	4.09
9	التنمية المستدامة	4.18	3.7	3.8	4.3	3.1	2.82	3.82	2.91	4.36

			3	2	6	8				
10	نمط توزيع التجمعات العمرانية بالإقليم أو الدولة	4.27	3.91	4.09	4.18	3.09	2.82	4.09	2.91	4.45

4-2-3. المرحلة الاخيرة: تقييم الاستراتيجيات طبقاً للمعايير العشرة المستنتجة:-

وقد تم عمل استبيان (2) للخبراء لوضع قيم/ وزن لكل (استراتيجية) مقابل كل معيار من المعايير العشرة، فالاستراتيجية الأولى "محاور التنمية العمرانية" أخذت وزن 4.45 طبقاً للمعيار (1)، ثم 4.36 مع المعيار (2)، ثم 4.36 ايضاً مع المعيار (3)، ....وهكذا، جدول رقم (10).

ثم تم عمل دمج إحصائى للوزنين معاً (وزن الاستراتيجيات، ووزن المعايير) جدول رقم (11) لاعطاء المتوسط المرجح لوزن الاستراتيجيات طبقاً لاراء الخبراء[*76]. وبجمع أوزان كل استراتيجية طبقاً للمعايير العشرة (في الصف قبل الأخير، والصف الأخير بالجدول رقم (11)) نجد أن ترتيبهم كالتالي: تأتي في المرتبة الأولى استراتيجية محاور التنمية العمرانية، يليها في المرتبة الثانية استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى القائمة، ثم استراتيجية نشر التنمية العمرانية في المرتبة الثالثة، واحتلت استراتيجيتي أقطاب التنمية العمرانية، التدرج الهرمي للمراكز العمرانية المرتبة الرابعه، ثم استراتيجية المدن الجديدة في المرتبة الخامسة، وجاءت استراتيجية تركيز التنمية العمرانية في المرتبة السادسة، وفي المرتبة السابعة استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى.

ولكننا بصدد تحليل اكثر دقة لا يعتمد على المتوسط الذي يتأثر بالقيمة المتطرفة بل على معادلة حسابية من خلالها يتم تصنيف استراتيجيات التنمية العمرانية في ضوء أدائهم النوعي وذلك إعتماداً على منهجية المقارنة الزوجيه المتسلسلة (Analytical Hierarchicy Process, AHP) باستخدام اختبار "K Means Cluster Analysis" عن طريق برنامج التحليل الاحصائي" Spss في اصداره (23). ثم مقارنته بما توصلنا له في هذا التحليل جدول رقم (12).

تم استخدام"AHP" لوزن الاستراتيجيات وهي مصفوفة المقارنة الزوجيه المعروفة باسم عملية التسلسل الهرمي العنقودي، وهي نموذج لجمع الأوزان وتحديد وزن الأفضلية لكل طبقة، مثلاً تفضيل A على B. وتعتمد على آراء الخبراء لاستخلاص جدول الأولويات، وهي منهجية تستخدم لدعم اتخاذ القرار متعدد المعايير، وقد تم تطويرها

(*1) المتوسط المرجح= المتوسط العام للاستجابة للمعيار بالعمود الأخير بالجدول رقم (9)+ وزن الاستراتيجية بالجدول رقم (10)/2

من قبل Thomas L.Saaty في 1980، واستخدام مقياس نسبي للمقارنات الزوجيه، والمدخلات اليها قد تكون كمية (رقمية)، أو قد تكون آراء ذاتية (أفضلية، شعور)، ونتيجة هذه المدخلات، تحسب من خلال جداول النسب التي تعطى الأوزان وتتم المقارنة بينها لمعرفة نسبة الاتساق "Consistency Index" الذي كلما قلت قيمته دل على قلة التناقضات. وتدفع هذه المنهجية صانع القرار الى وضع المشكلة بشكل تسلسل هرمي متدرج حتى تظهر المعايير التى تتحكم بجوانب المشكلة لتحديد أكثر المعايير تأثيراً في إتخاذ القرار وإعطائها الوزن الأكبر، ليتم بعد ذلك تحديد البدائل من أجل الوصول إلى القرار[58]. ولعمل منهجية المقارنة الزوجيه المتسلسله (AHP) يتم وضع مجموعة المعايير ومجموعة الخيارات البديلة داخل برنامج AHP، ويولد وزن لكل معيار وفقاً للمقارنات الزوجية، وكلما زاد الوزن كان المعيار المقابل أكثر أهمية، بعد ذلك، وبالنسبة لمعيار ثابت، يعين برنامج AHP درجة لكل خيار وفقاً لمقارنات صانع القرار من الخيارات استناداً إلى هذا المعيار، وهذا يتم من خلال ثلاث خطوات كالتالي:

الخطوة الأولى: حساب اتجاه اوزان المعايير، ويتم بها عمل مصفوفة المقارنات الزوجيه، وبعدها يتم

جدول رقم (11) المتوسط المرجح لاستجابات الخبراء حول هذه الاستراتيجيات في اطار المتوسط المرجح لكل معيار(دمج الوزنين معا)

م	استراتيجية / معايير التقييم	1. محاور التنمية العمرانية	2.أقطاب التنمية العمرانية	3. المدن الجديدة	4. نشر التنمية العمرانية	5. تركيز التنمية العمرانية	6. تكثيف التنمية في التجمعات القائمة	7. التدرج الهرمي للمراكز الحضرية	8. التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى	9. تنمية الظهير الصحراوي
1	التوازن المكاني لعملية التنمية	4.31	3.905	3.995	4.085	3.72	3.405	4.04	3.265	4.04
2	استغلال الموارد المتاحة	4.195	4.015	3.65	4.06	3.695	3.56	3.79	3.515	4.06
3	التنوع الاقتصادى لفتح افاق جديده للعمل والاستقرار	4.235	3.965	3.965	4.19	3.6	3.555	3.965	3.51	4.235
4	الإستفادة من المميزات النسبية	3.935	4.025	3.8	3.57	4.115	4.07	3.71	3.89	3.935
5	التوافق مع	4.2	4.02	3.8	4.21	3.57	3.43	3.7	3.52	4.25

	التوجهات والاستراتيجيات القومية والإقليمية للتنمية العمرانية	55	5	45			5	55	5	5
6	تحقيق اللامركزية فى ادارة العمران بالدولة	3.755	3.345	3.485	3.575	3.21	3.3	3.575	3.3	3.665
7	التاثير على تدرج النظام العمرانى القائم	4.05	3.735	3.96	3.915	3.505	3.46	3.825	3.505	4.005
8	تحقيق العدالة الاجتماعية	3.895	3.535	3.535	3.895	3.17	3.125	3.715	3.17	3.805
9	التنمية المستدامة	4.175	3.95	3.995	4.265	3.675	3.495	3.995	3.54	4.265
10	نمط توزيع التجمعات العمرانية بالإقليم أو الدولة	4.105	3.925	4.015	4.06	3.515	3.38	4.015	3.425	4.195
المتوسط العام للاستجابة		4.09	3.84	3.82	3.98	3.58	3.48	3.84	3.46	4.05
		مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الترتيب		1	4	5	3	6	7	4	8	2

جدول رقم (12) تحليل التباين بين استراتيجيات التنمية العمرانية ANOVA

الترتيب	F	Error		Cluster		Case Number
		df	Mean Square	df	Mean Square	

1	39.395	8	.010	1	.405	2.استراتيجية اقطاب التنمية العمرانية
2	17.083	8	.014	1	.247	3.استراتيجية المدن الجديدة
3	15.446	8	.016	1	.242	9.استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى
4	12.402	8	.014	1	.177	1.استراتيجية محاور التنمية العمرانية
5	11.207	8	.033	1	.375	5.استراتيجية تركيز التنمية العمرانية
6	5.789	8	.016	1	.094	7.استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية
7	4.785	8	.028	1	.132	8.استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبري
8	3.932	8	.045	1	.177	6.استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية
9	3.122	8	.049	1	.153	4.استراتيجية نشر التنمية العمرانية باستخدام المدن المتوسطة

حساب الأوزان، الخطوة الثانية: احتساب مصفوفة عشرات الخيارات، ويتم بها احتساب مدى اتساق الخيارات مع بعض ودرجة التناقض بينها، الخطوة الثالثة: ترتيب الخيارات، ويكون ذلك حسب القيمة الأعلى إلى الأقل [59].

وعليه، يتم ترتيب الاستراتيجيات حسب ادائهم النوعي، جدول رقم (12) والذي يوضح أكبر الفروق لصالح اي الاستراتيجيات وهنا ينظر الى قيمة (F) [*77] للتعرف على ذلك ولا دلالة لقيمة (Sig)، ويبين ايضاً أن ترتيب الاستراتيجيات من الأعلى الى الأقل تحقيقاً للفروق كالتالي:

1. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية حيث بلغت قيمة F نحو (39.395).
2. استراتيجية المدن الجديدة حيث بلغت قيمة F نحو (17.083).
3. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى حيث بلغت قيمة F نحو (15.446).
4. استراتيجية محاور التنمية العمرانية حيث بلغت قيمة F نحو (12.402).
5. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية حيث بلغت قيمة F نحو(11.207).
6. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية حيث بلغت قيمة F نحو (5.789).
7. استراتيجية التنمية العمرانية من المدن الكبري حيث بلغت قيمة F نحو (4.785).
8. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية حيث بلغت قيمة F نحو (3.932).
9. استراتيجية نشر التنمية العمرانية باستخدام المدن المتوسطة حيث بلغت قيمة F نحو(3.122).

3-4. الاستراتيجية المثلى لتحقيق التنمية العمرانية في مصر:-

(*77) F هي قيمة اختبار "Anova" للمقارنة بين متوسط أكثر من عينتين، Significant يقصد بها مستوى المعنوية/ الدلالة لمعرفة مدى وجود فروق من عدمه، وهنا ليست لها فائده لأننا نقيس بقيمة F .

يوضح الجدول رقم (13) نتائج تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية بمصر ومنه نجد أن: البدائل التي تحتل المراتب الأولى والثانية هي البديل رقم (2)، (3). وهما يجسدان فكرة أقطاب التنمية العمرانية، والمدن الجديدة، وهذا يعني أن هاتان الاستراتيجيتان قد نجحتا في تحقيق معايير التقييم وفقاً لآراء الخبراء، بينما يحتل البديل رقم (1) – والذي يمثل استراتيجية محاور التنمية العمرانية– المرتبه الرابعة.

ويستمد البديلين الاستراتيجيين الثاني والثالث" أقطاب التنمية العمرانية، المدن الجديدة" قوتهما من نجاح مفهوم التكتل الاقتصادي (المتمثلة في أقطاب النمو) حول المشاريع التنموية الكبرى القائمة بمصر لجذب العمران، خفضأ لتكلفة نشر العمران خارج الوادي الضيق، والانتشار المركز للتنمية لضمان نجاح وانتشار التنمية العمرانية واستدامتها. كما تمثل المدن الجديده سياسة الدولة كمحور رئيسي في استراتيجية التنمية العمرانيه الشاملة في مصر، وذلك في اطار اقامة ركائز عمرانية جديدة للتنمية المتكاملة وذلك لرفع العبء عن المناطق العمرانية القائمة وفي اطار التكامل والتواصل معها. بينما تكمن قوة البديل الاستراتيجي الثالث "تنمية الظهير الصحراوي" في دعم الدولة الانطلاق من المعمور الحالي إلى المناطق ذات الامكانيات الاقتصادية والصالحة للتنمية والتعمير بالصحراء، والمحافظة على الأراضي الزراعية.

وعليه، يتضح من التحليلات السابقة أن ايًا من البدائل التى تم استعراضها لا يشكل في حد ذاته استراتيجية عمرانية متكاملة، كما يتبين أن دمج الاستراتيجيات هي الأمثل في التعامل مع عمليات التنمية العمرانية. حيث يجب أن تكون الاستراتيجية المتبعة خليطاً أو تهجيناً من البدائل التي تم استعراضها. ويرجع ذلك أساساً الى أن استراتيجيات التنمية العمرانية ما هي إلا استراتيجيات خاصة بإعادة التوزيع المكاني للسكان والأنشطة من خلال تغيير الأولويات الخاصة بالتوزيعات المكانية للاستثمارات. وبهدف تحقيق أعلى قدر من العدالة في فرص التنمية بين الأقاليم فان بعض الاستراتيجيات تدعو إلى ضرورة الانتشار المكاني للاستثمارات، ولذا فلا توجد استراتيجية مثالية يمكن تطبيقها عالمياً.

جدول رقم (13) ترتيب استراتيجيات التنمية العمرانية حسب آداء الخبراء

البدائل الاستراتيجيه للتنمية العمرانية Case Number	الترتيب "طبقاً لجدول رقم 12"
1. استراتيجية محاور التنمية العمرانية	الرابع
2. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية	الاول
3. استراتيجية المدن الجديدة	الثاني
4. استراتيجية نشر التنمية العمرانية	التاسع
5. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية	الخامس
6. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة	الثامن
7. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية	السادس
8. استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى	السابع
9. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي	الثالث

5. النتائج والتوصيات:-

5-1. النتائج:-

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تحديد أهمها فيما يلى:-

أ. تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن في النمو-الفوارق الاقليمية- بتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها.

ب. لا يمكن أن تتحقق التنمية المتوازنة والسعي نحو خلق استراتيجية تنموية اقليمية تحقق التوازن في دولة ما أو اقليم ما دون وجود رؤية واضحة وهدف محدد وبرنامج تنموي متبع بادارة جيدة.

ج. توصلت الدراسة إلى أهمية وجود منهجية لوضع استراتيجية مثلى لضبط النظام العمراني بمصر.

د. مع تعدد استراتيجيات التنمية العمرانية عالمياً ومحلياً والتي قد تتخطى 17 استراتيجية (طبقا لما تم رصده)، إلا أن تلك الاستراتيجيات قد تتشابه بعضها في المسمى أو المنهجيه، فأمكن دمج بعضها وصولاً لعدد أقل يمكن المفاضله بينها للتطبيق لاحقاً.

هـ. تمكن البحث من دمج بعض الاستراتيجيات التنموية، منها (محاور التنمية العمرانية، والتجمعات العمرانية الشريطية العنقوديه، وشبكات المحاور العمرانيه "استراتيجية T، π، TI"، واستراتيجية التنمية المتوازنة الساحلية) في استراتيجية واحده نظرا لتشابهها فى المسمى والمنهجية.

و. تعذر بالبحث دمج بعض الاستراتيجيات التنموية الآخرى، منها (استراتيجية تنمية المدن المتوسطة الحجم، استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى، استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية) لاختلافهم في المنهجيه بالرغم من تشابههم في المسمى.

س. توصلت دراسة وتحليل الاستراتيجيات التنموية بالدول العالمية المختلفة عن وجود تعدد بدائل التنمية العمرانية التى يمكن المفاضلة فيما بينها بما يتناسب مع الظروف الخاصه بكل دوله أو اقليم وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلى:-

1. استراتيجية محاور التنمية العمرانية.
2. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية.
3. استراتيجية المدن الجديدة.
4. استراتيجية الانتشار باستخدام المدن المتوسطة.
5. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية.
6. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية في التجمعات القائمة.
7. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية.
8. استراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى.
9. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى القائمة.

ح. إعتمدت الدراسة على وضع مجموعة من معايير التقييم لاستراتيجيات التنميه العمرانية في مصر، وتمثلت في عشرة معايير أساسية، وتم التوصل بعد المقارنة والتحليل إلى ترتيب تلك المعايير وفقاً لأهميتها من الأهم الى الأقل أهمية على النحو التالى:

1. التوازن المكاني لعملية التنمية ومثلها التنمية المستدامة.
2. التنوع الاقتصادي.
3. استغلال الموارد المتاحة.
4. نمط توزيع التجمعات بالدولة.
5. الاستفادة من المميزات النسبية.
6. التأثير على تدرج النظام العمراني.
7. تحقيق اللامركزية في ادارة العمران بالدولة.
8. تحقيق العدالة الاجتماعية.
9. التوافق مع التوجهات والاستراتيجيات القومية والاقليمة للتنمية.

ط. إتبع البحث أسلوب التحليل الهرمي العنقودي (Analytical Hierarchicy Process) وتم التوصل الى وضع ترتيب دقيق لأفضل الاستراتيجيات التنموية بمصر وفقاً لآراء الخبراء وهذا الترتيب من الأهم إلى الأقل أهمية كالتالي:

1. استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية (بقيمة F نحو 39.3).
2. استراتيجية المدن الجديدة (بقيمة F نحو 17.08).
3. استراتيجية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى (بقيمة F نحو 15.4).
4. استراتيجية محاور التنمية العمرانية (بقيمة F نحو 12.4).
5. استراتيجية تركيز التنمية العمرانية (بقيمة F نحو11.2).
6. استراتيجية التدرج الهرمي للمراكز الحضرية (بقيمة F نحو 5.7).
7. استراتيجية التنمية العمرانية من المدن الكبري (بقيمة F نحو 4.7).
8. استراتيجية تكثيف التنمية العمرانية (بقيمة F نحو 3.9).
9. استراتيجية نشر التنمية العمرانية باستخدام المدن المتوسطة (بقيمة F نحو3.1).

ك. تستمد استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية (في الرتبه الأولى) قوتها من نجاح مفهوم التكتل الاقتصادي–المتمثله في اقطاب النمو– حول المشاريع التنمويه الكبرى القائمه بمصر لجذب العمران، خفضاً لتكلفة نشر العمران خارج الوادي الضيق، ولضمان نجاح وانتشار التنمية العمرانية واستدمتها.

ل. تكمن قوة استراتيجية المدن الجديده (في الرتبة الثانية) فى كونها سياسة الدولة، وهي محور رئيسي في استراتيجية التنمية العمرانية الشاملة في مصر.

م. توصل البحث الى وضع ترتيب لأولويات تطبيق استراتيجيات التنميه العمرانيه في مصر، كدليل استرشادي لضبط النسق العمراني في الدوله أو اقاليمها من خلال تطبيق تلك الاستراتيجيات التنموية مع مراعاة أولويات التطبيق طبقاً للترتيب المستنتج في البحث.

5-2. التوصيات:-

في ضوء النتائج السابقة فقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات يمكن تحديد أهمها فيما يلي:-

أ- ضرورة مراجعة السياسة العمرانية لمصر بما يضمن الاستفادة من المشاريع التنموية الكبرى والامكانيات والموارد المتاحة بالأقاليم المختلفة للمساهمة في تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة بالدولة، بما يحقق جذب السكان خارج التجمعات العمرانية القائمة في أقطاب جذب، من خلال انشاء تجمعات عمرانية تعتمد على الموارد المتاحة وتخلق قاعدة اقتصادية لجذب العمال وتوفر فرص عمل للتشجيع على انتشار التنمية العمرانية خارج الوادي الضيق.

ب- ضرورة العمل على استخدام سياسة "التكتل الاقتصادي" كجزء من سياسة الدولة في دعم التنمية العمرانية الاقليمية باستغلال "أقطاب تنموية عمرانية" تقوم على أنشطة أو مشاريع تنموية كبرى قائمة والتي تساهم في جذب السكان خارج التجمعات العمرانية القائمة بالوادي القديم، علاوة على ضرورة تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي بتلك الأقطاب لضمان استدامة التنمية بها.

ج- امكانية الاستفادة من مقترح البحث في تنمية اقاليم الدولة، واستخدام منهجية المقترح في عمليات التنمية المرحلية المستقبلية بمصر من خلال ترتيب استراتيجيات التنمية العمرانية ودمج البدائل الاستراتيجية الأعلى في الترتيب وصولاً الى الاستراتيجية الأفضل.

د- ضرورة عمل دراسات كافية لمعرفة الموارد والامكانيات الاقتصادية المتاحة في الدولة- والتي تحدد سياسات التنمية الاقتصادية ومن ثم العمرانية بها- وذلك بوضع سياسة تنمية متكاملة للدولة تكون مبنية على دراسات شاملة تمكن الدولة من وضع خطط تنموية ناجحة وتحقق الجذب المستهدف من السكان سنة الهدف.

هـ- ضرورة إيجاد أقطاب نمو لمراكز حضرية جديدة في مناطق تمتلك امكانيات اقتصادية غير مستغلة وامكانيات اجتماعية، لغرض ايجاد تنمية متوازنة في جميع أقاليم الدولة، ويتطلب ذلك تكثيف البحوث والدراسات في تلك المناطق ودعمها للكشف عن الامكانيات الاقتصادية المتاحه فيها.

و- ضرورة التعرف على إمكانات التوسع في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيزها لمختلف مناطق الدولة بما يكفل استمرارها في عملية التنمية على المدى الطويل.

س- ضرورة وضع اسس ومنهجيه لكيفية وطريقة تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية لاختار افضلها.

ح- ضرورة تقييم استراتيجيات التنمية العمرانية طبقاً لمعايير تقييم واضحة ومنطقية مستنبطة من معايير تقييم استراتيجيات التنمية الموضوعة مسبقاً، سواء في مشروعات قومية/اقليمية حكومية للتنمية العمرانية أو في دراسات نظرية/ تطبيقية سابقة، والوصول إلى اختيار الاستراتيجية المثلي التي يصلح تطبيقها في مصر وفقاً للاراء الخبراء وهي "استراتيجية أقطاب التنمية العمرانية".

ط- ضرورة استنباط استراتيجية قابلة للتطبيق، وواعدة بالنجاح في التنمية العمرانية بمصر، بدمج وتعديل وتطوير بعض الاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً مع إمكانية عمل هذا الدمج في أبحاث مستقبلية.

ك- ضرورة عمل دراسة تطبيقية للاستراتيجيات المتبعه في مصر وعرض لأمثلة حية تم تطبيقها وتم إعادة تقييمها بعد ذلك، تدعم تلك الدراسة البحثية وتأكد نتائجها، ويمكن عمل ذلك في المرحلة التالية للبحث.

6. المراجع:

(1). عبد المعطي، ابتهال (2001). العولمة واستراتيجيات التنمية الاقليمية في مصر. رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني.

(2). المصري، عماد وهبة محمد مرهف السقا (2012). محور التنمية الرئيسي في سورية (دمشق- حلب) وامتدادهما، دراسة تحليلية نقدية بين واقع التخطيط الاقليمي ومأموله، بحث منشور، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق.

(3). المجموعة الهندسية الكويتية (2005). تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت، الخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية، ص ص 132-.139.

(4). المسلمي، رانيا (2012). المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

(5). الجابرى، نزهة (2005). تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الادارية- دراسة في جغرافية العمران، وكالة كليات البنات، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية التربية للبنات بجدة الأقسام الادبية، قسم الجغرافيا، رسالة دكتوراة الفلسفة في الاداب تخصص جغرافية العمران، 1426/1425، ص ص 39-43.

(6). شماع، هبه (2013). أهمية البعد الاقليمي والمكاني للتجمعات العمراني في المدن الكبيرة- حالة دراسية محافظة حلب، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، ص ص 51-54.

(7). مركوس، فتحي (1998). المدن الكبرى المتفردة والتنمية الحضرية- مدخل لتخطيط وتصميم وادارة البيئة الحضرية في ليبيا.

(8). نصر، عامر (2016). تحليل أنماط التفاوت والاختلال في النظام الحضري لمحافظة بابل، ص ص 1668-1671.

(9). ناشر، خليل (2006). تصميم استراتيجيات التنمة العمرانية- دراسة اليمن كحالة تطبيقية، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد (11)، العدد (2)، م ع ت.

(10). وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2014). المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الاهمية (الرؤية- المرتكزات- نطاقات ومراحل التنمية).

(11). S.Rengasamy, (2009). Regional Planning Part111: Regional Growth Theories Sector Theory/ Stage Theory/ Export Base Modle/ Central Place

Theory/ Growth Pole Hypothesis/ Cumulation Theory, Madurai Institute of Social Sciences.

(12). محمد، هالة (2007) . التنمية العمرانية للمحور المقترح (سوهاج/ الغردقة) بصعيد مصر، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط.

(13). عبد المقصود، فيصل (1989). المدن الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية في مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في تخطيط المدن، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم العمارة، ص ص120.

(14). Davoudi, S. (April 2002), Polycentricity:What Dose it Mean and How is it Interpreted in the ESDP! P. 2.

(15). The METREX- Expert Group on Intra- Metropolitan Polycentricity, (2009). Intra- Metropolitan Polycentricity in Practice- Reflections, Challenges and Conclusions From 12 European Metropolitan Areas,

(16). Champion, A. G. A., (2001). Changing Demographic Regime and Evolving Polycentricity Urban Regions: Consequences for the Size, Composition and Distribution of City Population, in Urban Studies, 38(4), PP. 657:677.

(17). Parente, P.(2009). "Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises, P.8, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam/Delft The New Urban Question- Urbanism beyond Neo-Liberalism.

(18). Des Nouvelles Boiteux- Orain C. and Huriot J,- M.,(2001), L,Economie. Structures Urbaines- L,lle- De- France En Perspective, Unpublished Document, Dijon: LATEC.

(19). عزمي، محمد (2013). الملامح المستقبلية لشبكة التجمعات العمرانية الاقليمية بصعيد مصر (وادي النيل باقليم اسيوط- كدراسة حالة)، رسالة دكتوراة، جامعة اسيوط، كلية الهندسة، قسم العمارة.

(20). Andrej Pogacnik, (2010), "Polycentric Urban System in Solovenia", Conference: Functional Flows of Innovation and Development Perspectives in M E D Regions, Workshop 1: polycentrism, European network for the City Economy, PP1:12

(21) Lambregts, B., (2009), Polycentrism: Boon or Barriage to Metropolitan Competitiveness?The Case of the Randstad Holland, Built Environment, 32, PP. 114:123.

(22). مصيلحي، فتحي (1995). المعمور المصري في مطلع القرن (12) بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية، جزء أول، طبعة اولى. القاهرة ص 560

(23). أحمد، علا (2000). منهج عمراني لتحديد دور النسق الحضري في احداث التنمية المتوازنة، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، قسم التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص 111-117.

(24). محمد، ايمان (2012). تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادي النيل والدلتا في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الهندسة.

(25). الهذول، صالح ومحمد عبد الرحمن السيد (2001). المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، م 13، العمارة والتخطيط ص ص: 1-37.

(26). ابراهيم، هبه (2011). دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في اطار مراحل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، قسم التنمية الاقليمية، ص ص 5/1، 5/15.

(27). حسن، غاده (2009). القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة- نحو بناء منهجية لتحديث المخططات، ص 2.

(28). راجح، أبو زيد (2007). كتاب: العمران المصري- رصد التغيرات في عمران أرض مصر في اواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020، المجلد الأول، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، ص 442

(29). عبد العاطي، اسماء (2004). محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، ص 134.

(30). الخضري، محمد (2009). المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ص ص 94-95.

(31). شديد، يحيي (1994). دور المستوطنات الجديده في مواجهة تحديات النمو الحضري المتعاظم لعواصم ومراكز العمران العربية في المستقبل، المدينة العربية وتحديات المستقبل، ابحاث المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، 3-7 ابريل ، دبي، اصدارات المعهد العربي لانماء المدن، المجلد الأول، ص 829-868.

(32). Robert C. Klossterman and Bart Lambregts, (2001). Clustering, of Economic Activities in Polycentric Urban Regions: The Case of the Randstad, Sage, Urban Studies Journal Limited, Vol. 38, No. 4

(33). عبد العال، أحمد (1992). المدن الجديده والتنمية الاقليمية في مصر، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية لكلية الاداب جامعة المنيا، المجلد العاشر، ص ص 71-135.

(34). عواد، أحمد واسلام غنيمي ابراهيم (2019). نموذج استرشادي مقترح لتحقيق التنمية الاقليمية للمساعدة في الخروج من الوادي الضيق بمصر.

(35). المبارك، فيصل (2005). التخطيط واستراتيجيات التنمية الاقليمية– عرض عالمي مقارن، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ص ص 165: 115.

(36). ابراهيم، نهرو(2017). استراتيجية التنمية العمرانية للمدن اليمنية– دراسة تطبيقية على مدينة صنعاء، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص 190–191.

(37). سالم، أحمد (2013). منهجية متطورة لتصنيف التجمعات العمرانية لتحقيق استراتيجيات تنموية فعالة (معادلة لتصنيف التجمعات العمرانية باستخدام برنامج SPSS& GIS)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم العمارة.

(38). Belsky, E., (1983). The Role of SecondaryCities in Regional Development, APreliminary) Concepts Paper- Regional Cities Project, Clark University Institute for Development Anthropoiogy, (U. S. AID), ,P 30

(39). Bourne, L.S. & Simmons, J. W., (1968). System of Cities- Readings on Structure, Growth and Policy, Oxford University Press, New York,

(40). نصر، عامر(2014). المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، رسالة دكتوراة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ص 41.

(41). Tsuyoshi Hashimoto (2007). JICA Experience in the Integrated Deveiopment, in the 47th, Annual Science Week, Regional and Sustainable Development, Conference on Regional Pl nning Damascus, 26-29 Nov ember,

(42). بودقه، فوزى (2015). أي دور للتهيئة والتخطيط الاقليمي في توازن الشبكة العمرانية – الجزائر نموذجاً، 1:19.

(43). Yem, G. (1980).”Urban System Structures and Development in The Philippines”, P.H.D.,University Microfilms International, P.38.

(44). اسماعيل، احمد (2001). دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة. الفجالة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

(45). Derwent D. F.(1975). Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning, MIT Press, Cambridge, pp: 547-548

(46). أبو هجار، ايمن (ديسمبر 2016). دور الاسكان في تحقيق منظومة تعاونية متكاملة، المؤتمر الدولى الثاني للاسكان التعاوني المنعقد في القاهرة من 12:14، المحور الخامس للمؤتمر.

(47). رضوان، محمد (2018). التحليل الجغرافي لمواقع الاستيطان – قرى الظهير الصحراوي– دراسة تحليلية لمحافظة قنا"، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا،ص 12.

(48). العشماوي، رشا ومنى عوض الوزي، صفي الدين حامد (2015). تقييم سياسات تنمية قرى الظهير الصحراوي المستدامة في مصر، ورقة بحثية، Vol. 43, No. 3, PP 378-402 كلية الهندسة، جامعة أسيوط.

(49). الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1433) . المخطط الاقليمي لمنطقة الرياض (ملخص وبرنامج تنفيذي)، ص 22.

(50). مصطفى، ممدوح (2004). استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر– دراسة حالة اقليم جنوب الصعيد، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس.

(51). Abou-Korin Antar A. (2006), "New Urban Settlements AsA Tool For Restructuring The Regional Urban Pattern In Egypt: The Case of North "Upper Egypt Region

(52). محمد، محمد (2013). تحليل الفكر التنموي لممرات التنمية، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

(53). سالم، طالع (2015). التخطيط الاقليمي واثره على التنمية العمرانية المستدامة (حالة دراسة لمحافظة الليث منطقة مكة المكرمة)، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

(54). وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني (2002). مشروع اعداد المخططات العمرانية الارشادية لقرى الجمهورية: المخطط الاقليمي للتنمية الريفية بمركز العياط، المجلد الأول، منطقة الجيزة.

(55). دربالة، شيماء (2012) . محاور التنمية العمرانية في مصر بين الواقع والمأمول– دراسة تحليلية، جامعة المنيا، كلية الهندسة، قسم العمارة، رسالة ماجستير، ص 106.

(56). إبراهيم، مصطفى (2009). آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، مجلة ديالى، العدد الاربعون، العراق.

(57). الإداره العامه للتنظيم والتخطيط العمراني (2010). دليل التخطيط الفيزيائي – دليل اجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكليه في الضفه الغربية وقطاع غزه، وزارة الحكم المحلى، فلسطين.

(58). Goepel, Klaus. BPMSG,S. (2017). AHP Online System: Rational Decision Making Made Easy. Business Performance Management Singapore. http://bpmsg.com accessed in 16-7-2017

(59). عويس، ايفانا (2018). التخطيط المكاني واستدامة الموارد الطبيغية في الضفة الغربية: محافظات: نابلس- رام الله والبيره- طوباس كحالة دراسية، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة بيرزيت، ص ص 62:70.

قلعة المشوربتلمسان في اطار التنمية المستدامة

د.رزقي نبيلة(استاذة محاضرة)
بوري اسماء(طالبة دكتوراه)
جامعة ابو بكربلقايد تلمسان (قسم علم الاثار)

Castle of Al-Mashour, Tlemcen, within the framework of sustainable development

ملخص

من خلال هذا المقال اردنا التطرق الى موضوع يشكل محور اهتمام لدى الباحثين في الوقت الراهن ألا وهو موضوع التراث الاثري و التنمية المستدامة مسلطين الضوء على"قلعة المشورالاثرية" كونها اهم و ابرز المعالم التاريخية و الاثرية التي تزخر بها مدينة تلمسان,اذ تناولنافي طياتهعرضا شاملا لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها وكذلك تقريرا تحليليا لمختلفالاعمال الاثرية التي برمجت بها لتهيئتها و اعادة تأهيلها اضافة الى اعمال الصيانة و الترميم التي اجريت عليها لأجل الحفاظ عليها من التلف و التدهور, و الهدف من هذه الدراسة هو ابراز العلاقة الموجودة بين التراث الاثري و التنمية المستدامة وإمكانية تحقيقها بقلعة المشور الاثريةحيث خلص المقال الى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لأجل ادماج القلعة الاثريةفي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمدينة كونها اهم الموارد المعول عليها لتحقيق تنمية مستدامة .

الكلمات المفتاحية : التراث الأثري – قلعة المشور– التنمية المستدامة – الصيانة—الترميم.

Abstract:

Through this article I approached a topical subject which constitutes a center of interest for researchers to date, notably the archaeological heritage and sustainable development, the citadel of "El Mechouar" was the subject of this study given its historical importance for the city of Tlemcen. In this context, it was necessary to present the different historical periods as well as the restoration and conservation works carried out previously in order to avoid its degradation and deterioration. The aim of this study is to highlight the existing relationship between sustainable development and the archaeological heritage and to bring it to fruition on the citadel of "El Mechouar".

Key words :Archaeological Heritage - Al-Mashwar Castle - Sustainable Development - Maintenance - Restoration

-تمهيد:

شكلت مدينة " تلمسان" ملتقى طرق للعديد من الشعوب عبر مختلف العصور ما جعلها تستقطب العديد من الحضارات نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام فكانت مركزا اقتصاديا و ثقافيا و سياسيا ما اكسبها مكانة مميزة بالمغرب العربي إذ انها عرفت إشعاعا و ازدهارا كبيرا في جميع المجالات خاصة اثناء الحضارة الإسلامية التي تركت أثرا واضحا بهذه المدينة و يتجلى ذلك من خلال المعالم التاريخية والأثرية التي لا تزال قائمة ليومناهذا،حيث نسلط الضوء بهذا المقال على"قلعة المشور"التي قام ببنائها السلطان الزياني يغمرا سن وجعل منها مركزا لخلافته اذتعتبر ارثا حضاريا وتاريخيا ضخما يبرز القيم الجمالية والفنية والمعمارية للمدينة.فهي تشكل محورا هاما في هذه الدراسة منخلال عرض الاعمال الاثرية التي اجريت بها للحفاظ عليها والوصول الى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات لأجل الحفاظ على هذا المعلم الاثري و تطويره وتجديدهلجعله عنصرا فعالا في التنمية المستدامة.

1- التعريف بقلعة " المشور":

أنشأها السلطان الزياني"يغمراسنبنزيان"بين سنة 1234 م و1282 مواتخذهامقرالدولته,والذي يعودانتقالهمنالقصرالباليإلىمقرهاالجديدبالمشورإلتطبيقالمخططالجديد القاضيبتوسيع المدينة وضبطشؤونالمخزن[1].كماأنها لعبت دوراهاما في الدولة إذأنهاكانت مركزا اقتصاديا و سياسيا و دينيا و عسكريا. كماأنها كانت مكانا يجتمع فيه الديوان للمشاورة في أمور الحياة لهذا اشتق اسمها من الشورى والمشاورة[2].

ومامنشكأنالشكلالعاملقلعة "المشور" قدتطورعبرالعصور وإذاكان "يغمراسن""قداختطالقصرالملكي فالمسجدهومنأعمال"أبيحموموسالأول"[3], ثمزينها"أبوتاشفين" بقصورفخمة وأمربصنعالشجرة الفضيةبطيورهاوصقرها,كما كانت توجد بها خزانة "المنقانة",و هيالساعةالعجيبةالتيصنعهاالفقيهالرياضي" أبوالحسن عليبنأحمد"المعروفبالفحام[4] فقدانفردتتلمسانبمثلهذهالخزانةفيكامل المغرب الإسلامي.

أماالقس"برجس"فقدأوردالوصفالتالي ":

فيالناحيةالغربية،يوجدمسجدمزينبمنارةوبجوارهحولتكلهاإلىمستشفىعسكري...وبالناحية الشرقية،القصرالملكيوبساتينه ... التيتحتويأشجارالبرتقالوالليمون،وهي بحجموجمالخارقين...وبالناحيةالشمالية – الغربيةبناياتقويةالصنعةربماكانت مساكنعمالوحاشيةملوكتلمسان.[5]

كانت قلعة المشور وقد سميت بالقصبة أيضاوبها أسوار من الطابية يبلغ علوها حوالي 20و30 متر و سمكها بين 5و 6أمتار[6]وهيعلى شكلمستطيل(X280460)قاعدتهاالصغربنحوالشماللمشورباب،الأولباتجاهالقبلة "بابالتويتة"أماالبابالثانيفيوجدبالناحيةالغربية ينفتحهذاالبابعلىالمدينةوهوالباب الرئيسيفأخذاسمالقلعةأياسمبابالمشور، وكانمنقبليحملاسم" الرحبة",أماالبرجالذييعلوالبابحاليافقد بناهالفرنسيونفيالسنةالتيرممفيهاسورالقلعة (سنة 1852)،كمازودهذاالبرجفي السنةنفسهابثلاثةأجراسعلىمنوالالكنائسوزينتواجهتهبساعة.[7]

➢ صنفت قلعة" المشور " كمعلم تاريخي سنة 1900م[8].

2- الموقع الجغرافي لقلعة " المشور":

تقعهذهالقلعة في جنوب غرب مدينة تلمسانبأعلىنقطةلمركزالمدينةإذتوجدعلىارتفاعيقدربثمانمائةوستةأمتار(806 م)علىمستوىسطح البحر.

تبلغ مساحتها حوالي ثلاثة هكتارات ويحدها:

شمالا:نهجأول نوفمبر1954 (شارع بلعباس سابقا),شرقا: الحي السكني المسمى بالرحيبة,جنوبا:شارع اينال احمد, غربا: نهج الرائد فراج.

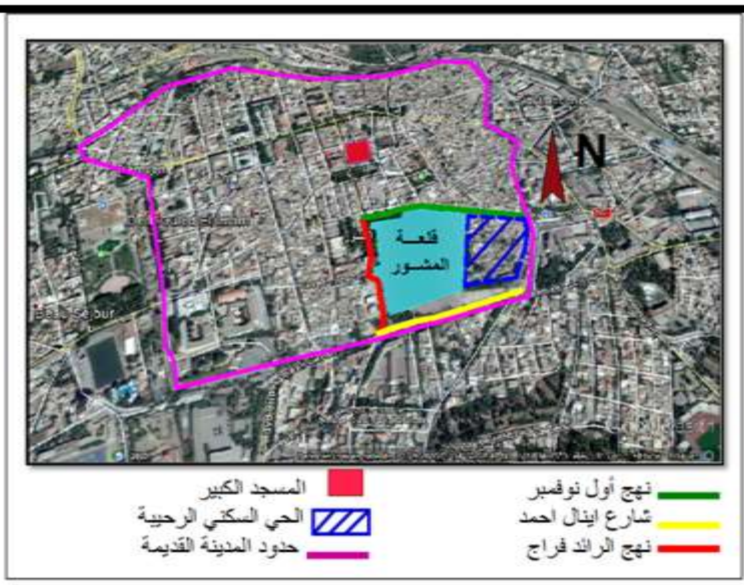

صورة 1: صورة جوية لموقع قلعة المشور. Google earth

صورة 2: صورة جوية ثلاثية الأبعاد لقلعة المشور. Google earth

3- التطور التاريخي للقلعة:

مع مرور الحضارات و تعاقبها على مدينة تلمسان شهدت قلعة المشور تغيرات كثيرة أبرزها:

أ- الفترة المرابطية:

قام يوسف بن تاشفين بتشييد المدينة الجديدة "تاغرارت" و استقر الحكام المرابطون بالقصر البالي الذي كان يقع بالقرب من المسجد الكبير , وفي نفس الوقت أقيمت عدة رباطات للتصدي للهجمات العسكرية و أهمها الرباط الذي أقيم بالقسم الجنوبي للمدينة بموقع المشور [9].

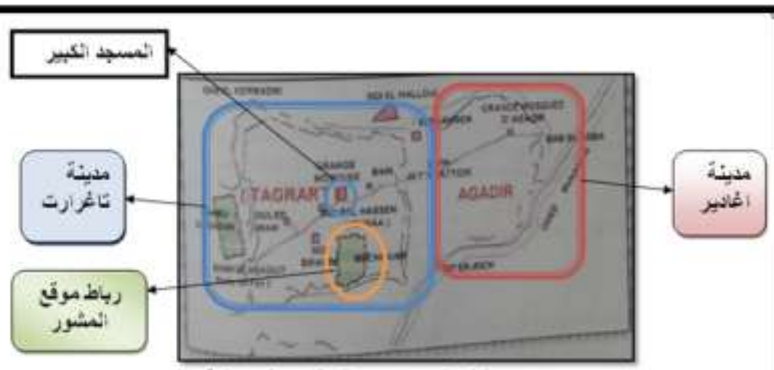

صورة 3: مخطط "المشور " خلال الفترة المرابطية (المصدر: Synthèse de la phase 1 de l'élaboration du plan d'occupation de sol de la médina de Tlemcen, ANAT Tlemcen, Decembre 2005)[1]

ب– الفترة الموحدية:

عرفت المدينة خلال هذه الفترة ازدهارا و نموا فشيدت العديد من المنازل و القصور الفخمة و بمقر الرباط المرابطي القديم بموقع المشور قام "عبد المؤمن بن علي" ببناء قصر فخم كان يجتمع به الوزراء و الحكام للمشاورة في أمور الدولة أين سمي "بقصر المشور".

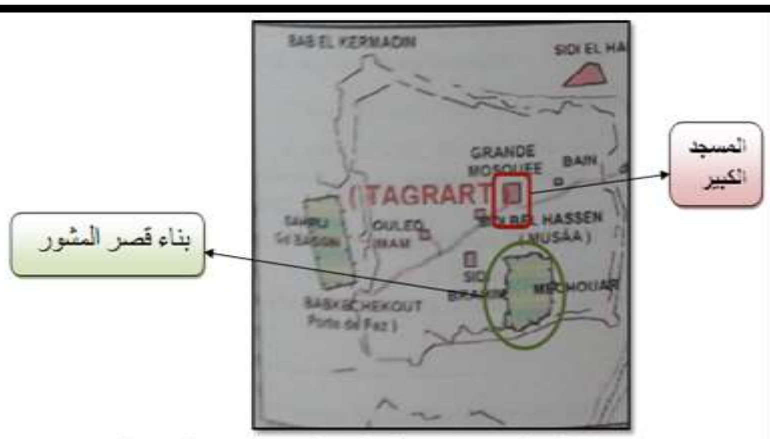

صورة 4:مخطط لمدينة "تاغرارت " أثناء الفترة الموحدية (نفس المصدر السابق)

ج- الفترة الزيانية:

عرفت " قلعة المشور" عدة مراحل :

الفترة	السنة	التطورات التي طرأت بالقلعة
1- فترة يغمراسن بن زيان	1235- 1285	كان السلطان يغمراسن في بداية حكمه يقيم في القصر القديم بتلمسان العليا (تاقرارت)[10]،إلى غاية بناء صومعة المسجد الجامعالتي كانت تطل على القصر،فقرر تشييد قصر جديد يليق بمقام الملوكفاختار مكانا بجنوب المدينة وبنى فيه قصره، وهو عبارة عن قلعة أو قصبة، وسماه "المشور"واتخذه مقرا للخلافة الزيانية.
2-فترة أبو موسى حموالأول	1307-1318	قام ببناء قصرا أخر ومسجد خاص بالأمراء ورجال الدولة والأعيان يؤدون فيه صلاة الجمعة والصلوات الخمسة [11] ومنازل للرعية و السجن.
2-فترة أبو تشفين	1318- 1336	قام ببناء قصور أخرى "دار السرور"- "دار الملك"- " دار أبي فهر" .
3-فترة أبو موسى حمو الثاني	1359- 1389	كان يستقبل فيه الوفود ويقيم به الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف.
4-فترة أبو زيان الثاني	1394- 1399	الذي اتخذه مقرا لاجتماع العلماء و الشيوخ.
5-فترة أبو العباس احمد	1431- 1462	قام ببناء التحصينات و الأسوار للقلعة ولا سيما بعد هدمها من طرف الغزاة الذين حاصروا تلمسان عدة مرات[12].

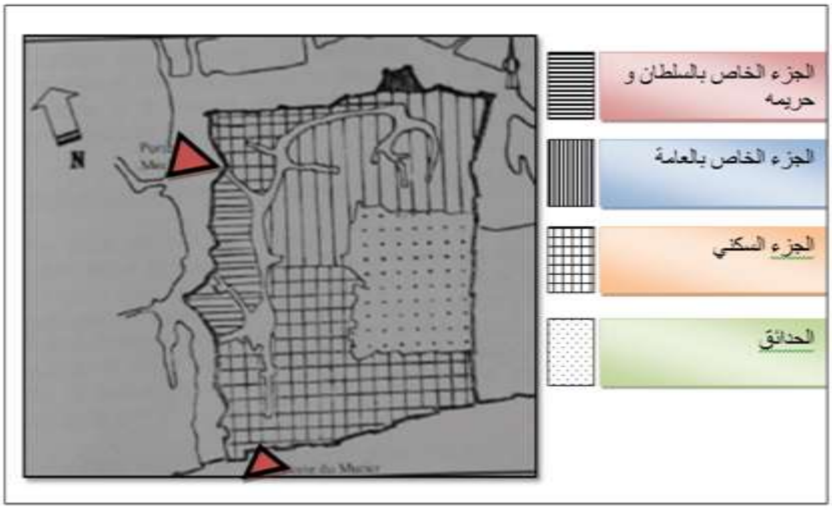

صورة 5:مخطط "قلعة المشور " أثناء الفترة الزيانية (المصدر:
Haine Affane Atika, Forme d'identification d'un complexe palatiale, Le Mechouar de Tlemcen, p 119) [1]

ح- لفترة المرينية:

قامالسلطان المريني ابو الحسن المريني ببناء مدينة المنصورة و اتخذها عاصمة له بينما اتخذ قلعة المشور كمعسكر لهم.

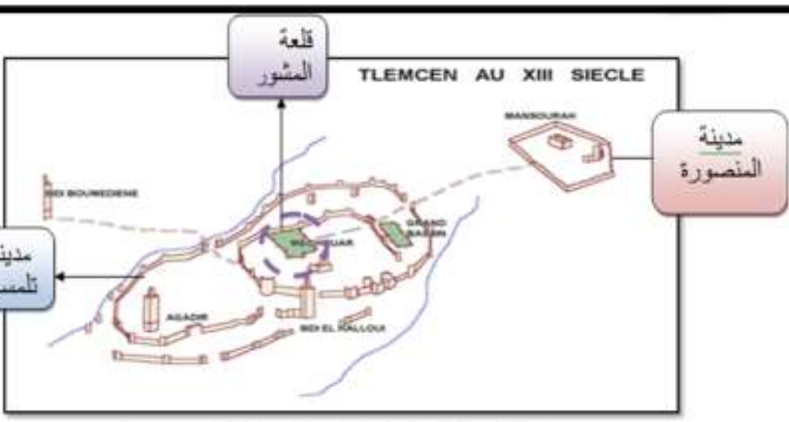

صورة 6: قلعة المشور" خلال الفترة المرينية (المصدر نفسه).

ج- الفترة العثمانية:

بعد سقوط الدولة الزيانية قام العثمانيون بالاستيلاء على قلعة المشور , التي عرفت تدهورا و إهمالا بعد أن تعرضت لأعمال الهدم من طرف سكان مدينة تلمسان سنة 1670 لما ثاروا ضد "الداي حسن"لكثرة الضرائب و غلاء المعيشة.كما أنها شكلت حصنا منيعا حينما أراد السلطان المغربي الاستيلاء على مدينة تلمسان في سنة 1832[13].

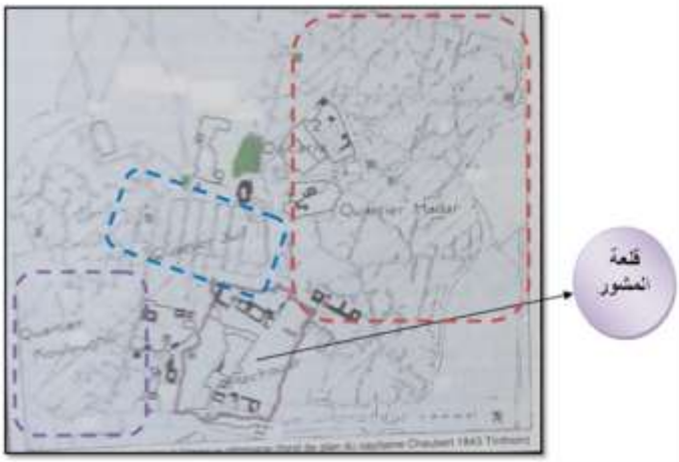

صورة 7: مخطط "قلعة المشور" خلال الفترة العثمانية (المصدر:
Baba Ahmed Kessab Touria, Antagonisme entre espace historique et dévelopement urbain, p309)[2]

4- تأثير المخططات الاستعمارية على بنية القلعة:

شهدت قلعة المشور خلال الحقبة الاستعمارية عدة تغيرات نوجزها فيما يلي:

السنة:	الأحداث التي طرأت بالقلعة:
في 13 جانفي 1836	الدخول الفرنسي إلى القلعة لأول مرة.
في سنة 1837	تم تسليم القلعة إلى الأمير عبد القادر وفق معاهدة "تافنة" فبقي بها 4 سنوات و أقام بها بعض الإصلاحات.
في سنة 1842	قام الفرنسيون بالاستيلاء على مدينة تلمسان واتخذوا قلعة المشور مقرا للجيش وقاموا بفتح باب بالجهة الشمالية لدخول العربات العسكرية وترميم المنحدر الشمالي من اجل تسهيل صعود المدافع للتصدي للهجمات.[14]
في سنة 1845	قامت قوات الجيش الفرنسي بهدم المنازل الموجودة في وسط القلعة و بناء المستشفى العسكري[15]
في سنة 1848	تم تحويل القلعة إلى ثكنة عسكرية كما قاموا بتحويل المسجد إلى كنيسة و استعملوا ملاحقه كمخزن للأسلحة.[16]
في سنة 1854	ترميم أسوار القلعة وترميمه بواسطة عقود رافدة و توسيع الممر للحراسة و رفع الأبراج للمراقبة.[17]

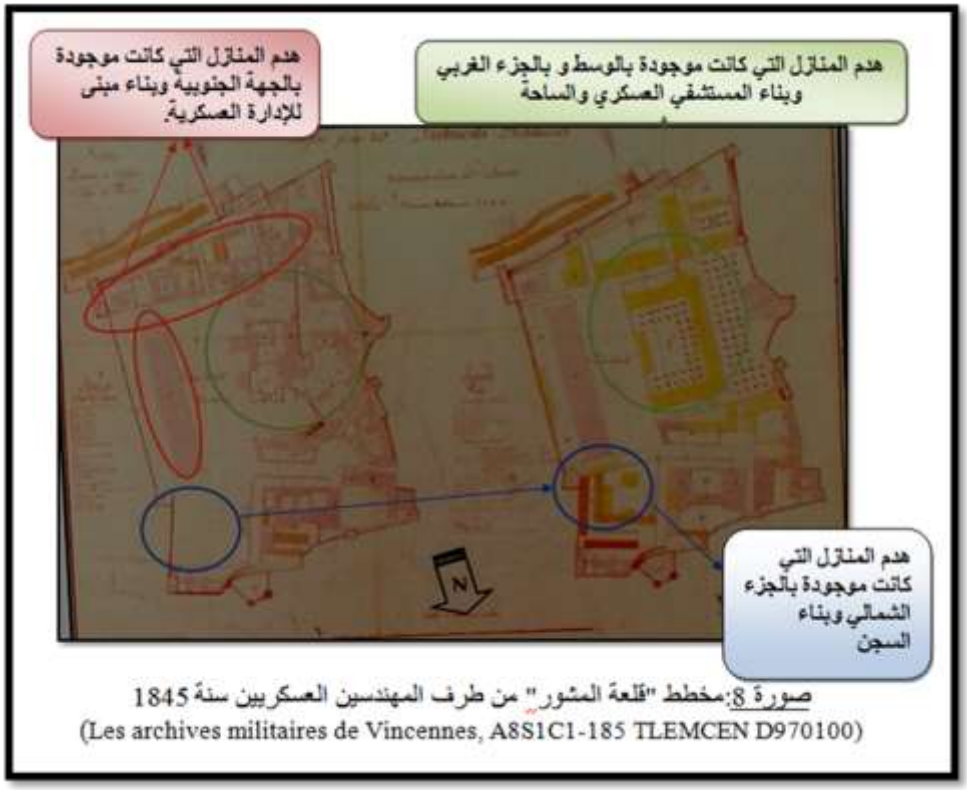

صورة 8:مخطط "قلعة المشور" من طرف المهندسين العسكريين سنة 1845
(Les archives militaires de Vincennes, A8S1C1-185 TLEMCEN D970100)

5- أوضاعقلعة المشور بعد الاستقلال

عرفت القلعة بعد الاستقلال عدة تدخلات:

السنة:	الأحداث التي طرأت بالقلعة:
في 1ديسمبر 1962	تم تسليم مفاتيح القلعة إلى والي مدينة تلمسان من طرف قائد القوات العسكرية.
من سنة 1962الى سنة 1986	تم هدم المستشفى العسكري و تحويل المبنى الموجود بالجهة الغربية الى مدرسة عسكرية[18].
في سنة 1986	حولت المدرسة العسكرية إلى معهد تقني للتعليم ثم فيما بعد حول إلى ثانوية ابن زرجب.
في سنة 1987	تم تحويل الكنيسة إلى مسجد وترميم المئذنة وهدم كل الجزء المركزي للقلعة[19].
في سنة 1989	قررت السلطات الولائية هدم المباني التي تعود للفترة الاستعمارية حيث اكتشفت قطع أثرية فأوقفت عملية الهدم.
في سنة 1990	أجريت مجموعة من الاصبار كشفت عن أرضيات من الزليج و أساسات لمباني. كما استقرت به الوكالة الوطنية للآثار و الغرفة الجهوية للصناعات و الحرف التقليدية.
في سنة 1993	مشروع لإعادة تهيئة الساحة المركزية للقلعةأوكلت مهمته لمكتب الدراسات (BECT)

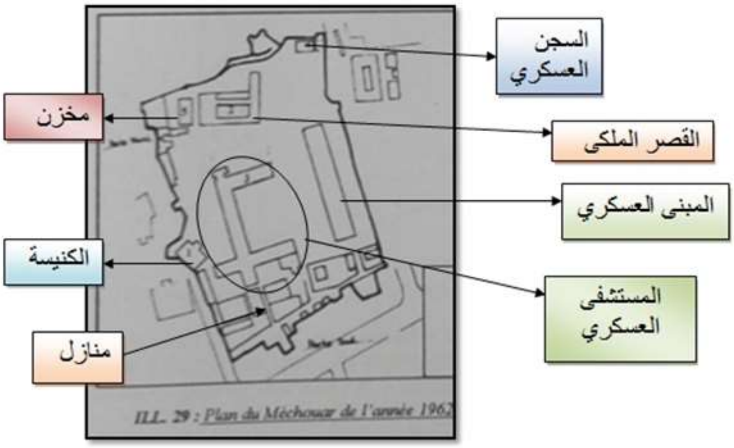

صورة 09: مخطط قلعة المشور سنة 1962 (المصدر نفسه)

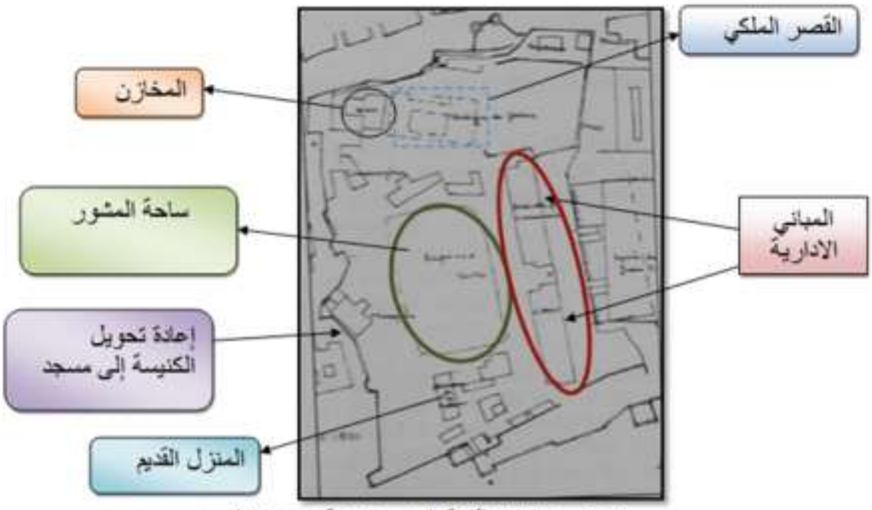

صورة 10:مخطط " لقلعة المشور" سنة 1990 (المصدر:
L'agence Nationale d'archéologie et de protection des sites et des monuments historiques, Alger.)

6- الأعمال الأثرية بالقلعة:

6-1 التشخيص في إطار التدخل الاستعجالي بالقلعة سنة 1996 :

في سنة 1996 قامت الدولة بإعدادأول مخطط وطني لصيانة و تثمين المعالم الأثرية و المواقع التاريخية و بفضل هذا المخطط تمكنت ولاية تلمسان من ترميم أكثر من 28 معلم اثري و تخصيص غلاف مالي من طرف السلطات الولائية لهذا الغرض و من ضمنها قلعة المشور التي برمج بها تشخيص اثري الذي قام به مركز الدراسات BTM (تابتي مريم) لأجل تحديد الأضرار التي لحقت بالقلعة[20] .كما اقترح مكتب الدراسات في تقريره مجموعة من الإجراءات الاستعجالية للحد من هذه الأضرار,لكن معظم هذه الإجراءات لم يتم القيام بها و ذلك للأسباب التالية:

- فرقة العمل غير مؤهلة لعدم وجود متخصصين في الصيانة و الترميمو الخطة غير منظمة.

- عدم وجود رغبة قوية من طرف السلطات المحلية لأجل صيانة التراث الأثري و حمايتهوغياب الوعي بأهمية التراث.
- عدم وجود سياسة وطنية لحماية التراث و غياب ايطار قانوني يحدد كيفية التدخل بالمواقع الأثرية, حتى سنة 1998 أين تم وضع أول قانون وطني لحماية التراث و في سنة 2003 تم إصدار أول مرسوم تنفيذي يحدد آليات التدخل بالمواقع الأثرية.
- عدم وجود مصادر للتمويل حيث أن الغلاف المالي المخصص لذلك لم يكن كافي لإجراء التدخلات التي جاءت بالتقرير.

6-2مشروع تهيئة قلعة المشور(1998-2003):

قامت مديرية الثقافة لولاية تلمسان بوضع برنامج ضخم لترميم قلعة المشور و إعادة تثمينها التي سلمت مهامها لمكتب الدراسات (ARCADE).ولقد مست هته العملية: ترميم الأسوار-ترميم السجد- ترميم المنزل الذي به جمعية "محمد ديب"- السجن-ترميم المخازن والمنزل الموجود بالجهة الجنوبية للقلعة-تهيئة مسرح الهواء الطلق – تهيئة الساحة الموجودة بالمدخل الرئيسي للقلعةإضافةإلتهيئة ساحات أخرى بالبلاط و المساحات الخضراء.

الأهداف:

-إجراء الترميمات الضرورية لمختلف المرافق المتضررة بالقلعة والمناطق الحساسة.

-استعمال مواد البناء الطبيعية للترميم والمطابقة للمواد الأصلية الموجودة بالقلعة.

-تهيئة الساحات العمومية بداخل و خارج القلعة و خلق ممرات لتسهيل الحركةو التجول.

-فتح القلعة لعامة الناس للتعريف بالتراث و التحسيس بأهميته.

-إدخال النشاطات التي يمكن أن تحافظ على قيمة القلعة و تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية و الثقافية بمدينة تلمسان.

-إدماج قلعة المشور في الحياة الاجتماعية و خلق حركة ثقافية و سياحية بالقلعة[21].

فرقة العمل:

-مكتب الدراسات ARCCADE تحت إشراف المهندس "شيعلي عبد الصمد"

-وزارة الثقافة

-مديرية الثقافة لولاية تلمسان.

المشروع:

-قام مكتب الدراسات بدراسة أولية للمشروع قبل القيام بأعمال الترميم تضمنت ما يلي;

*الدراسة الإدارية:وذلكللأخذ بعين الاعتبار الأهمية التاريخية و المعمارية والأثرية و الفنية و التقنية و الاقتصادية لقلعة المشور وذلك عن طريق:

- التشخيص التاريخي و معرفة التطور التاريخي للقلعة .
- تشخيص الأضرار و تحديد الإجراءات اللازمة للتدخل.
- التشخيص المالي لمعرفة الغلاف المالي للمشروع.

*الدراسة البيانية: وذلك بانجاز

- المخططات, المقاطع, الواجهات.
- الصور الفوتوغرافية.

*استرجاع مواد البناء الأصلية لإعادة استخدامها في الترميم.

*هدم الأجزاء التالفة و المتضررة (سقف المسجد–المباني الإدارية)وإعادة تقويتها وترميمها.

*إصلاح الأجزاء المتساقطة من السور و تدعيمها.

*طلاء الواجهات الداخلية و الخارجية للقلعة.

النتائج:

*الحد من الأضرار و ترميم مختلف مرافق القلعة.

*استعمال مواد البناء الأصلية في الترميم.

*الحفاظ على الطابع الأصلي للقلعة.

*إدخال بعض النشاطات الثقافية بالقلعة.

6–3 الحفرية الإنقاذيةسنة 2008:

برمجت حفرية إنقاذية بقصر المشور سنة 2008وذلك لإعادة بناء القصر الملكي[22].

فرقة العمل:

–جامعة أبو بكر بلقايدبتلمسان (قسم الآثار).

–المدرسة العليا للدراسات SORBONE.

–السفارة الفرنسية SCAC.

–مسؤولون فرنسيون و جزائريون.

–مؤسسةRCHEMMAXVANBE بجنيف.

الأهداف:

–التعرف على طبيعة الآثار وإبرازها.

–إظهار القيمة الأثرية و التاريخية للقلعة.

–التحليل المورفولوجي للمخطط العمراني للقصر.

المشروع:

–قسمت فرقة العمل إلى 3 فرق رئيسية حيث أن كل فرقة تعمل بمنطقة محددة.

- المنطقةالأولى:

*عدم الاعتماد على طريقة المربعات.

*أجريت عملية جرد للمعالمو تحليل للآثار الظاهرة[23].

- المنطقة الثانية:

*تربيع المنطقة

*القيام بجرد المعلم.

*القيام برفع طوبوغرافي للواجهة لإبراز التغيرات.

➢ المنطقة الثالثة:

*القيام بدراسة تفصيلية في غرب المنطقة الأولى بالاعتماد على المراجع و الوثائق القديمة و كذلك الآثار البارزة[24].

النتائج:

-توصلت هذه الحفرية إلىإظهار المكونات الأساسية للقصر الملكيوطريقة بنائها.

-كشفت عن هندستها الراقية و نمطها المعماري الخاص.

-تمكنت من إبراز مختلف ملاحق القصر في انتظار دراسة تكميلية لهذه الدراسة لأجل صيانة القصر وتثمينه.

4-6 مشروع التهيئة في ظل عاصمة الثقافة سنة 2010:

برمجت هذه الحفرية في إطار التحضير لتظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلاميةواستنادا الى الدراسة السابقة لسنة 2008[25].

فرقة العمل:

-المركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ و الانتروبولوجيا.

-وزارة الثقافة

-الديوان الوطني لترقية التراث ONPP.

-مديرية الثقافة لولاية تلمسان.

-مكتب الدراسات ARCADE.

-مقاولة المصمودي.

المشروع:

نظرا للمدة القصيرة لانجاز المشروع في 6اشهر تم استعمال الآلة الميكانيكية لإزالة الأتربة ثم متابعة التنقيب اليدوي حيث قسمت فرقة العمل الى 5 مناطق وقاموا بالأعمال التالية:

*تنظيف الموقع

*الرفع المعماري للآثار.

*التصوير الفتوغرافي.

*جمع اللقى الأثرية.

النتائج:

-تم الكشف عن بقايا معلم يضم دارا بفناء مركزي تتوسطه نافورة وغرفا ذات أرضيات وجدران مزينة بزليج مزخرف[26].

-تم الكشف عن أحواض مائية و نافورات[27].

-تم الكشف عن ثلاثة منازل متجاورة تتمركز حول فناء به نافورة وبئر[28].

-كما تم العثور على مجموعة من اللقى الأثرية مثل الفخار-الخزف-الجص-تحف فخرية-تيجان مزخرفة و شواهد قبور استعملت كقنوات لصرف المياه أثناء الفترة الاستعمارية[29].

5-6 تقييم الأعمال الأثرية:

يمكن تقييم الأعمالالأثرية على النحو التالي:

السنة:	1996	(2003-1998)	2008	2010
فرقة العمل	غير مؤهلة	مؤهلة	مؤهلة	مؤهلة
المدة الزمنية	قصيرة	طويلة	محددة	محددة
الغلاف المالي	غير كافي	كافي	كافي	كافي
نوعية التدخل	تشخيص اثري	إعادة تهيئة القلعة (صيانة-ترميم)	حفريةإنقاذية	حفريةإنقاذية+بناء القصر الملكي.
الأشغال	لم تنجز كلها	أنجزت كلها	أنجزت كلها	أنجزت كلها

7- مكونات القلعةحاليا:

-الحصن (السوروالأبواب و الأبراج).

-المسجد.

-المنزل (جمعية محمد ديب).

-المنزل (مديرية الثقافة).

-مبنى به مكاتب مديرية الثقافة و مدرسة السياحة.

-مبنى المدرسة الجهوية للفنون الجميلة.

-سجن يعود للفترة الاستعمارية.

-مخزن.

-مسرح الهواء الطلق.

-القصر الملكي .

صورة 11:المخطط الحالي لقلعة المشور (المصدر:مكتب الدراسات ARCADE)

8- قلعة المشور في اطار التنمية المستدامة :

8-1 مفهوم التنمية المستدامة.

لقدعرفتالتنميةالمستدامةازدحامواسعفيالتعريفات،فقدحصرالتقرير الصادر عن معهدالمواردالعلمية 20 تعريفاواسعةالتداولللتنميةالمستدامة،وقدقسمهذا التقريرهذهالتعريفاتإلىأربع مجموعاتإقتصادية،بيئية،إجتماعيةوتكنولوجية.[30]

*علىالصعيدالإقتصادي:وتركزعلىإستخدامالموارداليومينبغيألا يقللمنالدخلالحقيقيفيالمستقبل، وأيضا "الحصولعلىالحد الأقصىمنمنافعالتنميةالإقتصاديةبشرطالمحافظةعلىخدماتالمواردالطبيعيةونوعيتها."

*علىالصعيدالاجتماعي والإنساني:تعني " السعيمنأجلاستقرارالنموالسكانيورفعمستوىالخدماتالصحية و التعليمية."

*علىالصيدالبيئي : تعني" حمايةالمواردالطبيعيةوالإستخدامالأمثلللأرضالزراعيةوالمواردالمائية."

*علىالصيدالتكنولوجي : " نقلالمجتمعإلىعصرالصناعاتالنظيفةالتيتستخدمتكنولوجيامنظفةللبيئة، وتنتجالحد الأدنىمنالغازاتالملوثة ."

*وأفضلتعريفللتنميةالمستدامةهوتعريفاللجنةالعالميةللبيئة والتنمية، التيشكلتهاالأممالمتحدةوقدمت تقريرهاعام 1987 بعنوان"مستقبلناالمشترك"،وعرفتالتنميةالمستدامةعلىأنها "التنميةالتيتلبيحاجاتالحاضردون المساومةعلىقدرةالأجيالالمقبلةعلىتلبيةحاجاتهم".

8-2 العلاقة بين التنمية المستدامة والتراث الاثري:

- إذاكانتالتنميةبمختلف أقسامها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئيةتحملفي طياتهامرتكزاتأساسيةتؤديإلىتحقيق رفاهية وخدمة المجتمعفانالتراثكذلكيحملفيطياتهأيضاعوامل أساسيةتحققهذهالتنميةوبالتاليكونخادماللمجتمع، وباعتبارههواحدالبدائلالمطروحةللتصديلخطرالعولمةوماتشكلهمنتهديدللخصوصيات الثقافيةوكذاالتاريخية،اعتبرالتراثاحدالركائزالأساسيةللدفاععنالهويةالوطنيةومدالجسرالرابطبينما تركهالأجدادإلىالأجيالالحاليةتمستغلالهوفقأسسومبادئتساهمفيفتحمجالالسياحةالتراثيةالتيتعد منضمنالروافدالأساسيةفيالمساهمةفيعمليةالتنمية،ويتمذلكعنطريقاستكشافهمنقبلالآخرين بالزياراتالمتواصلةوالقيامبتسويقهبيساهمأيضافيعمليةالتنمية،ولذلكنجدالعلاقةوثيقةبينالتراثوالتنمية بلالرابطلاينقطع. حيث عززت"منظمةاليونسكو" (منظمةالأممالمتحدةللتربيةوالعلموالثقافة UNESCO) العديدمنالمبادئالتي تسعىإلىتحقيقالتنميةالمستدامةمنخلالحسناستغلالالتراثوكذلكحمايةالتراثغيرالماديوذلكمنخلالالاتفاقي ةالخاصةبذلكعام2003 ،ومبدأالتنميةالمستدامةالذيينصعلى": الحفاظعلى التراثشرطاأساسيالتحقيقلتنميةالمستدامةلصالحالأجيالالحاضرةو المقبلة "[31].

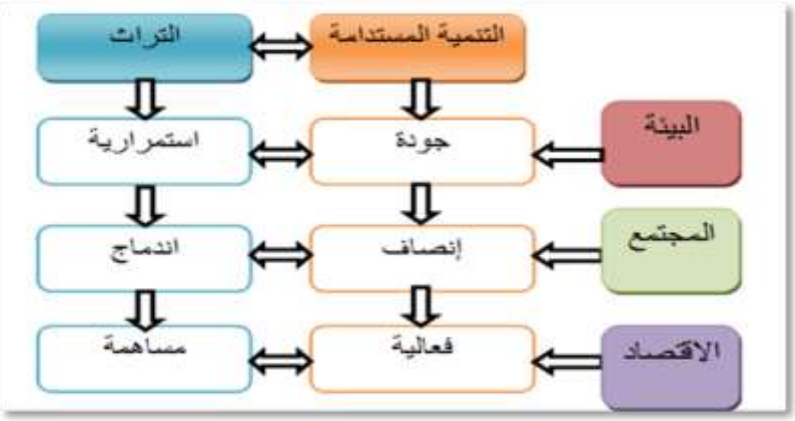

8-3 الاجراءات المقترحة للحفاظ على قلعة المشور في اطار التنمية المستدامة:

تعتبر "قلعة المشور الأثرية" وعاءا اقتصاديا هاما وموردا للاستثمار الاقتصادي و القوميويتوقف العائد الاقتصادي لاستخدام هذا المبنى الأثري في أول الأمر على صيانته بشكل جيد و حمايته من عوامل التلف و الضياع و كذلك على مدى استغلالهو اعادة توظيفه.و لأجلالاستفادة من القيمة التاريخية والفنية "لقلعة المشور الأثرية" يجب الاستثمار في هذا الموروث الأثري عن طريق اتباع الاسس التي تحقق التنمية المستدامة بالتراث و التي تتمثل في:

ا- الحفاظ على القلعة:

وذلك منخلال:

- القيام بعمليات التوثيق والترميم والصيانة الدورية والحماية الضروريةللعملعلىتقليلالمخاطروالدمارالذييتهددها وتكليف فرق مؤهلة للقيام بذلك.
- استخداممايتوجهالبحثالعلميمنتقدمتقنيوتكنولوجيوهندسيفيهذه المجالات لأجل القيام بحفريات أثرية وبحوث ميدانية بالقلعة للكشف عن باقي الآثار المطمورة تحت الأرض كونها تعتبر حقل مفتوح للبحوث الميدانية و كذلكانجاز حفريات أثرية للتعرف على الستراتيغرافية الأثرية للموقع (La stratigraphie archéologique) والتي يمكن لها أن تبرز أهم الفترات التاريخية التي مرت بها قلعة المشور كما يمكن الحصول عليها من خلال تطابق المخططات الحالية للقلعة و المخططات القديمة.
- التناسقوالتوافقمعالمعاهداتوالتوصياتالدوليةللحفاظعلىالأبنيةوالمدنالتاريخيةوالثقافية والقيامبشراكات مع الجامعات والكليات الوطنية و الأجنبيةومراكز البحث الرائدة في مجال البحوث الأثرية كما حدث سنة ,2008وذلك للاستفادة من خبرتها الميدانيةو نقلها للطلبة.
- التناسقبين مختلف الجهات الوصية على تسيير التراث الأثري و حمايته لتفادي كل تدخل قد يؤدي إلى المساس بالقيمة التاريخية و الفنية لقلعة المشور,والسهر على تطبيق النصوص القانونية المحددة لذلك.

ب-إعادة التأهيل و الاستغلال:

- يجب استغلال قلعة المشور الأثرية بشكل يتماشى مع إطارها الثقافي و التاريخي وذلك بإخراج الوظائف الإدارية التي تشغلها المباني التي تعود للفترة الاستعمارية للتخلص من الإزعاج و الأضرار التي تلحقها بالقلعة بسبب ضجيج السيارات و العمال.
- إبراز القيمة التاريخية و الأثرية للقلعة من خلال دعوة الجمعيات الخاصة بالتراث و السلطات المكلفة بحماية التراث للمساهمة في نشر الوعي و التعريف بالمعالم الأثرية لمدينة تلمسان.
- الحفاظ على قيمتها الثقافية و الفنية وإدماجها في الحياة اليومية و الاجتماعية من خلال إقامة ورشات مختلفة يشارك فيها عامة الناس مثل: ورشات للرسم والفنون التشكيلية, ورشات للموسيقى, ورشات للشعر,...الخ
- الحفاظ على القيمة الاجتماعية للقلعة من خلالتوظيفها كمكان لمزاولة الأعمال الحرفية و النشاطات صناعية المحليةاو لخياطة الملابس التقليدية أو كمطاعم لتقديم الأكلات الشعبية و عرض هذه الأعمال بالمتاحف الموجودة بالمشور أوإقامة متاحف مؤقتة بالساحة العمومية للمشور وعرضها لعامة الناس.
- العمل على التحسيس بحماية البيئة و الموارد الطبيعية و توعية المجتمع بضرورة الحفاظ على البيئةوالتراث في أن واحد من خلال الهيئات و الجمعيات و إقامة الندوات و المعارض وفتح الأبواب لمختلف شرائح المجتمع.

ج- التطوير و التجديد:

- تنظيم أنشطة رياضية تشجع الجميع على مزاولة الرياضة,و إقامة مراكز لتنمية المواهب الفردية كالقراءة أو دورات تكوينية للأطفال او دورات حولالتقنيات التكنولوجية الحديثة.
- إقامة بعض الأنشطة الثقافية أو عرض الفعاليات ذات الجذب الجماهيري في الساحات و فتح الأبواب لعامة الناس لتعريفهم بمختلف النشاطات التي يتم مزاولتها بالقلعة كالفنون التشكيلية أو

الملابس التقليدية أوالأعمال الحرفية خاصة في شهر التراث الذي يقام من 18 ابريلإلى 18ماي من كل سنة.

- إقامةأيامتحسيسية بقلعة المشورللحفاظ على البيئة و المحيط كاليوم العالمي للبيئة مثلا أو كعيد الشجرة للمساهمة في التوعية و بعث روح المسؤولية بالمجتمع.
- إقامة عروض ترفيهية متنوعة كالعروض المسرحية أوالسهرات الموسيقية بمسرح الهواء الطلق الموجود بالقلعة.

منخلالماسبقيتضحلناأنالتراثيأتيفيمقدمةالأولوياتالتيتفتحأفاقا جديدة من خلالالتنمية المستدامة،فإنالدور الأصيلالذييمكنأنيقومبهفيتحقيقهذهالتنميةلايمكنتجاهله،وهذاإذا تمت صيانته و الحفاظ عليه و كذلك إذا أحسناستخدامه.وبالتالي فهو يعتبر من أهم الموارد البديلة المعول عليها ويمثلعائدا مهما بإمكانه أن يحققاستقرارا اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا،ويشجععلى زيادة فرص العمل و علىمكافحةالبطالة،وهذا بالعملعلىزيادةالوعي وروحالمسؤوليةاتجاهتراثناالاثري،والقيام بأعمال دورية لصي انتع و ترميمهوحمايتهمنالاندثار و توظيفه في الحياة اليومية و الثقافية في المجتمع.

مراجع البحث:

1سيد احمد النقادي,الخطة العمرانية لمدينة تلمسان ودلالتهاالاجتماعية, 2012 ,ص.39

2- Lachachi hadj omar,le passé prestigieux de Tlemcen, abderahmane ibn khaldoun, Tlemcen2002,p254,El hadj Mimoune Arezki, Etude de la réhabilitation des édifices a valeur patrimoniale de la médina de Tlemcen –cas de la citadelle d'EL MECHOUAR -2010,mémoire de magistère,département d'architecture Tlemcen, p89.

3- .يحيبنخلدون،بغيةالرواد،ج1 .،ص 130 :؛وعبدالرحمانبنخلدون،" العبر"،ج7 ،ص104 : سيد احمد نقادي, المرجع السابق,ص39.

4-التنسي،تاريخبنيزيان،ص164 ,سيد احمد النقادي, المرجع السابق,ص 40.

5- L'Abbé Barges,jjl,Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom,Ed Duprat Paris 1859,El Hadj Mimoun Arezki,RP,p89.

6-Centre culturelle Français de Tlemcen, L'image de Tlemcen dans les archives Françaises, Catalogue de l'exposition Tlemcen ,2011,p65.

7- سيد احمد نقادي, المرجع السابق,ص 46.

8- El HadjMimoun Arezki,RP,p89.

9DHINA (Attallah) : Le royaume Abdelouadide, Alger :, 1985, p.329-
10-Charles BROSSELARD : « Les inscriptions Arabes de Tlemcen »,.
.Revue Africaine, 1859, Alger :OPU, 1984, 2ème ed. p. 246-247.
11-الحسن الوزان، وصف إفريقية، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت: دار الغرب4
الإسلامي، 1983، ط 2، ج 2، ص20.
12-محمد بن عبد الله التنسي، نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق :محمود أبو عياد، الجزائر: المؤسسة
الوطنية للكتاب،1985، ص 253.
13-Haine Affane Atika, Forme d'identification d'un complexe palatiale, Le Mechouar de Tlemcen, p 136, El Hadj Mimoun Arezki ,RP, p 94.
14-Le coq André,Tlemcen ville française (1842-1871) , tome 1, l'admi,istration militaire edition internationale, Tanger 1940, p 68, RachediepHamzaHassiba, Rp, p78.
15-El HadjMimounArezki, Rp,p 94.
16-El HadjMimounArezki, Rp,p 94.
17-Centre culturelle Français de Tlemcen,L'image de Tlemcen dans les archives Françaises,Catalogue de l'exposition Tlemcen ,2011.
18-Rapport historique, Restauration du Mechouar, étude commandité par la commune de Tlemcen, Bureau d'étude BTM Tabti Meriem,1996.
19- Rapport historique, Restauration du Mechouar , IBIDEM.
20-Rapport phase 2, diagnostic et travaux d'urgence, bureau d'etude technique BTM, Fevrier 1996, p60, -El Hadj Mimoun Arezki, Rp,p 100.
21-Synthése de la phase 1 de l'élaboration du plan d'occupation de sol de la médina de Tlemcen, ANAT Tlemcen, Decembre 2005,p45, El Hadj Mimoun Arezki, Rp,p 102
22-Rapport préliminaire de stage archéologique
19juillet2008 ,Tlemcen,p09.
23-IBIDEM, p16.

24-Rapport préliminaire de stage archéologique 19juillet2008 ,Tlemcen,p09.

25-Rapport préliminaire de la fouille archéologique du Mechouar ,Tlemcen 2011,p02.

26-Rapport préliminaire de la fouille archéologique du Mechouar ,Tlemcen2011,p06.

27-IBIDEM,p14.

28-IBIDEM,p19.

29-IBIDEM,p36.

30- عبدالقادر عوينان،تحليلالآثار الإقتصاديةللمشكلاتالبيئيةفيظل التنميةالمستدامة-دراسةحالةالجزائر-مذكرةماجستير،جامعةسعددحلبالبليدة،كليةالعلومالإقتصاديةوعلوم التسيير،2008 ص.45

31-أعرابفهيمة،التراث و السياحة،مذكرة ماجستير في التراث و الدراسات الأثرية، جامعةمنتوريقسنطينة،السنةالجامعية : 2010-2011،ص72.

الطاقة الشمسية وطرق استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

إعداد الباحثة : عبير محمد عبد الرازق يوسف

Abeer_mahamed_a@yahoo.com

Solar energy and ways to exploit it to achieve sustainable development in Egypt

الملخص:

كان لإستمرار أزمة الكهرباء واحدة من أخطر الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني وأصبحت قضية سياسية رئيسية ، مما يقوض مصداقية الحكومة على الرغم من الميزانية الهائلة المخصصة لتمويل القطاع دون تحسن ملحوظ. واضطراب اقتصادي فضلاً عن نقص الإمدادات المادية ، ناتجة عن الافتقار إلى السياسات التنظيمية التي شهدتها أسواق الكهرباء مما يتطلب إعادة بناء و هيكلة قطاع الكهرباء . ويعد الوصول الشامل إلى الكهرباء أمرًا هامًا لتحسين سبل المعيشة والأنشطة الاقتصادية ، لذلك فإن تنويع مزيج الكهرباء أمر حتمي. حيث يمثل تطوير الطاقة المتجددة طريقة فعالة لتخفيف ضغوط البيئة وبناء نظام طاقة آمن ومستقل ومستدام .

الكلمات الافتتاحية : الطاقة الشمسية ، الخلايا الكهروضوئية ، التكاليف ، الدول العربية ، مصر

Abstract:

The continuing electricity crisis has been one of the most serious negative effects on the national economy and has become a major political issue, undermining the credibility of the government despite the huge budget allocated to finance the sector without noticeable improvement. Economic turmoil as well as lack of material supplies due to the lack of regulatory policies in the electricity markets, which necessitates the restructuring of the electricity sector. Universal access to electricity is important for improving livelihoods and economic activities, so diversifying the electricity mix is imperative.

Key words: solar energy, photovoltaics, costs, Arab countries, Egypt

مقدمة

الصورة عالمياً تبدو مشرقة فاستهلاك العالم من الطاقة سوف يتضاعف بحلول عام2050 ، وحتى إذا أمكن إدخال تحسينات جوهرية في استخدامات الوقود الاحفوري بالإضافة إلى تحول مستمر من الفحم إلى الغاز الطبيعي فسيبقى من الضروري جعل مساهمة الوقود الاحفوري في إنتاج الطاقة لا يزيد عن 30% من إجمالي الطاقة في عام 2050 حتى يصبح من الممكن بلوغ ما هو مطلوب من الحد من انبعاثات الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، وزيادة كميات الأشعة الفوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض.

ومن المتوقع ان استخدام الطاقة سوف يتضاعف بحلول عام 2050 ومن اجل المحافظة على البيئة وايقاف التدهور المناخي فقد تعهدت دول العالم الصناعي على تقليل الاعتم اد على الوقود الاحفوري من نفط وغاز وفحم وكافة مشتقاتهم بحيث توفر 30% من الطاقة المطلوبة وايجاد بدائل نظيفة لا تؤذي البيئة او المناخ وهذه البدائل ستوفر السبعين بالمائة الباقية وحاليا نجد كافة دول العالم تجري البحوث والابتكارات لايجاد مصادر للطاقة المستقبلية وهذه المصادر تستمد طاقتها من الطبيعة كهبوب الرياح والطاقة الشمسية وما يهمنا في بلاد العرب هو توفر طاقة الشمس بغزارة في كافة البلاد العربية والفضل للة تعالى ويجب علينا شكره على هذا الفضل والمنة فالعالم العربي غني بالمصادر الاحفورية) النفط (وغني ايضا بمصادر الطاقة الشمسية علما بان الطاقة الشمسية الساقطة علي الأراضي العربية خلال سنة واحدة تساوي 27.5 ضعف من أجمالي المخزون العربي من النفط.

الإشكالية البحث :

ونظرا لكون مصر تعتمد على تلبية الطلب المتزايد في استهلاك الطاقة على المصادر التقليدية كان لزاما عليها البحث عن مصدر جديد لطاقة في ظل الزيادة السكانية المعتبرة وخاصة لكونها منطقة صحراوية فالشمس مطلة بها على مدار السنة وهو ما يقودنا إلى طرح الاسئلة التالية:

ما مدى تأثير استخدام الطاقة الشمسية على تلبية الحاجات المتزايدة من الطاقة في ظل الزيادة السكانية الكبيرة في مصر؟

وما مدى اهمية استخدام الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

الهدف من الدراسة:

زيادة معدل استهلاك الطاقة

تحسن تكنولوجيات استخدام الطاقة الشمسية وارتفاع كفاءتها مع انخفاض تكلفتها

اهمية الدراسة :

وأمام هذه الصورة التي تبعث على التشاؤم ليس أمام العالم سوى أربع خيارات رئيسية للتقيد بالاتفاقيات الدولية التي تقيد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري هي:

وضع معايير واضحة وصارمه للطلب على الطاقة ثم يتم تقليصه أو على الأقل إبقاؤه على المستوى ذاته برفع الأسعار.

اللجوء إلى استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر.

تطوير استخدام الطاقات المتجددة لا سيما في المنازل والزراعة وبعض الصناعات التي لا تتطلب كماً كبيراً من الطاقة.

فصل غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره الناتج من استخدام الوقود الاحفوري باعتباره من الأسباب الرئيسية للاحتباس الحراري.

و تتمثل موارد الطاقة في مصر بصفة أساسية في كل من الطاقة البترولية (الزيت الخام والغاز الطبيعي) إضافة إلى الطاقة المائية والطاقة الجديدة والمتجددة وبعض الموارد المحدودة من الفحم. هذا وتمثل الطاقة البترولية النسبة الأكبر من إجمالي الإمدادات من الطاقة الأولية، وتساهم الطاقة المائية بنسبة أقل وتليها فى المؤخرة الطاقة الجديدة والمتجددة الفحم.

وقد أدى الاعتماد المتزايد على الطاقة البترولية –القابلة للنضوب– في الوفاء بالطلب المتنامي على الطاقة في مصر لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير السلبي لها على البيئة والارتفاع المستمر في أسعارها عالمياً إلى ضرورة البحث عن مصادر متجددة للطاقة.

مقدمة عن الخلايا الشمسية

إن تحويل أشعة الشمس المباشرة إلى طاقة كهربائية هو أحد المنجزات العلمية الكبرى في القرن العشرين والألفية الثانية ، وهو أفضل التقنيات المستخدمة حالياً في مجال الطاقة المتجددة . لقد بدأت هذه التقنية منذ عقود عديدة لكنها دخلت مرحلة الاستغلال الفعلي عند استخدامها في برامج الفضاء في نهاية الخمسينات من هذا القرن . ولكن العائق في استخدامها على نطاق واسع ومن قِبل عموم الناس هو كلفتها العالية . ولقد انخفض سعر الخلايا الشمسية (Photovoltaic Cells) مئات المرات في الوقت الحاضر عما كان عليه في بداية الستينات ، ولكنها لا تزال مكلفة نسبياً إلى حد الآن . والحقيقة هي عدم وجود أية صعوبات تقنية تمنع توسيع انتشار هذه المنظومات . فمدى انتشار استخدامها يعتمد على كلفة الإنتاج وزيادة الكفاءة . وخلال الأعوام المنصرمة حدث تقدم واسع في إنتاج الخلايا بكلفة معقولة ، وازدادت كفاءتها إلى أن وصلت حوالي 30 % في الظروف المخبرية [1].

ويبين الشكل تناقص سعر إنتاج الخلايا وزيادة كفاءتها منذ نهاية السبعينات وحتى بداية التسعينات . وعلى الرغم من الكلفة العالية للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية عند مقارنتها بأسعار إنتاج الطاقة الكهربائية بالطرق التقليدية فإن سوق الخلايا الشمسية ما فتئ ينمو . وقد نصبت عشرات الآلاف من المنظومات في تطبيقات مختلفة كالإنارة والاتصالات ، وضخ المياه ، وشحن البطاريات ، وتشغيل ثلاجات الأدوية وغيرها من الاستخدامات

. ومعظم تقنيات الخلايا الشمسية يتم تطبيقها في المناطق النائية حيث تبقى الخلايا الشمسية هي الأفضل استخداماً وذلك لسهولة نصبها وعدم حاجتها إلى صيانة مستمرة وعدم مساهمتها في تلوث البيئة.

تناقص سعر إنتاج الخلايا الشمسية وزيادة كفاءتها للفترة من 1978 ولغاية1992

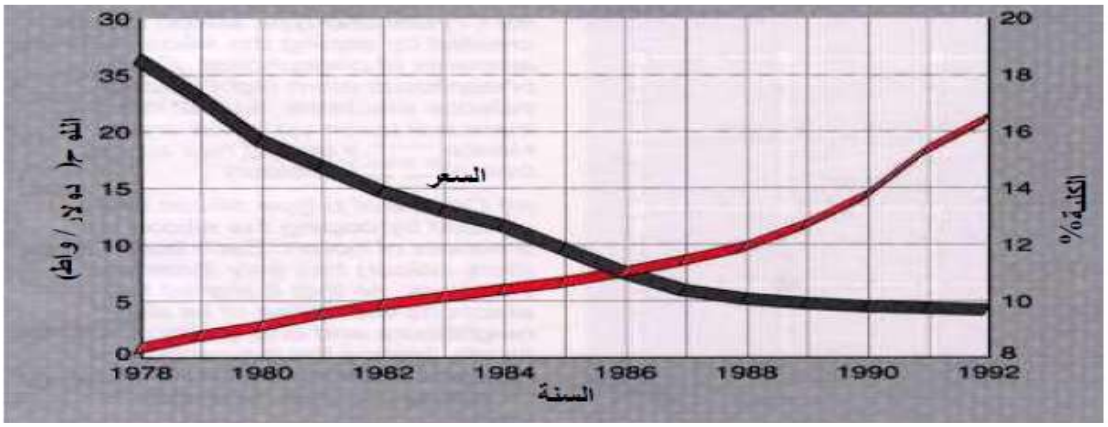

المادة الأولية التي تصنع منها الخلايا هي السليكون ، وهو متوفر دائماً في الطبيعة. وسينمو سوق الخلايا الشمسية بصورة كبيرة عندما تصل كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية منها إلى كلفة مثيلتها الناتجة من المصادر الأخرى . وقد تم إلى حد الآن انخفاض سعر اللوح الشمسي الفولطاضوئي بالنسبة للواط من 4.5 دولار إلى 2.5 دولار. وإذا استمر هذا النقصان فستصبح منظومات الطاقة الشمسية منافسة لسعر مولدات الديزل، وعندما يصل سعر اللوح إلى 1.5دولار للواط أو سعر منظومة الخلايا الشمسية بسعر2.5 إلى 3.0 دولار لكل واط فإنه بذلك يمكن إنتاج طاقة كهربائية بكلفة 12 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة ، علماً بأن الهدف الحالي المحدد هو إنتاج كهرباء بكلفة 6 إلى 9 سنت لكل كيلوواط – ساعة ويتطلب ذلك فترة زمنية طويلة.(1)

تعريف الخلايا الشمسية ومبدأ عملها:

الخلايا الشمسية محولات تأخذ طاقة من أشعة الشمس وتحولها إلى نوع آخر من الطاقة حيث تحول الخلايا الشمسية نور الشمس إلى كهرباء وتطرد كمية كبيرة من الحرارة بدون أي أجزاء مؤثرة (ضوضاء أو تلوث أو إشعاع أو صيانة ..) .

مميزات استخدام هذه المنظومات :

1- هذه الخلايا الشمسية بسيطة ولا تتضمن أي أجزاء متحركة . 2- لا تتطلب مولدات القدرة الشمسية أي صيانة تكنولوجية ، وبالتالي لا توجد تكلفة عملية للصيانة أو التشغيل . 3- لا تتطلب إعادة حك بالوقود . 4- لا تنتج أية عوادم تلوث للهواء . 5- قادرة على العمل بكفاءة وجودة عالية في كثير من الاستخدامات . 6- يمكن استخدامها لمدة طويلة غير محدودة . 7- لا تتأثر بالأحوال الجوية أو تغيرات الطقس أو الأحوال المحيطة.

وتعتبر الخلايا الشمسية أحد أهم الأساليب المعروفة والأكثر تفضيلاً في المستقبل القريب. إن السبب الرئيسي لعدم انتشار الخلايا الكهروضوئية المصنعة من أنصاف النواقل في الحياة العملية الأخرى هو ارتفاع أسعارها ، حيث أنه عام 1970 م كانت الكلفة النوعية لإنتاج واحد واط من الاستطاعة المركبة تساوي (50 $) أما في عام 1988 وبفضل تقدم تكنولوجيا إنتاج الخلايا الكهروضوئية وتحسين نوعية العمل فقد انخفضت هذه الكلفة حتى (5 $) ، وفي الوقت الحالي فإن ثمن الخلايا الكهروضوئية ينخفض باستمرار .

وتشير أحدث التوقعات إلى أن تكلفة الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الخلايا الكهروضوئية ستصل قريباً إلى أقل من (0.10 $ / Kwh) ، وبذلك ستصبح منافسة بشكل كبير للكهرباء المولدة بالطرق التقليدية. [2]

والخلايا الشمسية عبارة عن وصلة كهربية موجبة– سالبة P-N Junction ،[1] وتقوم الخلايا بتحويل الطاقة الشمسية مباشرة إلي طاقة كهربية ذات تيار مستمر، و تعتبر الخلية الشمسية هي الوحدة الأساسية في النظام الفوتوفلطي وتنتج الخلية حوالي 1 وات عند جهد 0.5 فولت, ويتم تجميع عدد من هذه الخلايا للحصول علي النموذج المتكرر أو الموديول Module وتستخدم الخلايا الشمسية بدون أي انبعاثات ضارة أو تأثيرات خطيرة علي البيئة.

وقد شهد العالم اهتماما متناميا في استخدام الخلايا الشمسية في العديد من التطبيقات التي ثبتت جدواها الفنية والاقتصادية بالأماكن النائية البعيدة عن الشبكة الكهربية العامة. وذلك لعدة عوامل منها:

– قرب نضوب مصادر الطاقة التقليدية

– حماية البيئة من التلوث نتيجة استخدام الطاقة التقليدية

– الزيادة العالمية في معدلات استهلاك الطاقة

وتتمتع مصر بمصادر هائلة من الطاقة الشمسية من حيث شدة الإشعاع الشمسي وساعات السطوع السنوية لوقوعها داخل الحزام الشمسي للكرة الأرضية، الأمر الذي يجعل استخدامات تكنولوجيا الخلايا الشمسية هو البديل المناسب في العديد من الظروف لتنمية وتطوير المناطق النائية ذات الأحمال الكهربية الصغيرة البعيدة عن الشبكة.

يصل إجمالي حجم استخدامات الخلايا الشمسية حاليا في مصر حوالي من 3 – 3.5 ميجاوات موزعة لأغراض الإنارة بأنواعها وضخ المياه وتشغيل وحدات الاتصالات اللاسلكية والتبريد وغيرها من الاستخدامات الصغيرة ويعتبر هذا الحجم تقديري، نظرا لأن هناك بعض الجهات العسكرية والتي قطعت شوطا كبيرا في استخدام نظم الخلايا الفوتوفلطية ، هذا ولم يتطور السوق المحلي أكثر من ذلك للأسباب التالية :

– ارتفاع التكلفة الأولية لأنظمة الخلايا الشمسية.

–عدم توافر قطع الغيار

– عدم معاملة أنظمة الخلايا الشمسية بنفس سياسة الدعم المطبق علي المصادر التقليدية.

– ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية علي المهمات المستوردة.[3]

بعض أنواع الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة

الخلايا السلكونية احادية البلورية

الخلايا السلكونية الشريطة

الخلايا السلكونية متعددة البلورية

خلايا الغاليوم ارسنايد

الخلايا ذات الأغشية الرقيقة

الخلايا السلكونية العشوائية

خلايا الكوبر انديوم ديسلنايد

خلايا الكادميوم تليرايد

لقد تم خلال العشرين سنة الماضية تطوير طرق مختلفة لتقليل كلفة تصنيع الخلية الشمسية والألواح . من هذه الطرق تنمية السليكون على هيئة رقيقة أو شريط أو استخدام سليكون متعدد البلورية بدلاً من أحادي البلورية أو استخدام مواد أخرى مثل الغاليوم ارسنايد أو تصنيع خلايا غير بلورية كالخلايا السليكونية العشوائية.

منظومات الخلايا الفولطاضوئية المركزة

من الطرق الأخرى المستخدمة للحصول على طاقة أكثر من الخلايا الشمسية الفوتوضوئية هو تركيز الإشعاع الشمسي باستخدام مرايا أو عدسات أذ يمكن استخدام عدد أقل من الخلايا الشمسية للحصول على نفس كمية الطاقة عند استخدام المركزات، وهذا يعتمد على نسبة التركيز التي تتراوح من عدة مرات إلى مئات أو آلاف المرات. والأنظمة ذات التركيز العالي تستخدم متحسسات معقدة وغالية ومحركات وأجهزة سيطرة لتعقب حركة الشمس على محورين (الارتفاع وزاوية السمت) ، بحيث تتمكن الخلية من استقبال أعلى إشعاع شمسي ممكن . إن المنظومات ذات نسبة التركيز القليلة تتعقب الشمس على محور واحد وتكون بذلك أقل تعقيداً.

تطبيقات الخلايا الشمسية :

تركز الاهتمام على إدخال الفولتضوئيات كمصدر للطاقة المتجددة في التطبيقات الأرضية بقصد تطوير التقنية ووسائل الاستخدام في قطاع السكن والصحة والتعليم والصناعة والزراعة والنفط وغيرها من الاستخدامات الفولتضوئيات الجذابة اقتصادياً وخصوصا في المناطق المعزولة والنائية حيث تنقص شبكات الكهرباء العامة و بذلك تساعد في الإنماء الاقتصادي والتطويرالاجتماعي المحلي

ومن التطبيقات أيضا

تأمين الطاقة الكهربائية لقوارب الملاحة واليخوت البحرية . 2- تغذي بعض الاحتياجات المنزلية كمضخة الماء والنيون والتلفزيون .... 3- الإمداد بالقدرة لإنارة المنازل . 4- إضاءة الأرصفة على سواحل الميناء والمنشآت البحرية على الشاطىء وداخل البحر . 5- في عملية التكييف والتدفئة باستخدام مباشر لهذه الخلايا من الطاقة الحرارية

المطرودة منها . 6- في الاتصالات (الراديو ومستقبلات الراديو 7- تشغيل طلمبات الري وماء الشرب . 8- علامات الطرق السريعة والسكك الحديدية في الطرق الصحراوية .

تطبيقات ذات قدرة منخفضة

الحاسبات والألعاب الإلكترونية والساعات وأجهزة الإذاعة المسموعة وشاحنات وسائط القدرة المنخفض[4]

تطبيقات ذات قدرة متوسطة وعالية

ضخ المياه – محطات اتصالات الموجات السنتيمترية – محطات الأقمارالصناعية الأرضية – الوقاية المهبطية لحماية أنابيب النفط والغازوالمنشآت المعدنية من التآكل – تغذية شبكة الكهرباء العامة .

وقد تم مؤخراً صنع خلايا شمسية بقاعدة متحركة تدعى التابعات الشمسية ، حيث أنه خلال فترة النهار تمر الشمس عبر الخلايا الشمسية في مسار شبه دائري متجهة من الشرق إلى الغرب عبر الأفق ، لذلك فإن الزاوية بين الشمس والخلايا تختلف بشكل كبير علماً أن أفضل زاوية موجودة هي عندما تسقط أشعة الشمس عمودية على الخلايا .

وبناءً على ذلك فإن أفضل النتائج هي حين تكون الأشعة الشمسية عمودية على سطح الخلايا طيلة اليوم.

تطبيقات الخلايا الكهروضوئية في بعض البلدان النامية :

في معظم البلدان المتقدمة تكون الشبكة الكهربائية موزعة بصورة كاملة والطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة التقليدية ذات كلفة قليلة مقارنة بكلفة إنتاج الطاقة من منظومات الطاقة المتجددة ، ولهذا فإنه من الصعب على الطاقة المتجددة خصوصاً الخلايا الكهروضوئية التنافس مع المصادر التقليدية . [5]

وفي الدول النامية وبالأخص في المناطق القروية والنائية نجد أن الطاقة الكهربائية غير متوفرة، ولهذا فإن توليد الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية يكون منافساً قوياً لتوليد الطاقة من الوسائل الأخرى كاستخدام الديزل، خاصة في البلدان التي تنعم بإشعاع شمسي عالٍ. وإن استخدام الخلايا الشمسية يتوسّع باستمرار وبصورة سريعة في مختلف التطبيقات خاصة في مجالات ضخ المياه ، ومنظومات الري ، ومنظومات مياه الشرب، وتشغيل ثلاجات الأدوية ، وفي الأعمال المنزلية والعامة كالإنارة وتشغيل الراديو والتلفزيون والفيديو وغيرها من وسائل الراحة ، وإنارة الشوارع ومنظومات الاتصالات .

والفكرة أنه يوماً من الأيام سوف نستخدم الكهرباء مجاناً من الشمس (إن هذا وعد مغرى)

تشرق الشمس في يوم مشمس وساطع 1000 واط تقريباً لكل متر مربع من سطح الكوكب وإذا استطعنا

إنارة القري باستخدام الخلايا الفوتوفلطية:

فى إطار إتفاقية التعاون بين هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ووزارة البيئة والأراضي والبحر الإيطالية IMETS في مجال الطاقة المتجددة وتخفيف التغيرات المناخية يتم تنفيذ مشروع للإنارة بواسطة نظم الخلايا الفوتوفلطية بقريتي أم الصغير بواحة الجارة وعين زهرة بواحة سيوة والتابعتين لمركز سيوة – محافظة مطروح، ويتكون المشروع من الأتي-:

*إنارة عدد 100 منزل، وعدد 40 عمود إنارة شوارع.

*إنارة عدد 1مدرسة وعدد 3 مساجد.

*إنارة عدد2 وحدة صحية ريفية وتركيب 3 ثلاجة.[1]

تطبيقات الخلايا الشمسية في المناطق النائية

يزداد استخدام الخلايا الشمسية الكهروضوئية حاليا فى الكثير من التطبيقات فى مناطق بعيدة عن مناطق وجود الشبكة الكهربائية .وتتراوح هذه التطبيقات بين محطة تقوية راديوية على أحد الجبال أو إنارة الشوارع وغيرها. [6]

أو تزويد الوحدات التلفونية الخارجية أو شاحنات بطاريات لبعض القوارب والكرفانات أو كهربة السياجات الخارجية ولمعرفة كمية الألواح الشمسية أو سعة البطاريات اللازمة لتزويد منطقة ما بالطاقة الكهربائية يجب أن يتم تزويد م**صمم منظومات الخلايا الشمسية بالمعلومات التالية:**

الاستهلاك اليومي والأسبوعي والسنوي للطاقة الكهربائية.

كمية الإشعاع الشمسي اليومي والأسبوعي والشهري والسنوي الواصل إلى المنطقة التي توجد فيها المنظومة.

عدد الأيام الغائمة المتكررة التي يجب أن تقوم البطارية بها بتزويد الحمل.

فمعرفة مكونات منظومة الخلايا الشمسية اللازمة لتزويد حمل ما معقدة ، ولهذا فإن معظم الشركات المنتجة للخلايا الشمسية أنتجت برامج حاسوبيّة لمساعدة المهندسين المصممين لحساب مساحات وسعات مكونات المنظومة وأسعارها بدقة كافية لتغطية متطلبات الأحمال في المناطق المختلفة .

استخدام الخلايا الشمسية في مجال الفضاء :

استخدمت الخلايا الكهروضوئية في مجال الفضاء منذ فترة طويلة جداً وذلك في (17) آذار عام 1958 حين أطلق (القمر الصناعي van gard 1) وكان على سطحه (6) خلايا كهروضوئية ، ولقد أثبتت الخلايا فعاليتها في هذا المجال فهي ما زالت تعمل على إرسال الإشارات دون توقف في حين أن البطاريات الأخرى توقفت عن العمل بعد فترة وجيزة من انطلاق السفينة ، ومنذ ذلك الحين والخلايا الكهروضوئية (الشمسية) تستعمل على نطاق واسع في مجال الفضاء حيث ساعد استعمالها على زيادة طول الرحلات الفضائية ، فلقد أثبتت قدرتها على تأمين التغذية الكهربائية بشكل مستمر ودائم لرحلات السفن الفضائية وبوثوقية عالية ومردود عالٍ نسبياً .

تم اقتراح نصب محطة فضائية لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة عدة جيغاواط (جيغاواط =1000 ميغاواط = 10^9واط) تنصب على مدار حول الأرض وبمساحة تعادل 30 كيلو متر مربع . ويتم تحويل التيار المستمر الذي تنتجه الخلايا إلى إشعاع مايكرو ويف بذبذبة مقدارها 2.45 جيغا هيتز وتوجه بكثافة قدرة مقدارها 250 وات/م2 من 1 كيلو متر قطر هوائي في الفضاء إلى 100 كيلو متر مربع هوائي على سطح الأرض.

ويتم بعدها تحويل الطاقة المستلمة إلى تيار متناوب ، وتربط مع الشبكة ومن مزايا نصب هذه المنظومة أن الإشعاع الشمسي في الفضاء الخارجي يصل إلى 1367 واط لكل متر مربع بدلا من 1000 واط لكل متر مربع على سطح الأرض .وهذه الطاقة متوفرة دائماً ، ويمكن كذلك اختيار هياكل واسعة وذات متانة قليلة لانعدام الرياح ومشاكل الجو الأخرى . ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه نصب هذه المحطة هي الكلفة . لقد أجريت دراسة في

الولايات المتحدة تبين منها أن كلفة نصب محطة تنتج 5 ميغاواط تقدر بحوالي 15بليون دولار, وهذا المبلغ مرتفع ولا يمكن أن تنفقه أغنى دول العالم إلاَّ إذا آثرت التخلي عن جزء من ميزانيات الإنفاق العسكري على الأسلحة.

فكرة محطة شمسية فضائية

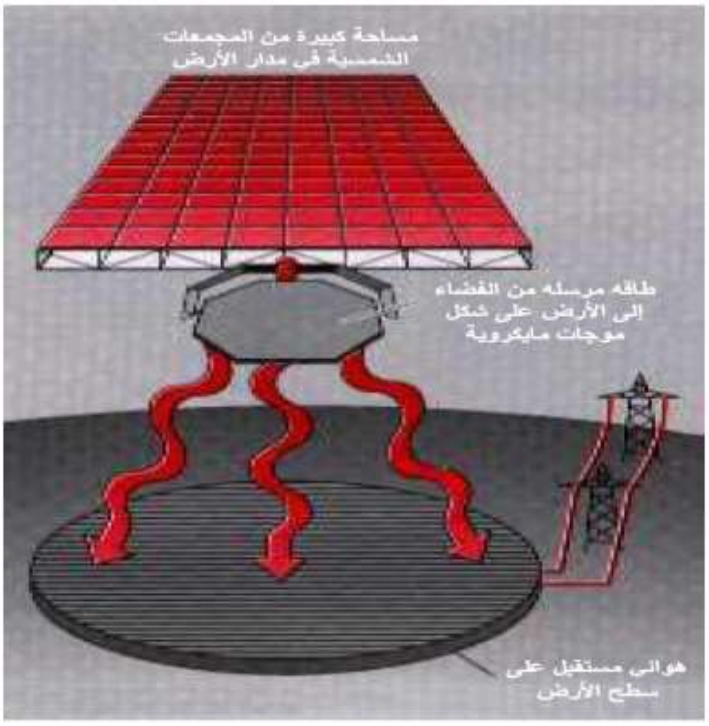

http://powergroup4u.blogspot.com/2010/02/blog-post_07.html

استخدامات الطاقة الشمسية في التكييف وتسخين المياه

تسخين المياه

المجمعات الشمسية

التدفئة بالطاقة الشمسية

التبريد بالطاقة الشمسية

توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية الحرارية

استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه

استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة

بيوت الزراعة المحمية

تجفيف المحاصيل الزراعية

استخدام الطاقة الشمسية في الطبخ

استخدام الطاقة الشمسية في التكييف وتسخين المياه

يتم حالياً استخدام الطاقة الشمسية في مجالات تسخين المياه والتدفئة والتبريد وتوليد البخار المستخدم في أغراض توليد الطاقة الكهربائية.

تسخين المياه

استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه معروف منذ مدة طويلة .وقد زاد الاهتمام بتطوير منظومات التسخين منذ بداية القرن الحالي نتيجة الحاجة إلىها في مناطق بعيدة عن مصادر الطاقة التقليدية .ومع الزمن زاد الاهتمام بالسخان الشمسي الذي يعتبر من أفضل تطبيقات الطاقة الشمسية في الوقت الحاضر، وذلك لسهولة صنعه وقلة تكاليفه وقد انتشر استخدامها بصورة واسعة في العقود الماضية في مختلف بلدان العالم ومنها بعض الدول العربية.

المجمعات الشمسية

تتكون المجمعات الشمسية من لوح ماص على شكل صفيحة خفيفة سوداء اللون ذات قابلية امتصاص عالية وتقوم بامتصاص الأشعة الشمسية . فالمائع الذي يكون عادة ماء أو هواء يكون بحالة تماس مع الصفيحة ، ويتم تدويره إما بطريقة الدوران الطبيعي أو بواسطة مضخة أو دافعة هواء لاستخراج الحرارة . يتم تغطية اللوح الماص بطبقة أو طبقتين من الزجاج لتقليل الخسائر الحرارية بواسطة الحمل والإشعاع . ويقوم الزجاج بعملين في المجمع هما منع خروج الإشعاع المنعكس من اللوح الماص ومنع حدوث الخسائرالحرارية بواسطة الحمل . ويسمح الزجاج لحوالي 90 % من الأشعة الشمسية ذات الموجات القصيرة بالدخول إلى اللوح الماص بينما يمنع خروج الإشعاع ذي الموجة الطويلة(الأشعة الحرارية المسئولة عن تسخين الماء)المنعكس من اللوح الماص بعض هذه التصاميم.

تعرف كفاءة المجمعات الشمسية بما يلي:

الكفاءة = (كمية الحرارة المفيدة / كمية الإشعاع الشمسي الساقط) X 100%

وللحصول على درجات حرارية عالية يجب استخدام المجمعات الشمسية المركزة إذ يتم تجميع الأشعة الشمسية في نقطة معينة بواسطة مرايا أو عدسات الشكل الاتى وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنظومة متعقبة لحركة الشمس (Tracking The Sun), ويتم عادة وضع اللوح الماص في هذه المنظومات داخل منطقة مفرغة من الهواء لتقليل

الخسائر بواسطة التوصيل والحمل . والمركزات الشمسية مكلفة وتستخدم في أغراض التدفئة أو تستخدم في معظم الأحيان في توليد البخار لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية إذ يقوم البخار بتدوير عنفة(توربين)ومولد كهربائي.

مجمعا ت شمسية مركزه تتعقب حركة الشمس

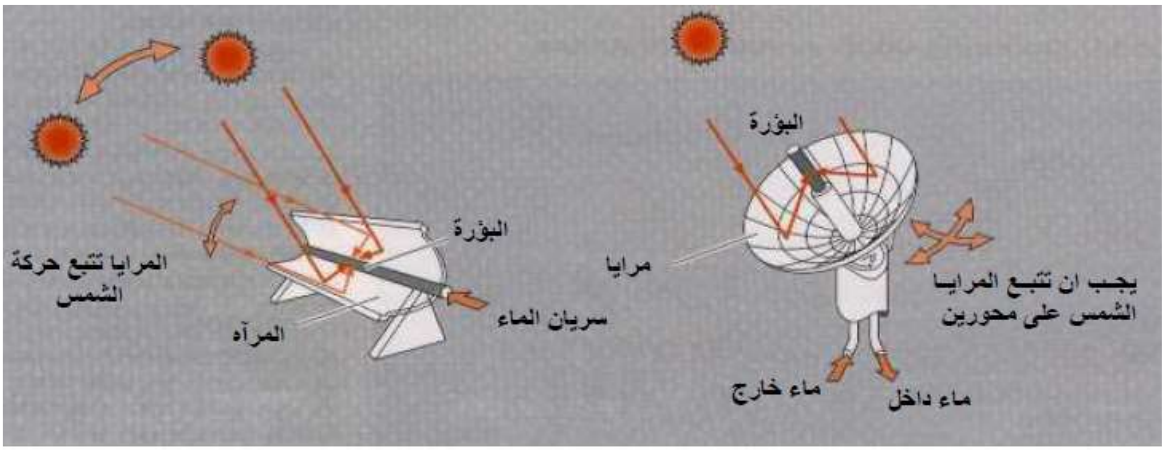

التدفئة بالطاقة الشمسية

يمكن استخدام الطاقة الشمسية لتوفير ظروف حرارية مناسبة داخل المباني بطريقتين رئيسيتين : أولاهما منظومة التدفئة الفعالة والتي يتم منها تدوير(Active Solar Heating) المائع الساخن (سائل أو غاز)بواسطة مضخة أو مروحة، وثانيتهما منظومة التدفئة السلبية أو التمريرية التي لا تستخدم طاقة خارجية ولكنها تسمح (Passive Solar Heating) للحرارة بالسريان إلى المبنى بطرق طبيعية. [7]

التبريد بالطاقة الشمسية

يمكن استخدام الطاقة الشمسية في تبريد المباني أيضاً بطريقتين رئيسيتين :الأولى منظومات التبريد الفعالة التي تستخدم فيها منظومات التبريد الامتصاصية إذ تستمد حاجتها من الطاقة من مصادر الطاقة الشمسية، ومنظومات التبريد السلبي . وكافة تقنيات منظومات التبريد السلبية والفعالة ميسرة في الوقت الحاضر ، ولكنّ الكلفة الأولية العالية للمنظومات الفعالة تحدّ من استخدامها على نطاق واسع في الوقت الحاضر.

استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه

تعد تحلية المياه إحدى الوسائل الميسرة للنهوض بمستوى المجتمعات والمناطق التي تشكو من ملوحة المياه المفرطة . وتستخدم الطاقة الشمسية لتحلية المياه بطريقتين وفق الطريقة استخدام الطاقة الشمسية إما بشكل مباشر أو غير مباشر . فطرق التحلية المباشرة تستغل الإشعاع الشمسي لتبخير جزء من المحلول الملحي ثم تكثيفه . ويتم ذلك باستخدام المقطرات البسيطة والتي تتألف عادة من قاعدة حديدية أو بلاستيكية غالبا ما تكون مطلية بصبغة سوداء داكنة لها القابلية على امتصاص أكبر كمية من الإشعاع الشمسي الساقط عليها وغطاء زجاجي مائل باتجاه واحد أو اتجاهين على شكل مثلث كما هو موضح بالشكل الاتى. ويمكن باختصار شرح طريقة عمل المقطرات الشمسية كما يلي : يمرّ الإشعاع الشمسي خلال السطح الزجاجي إلى الماء المالح الموجود في القاعدة مما يساعد على تبخر جزيئاته وتكثفها على السطح الداخلي للزجاج ، وتتجمع قطرات الماء المتكثفة في القنوات الجانبية للحوض لتصب في وعاء التجميع . ويبلغ متوسط كمية المياه المحلاة 4 لترات في اليوم لكل متر مربع من المقطر الشمسي.

مخطط مبسط للمقطرات الشمسية الحرارية

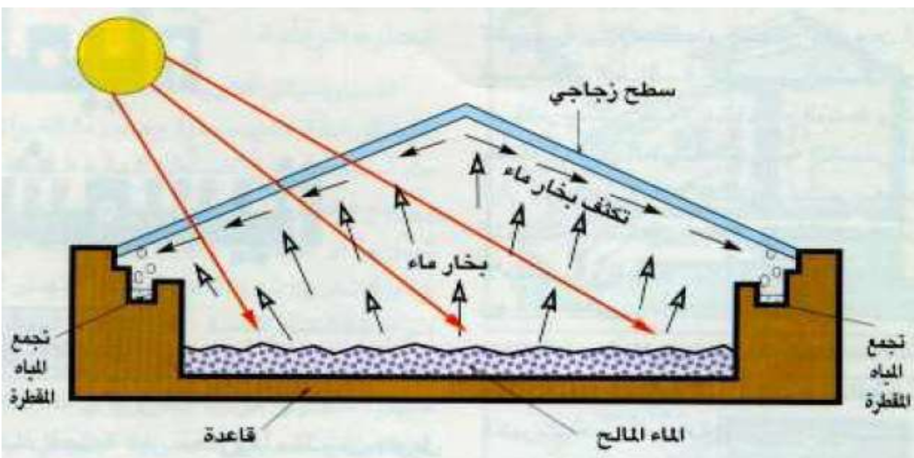

سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000, الفصل الثالث , الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة , 80

استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة

تعتبر الطاقة أحد المتطلبات الرئيسية للزراعة وتنمية المناطق الريفية .ويستخدم النبات ضوء الشمس وثاني أكسيد الكربون والماء الموجود في البيئة لإنتاج كربوهيدرات و أوكسجين ، وبذلك تنتج الأوراق الخضراء الغذاء للنبات . أما في الليل فتتم عملية النتح ، وهي عملية معاكسة تماما لما يحدث في النهار إذ يقوم النبات بإطلاق ثاني أكسيد الكربون والماء والطاقة . يمكن أن تقوم مصادر الطاقة المتجددة بحل بعض مشاكل المناطق الريفية حيث يعتبر تحويل المخلفات الزراعية إلى غاز حيوي واحداً من أكثر التدابير غير التقليدية شيوعاً ، كما يلقى استخدام الطاقة الشمسية اهتماماً متزايداً في الوقت الحاضر للأغراض الزراعية وذلك من خلال بيوت الزراعة المحمية ، وضخ المياه ، وتعقيم التربة ، وتجفيف المحاصيل ، وإنتاج الغاز الحيوي.

بيوت الزراعة المحمية

البيت الزراعي المحمي هو حيز محاط بغلاف شفاف (بلاستيك أو زجاج) يعتمد على نظرية حبس أشعة الشمس الساقطة ذات الموجه القصيرة(300إلى 700 نانومتر) التي تنفذ من خلال الغلاف الشفاف والتي يتم امتصاصها من قبل جزيئات الهواء ، والنباتات ، والمحتويات الموجودة داخل البيت . وبهذا تتحول الأشعة المباشرة إلى طاقة حرارية كامنة فيها تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارتها . وتمتاز هذه الحرارة بطول موجتها بحيث لا يمكن فقدانها إلى المحيط الخارجي من خلال الغلاف الشفاف لضعف طاقتها بالإضافة إلى أنّ مواصفات هذا الغلاف هو منع خروج الأشعة الطويلة الموجة ، وبهذا تستمر درجة الحرارة داخل البيت بالارتفاع مادامت كمية الحرارة الناتجة من أشعة الشمس الداخلة إليه أكثر من الفقد الحراري من البيت. وأدى هذا النوع من الزراعة إلى تطور الإنتاج الزراعي والصناعات البلاستيكية من أغطية ، ومنظومات ري بالتنقيط ، ووسائل تغليف وتسويق المحاصيل ، وكذلك إلى تطور الصناعات التكميلية الموافقة ناهيك عن خلق فرص عمل للمواطنين. وأصبحت المردودات الاقتصادية للزراعة المحمية تشكل إحدى الدعامات الأساسية لمكونات الدخل القومي لبعض الدول بالإضافة إل تأمين الحاجة الغذائية ومضاعفة كمية الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

تجفيف المحاصيل الزراعية

يمكن الحفاظ على القيمة الغذائية للفواكه والمحاصيل عند تجفيفها بواسطة الطاقة الشمسية ، هذا بالإضافة إلى نظافة وجودة الفواكه المحاصيل بعد عملية التجفيف وتقديمها للاستهلاك محافظة على نظارتها الطبيعية في غير مواسمها . وتتكون المجففات الشمسية من ثلاثة أجزاء رئيسية هي وحدة التسخين ، ووحدة التجفيف ، ووحدة تحريك الهواء داخل المجفف . وتختلف هذه الوحدات عن بعضها البعض حسب نوع المجفف وذلك كما يلي:

وحدة التسخين

هو الجزء الذي يستقبل أشعة الشمس ويحتفظ بالطاقة الحرارية اللازمة لتسخين الهواء الذي يمر عليه لينطلق إلى وحدة التجفيف ، لذلك فهو في العادة عبارة عن سطح معدني أو بلاستيكي داكن اللون لامتصاص أكبر قدر ممكن من حرارة الشمس الساقطة عليه مباشرة . ويغطي هذا السطح غلاف شفاف يعمل على رفع درجة الحرارة بالداخل، ثم يمرر عليه الهواء الذي يتجه بعد تسخينه إلى وحدة التجفيف.

استخدام الطاقة الشمسية في الطبخ

أدى استخدام الخشب كمصدر للطاقة في المناطق القروية إلى انقراض مسحات كبيرة من الغابات . وقد أصبح هذا الموضوع مشكلة بيئية لا يستهان بها . وإن استخدام الطاقة الشمسية للطهي هو أحد الحلول المهمة لهذه المشكلة خصوصاً أن كلفتها قليلة والحصول عليها يسير جداً . ويعتمد الأساس العلمي للطباخ الشمسي على الاستفادة من مبدأ الاحتباس الحراري الناجم عن سقوط الإشعاع الشمسي وانعكاسه داخل صندوق معزول من جميع جوانبه بعازل حراري جيد عدا الجانب الأعلى المو جه للشمس إذ غطى بلوح من الزجاج . كما يتم طلاء أسطحه الداخلية بلون داكن غير لامع لكي يقوم بامتصاص كبر قدر ممكن من الحرارة ويختلف الوقت اللازم لإنضاج الطعام تبعاً لنوعه ، فمثلاً يحتاج الأرز إلى ساعتين ، بينما يحتاج اللحم إلى ثلاث ساعات أو أكثر . ويمكن التحكم ، إلى حد ما ، بدرجات الحرارة في الطباخات الشمسية .فعندما نريد الحصول على درجات حرارة أقل – للمحافظة على سخونة الطعام فقط – فإنه يجب وضع الطباخ بشكل منحرف عن الإشعاع المباشر . وللتقليل من الوقت اللازم للطبخ فقد تم تطوير عدة أنواع من الطباخات منها الطباخ ذو مرآة واحدة ، أو ثلاث مرايا عكس الأشعة الشمسية على صندوق الطباخ ، والطباخ ذو المجمع البؤري الذي يقوم بتركيز أشعة الشمس باستخدام سطح عاكس لماع على قطع ناقص و جزء من سطح كروي ، أو عدسة لآمة ذات بعد بؤري مناسب (عدسة فرسنل). وقد يستطيع هذا النوع رفع درجة الحرارة داخل القدر أكثر من 150 درجة مئوية . [8]

توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية

إن تطبيقات التدفئة ، والتبريد ، وتسخين المياه تدخل ضمن التطبيقات ذات درجات الحرارة المنخفضة . ولكن إذا تم تركيز الإشعاع بواسطة مرايا فسيتم الحصول على درجات حرارة عالية تكفي لإنتاج بخار يمكن بواسطته الحصول على طاقة ميكانيكية تستخدم لأغراض مختلفة كضخ المياه أو تدوير عنفة(توربين) ومولد لإنتاج الطاقة الكهربائية.

إن الطريقة الاعتيادية المستخدمة في تركيز الإشعاع الشمسي تستخدم مرايا ذات قطع مكافئ . وكل الأشعة الشمسية الساقطة والموازية لإحداثيات المرآة تنعكس إلى نقطة واحدة فتسبب ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة ، ويؤدي ذلك إلى تحويل الماء إلى بخار ذي ضغط ودرجة حرارة عاليين . وهذه المرايا يمكن أن تقوم بعكس الإشعاع على نقطة أو خط كما هو مبين بالشكل ولضمان تركيز الأشعة الشمسية عند نقطة أو خط والحصول على كفاءة عالية يجب أن يتم توجيه محور المرايا باتجاه الشمس في كل الأوقات لكي تسقط الأشعة الشمسية عمودياً على سطح القطع المكافئ من المرايا . وهنالك توافق بين تعقيد تصميم المنظومة ونسبة التركيز. ويمكن لمجمع شمسي ذي قطع مكافئ

مصمم بصورة جيدة أن تصل نسبة التركيز فيها إلى أكثر من 1000 وينتج درجة حرارة تصل إلى اكثر من 2500 درجة مئوية.

أما لواقط المرايا الشمسية التي تعكس الشعاع على مساحة صغيرة فإن نسبة التركيز فيها تصل إلى أكثر من 50 % وتنتج درجة حرارة ما بين 200-400 درجة مئوية . ومن المناسب هنا أن نتذكر بأنه لا يمكن لأي مركز شمسي أن يوفر طاقة أكثر من الطاقة الساقطة عليه ، ولكن تركيز هذه الطاقة على مساحة صغيرة هي التي تنتج هذه الدرجات الحرارية العالية.

أنواع مختلفة من المركزات الشمسية

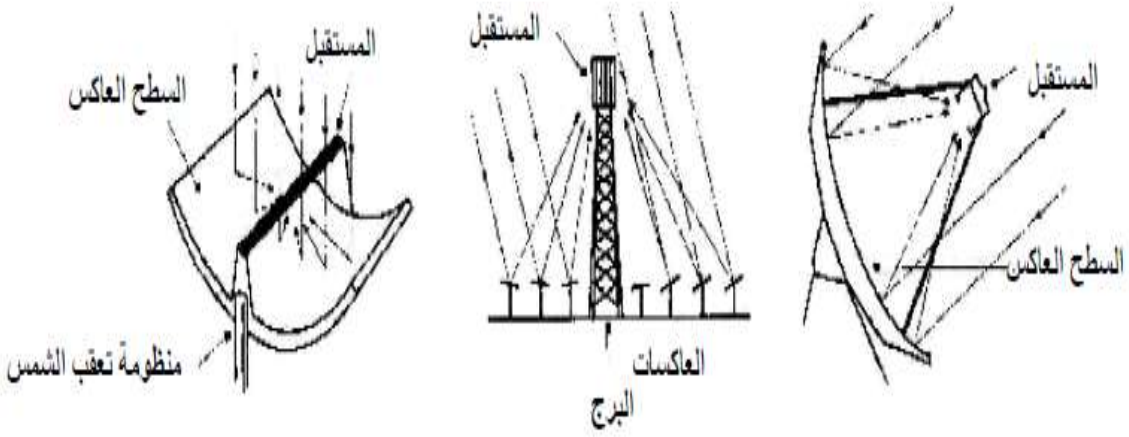

توليد الطاقة باستخدام الخلايا الشمسية :

بدأت صناعة هذه الخلايا في الخمسينات وقد صنعت الخلية الشمسية الأولى من السليكون ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أدخلت تعديلات عديدة في كيفية صناعة هذه الخلايا وكذلك توسيع قاعدة المواد التي تصلح لهذه الخلايا .

ولا زالت الأبحاث جارية في هذا المضمار وذلك لتخفيض تكلفة هذه الخلايا التي لا زالت عالية حتى الآن ، ويتم حالياً البحث عن نماذج خلاف الخلايا السيليكونية مثل : - كادميوم سيلينيوم - كبريتيد النحاس - كبريتيد كادميوم

فهذه الطاقة تتميز بمواصفات تجعلها الأفضل بدون منازع لجميع أنواع الطاقات الأخرى ، فهي :

طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان.

تشكل مصدراً مجانياً للوقود الذي لا ينضب .

طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من أنواع التلوث البيئي .

محدودية مصادر الطاقة التقليدية .[9]

وربما كان لضوء الشمس الزائد دور كبير في إهمال الناس لها ونسيانها ، إلا أن أزمة الطاقة الحالية والتهديدات المطروحة أمام الحضارة الحديثة في حال نضوب الوقود الأحفوري أعاد الأذهان للتفكير باستغلال الطاقة الشمسية ، حيث نرى أن الأبحاث اليوم جادة لتطوير هذا المصدر الطاقي ووضعه قيد الاستثمار الفعلي على نطاق واسع ، إذ أن العالم الآن بدأ يدرك أهمية هذه الطاقة وإمكاناتها الكبيرة في حل أزمة الطاقة المقبلة .

استغلال الطاقة الشمسية فى توليد الكهرباء

يمكن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية من خلال تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية (الفوتوفولتية)، باستخدام بعض المواد التي تقوم بعملية التحويل الكهروضوئي وتعرف باشباه الموصلات كالسيليكون والجرمانيوم وغيرها . وقد تم اكتشاف هذه الظاهرة من قبل بعض علماء الفيزياء فيأواخر القرن التاسع عشر الميلادي حيث وجدوا أن الضوء يستطيع تحريرالإلكترونات من بعض المعادن كما عرفوا أن الضوء الأزرق له قدرة أكبر من الضوءالأصفر على تحرير الإلكترونات وهكذا . وقد نال العالم اينشتاين جائزة نوبل في عام1921 م لاستطاعته تفسير هذه الظاهرة .

وقد تم تصنيع نماذج كثيرة من الخلاياالشمسية تستطيع إنتاج الكهرباء بصورة علمية وتتميز الخلايا الشمسية بأنها لا تشمل أجزاء أو قطع متحركة،وهي لا تستهلك وقوداً ولا تلوث الجو وحياتها طويلة ولا تتطلبإلا القليل من الصيانة . وحياتها طويلة ولا تتطلب إلا القليل من الصيانة.

ويتحقق أفضل استخدام لهذه التقنية تطبيقات وحدة الإشعاع الشمسي(وحدة شمسية)أي بدون مركزات أو عدسات ضوئية ولذا يمكن تثبيتها على أسطح المباني ليستفاد منه في إنتاج الكهرباء وتقدر عادة كفاءتها بحوالي 20% أما الباقي فيمكن الاستفادة منه في توفير الحرارة للتدفئة وتسخين المياه . كما تستخدم الخلاياالشمسية في تشغيل نظام الاتصالات المختلفة وفي إنارة الطرق والمنشآت وفي ضخ المياه وغيرها .

إن أفضل التقنيات الواعدة هي التي تسخر طاقة الشمس حيث يعتبر التحويل الحراري المباشر للإشعاعات الشمسية إلي طاقة كهربائية عبر الخلايا الشمسية تقنية جديدة ومتطورة وهو صناعة إستراتيجية باعتبارها مصدراً للطاقة فى المستقبل و سيكون له الأثر الأكبر في المحافظة على مصادر الطاقة التقليدية بالاضافة الى أنه مصدر مجاني ونظيف للطاقة ولا ينتج منه أى مخلفات أو أخطار ولا ينضب.

تعريف بمحطات الطاقة الشمسية الحرارية

المحطات الشمسية الحرارية تستخدم المرايا المقعرة أو المستوية لتركيز أشعة الشمس المباشرة فترتفع درجه الحرارة فى أنبوب مخصص لذلك وضع فى البؤرة الى ان ينتج منه بخار يكفى لأدرارة توربينات بخارية.وفى نفس الوقت يستفاد من هذة المحطات التى تنتج الكهرباء من الحرارة الفائضة منها لتحلية مياة البحر وانتاج كميات كبيرة من المياة الصالحة للشرب . وامكانيات التخزين الحرارى المتاحة حاليا تسمح بتخزين اقتصادى لمدة 10-14 ساعه مما يوفر تشغيلا مستمرا للمحطة ,وفى حالات الضرورة يمكن اشعال غاز بكمية محدودة لاجتياز الذروة فتكون بذلك خواص تشغيلها مماثلة لخواص تشغيل المحطات الحرارية الغازية.[10]

وقد نفذت محطة بالمرايا المقعرة فى كاليفورنيا قدرتها 354ميجاوات وتعمل بكفاءة منذ أكثر من 15سنه وكذلك جارى تنفيذ محطة الكريمات الشمسية فى مصر بنفس النظام.ونوصى – بعد فترة انتقال قصيرة–باستعمال المرايا المستوية حيث أنها أرخص وتصنيعها فى مصر متاح بعكس المرايا المقعرة التى ينتجها مصنع واحد فى العالم.

تعتبرتقنية محطات الطاقة الشمسية التى تستخدم اللاقطات الشمسية الحرارية المركزة والتى تسمى" تقنية الطاقة الشمسية المركز ة CSP من أكثر المحطات(Technology Concentrating Solar Power) كفاءة وأعلاها اعتمادية . وقد بنيت تسعة محطات من هذا النوع فى كليفورنيا بالولايات المتحده بقدرة إجمالية مقدارها حوالى354 ميجاوات .وتمثل هذه المحطات أكبر استخدام للطاقة الشمسية فى العالم وتسمى بالنظم الشمسية لإنتاج الكهرباء وطاقة كل محطة منها(SEGS) , وتستخدم هذه المحطات لاقطات شمسية من نوع القطع المكافئ والمبين فى الشكل التالى وتقوم هذه اللاقطات بتركيز الأشعة الشمسية الساقطة عليها من 85- 10 مره, كما تقوم بتوجيه الأشعة المركزة إلى سطح امتصاص أسود اللون يقع فى بؤرة اللاقط ويقوم بامتصاص معظم الطاقة الشمسية الساقطة عليه. ويقوم هذا السطح بنقل معظم هذه الطاقة إلى سائل نقل الحرارة الذى يمر خلال أنابيب معدنية مثبتة إلى سطح الامتصاص . ويتكون حقل اللاقطات الشمسية من مصفوفات من هذه اللاقطات تعتمد مساحتها الكلية على الطاقة الإنتاجية للمحطة الشمسية.

المحطات الشمسية التى تصلح للوطن العربى من المتوقع أن تكون من نوع المحطات المزدوجة للكهرباء وتحلية مياه ال بحر, المحطة تتكون من حقل من اللاقطات للطاقة الشمسية ومحطة مزدوجة للكهرباء والحرارة ووحدة تحلية مياه الشمسية وخزان البحر .وتقوم المحطة المزدوجة بإمداد وحدة التحلية بالطاقة الحرارية.

صورة للاقط شمسى من نوع القطع المكافىء (PTC)

مركزات الطاقة الشمسية

وقد أصبحت تطبيقات تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة ممكنة من الناحتة الفنية بقدرات تبدأ بجزء من الكيلووات إلى مئات الميجاوات .هذا ومن الممكن فى الوقت الحالى إنشاء محطات للطاقة الكهربائية متصلة بالشبكة الكهربائية أو موزعة .ويمكن أن تستغل تكنولوجيا المركزات الشمسية من خلال ٣ أنظمة مختلفة تشمل المجرى وّالطبق ذو القطع المكافئى وأبراج الطاقة. وتعتمد جميع تكنولوجيات الطاقة الشمسية المركزة على ٤ عناصر أساسية وهى :

مركزات،مستقبلات ، وحده نقل وتخزين ومبادلات حرارية الطاقة المركزات حيث تقوم المركزات بإلتقاط وتركيز الإشعاع الشمسي المباشر الذي يتم بثه إلى المستقبلات حيث تقوم بإستقبال ضوء الشمس الذي يتم تركيزه وتقوم بنقل الطاقة الحرارية إلى المبادلات الحرارية .

في بعض محطات المركزات الشمسية فإن هناك جزء من الطاقة الحرارية يخزن حتى يتم إستخدامه فيما بعد غروب الشمس .وتستخدم المزارع الشمسية ذات مركزات القطع المكافئى مرايا على شكل قطع مكافئ لكي تعكس أشعة الشمس على شكل أطباق مزودة بمحرك سترلنج وهو يقوم بتجميع الطاقة الشمسية من خلال مجمع شمسي على شكل قطع مكافئ ويقوم بتشغيل المولد الكهربائى.[11]

أبراج الطاقة : وهذا النظام يستخدم مجموعة كبيرة من الهليوستات(مرآه متحركة تعكس أشعة الشمس في إتجاه البرج)لكي تقوم بتركيز أشعة الشمس على مستقبل مثبت على برج الاستقبال المركزي.

يهدف التطوير في أي نوع من أنواع التكنولوجيا إلى تقليل التكاليف في كل مكون من المكونات .لذلك نجد أن الولايات المتحدة لديها برامج قوية لتطوير المجمعات الشمسية المركزة كما نجد أن الصناعة الأوروبية للمجمعات الشمسية المركزة وخصوصًا التي تستخدم في التطبيقات العامة في أسبانيا وألمانيا وإيطاليا تولي إهتمامًا كبير بالبحث والتطوير وخصوصًا لتطوير مستقبلات الأشعة الشمسية والهليوستات وتكنولوجيا محرك سترلنج ونتيجة لإختلاف توجهات الأسواق والبحوث والتطوير فإننا نستعرض من خلال الشكل التالي التكاليف المتوقعة لتكنولوجيا المجمعات الشمسية المركزة .

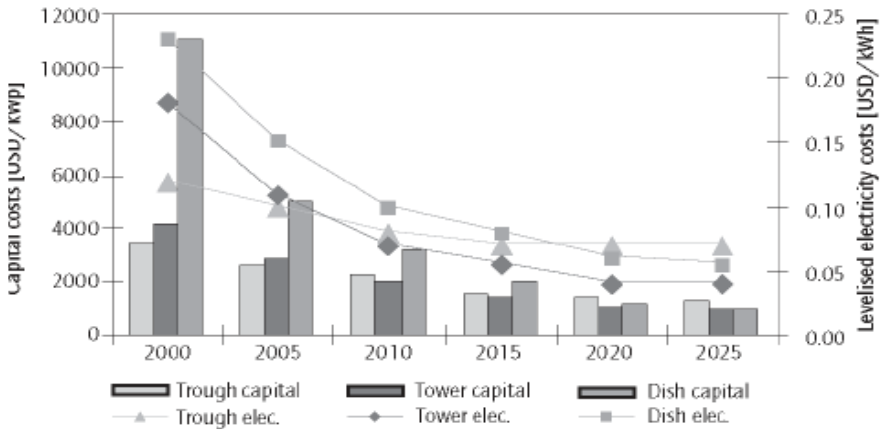

شكل التنبؤ بإستثمارات المجمعات الشمسية المركزة وتكاليف الطاقة الكهربائية

هذا ومن الملاحظ أن نظم المجرى ذو القطع المكافئى من الممكن أن تتطور مع أنها تعتبر من التكنولوجيات الناضجة ولكن تحتاج المزيد من الجهود في البحث والتطوير والإبتكار لتطوير تكنولوجيا الأبراج والأطباق لكي تنخفض التكلفة .ويمكن خفض التكلفة من خلال زيادة الطاقة الأنتاجية للمصنع وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وتقليل النفقات وأيضًا من خلال تحسين أداء المصنع عن طريق زيادة الكفاءة.

استخدام الطاقة الشمسية في محطات التوليد:

لابد من توفر المتطلبات الأتية في المنظومة الشمسية لتوليد الطاقة:

امكانية التوليد القدرة بصفه مستمرة بغض النظر عن تغير معدل سقوط الاشعاع الشمسي على سطح الارض.

امكانية توليد الطاقة في الفترة التي ينعدم فيها الاشعاع لفترات طويلة نسبيا مثل الايام التي تكون السماء ملبدة بالغيوم او اوقات ما بعد غروب الشمس.

امكانية توليد الطاقة والتحكم في معدلها في اوقات الطوارئ والاوقات التي تحدث فيها تغيرات طارئه في شدة الاشعاع الشمسي.

ولتحقيق هذه الاهداف يمكن استخدام احد الطريقتين التاليتين :

استخدام مصدر اضافي للطاقة الحرارية بحرق الوقود العادي.

تخزين الطاقة الحرارية . [12]

إمكانات مصر في الطاقة الشمسية – CSP

تمتلك مصر مقومات طبيعية تؤهلها للحصول على مصادر بديلة للطاقة ,حيث أن مصر إحدى دول منطقة الحزام الشمسى الاكثر مناسبة لتطبيقات الطاقة الشمسية (1). ويوضح الأطلس الشمسي لمصر أنها تقع فى نطاق الحزام الشمسي حيث تتراوح شدة الإشعاع الشمسي المباشر بين 2000 ك.و.س/ م2/ سنة شمالاً – 3600 ك.و.س/ م2/ سنة جنوباً, وتتراوح ساعات السطوع الشمسي بين 9 – 11 ساعة يومياً مع أيام غيام محدودة على مدار العام، الأمر الذي يشجع على استغلال هذا المصدر فى توليد الكهرباء.[13]

خريطة المتوسط السنوى لاشعاع الشمسى الكلى على مصر

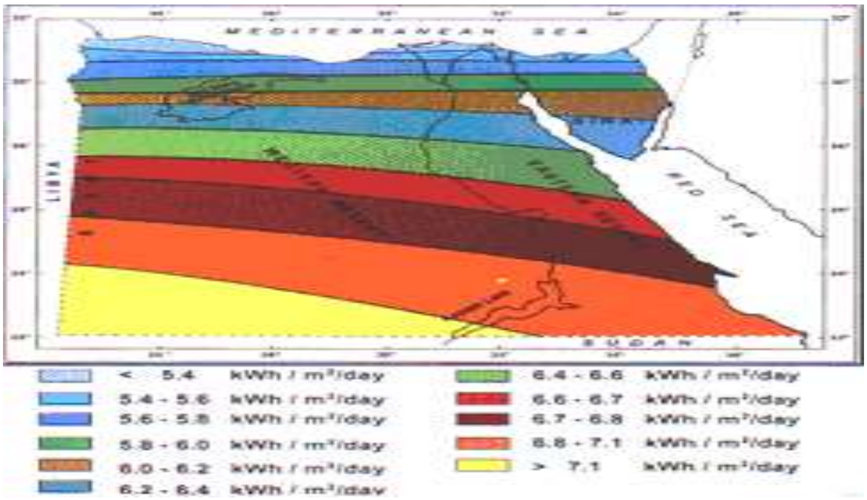

ويستعرض أطلس مصر في شكل الإمكانات الحالية لتوليد الطاقة الكهربية والتي تم دراستها فيما بعد بواسطة المركز الألماني لعلوم الفضاء وتم تقدير هذه الإمكانات ب ٦٥٦,٧٣ تريليون وات .ساعة/سنة) إمكانات اقتصادية محققة .) وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الطاقة الشمسية في عمليات التسخين سواء للوحدات السكنية أو في قطاع الصناعة يعد نقطة هامة في طريق إزالة العقبات التي تواجه استخدام الطاقة الشمسية.

الطاقة الشمسية تتيح الفرصة لمستقبل مشرق للعرب

أن أرض العرب البالغة مساحتها من المحيط إلى الخليج مايقارب من 14 مليون كيلو متر مربع ومنها 87 % صحاري تقع في الحزام الشمسي المداري حيث تتوهج الشمس بأعلى قدر من الطاقة المتجددة الساقطة على الكرة الأرضية، مما يشكل لهم موردا في كل شبر منها يعادل متوسط الطاقة الشمسية الساقطة على الكيلو متر المربع الواحد منها سنوي 2.35 بليون كيلوواط ساعة حرارية ما مجموعة للبلادالعربية 28623 تريليون(التريليون = مليون مليون

(1012 =كيلوواط) ساعة حرارية ، تعادل الطاقةالاحفورية في17889بليون برميل من البترول سنويا(علما بأن برميل البترول يعادل 1600 كيلوواط ساعة حرارية), وإذا اعتبرنا احتياطي البترول للدول العربية650 بليون (البليون =ألف مليون = 109 برميل) حسب احصائيات الاوابك 2006.

وهذا يعني ان الطاقة الحرارية الساقطة علي الاراضي العربية سنويا تعادل 27.5 ضعف احتياطي البترول للبلاد العربية ويمكن لهذه الطاقة الحرارية الساقطة علي 87 % من مساحة الدول العربية لو حولت إلى طاقة كهربائية أن تنتج 4293 ترليون كيلوات ساعة من طاقة الكهرباء في السنة) بكفاءة تحويل 15% فقط (واذا اعتبرنا ان استهلاك العالم في عام 2006 كان 18 تريليون كيلوواط ساعة كهربائية و23.2 تريليون كيلوواط ساعة من المتوقع ان تكون في عام 2015 و32تريليون كيلوواط ساعة من المتوقع ان تكون في عام 2030 كما ورد فى (EIA-international Energy outlook (2009).

من هذا نستنتج ان الطاقة الشمسية الساقطة علي الصحراء العربية قادرة ان تنتج اضعاف اضعاف استهلاك العالم باسره واستخدام مساحة قليلة من هذه الصحراء كافية لسد متطلبات البشرية من الطاقة. والحقيقة ان هناك انهر تتدفق من خارج حدود البلاد العربية الي داخل حدودها مثل : نهر النيل والذي يتدفق منه 84 كيلومتر مكعب ونهرالفرات 30 كيلومتر مكعب ونهر دجلة 21.2 كيلو متر مكعب في السنة بمجموع كلي يساوي 135 كيلومتر مكعب في السنة ا و(135*109 m3) ويمكن انتاجها بطاقة 675 بليون كيلوواط ساعة في السنة. والحقيقة ان هذه الكمية من المياه غير كافية لسد حاجة بعض البلاد العربية في الوقت الحاضر ولنفترض ان هذه البلاد العربية قررت ان تنتج نفس هذه الكمية من مياه البحر وأن هذه الكمية تستطيع انتاجها باستخدام تقنية تحلية المياه عن طريق الطاقة الشمسية النظيفة فكم تكون الطاقة التي يحتاجون اليها لانتاج هذه الكمية من المياه؟ يحتاجون الي طاقة 675تيراواط في السنة مع العلم ان المتر المكعب من الماء المقطر يحتاج الي متوسط استهلاك طاقة كهربائية 5 كيلوواط ساعة.

كل ما سبق الإشارة إليه يبين ويؤكد أن الطاقة الشمسية الساقطة على أرض العرب هي الثروة الحقيقية من الطاقة المتجددة النظيفة التي سيقوم عليها هيكل الطاقة المستدامة الجديد في العالم وهي أكبر بكثير من البترول والغاز المخزونين في أرضهم، كما يوجب عليهم التركيز على استغلالها والانتباه إلى كل من يريد صرفهم عن ذلك . و يؤكد ما سبق على دورهم الاستراتيجي الرائد العظيم إن أرادوا ذلك.

ونرجو أن تشحذ هذه الثروة الهائلة المتوفرة همم المهتمين والعلماء والخبراء والساسة وتستفزهم لصنع مستقبل آمن للشعوب العربية وأجيالها القادمة حتى لا يسجل التاريخ علي العرب إضاعة ثرواتهم وتخلفهم عن مواكبة ركب الإنسانية والمشاركة الفاعلة المثمرة في بناء مستقبل العالم.

مصادر الطاقة الشمسية فى العالم العربى

تقع دول العالم العربي في الحزام الشمسي الغني بالطاقة الساقطة من الشمس على الأرض (أنظر إلى أطلس توزيع الطاقة الشمسية) ولذلك فقد حباها الله بمصدر للطاقة البديلة يزيد أضعافا مضاعفة عن مخزونها من البترول (650 بليون برميل) ، بل يزيد عن احتياجات العالم بأسره من الطاقة كما بينت الأرقام.

أطلس الطاقة الشمسية للعالم العربى وجنوب أوروبا يبين قوة الاشعاع الشمسى بالكيلوات ساعة على المتر المربع فى العام.

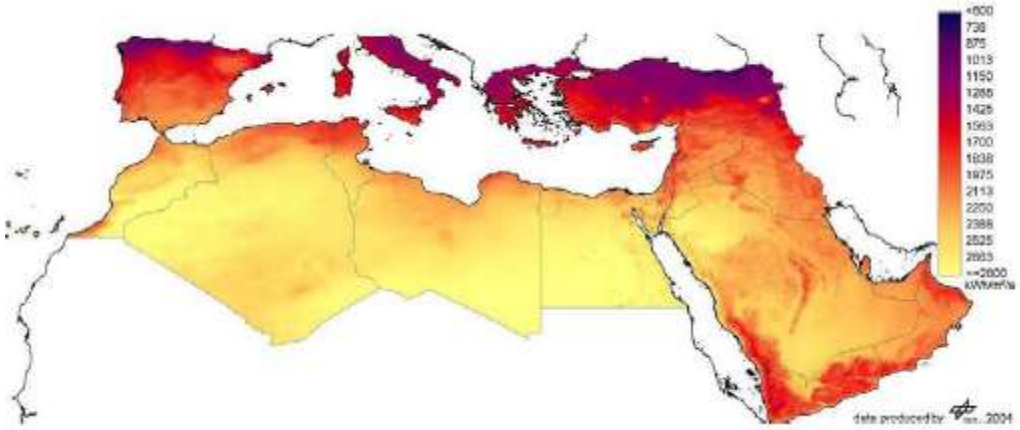

المصدر: سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000,ص6.

ويبلغ متوسطة الطاقة الشمسية الساقطة على الكيلو متر المربع من الصحارى العربية 2334 مليون كيلوات ساعة في السنة 17,22 وهى كمية تكافئ 1.5 مليون برميل من خام البترول . وتبلغ مساحة الصحاري العربية 14 مليون كيلو متر مربع. وتبلغ كفاءة التحويل من الطاقة الشمسية إلى الطاقة الكهربائية 15%حاليا [1] وهذا يعني أنه بتحويل الطاقة الشمسية الساقطة على الكيلو متر المربع إلى طاقة كهربائية بكفاءة تحويل 15% فقط ينتج الكيلو متر المربع من الصحارى العربية 350 مليون كيلوات ساعة من الكهرباء في السنة.

بلغ الطلب من الطاقة الكهربائية في البلاد الأوربية عام 2008 تقريبا 3تريليون كيلووات ساعة كهر بائية .ولو أضفنا إلى ذلك استهلاك البلاد العربية لنفس العام والبالغ 655 بليون كيلووات ساعة تقريبا، فإن جملة الطلب البالغ 3655بليون كيلووات ساعة يمكن تلبيته من الصحارى العربية باستغلال مساحة 10400 كيلو متر مربع فقط من الصحاري العربية 0.07 %من مساحتها البالغة 14 مليون كيلو متر مربع .[14]

من هذا نرى أن استهلاك في البلاد الأوربية والبلاد العربية مجتمعة يمكن أن توفر طلبها من الطاقة الكهربائية من جزء بسيط من الصحارى العربية. كما يمكن أيض ا استغلال الطاقة الشمسية الساقطة لتشغيل محطات تحليه مياه البحر 15لمجابهة تحدي شح المياه الذي يواجهه العالم العربي.

ولو أخذنا على سبيل المثال إنتاج المياه الصالحة للشرب من مياه البحر فإن إنتاج المتر المكعب من الماء النقى سيحتاج في المتوسط إلى كمية من الطاقة مقدارها 5 كيلوات ساعة من الكهرباء(باستخدام تقنية التناضح العكسى)[1] وعلى ذلك فإن الطاقة الشمسية الساقطة على الكيلو متر المربع يمكنها أن تنتج 70 مليون متر مكعب من الماء الصالح للشرب في العام بمعدل 192000 متر مكعب في اليوم (42 مليون جالون يوميا) وهى تمثل الطاقة الإنتاجية لمحطة تحلية كبيرة. والبلاد العربية تعانى كغيرها من الدول بسبب التلوث وتغير المناخ وتحتاج إلى استغلال الطاقة الشمسية المتجددة النظيفة . وتوجد مشاريع مقترحة قامت بدراستها البلدان الأوربية كمشروع DESERTEC يمكن استغلالها في هذا الشأن وهي تضمن تغطية الاحتياجات بصفة مستمرة وغير متقطعة بتخزين حرارة الشمس الساقطة نهارا واستغلالها ليلا أو باستغلال الوقود الأحفوري التقليدي خلال الفترة الانتقالية . أيضا يمكن نقلها عبر المسافات البعيدة، من صحارى العرب بخطوط نقل التيار الكهربائي المستمر عالي الفولتية (800KV HVDC).[2]

وفيما يتعلق بالطاقة الفولتوضوئية المولدة من الطاقة الشمسيه (محولات الطاقة الشمسيه) فقد بلغ حجم الواحدت الانتاجيةSolar Photovoltaic في العالم 5.95 جيجاوات عام 2008 وبمعدل نمو بلغ 110 %مقارنة بعام 2007 ، وقد شكلت الدول الأوروبية نسبة 82 %من الطلب العالمي وأظهرت الاحصاءات تزايد معدل نمو الطلب الأسباني بمعدل 285% لتحتل المركز الأول عالمياً تليها المانيا ثم أمريكا ثم كوريا ثم ايطاليا ثم اليابان ، وبالتحليل تبين أن عدد الدول المستهلكة في العالم بلغ 81 دولة ، وفيما يتعلق بجانب العرض فقد بلغ حجم الانتاج 6.85جيجاوات ، خلال عام 2008 مقارنة بحجم بلغ 3.44 جيجاوات عام 2007 أي بمعدل نمو بلغ % 99 وفيما يتعلق بالأرباح التي نتجت عن الاستثمار في هذا النشاط فقد بلغت عام 2008 نحو 37.1مليار دولار .

مدى توفر الطاقة الشمسية فى الدول العربية (واقع الطاقة الشمسية في الدول العربية)

من الطاقات المتجددة المتاحة في العالم العربي نجد أن طاقة الشمس الحرارية هي الأفضل لأن: أشعة الشمس المباشرة – التي لا تعوقها السحب إلا نادراً– متاحة بوفرة في كل أنحاء الوطن العربي . لذلك فهي الطاقة الطبيعية الوحيدة التي تستطيع أن تلبي الطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة و ذلك لا يمنع إطلاقا من إستخدام الطاقات المتجددة الأخرى بجانبها، بل وجود الطاقة الشمسية الحرارية بوفرة يرفع إقتصاديات الطاقات الطبيعية المتقلبة مثل الرياح و الطاقة الضوئية(الفوتوفلطية).[1]

فمثلاً تعطي الطاقة الشمسية 2300 كيلوواط في الساعة في الكيلومتر المربع الواحد في سورية, بينما تعطي 1000 كيلوواط فقط في ألمانيا، ويعد مستوى الاشعة الشمسية , في سورية هو ثاني أعلى مستوى بين الدول العربية.

* وبما أن الشمس تسطع في سوريا بمعدل 300 يوم في السنة فإن معدل الإشعاع الشمسي يقع بحدود (2000- 700) Kwatt/ m سنويا .

حصر المتاح من الطاقات المتجددة فى الشرق الاوسط

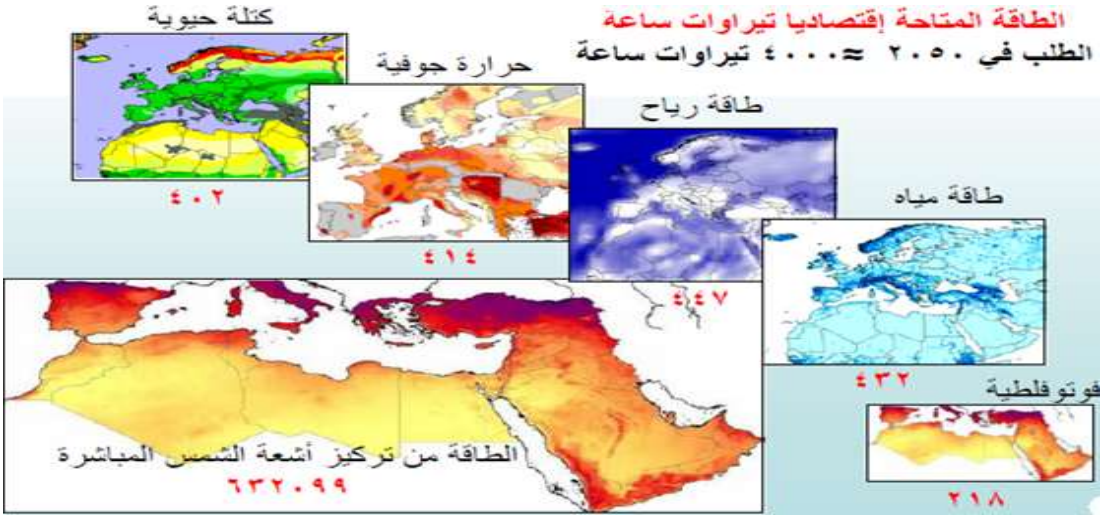

المصدر: المركز المصرى لابحاث الطاقة ا لشمسية , الصحار العربيه مصدر لا نهائى للطاقة والمياه د/هانى النقراشى , www.nokraschy.com

*تقع بعض دول الخليج مثل الكويت ضمن المناطق التي حددتها التقارير الدولية كأحد أفضل المواقع على خط عرض 28للطاقة الشمسية فجزيرة بوبيان والتي تبلغ مساحتها 863 كيلومتر مربع ,أي تقريبا 5% من مساحة الكويت بإمكانها إنتاج أكثر من ضعفي الطاقة الكهربائية لدولة الكويت ، وتقدر التكلفة التقديرية المبدئية لبناء محطة للطاقة الشمسية الحرارية في الكويت بسعة 100 ميجا وات(1جيجا وات =1000 ميجا وات) تبلغ حوالي100 - 150 مليون دينار وبناءاً عليه يمكن تقدير التكلفة المالية للإنتقال إلى تكنولوجيا الطاقة الشمسية لإنتاج إحتياج الكويت الإجمالي الحالي من الطاقة الكهربائية(10 جيجا وات) والمياه العذبة بحوالي 10- 15مليار دينار .ويستغرق بناء هذه المحطات الشمسية مدة مساوية لبناء محطات الكهرباء التقليدية حيث لا يستغرق صنع المعدات الشمسية وقت طويل كما هو الحال في محطات الطاقة الذرية.

*دولة الإمارات حيث تم الاستثمار في مشروع(مصدر)الذي تبلغ تكلفته حوالي ١٥ مليار دولار، وكذلك مشروع مصنع الطبقة الرقيقة .أما في مصر فقد تم إنشاء محطة لتوليد الطاقة الشمسية.

*وفي المغرب تم إنشاء محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقوة(٢٠٠) ميجاوات وقد حذا حذو هذه الدول عدد من الدول الأخرى مثل :ليبيا والجزائر، وغيرهما.

*وقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي استفادت من الطاقة الشمسية حيث بنت القرية الشمسية في العيينة.بسبب وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما ان أشعة الشمس تمد كل متر مربع بنحو 7000 واط من الطاقة وذلك لمدة(12 ساعة يومياً) ,كما ان إمتداد اراضي المملكة من الشرق إلى

الغرب وليس من الشمال إلى الجنوب مما يعرضها إلى الشمس لفترة زمنية أطول وبالتالي تستطيع إنتاج الطاقة أكثرحيث أن متوسط وحدات الطاقة الضوئية الساقطة على المملكة يساوي 2200 وحدة كيلو وات لكل متر مربع في السنة

تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في تفعيل استخدام الطاقة الشمسية وتصنيع وإنتاج وتطوير السخانات الشمسية، والتي تصل نسبة استخدامها إلى % 40 من مجموع البيوت السكنية، ويركب فيها سنوياً ما يقارب من 15.000 جهاز طبقاً للإحصاءات الرسمية، هذا بالإضافة إلى استخدامها في المستشفيات والمدارس والفنادق وتدفئة برك السباحة، وفي العديد من التطبيقات الصناعية والخدمية والزراعية، حيث يتم تركيب السخان الشمسي والذي يتناسب مع جميع التطبيقات على إختلاف أحجامها كنظام مستقل ودائم أو كنظام مساعد لأنظمة التدفئة المركزية وأنظمة تسخين المياه.[15]

فى مصر الطاقة الشمسية : تمثل الطاقة الشمسية احد أهم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بمصر (بجانب طاقة الرياح) وقد تم اصدار الاطلس الشمسى لمصر عام 1991. ويتراوح عدد ساعات السطوع فى المناطق المثالية لاستخدام الطاقة الشمسية بين حوالى 2300 إلى 4000 ساعة سنويا .

وقد تم تنفيذ مشروع ريادى لنظم التسخين الشمسى لتوليد البخار بالارتباط مع نظام ترشيد الطاقة بشركة النصر للكيماويات الدوائية ويقدر الوفر السنوى بحوالى 1300 طن بترول مكافئ سنويا كما يؤدى الى خفض الانبعاثات بحوالى 3500 طن ثانى اكسيد الكربون سنويا.

وفى مجال استخدام الخلايا الفوتوفولطية فقد تم فى مصر تنفيذ كل التطبيقات الخاصة بالخلايا الشمسية اما من خلال مشروعات ريادية او تطبيقية مثل ضخ المياه، التحلية، صناعة الثلج، ثلاجات الامصال ، انارة التجمعات البعيدة عن العمران ، كما ان التطبيقات الخاصة بانارة اللوحات الاعلانية فى الطرق السريعة ومحطات تقوية الارسال اللاسلكى، المساعدات الملاحية، الحماية الكاثودية لانابيب البترول فقد انتشرت بشكل تجارى.

وفى مجال توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الحرارية فى المناطق ذات الاشعاع الشمسى العالى، فقد تقرر انشاء المحطة الشمسية الحرارية الاولى باستخدام مركزات القطع المكافئ ارتباطا مع نظام الدورة المركبة باستخدام التوربينات الغازية بقدرة اجمالية حوالى 150 ميجاوات فى منطقة الكريمات جنوب القاهرة، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع فى نهاية عام 2008.

إن هناك من المقرر إنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة (١٥٠) ميجاوات على بعد ٩٠ كيلومترجنوب القاهرة ومخطط أن يتم التشغيل لهذه المحطة بحلول عام ٢٠٠٩ وقد تم اختيار هذا الموقع بالتحديد لإقامة المشروع وذلك لأن الإشعاع الشمسي المباشر في هذه المنطقة تبلغ شدته ٤٠٠ كيلووات.ساعة/ م ٢/سنه كما أنها منطقة غير مأهولة بالسكان وقريبة من الشبكة الموحدة للكهرباء وخطوط أنابيب الغاز ومصادر المياه التي تحتاجها للتبريد.[16]

إمكانية تصدير الطاقة الشمسية

إذا تم تصدير واحد جيجا وات من الكهرباء في الساعةوبما يعني 24 جيجاوات في اليوم وبما يقدر 732 جيجا وات في الشهر وبما يقدر بنحو 8784 جيجا وات في السنة، وإذا ما تم إفتراض أنه لن يمكن إنتاج سوى85 %من هذه الطاقة سنوياً لعوامل عديدة منها سوء الأحوال الجوية والصيانةوتم أيضاً إفتراض أن الربحية فى الكيلووات الواحد هي 2 سنت أمريكي فقط بعد حذف كل تكاليف إنتاج وتوصيل هذه الطاقة إلى العملاء فعليه تكون الربحية الخالصة لواحد (جيجا وات) ما يعادل مليون كيلو وات هي 149.328.000 دولار أمريكي. أثبتت العديد من دراسات الجدوى أنه يمكن استعادة رأس المال المستثمر في الطاقة الشمسية خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات تتمكن بعدها الجهة المنفذة لمشاريع الطاقة الشمسية من الحصول على طاقة نظيفة منخفضة التكلفة.

الخلاصة :

ففي الوقت الذي يعيش فيه المصرين على 4% من مساحة مصر تبقى الصحراء التي تشكل 96 %من المساحة غير مستخدمة .رغم الدراسات التي تؤكد توافر المياه الجوفية بها خصوصا في الصحراء الغربية وسيناء، ومع سطوع الشمس بواقع عشر ساعات يوميا على مدار السنة، تحقق مصر 3600 ساعة سنويا.

هذا الرقم الهائل من الساعات يمكن من خلاله توليد الكهرباء التي يتم من خلالها تشغيل طلمبات الأعماق لاستخراج المياه الجوفية، وبذلك يمكن توطين ملايين المصريين في صحارى مصر تدريجياً، حيث يتوفر لديهم الكهرباء و المياه، وهما العنصران اللازمان للحياة والتعمير، وبالتالي يقل التكدّس السكاني حول نهر النيل.

الاستنتاجات :

زيادة أسعار البترول وأنواع الوقودالمختلفة .

مصادر البترول والغاز الطبيعى ليست متجددة ومهددة بالنضوب.

زيادة التأثيرات البيئية الضارة الناتجة من البترول والغاز الطبيعى.

ارتفاع ومناسبة شدة الاشعاع الشمسى على صحراء مصر

وجود الصحراء بمساحات شاسعة دون الانتفاع بها .

الطاقة الشمسية دائمة ولا تستورد وخالية من الإخطار.

المراجع

[1] http://www.terracuranda.net/Altaka_Almia/Summary_of_Arab_World_Future_Energy.htm(الأستاذان ناصر وناصر بعنوان : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تشكلان خلطة ممتازة لخيار الطاقة المتجددة لدول مجلس التعاون الخليجي.

[1] سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000, الفصل الثالث , الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة ص 21.

[1] ملحوظه: تحتاج محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى عمليات متتالية في تحويل الطاقة . فإذا كان الوقود هو الطاقة المستخدمة فإن الخطوة الأولى ستكون حرق هواستخدام الحرارة الناتجة عنه لإنتاج بخار أو غاز ساخن ، وهذا البخار أو الغاز سيقوم بتدويرالتوربينات (العنفات)التي بدورها تقوم بتدوير المولدات الكهربائية.

[1] سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000, الفصل الثالث , الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة , ص66

[1] ملحوظه: تصنع الخلايا الكهروضوئية عادة من السليكون المعالج كيميائيًّا(السليكون هو نفس مادة الرمل الموجودة على الشواطئ والصحاري في جميع أنحاء العالم)، وهي تعمل على تحويل ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية، فعندما يقع الضوء الشمسي على الخلية الكهروضوئية يتحرر منها الكترون، وتُجْمَع الالكترونات المحررة في أسلاك موصلة بالخلية فتنتج تيارًا كهربيًّاً , انظر شكل بالملحق.

[1] هيئه الطاقة الجديدة والمتجددة التقرير السنوى 2010/2009.

ملحوظة الكيلوواط : مقياس القدرة الكهربائية و يساوي 1000 واط.

الكيلواط/ ساعة : مقياس الطاقة ويكافئ استهلاك قدرة مقدارها كيلواط واحد في ساعة واحدة.

[1] ندوة استخدام الخلايا الشمسية من اعداد الدكتور العقيد محمد القوصي

[1] سلسلة كتاب حقائب تعليمية تونس2000, الفصل الثاني الطاقة الشمسية الحرارية ص54,53, 55

[1] محمد البيلى , توليد الطاقة باستخدام الخلايا الشمسية , بحث منشور ص 3.

[1] قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية مشروع رقم *(217* IMC/ PS) التقرير النهائى ديسمبر ٢٠٠٦

[1] مذكرة مقدمه من د.مهندس هانى النقراشى فى اكتوبر 2006من (دراسه MED-CSP/TRANS-CSP)

[1] ADEL ISMAHI, MOSA ALIAN , TECHNICL AND VOCATIONAL TRAINING CORPORATION , RIYADH COLLEGE OF TECHNOLOGY , DEPARTMENT OF ELECTRICAL TECHNOLOGY , "BACHELOR", PROJECT-1 , USE OF SOLAR ENERGY pag34.

[1] هيئه الطاقة الجديدة والمتجددة التقرير السنوى 2010-2011

[1] ملحوظة

[1]كفاءة تحويل الطاقة : عندما يتم تحويل الطاقة من شكل إلى آخر لسبب معين فإن الطاقة الناتجة والمفيدة سوف لا تكون مساوية للطاقة المتوفرة أو المجهزة ، والنسبة بين الطاقة الناتجة والطاقة المتوفرة تدعى الكفاءة. ويمكن أن تكون الكفاءة عالية حتى تصل إلى أكثر من 90 % ، تكون أقل من ذلك بكثير فتتراوح من 10 % إلى 20%.

[1] الشرقية. والبحوث-غرفة الدراسات اقتصاديات الطاقة الشمسية فى المملكه العربية السعودية, إعداد مركز

La startup entre co-concurrence et co-compétitivité

Rofia ABADA [1] ARZOUR[2]

[1]Enseignante chercheure à l'universitéAbdelhafidBoussouf, Mila.

[2]Doctorante à la Faculté d'Architecture et d'Urbanisme, Laboratoire « Villes et santé »Université Salah Boubnider Constantine 3.

Email: abadarofia@gmail.com

The startup between co-competition and co-competitiveness

Résume

La mondialisation économique et la globalisation financière ont complètement changé la donne du territoire, Pollution, catastrophes environnementales et autres dommages, plongent l'environnement dans des scenarios incertains, difficiles à gérer et à maitriser, ce qui a fait apparaître la nécessité de mettre en place des règles pour concilier les objectifs économiques et les exigences écologiques. Les territoires innovants s'appuient sur trois piliers théoriques distincts: des politiques publiques ambitieuses, des universités et laboratoires de recherche performants et des entreprises nombreuses et diversifiées. L'objectif de notre contribution est de mettre sous les projecteurs une démarche d'Intelligence Economique prenant en charge la logique de Développement Durable, on se focalisera sur une approche dite *« Quintuple Hélice »* qui vise à développer une approche fondée sur des paradigmes nouveaux ceux de *« COcurrence »* et *« COpétitivité »*le « CO » sera le mot d'ordre de ce travail. Il faut noter que créer une entreprise est perçue comme un acte positif. Si un individu crée une entreprise c'est parce qu'il a un projet précis à proposer, une idée à présenter, souhaitant dès lors bousculer les routines organisationnelles et technologiques (cf. Schumpeter), en réalité il a réussi a détecté une opportunité (cf. Kirzner). En parallèle une multitude de petites entreprises sont créées tous les jours pour de toutes autres raisons, et en premier lieu pour créer son propre emploi (cf. Casson). Les gouvernements des pays en développement multiplient depuis ces trente dernières années les mesures

d'incitation à la création d'entreprise, notamment en Algérie. Nous pensons que l'Intelligence Economique peut jouer son rôle de médiation, qui se caractérise par une « dimension prospective » afin de tracer des futurs possibles qui explorent les opportunités de développement durable et éclaire les décisions / actions des parties prenantes de l'écosystème.

Mots clés : Intelligence économique ; Développement Durable ; Quintuple Hélice ; Coocurrence ; Coopétitivité.

Abstract:

Economic and financial globalisation have completely changed the situation of the territory. Pollution, environmentaldisasters and other damage plunge the environment into uncertain scenarios that are difficult to manage and control, which has brought to light the need to put in place rules to reconcile economic objectives and ecological requirements. Innovative territories are based on three distinct theoretical pillars: ambitious public policies, efficient universities and research laboratories and numerous and diversified companies. The objective of our contribution is to put the spotlight on an approach of Economic Intelligence that takes into account the logic of Sustainable Development. We will focus on a "Five Helix" approach that aims to develop an approach based on new paradigms: "CO-competition" and "CO-competitiveness", with "CO" being the watchword of this work. It should be noted that creating a company is perceived as a positive act. If an individual creates a company it is because he has a precise project to propose, an idea to present, wishing therefore to shake up organisational and technological routines (cf. Schumpeter), in reality he has succeeded in detecting an opportunity (cf. Kirzner). At the same time, a multitude of small businesses are created every day for other reasons, and primarily to create one's own job (cf. Casson). The governments of developing countries have been increasing incentives for business start-ups over the last thirty years, particularly in Algeria. We believe that Economic Intelligence can play its role of mediation, which is characterised by a "prospective dimension" in order to trace possible futures that explore opportunities for sustainable development and enlighten the decisions / actions of the stakeholders in the ecosystem.

Keywords: Economic Intelligence; Sustainable Development;Five Helix; Co-competition; Co-operativeness.

Introduction

« On ne naît pas entrepreneur on le devient »(1). Dans ce travail nous allons nous baser sur le concept d'intelligence économique, qui peut être intégrer dans la démarche de développement durable, pour cela l'approche quintuple hélice peut se hisser pour appuyer cette notion. Il faut noter que *« La Quintuple Hélice concerne l'environnementnaturel de la société en tenant compte de la transition socio-écologique de la société telle que définie par laCommunauté Européenne en 2009 comme un défi majeur pour la future feuille de route du développement.»(2).* Ce travail est issu d'une réflexion qui a été faite par des chercheurs de l'institut de Recherches en Sciences de l'Information et de Communication à l'Université d'Aix Marseille qui ont développé un article intitulé Intelligence économique et Développement Durable des territoires :De la compétitivité à la coopétitivité (3).

Intelligence économique et développement durable du territoire :

(Pélissier, 2009) se penche sur, deux approches :

- La première, basée sur la notion de « compétitivité- attractivité » où l'intelligence économique et territoriale est un outil stratégique destiné à restaurer la compétitivité de la nation en rendant plus attractifs les territoires qui la composent.
- La seconde est au service d'un développement équilibré et durable propre à chaque territoire. Pour lui, la réussite d'un territoire ne dépend pas tant de sa capacité d'attraction que de sa capacité à développer des projets diversifiés, mais plutôt d'un capital formel en associant les acteurs du territoire selon une logique de partenariat où l'intelligence économique et territoriale est un outil de médiation qui favorise la coopération, le travail en réseau et le partage d'informations.

Peut-on passer de la COmpétitivité à la COpétitivité ?

(Salvetat et Le Roy, 2007),ont mené uneétude empirique sur un échantillon de 153 entreprises des industries de hautes technologies enEurope, les résultats de leurs travaux, ont montré que les pratiques d'Intelligence Economique decette catégorie d'entreprises, versaient plutôt dans une conception agressive des relationsentre rivaux que dans une conception coopétitive. C'est ce qui confirme donc la difficulté pour certaines entreprises technologiques (startups),de s'insérer dans un mode de travail pluridisciplinaire.

Les auteurs de cette étude énoncent l'impossibilité d'établir le principe d'une« intelligence coopétitive » en parallèle, (Oxley et Sampson, 2004) ont démontré par contre que, ne pas coopérer avec ses concurrentspermet de sauvegarder un savoir-faire (limité) tout en se privant de bénéficier d'immensesavantages tels que des ressources et moyens plus importants ainsi que l'acquisition de nouveaux savoir-faire. Justement l'approche « Quintuple Hélice » développée par (Carayannis et al., 2012) permets à l'Intelligence Economique, de se hisser dans la dimension COpétitive et vise à l'orienter vers une logique de Développement Durable afin de répondre aux défis économiques, écologiques et sociétaux. Dans ce cas nous pouvons évoquer un écosystème d'innovation coopétitif,cinq éléments phares constituent dans ce cas la quintuple hélice :

- ✓ *Les décideurs politiques* (incarnés par l'Etat, les pouvoirs publics et/ou les collectivités locales), qui fixent le cadre et les règles du développement durable et les conditions sur lesquels l'innovation durable peut être développée ;
- ✓ *Les sponsors de l'innovation durable* (incarnés par les entreprises économiques), qui soutiennent l'activité de recherche et développement ;
- ✓ *Les producteurs de l'innovation durable* (incarnés par les universités et leurs incubateurs producteurs d'innovations ainsi que par a société civile au travers des associations, ou des initiatives personnelles, ou les entreprises au travers de partenariats public privés), qui inventent, construisent, vendent ou intègrent les activités de recherche et développement ;
- ✓ *Les utilisateurs finaux* (incarnés par la société civile), qui expriment leurs valeurs culturelles, citoyennes et sociétales ainsi que leurs besoins et inquiétudes ;
- ✓ *Les milieux naturels*qui impactent la société sur les aspects socio-écologiques et aussi les effets globaux du réchauffement climatique.

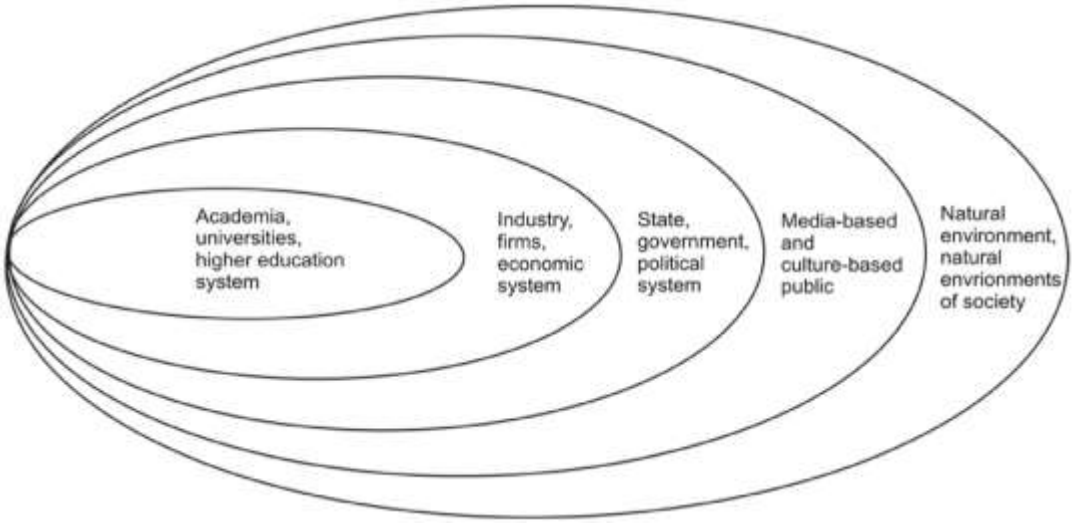

Figure 3 The subsystems of the Quintuple Helix model. Modified from Etzkowitz and Leydesdorff (2000, p. 111) and Carayannis and Campbell (2009, p. 207; 2010, p. 62).

Dans ce cas l'innovation est stimulée par le renforcement dessystèmes d'intelligenceterritoriale à travers le modèle proposé qui est celui du Quintuple Hélice qui combineconnaissances, savoir-faire ainsi que le système d'environnement naturel dans un seul cadreholistique. Dès lors gouvernance, Industrie, Université, Société civile,Environnement naturel, consolident la stratégie de développement local, régional et voire même territorial.

Par définition La*Quintuple Hélice* est un modèle d'innovation permettantd'apporter des éléments de réponse tangibles à travers l'analyse des défis économiques etsociétaux que constituent le développement durable des territoires à travers l'inclusion sociale,l'éducation, l'emploi, la ville, l'industrie, l'énergie, l'eau, l'agriculture, la sécurité alimentaire,le traitement des déchets domestiques et industriels ainsi que la lutte contre les changementsclimatiques(4).

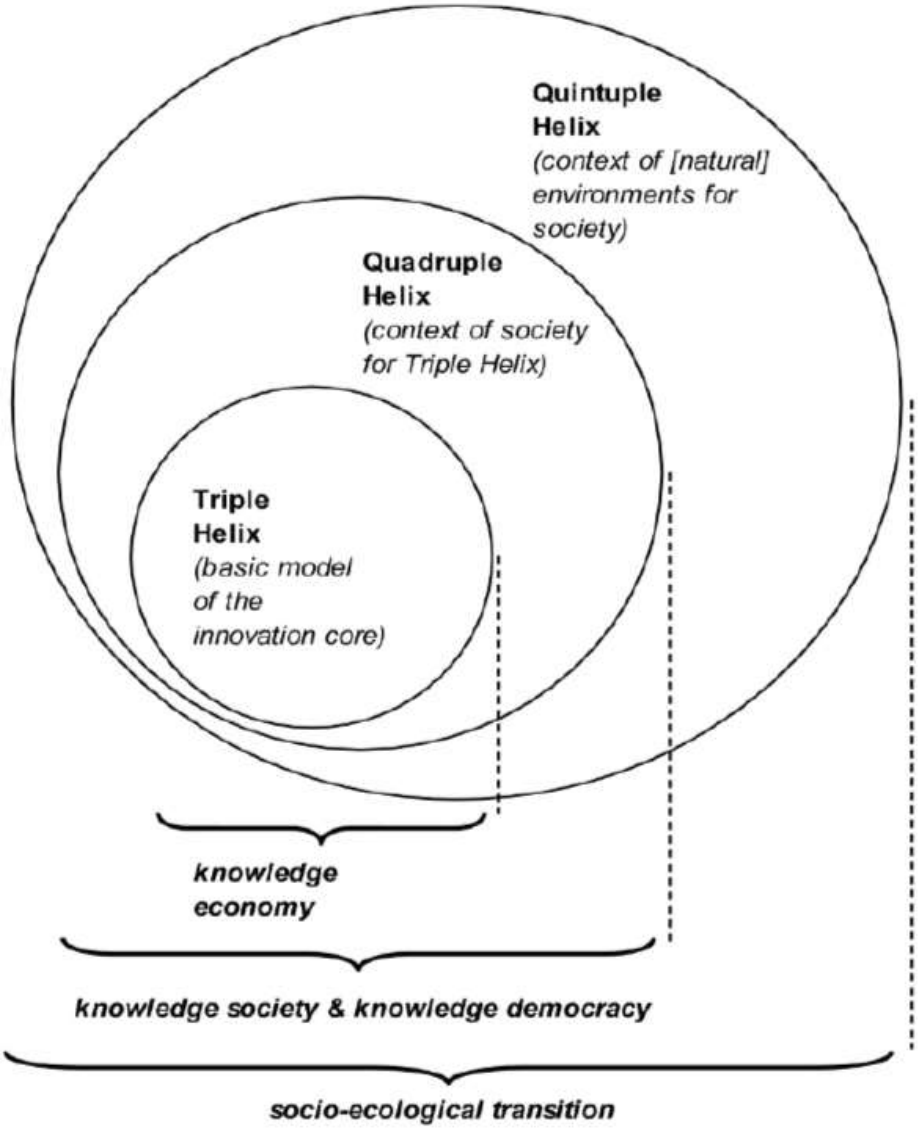

Modèle général de la Quintuple Hélice (Carayannis & al., 2012)

Carayannis et Campbell (2010), édictent que :« la Quintuple Hélice permet de visualiser lesinteractionscollectives ainsi que les échanges de connaissances dans un Etat ou un territoire au moyen decinq sous-systèmes :

- ***Le sous-système éducatif*** se définit en référence aux systèmes d'enseignement supérieur(universités et centres de recherche). Dans cette hélice, le capital humain nécessaire(étudiants, enseignants, scientifiques, chercheurs, entrepreneurs universitaires, etc.) pour unterritoire, participent à la création et la diffusion des connaissances.

- ***Le sous-système économique*** se définit en référence aux entreprises, aux industries, serviceset banques. Cette hélice se focalise sur le capital économique (entrepreneuriat, machines,produits, technologie, finances, etc.) pour un territoire.
- ***L'environnement naturel*** est décisif pour le développement durable en fournissant auterritoire le capitale naturel (biodiversité végétale et animale, ressources hydriques, etc.).
- ***La société civile*** fait référence aux valeurs et la culture des citoyens d'un territoire maisaussi aux médias. Elle combine deux formes de capitaux : d'une part, le capital social(valeurs, traditions, les valeurs, la culture, etc.) et d'autre part, le capital information etmédias (la presse, la télévision, communication, Internet, réseaux sociaux, etc.).
- ***Le système politique*****est** également d'une importance cruciale car il exprime la volonté del'Etatou du territoire, à se projeter dans le présent et le futur par la définition,l'organisation et l'administration des conditions générales du système. Par conséquent, cettehélice caractérise le capital politique et juridique (visions, politiques, plans, lois, etc.).
    - L'écosystème d'innovation coopétitif

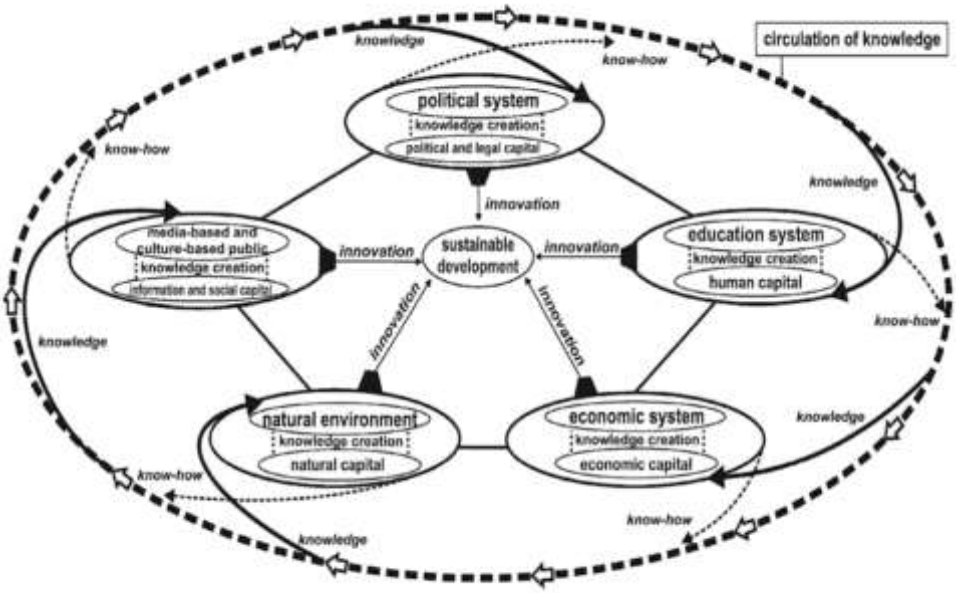

Fig. 3 Modèle de la Quintuple Hélice et ses fonctions (Carayannis and Campbell, 2010)

« La Quintuple Hélice décrit en outre ce que le développement durable pourrait apporter etimpliquer pour l'éco-innovation et l'éco-entrepreneuriat,actuellement et à l'avenir.» (Carayanniset Campbell, 2010). L'idée qui s'en dégage est qu'il existe un lien direct entre cetteapproche et le développement d'une économie circulaire responsable et organisée.

Start-up en Algérie: état des lieux(5)

Depuis plusieurs années, l'entrepreneuriat en Algérie est en plein croissance, l'état, ainsi que le secteur privé, emploie des moyens importants pour la promotion de ce domaine et encouragent fortement les citoyens à s'y investir de plus en plus, l'objectif est de développer l'économie du pays et de trouver une alternative aux Hydrocarbure, des entreprises nationales ont pris l'initiative et ont ouverts leurs portes pour former,financer et accompagner les jeunes entrepreneurs à créer des start-up.

Il faut préciser qu'il y a quelques années déjà, le concept de START-UP était méconnu par la majorité des Algériens. Aujourd'hui, grâce au travail d'organismes évoluant dans le domaine de l'entrepreneuriat (INJAZ El Djazair, ACSE à titre d'exemple) ainsi que la création de multiples accélérateurs de start-up privés ou étatique (SYLABS, ANPT, incubateur OOREDOO…) ; le nombre de start-up créés est en évolution quantitatif d'année en année.

Plusieurs secteurs attirent les jeunes Algériens tel que le transport, le tourisme, santé, environnement… et éveille leur créativité et innovation afin de trouver des solutions qui facilitent le quotidien du citoyen, on peut citer en exemple l'application YASSIR et WASSALNI(inspiré du modèle américain UBER) qui permettent à leur utilisateurs de demander un chauffeur de n'importe quel endroit en Algérie, le but de ces entrepriseset de résoudre le problème de manque de transport dans certaines régions et de mettre fin aux tarifs exorbitants des imposés par certains chauffeurs de TAXI . Une autre start-up qui vise à promouvoir le tourisme local est « nbatou.com » ; c'est une plateforme en ligne qui propose un service de location de maisons, elle offre aux touristes la possibilité de trouver un logement pour leur séjour en concluant des conventions avec des particuliers, propriétaires de maisons ou logement.

On retrouve aussi un autre type de start-up qui sont destinées aux professionnels cela utilisent les nouvelles technologies de l'information et permettent aux entreprises de trouver des entrepreneurs, contacter d'autres entreprises, consulter les appels d'offres, trouver du matériels, donner des propositions ou des consultations juridiques, la *start-up 360-construction* en est un exemple,ainsi que la *SARL i2b* le premier portail algérien des appels d'offres, destiné à toutes les entreprises de toute taille, de tout secteur, Conçu pour faciliter la recherche des marchés publics intéressants dans un temps record, offrant des services qui consiste à consulter les avis d'appel d'offres ; avis d'attribution ; avis d'annulation ; retrait du cahier des charges ;dépôt de soumission ; représentation de sociétés étrangères…etc.

Start-up algériennes face à l'économie mondiale

Les statistiques mondiales mettent sous les projecteurs cette autre facette de l'économie Algérienne, celle de la place de notre pays au monde; l'Algérie est :

- le 7e pays en Afrique qui offre le meilleur environnement entrepreneurial, selon le site *« global entrepreneurship index 2018 »*,
- elle occupe la 80e place dans le classement mondial,
- la 14^{e} place au niveau régional (moyen orient et l'Afrique du nord) selon le même site.

Les efforts doivent être multipliés pour arriver donc à une économie plus prospère, d'ailleurs l'Algérie ne figure pas dans le classement de *« Top 10 des pays africains ayant attirés le plus de financement pour les start-up en 2017 »*.

Source : https://www.liberte-algerie.com/espaceslibres/start-up-en-algerie-etat-des-lieux-289061

Il faut noté que la conférence nationale sur les start-up qui a été organisée à Alger par le ministère du Commerce, sous le parrainage du Premier ministère, visait à concrétiser les mesures de développement des start-up, et surtout à encourager leur création et accompagner leurs promoteurs, pour une meilleure relance de l'économie nationale.

Ces travaux en vue de faire connaître les procédures prises par le Gouvernement au titre du projet de loi de finances (PLF 2020), relatives à l'exonération de ces start-up du paiement des impôts et taxes, notamment ceux qui activent dans le domaine de l'innovation et des nouvelles technologies.

Cela vise à concrétiser les mesures de développement des start-up, encourager leur création et accompagner leurs promoteurs, au vu de leur importance dans la relance de l'économie nationale.Le gouvernement envisage aussi de mettre en place des "mesures incitatives, à même de leur faciliter l'accès au foncier aux fins d'extension de leurs projets".

L’objectif est de les accompagner pendant la phase de lancement et de garantir, par la suite, leur développement(6).

Dans cette alignée, Mr le premier Ministre a ordonné de charger une commission composée des ministères des Finances, de l'Industrie, de l'Environnement, du Travail, du Commerce et de l'Agriculture, afin de proposer une série de mesures et de facilitations indispensables, au titre de ce projet de Loi PLF 2020, en vue d'amener cette catégorie d'entreprises à concrétiser ses projets.

Le gouvernement, prépare un écosystème favorable aux startupeurs et auto-entrepreneurs. Chaque secteur (département ministériel) se penche actuellement sur la valorisation de ses start-up”. Pour le ministre du commerce, l’Algérie mise sur les start-up, en créant un environnement favorable pour ces entreprises de jeunes, afin de faire face aux défis d’intégration régionale. Il s’agit, a-t-il dit, d’une « prise de conscience de l’importance de notre potentiel de jeunesse »(7).

Le ministre de l’enseignement supérieur et de la recherche scientifique (MESRS), Souligne de ce fait, l'impératif "d'accélérer" l'installation des comités sectoriels permanents pour donner une nouvelle dynamique aux relations liant le secteur de l'Enseignement supérieur à d'autres pour concrétiser le développement attendu et rejoindre les pays industrialisés. Par ailleurs, le ministre a appelé les acteurs à inculquer la culture d'invention et d'innovation entre les étudiants universitaires diplômés en les encourageant à créer des start-up(8).

A cette occasion Mr le ministre a mis en avant les efforts consentis en matière de préparation des conditions adéquates pour l'apparition d'une base opérationnelle et technologique diversifiée permettant la relance et l'accompagnement du secteur socio-économique dans le développement global. Il a cité, dans ce sens, le CRTI(9) qui est parmi « les modèles réussis ayant enregistré des résultats probants devant être soutenus pour permettre à ses chercheurs d'élargir leurs activités scientifiques »(9).

Conclusion :

Nous proposons donc, la création d'écosystèmes régionaux favorisant l'innovation et la prise en compte du développement économique qui représente un enjeu fondamental pour lesannées à venir. Ce type d'écosystèmes, ne peut ressembler aux écosystèmes existants quifocalisent leurs visions économiques sur la compétitivité des résultats attendus.

Il faudra donc œuvrer pour concevoir un écosystème créatif et collaboratif, allant au-delà des aspects de concurrence etde rentabilité financière, afin de favoriser le travail pluridisciplinaire en réseau, agir en amontpour satisfaire les *«besoins»* locaux, en impliquant fortement la société civile dans l'animation del'écosystème à travers les médias, et en encourageant la recherche et l'innovation ouverte, etc.

Il faut noté que c'est seulement à ce prix que l'on pourra développer une *«nouvelle cohésion sociale»,* pas nécessairement baséesur la recherche du profit, mais au contraire sur la satisfaction du citoyen et sur la solution deproblèmes locaux ayant une forte implication sociale, et mettre l'intelligenceéconomique au service du développement des territoires.

Passer de la Compétitivité à la *COpétitivité,* et de la Concurrence à la *COcurrence* est une des solutions que peut prendre l'état algérien et les startups algériennes en considération, l'idée consiste donc à faire de *La Quintuple Hélice*la *Clef de voûte* pour la création d'un écosystème d'innovation coopétitif, qui contient les cinq sous-systèmes cité en amont à savoir (le sous-système éducatif, le sous-système économique,l'environnement naturel,la société civile etle système politique),ce dernier prendra en compte aussi le développement durable des différents territoires, à travers l'inclusion sociale, l'éducation, l'emploi, la ville, l'industrie, l'énergie, l'eau, l'agriculture, la sécurité alimentaire,le traitement des déchets domestiques et industriels ainsi que la lutte contre les changementsclimatiques, tous ces facteurs joueront en faveur des start-ups et des territoires.

Références bibliographiques :

(1) https://www.maddyness.com/2017/10/18/etude-on-ne-nait-entrepreneur-on-devient/

(2) https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01574946/document

(3) https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01141390/

(4) https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01574946/document

(5) https://www.liberte-algerie.com/espaceslibres/start-up-en-algerie-etat-des-lieux-289061

(6) https://www.liberte-algerie.com/entreprise-et-management/oui-aux-mesures-en-faveur-des-start-up-326301

(7) http://www.pme-dz.com/djellab-le-gouvernement-prepare-un-ecosysteme-favorable-aux-start-up/

(8) https://www.mesrs.dz/fr_FR/activite/-/asset_publisher/ylWq1hBeIHRB/content/--3?inheritRedirect=false&redirect=https%3A%2F%2Fwww.mesrs.dz%2Ffr_FR%2Factivite%3Fp_p_id%3D101_INSTANCE_ylWq1hBeIHRB%26p_p_lifecycle%3D0%26p_p_state%3Dnormal%26p_p_mode%3Dview%26p_p_col_id%3Dcolumn-1%26p_p_col_pos%3D2%26p_p_col_count%3D3

(9) Centre de Recherche en Technologies Industrielle

(10) CompetitiveInteligence 2.0: Organization, Innovation and Territory publié par Luc Quoniam

(11) https://pubs.rsc.org/en/content/articlelanding/2007/cc/b709499j/unauth#!divAbstract

(12) Salvetat, D. & Le Roy, F. (2007). Coopétition et intelligence économique. *Revue française de gestion*, 176(7), 147-161. doi:10.3166/rfg.176.147-162.

(13) Carayannis, Elias G. and Campbell, David F.J., (2010), Triple Helix, Quadruple Helix and Quintuple Helix and How Do Knowledge, Innovation and the Environment Relate To Each Other?: A Proposed Framework for a Trans-disciplinary Analysis of Sustainable Development and Social Ecology, *International Journal of Social Ecology and Sustainable Development (IJSESD)*, **1**, issue 1, p. 41-69

(14) Carayannis E.G., Campbell D.F.J. (2012) Mode 3 Knowledge Production in Quadruple Helix Innovation Systems. In: Mode 3 Knowledge Production in Quadruple Helix Innovation Systems. SpringerBriefs in Business, vol 7. Springer, New York, NY

(15) Oxley, J. E. and Sampson, R. C. (2004), The scope and governance of international R&D alliances. Strat. Mgmt. J., 25: 723-749. Doi:10.1002/smj.391

---

[1] الأستاذان ناصر وناصر (http://www.terracuranda.net/Altaka_Almia/Summary_of_Arab_World_Future_Energy.htm) بعنوان : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تشكلان خلطة ممتازة لخيار الطاقة المتجددة لدول مجلس التعاون الخليجي.

[2] سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000, الفصل الثالث , الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة ص 21.

[3] ملحوظه: تحتاج محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى عمليات متتالية في تحويل الطاقة . فإذا كان الوقود هو الطاقة المستخدمة فإن الخطوة الأولى ستكون حرق هواستخدام الحرارة الناتجة عنه لإنتاج بخار أو غاز ساخن ، وهذا البخار أو الغاز سيقوم بتدويرالتوربينات (العنفات)التي بدورها تقوم بتدوير المولدات الكهربائية.

[4] سلسلة الحقائب التعليمية التدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, حقيبة تعليمية تدريبية فى مجال الطاقات المتجددة, تونس 2000, الفصل الثالث , الخلايا الشمسية الفولطاضوئيّة , ص66

[5] ملحوظه: تصنع الخلايا الكهروضوئية عادة من السليكون المعالج كيميائيًّا(السليكون هو نفس مادة الرمل الموجودة على الشواطئ والصحاري في جميع أنحاء العالم)، وهي تعمل على تحويل ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية، فعندما يقع الضوء الشمسي على الخلية الكهروضوئية يتحرر منها الكترون، وتُجْمَع الالكترونات المحررة في أسلاك موصلة بالخلية فتنتج تيارًا كهربيًّاً , انظر شكل بالملحق.

[6] هيئه الطاقة الجديدة والمتجددة التقرير السنوى 2010/2009.

ملحوظة الكيلوواط : مقياس القدرة الكهربائية و يساوي 1000 واط.

الكيلواط/ ساعة : مقياس الطاقة ويكافئ استهلاك قدرة مقدارها كيلواط واحد في ساعة واحدة.

[7] ندوة استخدام الخلايا الشمسية من اعداد الدكتور العقيد محمد القوصي

[8] سلسلة كتاب حقائب تعليمية تونس2000, الفصل الثاني الطاقة الشمسية الحرارية ص54,53, 55

[9] محمد البيلى , توليد الطاقة باستخدام الخلايا الشمسية , بحث منشور ص 3.

[10] قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية مشروع رقم *(217* IMC/ PS) التقرير النهائى ديسمبر ٢٠٠٦

[11] مذكرة مقدمه من د.مهندس هانى النقراشى فى اكتوبر 2006من (دراسه MED-CSP/TRANS-CSP)

[12] ADEL ISMAHI, MOSA ALIAN , TECHNICL AND VOCATIONAL TRAINING CORPORATION , RIYADH COLLEGE OF TECHNOLOGY , DEPARTMENT OF ELECTRICAL TECHNOLOGY , "BACHELOR", PROJECT-1 , USE OF SOLAR ENERGY pag34.

[13] هيئه الطاقة الجديدة والمتجددة التقرير السنوى 2011-2010

[14] ملحوظة

[1]كفاءة تحويل الطاقة : عندما يتم تحويل الطاقة من شكل إلى آخر لسبب معين فإن الطاقة الناتجة والمفيدة سوف لا تكون مساوية للطاقة المتوفرة أو المجهزة ، والنسبة بين الطاقة الناتجة والطاقة المتوفرة تدعى

الكفاءة. ويمكن أن تكون الكفاءة عالية حتى تصل إلى أكثر من 90 % ، تكون أقل من ذلك بكثير فتتراوح من 10 % إلى 20%.

[15] اقتصاديات الطاقة الشمسية فى المملكه العربية السعودية, إعداد مركز الدراسات والبحوث-غرفة الشرقية.